الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي — الدراسات العليا

كلية الآداب — قسم التفسير

السُّلطة والمِلكية

دارسة نقدية تحليلية في تفسير السياسة

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الإجازة العالية

(الماجستير) فى علم التفسير

تقديم

الفضيل مصباح علي

إشراف

ا.د. طلعت مراد

العام الجامعى 2006-2007 ف

الإهـــداء

إلى مثلي الأعلى في الحياة ، إلى من سعى وشقى لأن أتعلم ،

إلى الذي أنتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر .

إلى روح والدي الطاهرة .

الباحث

الشكر والتقدير

يسرني أن أسجل خالص شكري وتقديري الفائقين الى كل من قدم لي يد العون ،وأخص بالذكر أ.د .طلعت مراد بدر الذي شملني برعايته وحسن إرشاده وتوجيهاته طيلة فترة إعدادي لهذه الدراسة فجزاه الله عني ألف خير وأمد في عمره لخدمة العلم والعلماء

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة والموظفين بجامعة التحدي وخاصة كلية الآداب وقسم التفسير اللذين قدما لي كل العون من رسائل وتوصيات إلى مختلف الجهات التي تعاملت معها.

كما أتقدم بالشكر لكل من الأستاذ محمد صالح محمد والأستاذ محمود عودة والأستاذ جمال الحلبي الذين قاموا بالمراجعة اللغوية كما لا أنسى جزيل الشكر والامتنان إلى العاملين بدار الكتب الوطنية ببنغازي ومكتبة المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس .

لهم مني جميعاً جزيل الشكر والعرفان

الباحث

المقدمة

منذ أن أكتشف الإنسان السلطة عثر معها على الملكية وما إن توفرت الملكية حتى راح الإنسان يبحث عن السلطة. فإنهما معاً شكلا حركة التاريخ الإنساني وهما اللذان طورا الإنسان وجعلاه يترقى في مدارج الحضارة فانتقل من حياته البسيطة في أحضان الطبيعة العادلة حيث مجتمع اللادولة حينما لم تكن تعكر صفو حياته عصا السلطة إذ كانت في حدها الأدنى فإن زعيم القبيلة لم يكن سوى محارب كفوء لا تؤهله هذه السمة لأن يتحول إلى طاغية مستبدة.

كما كان مكتفيا في مرحلة ما قبل الملكية باقتصاده الأكتفائي البسيط الذي كان يسد رمقه ويوفر له مسكنا متواضعا دونما أن يخترع الادخار أو الوفر الذي بدوره حينما تفاقم تحول إلى أزمة ثم قطيعة بين السلطة والملكية .

وما أن أخترع الإنسان مؤسسات بدائية لتنظيم حياته ، ومعاشه وعلاقاته مع نفسه والآخرين ، ونشط من عمل هذه المؤسسات البدائية حتى تحولت إلى مجتمع حمي فيه وطيس الأزمة بين السلطة والملكية فإنهما أصل الشر كما نوه الحكيم الفارسي (مزدك) وما نجده عند حكيم الصين (كنوفشيوس) وتلميذه أيضا (منيشيوس) وعند المتنور الهندي بوذا الذي أعلن عن اشتراكيته المبكرة ضد تسلط طبقة الكهان البراهما .

إن فشل الرأسمالية في شكليها القديم قد أدت بأزماتها الى الثأثير في أشكال السلكية. ومن ثم كان الصراع مابين الرأسمالية والاشتراكية صراعا قديما ضاربا في القدم ، إنه صراع حول السلطة وأنواعها والملكية وأشكالها ، فشكل من ثم إحدهما أزمة للآخر والأخر قطيعة مع الأول .

إلا أن الأمر لم يأخذ هذا الشكل البسيط إذ أن إشكالية السلطة والملكية في عصورها القديمة والحديثة والمعاصرة قد أخذت طابعا فلسفيا معقداً خضعت فيه لقوانين التاريخ ونواميسه من خلال هذا التطور الطويل والمتشابك . والذي أدخل مصطلحات لم يعيدها قاموس التاريخ ولم يبشر بها وكليا تتمحور حول مفهومي الأزمة والقطيعة .اللتان نظمتا العلاقة مابين السلطة والملكية.

إن معظم النظريات التي شرعت العلاقة بين السلطة والملكية ظهرت في حقبة تاريخية تميزت باحتدام الصراع مابين المتناول الاشتراكي والرأسمالي اللذان يدعيان كلاهما

إنصاف المحكومين لإقامة المجتمع الإنساني السعيد الذي تتحقق فيه العدالة والمساواة ولكن من منظورين مختلفين ، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من تنافر وأخطاء وقع فيها كلا منهما فالأمر ليس بهذه البساطة فيما يتعلق بعلاقة السلطة بالملكية، فإن تاريخ التطاحن والتسارع مابينهما قد أفرز هذا الصراع نقائض تنبأ بها التاريخ حيث أن كلا منهما يحاول التغلب على الأخر، فإن أزمة السلطة حينما تتفاقم تفرز بديل يخفف من حدة هذا التوتر ليحيله إلى تغير في جدول هذه الملكية ، وحينما تتزايد أزمة الملكية يحال الأمر إلى السلطة لإزالة هذا الاحتقان مما يعني تشكيلا أو تغيرا جذرياً في الملكية الأمر الذي يعني أن هذه التغييرات تشمل تغييرات في :-

1-النظم السياسية - نظريات الحكم - انواع الحكم

2- النظم الاقتصادية - اوجه الملكية - أشكال الملكية

بمعنى أن السلطة والملكية تفرزان من داخليهما أزماتهما وقطائعهما ، فقد أفرز الإقطاع الطبقة البرجوازية التي تحولت من طبقة ثورية إلى طبقة استبدادية والتي بدورها أفرزت القطيعة المتكاملة معها في الاشتراكية العلمية وتلك القطيعة التي خففت من وطأتها التعاونيات والسندكاليات والأفكار الطوباوية .

ولهذا كان من أهم معالم هذه الأطروحة المقترحة هو استعراض تلك النظريات المتنافرة والمختلفة أو المتحاورة والمتشابهة عرضا نقديا تحليليا انطلاقا من تلك الرؤية الفلسفية المطروحة حول جدلية التواصل والأنفصام التي تنفي حالة السلام مابين السلطة ونفسها والملكية وذاتها أو مابين الملكية والسلطة .إن تصوري للأطروحة في النهاية يمكن حفرية في دفتر التاريخ لاستجلاء حركة سيرة وتعقب تقدمه ولملمة حوادث مجرياته بناء على هذه الجدلية. مميدا للقارئ استجلاء الحل والمخاض ، حيث سيقدم الباحث في خاتمة الأطروحة تصوره للحلول التي وجدها في النظرية العالمية الثالثة والتي كما يعتقد تعالج أوجه النقص التي أفرزها الفكر الرأسمالي والاشتراكي نتيجة لفشله في حل هذه الأشكالية (السلطة و الملكية).

هناك عدة أسباب دفعت الباحث إلى تبني هذا الموضوع منها :-أولاً الاهتمام الأكاديمي بهذا الموضوع حول العلاقة مابين السلطة والملكية ، الذي يعتقد الباحث أنها وراء الكثير من إشكاليات السياسية والإيديولوجية الاقتصادية. ثم إن موضوع البحث كان دافعاً أساسيا

لكي يجري الباحث حفرية ثقافية في النظريات الأقتصادية وعلاقتهما بتطور الحضارة الإنسانية ، وترقي الإنسان في سلّم الحضارة. كذلك أيضاً ان تلك التراتبية التي تفرزها جدلية العلاقة مابين السلطة و الملكية التي سبق وان أشار إليها الباحث في مقدمة هذا البحث قد أفرزت الكثير والعديد من النظريات والمدارس الجديرة بالدراسة النقدية والتناول التحليلي، حول أنواع السلطة وضروب الملكية. وأخيراً قناعة الباحث بأن دراسته هذا الموضوع سوف يثري البحث ويوسع مداركه وإطلاعاته على أنحاء عدة ذات متناولات مختلفة من التاريخ إلى الحضارة و السياسة ثم الأقتصاد .

تأتي أهمية هذا الموضوع الذي اخترناه. ليكون موضوع الأطروحة كظاهرة عملية تتناول أهم جوانب حياة البشر والتي تميز نشاطاتهم ومسار مستقبلهم وهل هناك ما هو أهم من الملكية والسلطة ؟ وهما موضوعي كل يوم وكل دقيقة في حياة هذا الكائن البشري. كهدف سامي وراء البحث العلمي .كما أنهما يدخلان في العديد من الظواهر التي تحيط بهذا الكائن وهي متعددة منها الظاهرة الاقتصادية التي تتعامل مع أدوات الإنتاج والتوزيع والأستهلاك، والظاهرة السياسية والتي تكشف عن تعامل هذا الفرد مع مؤسسات السلطة ناهيك عن الظواهر الحضارية والثقافية. كما تأتي أهمية العلاقة مابين السلطة والملكية في أنهما ما فتأ يفرزان تداعيات مهمة وحاسمة على أصعدة متعددة في مقدمتها السياسي الحضاري والثقافي ناهيك عن الاقتصادي والإيديولوجي.

كما أن هذه الأطروحة تنطلق من عدة تساؤلات وهي:-

1-هل بدأ التاريخ السياسي والاقتصادي والحضاري للبشرية والذي انصبت عليه النظرية السياسية والاقتصادية للعقل البشري مع ظهور السلطة والملكية ؟

2- لأي مدى يمكن افتراض أن كل مؤسسة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية تعد نفسها لتتحول إلى سلطة في محيطها وكل ملكية تحاول جاهدة لأحتواء السلطة قبل أن تحتويها الأخيرة ؟

3 – هل لعبت السلطة والملكية دور بارزاً في تطور الإنسان ورقيه في مدارج الحضارة والحداثة ؟ ولأي مدى ارتبطت من ناحية أخرى بتاريخه وثقافته واقتصاده وسياسته ؟

4 – هل التوجه الرأسمالي والتوجه الاشتراكي في الأزمنة القديمة والحديثة والمعاصرة جاء كظاهرة أفرزها تشريع السلطة للملكية أم تمرد الملكية على تشريع السلطة ؟

5 – هل الظواهر السياسية القديم منها والحديث كالدولة القومية والحركات الكولونيالية والتكنوقراطية و البيروقراطية وغيرها من الظواهر السياسية جاءت إلى حد كبير نتيجة طبيعية لهذا الصراع مابين السلطة والملكية ؟

6 – هل الظواهر الاقتصادية الحديثة والمعاصرة كالشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي،والمعاهدات ذات الطابع السياسي) كانت بدورها نتائج طبيعية لذلك الصراع مابين السلطة والملكية ؟

اما المنهج الذي سأتبعه في دراسة هذا الموضوع سيكون المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج النقدي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن .

امالدراسات السابقة التي تكلمت في هذا الموضوع أو في جزءٌ منه فهي :-

الدراسة الأولي رسالة دكتوراه مقدمة من – د/ عبدا لله عثمان عبدا لله بعنوان (أيديولوجيا العولمة من عولمة السوق إلى تسويق العولمة)1999 ف

اتبع الباحث فيها المنهج النقدي التحليلي على اعتبار أن العولمة احد أهم مظاهر نظرية المؤامرة التي يشترك فيها كلا الخصمين الرأسمالي والاشتراكي وهنا أوجه الاتفاق مع التصور المقدم إذ انه يعالج نفس المشكلة من حيث أن كلا المنظورين اللذين يشكلان امتداد للسيطرة على مقادير العالم السياسية والاقتصادية مع الاختلاف في أن التصور المقدم لا يتناول ظاهرة العولمة ولا نظرية المؤامرة بل يركز على نقده لتلك النظريات السياسية والاقتصادية التي شكلت في الحقيقة البوادر الأولى لنظرية المؤامرة.

الدراسة الثانية مقدمة من عبد القادر العجيلي أحميد النجار بعنوان تطور السلطة في الفكر الأوروبي الحديث (هوبز، لوك، روسو) وموقف النظرية العالمية الثالثة، جامعة الفاتح 1995 ف.اتبع الباحث المنهج النقدي المقارن في تتبع أسباب وآثار نظريات العقد الاجتماعي عند هوبز وروسو و لوك وأوجه الاختلاف مابين هذه النظريات ومفهوم السلطة في الكتاب الأخضر. بينما يركز الباحث في التصور المقدم على توسيع الموضوع ليشمل الدراسة النقدية لنظريات العقد الاجتماعي والنظريات التي تشترك معها في أن كل هذه النظريات تعالج موضوع السلطة والملكية إضافة إلى أن التصور المقدم يختلف على الرسالة بأنه يركز على أوجه النقص في النظريات السابقة ليترك للخاتمة مهمة إكمال أو تقديم الحل في النظرية العالمية الثالثة .

أما أوجه الشبه فهي أن كلا من الدراستين تقومان بالبحث حول مفهوم السلطة والملكية انطلاقا من بيئة أوروبية عاشت ظروف تاريخية وسياسية معينة وهي التي شوهت هذه النظريات وأخرجتها عن إطارها أو سياقها الصحيح .

الدراسة الثالثة مقدمة من د/ عبدالسلام المزوغي بمشاركة فريق من أساتذة القانون بعنوان تطور الفكر السياسي العالمي، المشكل الاقتصادي وصراع القوميات ، تتناول الفكر السياسي وتطوره في إطار عام مركز على الفكر الاشتراكي في مراحله المتعددة مع الفكر الكوموني والفوضوي والعلمي لكي تنتهي إلى المقارنة التحليلية مابينه وبين المجتمع الجماهيري حول سلطة الشعب وأنواع الملكية ومفيوم الديمقراطية والملكية الخاصة والعامة .وقد استخدم الباحثون المنهج النقدي المقارن ، ومن هنا تأتي أوجه الشبه مابينهم في المنظور الاشتراكي وطرحه لمفيوم الحرية السياسية والاقتصادية مع الفارق بأن الدراسة موضوع التصور تتناول أيضا المنظور الرأسمالي .

تقسيم الفصول

الفصل الأول:- الدولة والتشريع

المبحث الأول : مولد الملكيـــــة

المبحث الثاني : التشريع للسلطة

المبحث الثالث : الأزمة ما بين الدولة وأنواع الملكية

الفصل الثاني: المنظور الإشتراكي والدولة

المبحث الأول : الملكية بين الإشتراكية الطوباوية ومجتمع اللادولة

المبحث الثاني : صراع المقولات

المبحث الثالث : مابعد الإشتراكية ورياح التغيير

الفصل الثالث :الديمقراطية والليبرالية معالم على الطريق

المبحث الأول : التشريع ودوره في تعميق الصراع

المبحث الثاني : السـوق ومتلازمة الديمقراطية

المبحث الثالث : مؤسسات الهجرة الى الغـــرب

المواضيع التي تتناولها الأطروحة

الفصل الأول :-الدولة والتشريع للملكية

يتناول هذا الفصل دور الدولة وأجهزتها ومؤسساتها في سن قوانين وتشريعات تنظم من خلالها أنواع الملكيات ، إلا أن هذه القوانين والتشريعات كثيرا ما قوبلت بالرفض أو الاحتجاج من قبل المحكومين مما يضطر الدولة أحيانا وكما يحدثنا تاريخ النظريات السياسية أما إلى تعديل القانون أو الاصطدام بالمحكومين .

الباحث يتناول هنا نظريات بعينها معظمها أن لم يكن جلها ترعرعت في كنف المجتمعات الرأسمالية حيث العلاقة مابين السلطة والملكية كانت تسير وفقا لأحداث ومجريات بعينها ،كان من مظاهرها الثورات التي تفجرت في المجتمعات الأوربية التي اعتنقت الرأسمالية كمذهب اقتصادي وسياسي . في مقدمتها نظريات العقد الاجتماعي مع توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو وغيرها من النظريات التي تناولت قضية العلاقة ما بين السلطة والملكية وفقا لأسس وقواعد تلك المجتمعات .

كما تناول هذا الفصل أيضا النظريات الاقتصادية ألام التي سيرت هذه المجتمعات ونظمت تلك العلاقة مابين السلطة والملكية في مقدمتها النظريات الكلاسيكية الاقتصادية مع أدم سميث ، وريكاردو ومالتس وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك ينتهي هذا الفصل بالتركيز على أهم أواصر العلاقة مابين النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية اللتين التقيتا في مجتمع بعينه هو المجتمع الأوروبي الرأسمالي ليظهر الباحث أوجه النقص في هاتين النظريتين والأخطاء التي ارتكبتاها فيما يتعلق بالعلاقة مابين السلطة والملكية والأزمات التي نتجت عن هذه العلاقة .

الفصل الثاني :- المنظور الاشتراكي والدولة

يتناول هذا الفصل الأفكار الاشتراكية التي عبرت في مدلولها عن وجود أزمة مابين الحاكم والمحكوم فيما يتعلق بالعلاقة مابين السلطة والملكية فالاشتراكيات سوى في طابعها الطوباوي مع سان سيمون وجون أوين وسموندي أو في طابعها الفوضوية مع باكونين وبرودون أو طابعها العلمي ماكس وانجلز ، وهي معالجات وحلول لتلك الأزمة الناجمة عن علاقة السلطة بالملكية في نفس تلك المجتمعات الرأسمالية ومن ثم فان ما طرحته هذه الاشتراكيات الثلاث حول التشريع ما بين السلطة و الملكية كثيراً ما تفاقم إلى

حد محاولة التخلص من الدولة نفسها ثم التخلص من المجتمع الطبقي نفسه. إنها بدورها محاولة مختلفة متعارضة مع المحاولة الرأسمالية

كما يتناول الجزء المقابل لامتداد الرأسمالية خارج حدودها ، أي تطلع الخصم الاشتراكي لنقل تشريعه حول الاقتصاد والسياسة إلى خارج حدوده ، وهو أمر كامن في النظرية الاشتراكية نفسها مع ماركس ولينين وتروتسكي في نقدهم للاشتراكية الحقيقة ، إذ أنهم يعتبرون أن الاشتراكية ينبغي أن تكونن أو تعولم وهذا هو لب الأمميات الثلاثة مع ماركس ولينين و تروتسكي ونقل تشريعها لتلك العلاقة مابين السلطة والملكية إلى خارج القارة الأوروبية .

الباحث هنا مرة أخرى يتناول أيضا سطوة الاقتصاد على السياسة ولكن من منظور اشتراكي ، ولهذا يتعامل مع نظريات نقدت الماركسية وان انطلقت في حد ذاتها من مضمون ماركس مع جورج لوكش و التوسير و غرامشي ، فثلاثتهم اختلفوا مع ماركس رغم ماركسيتهم حول دور الاقتصاد (علم الملكية) في حركة التاريخ فالماركسية جعلت من الاقتصاد البنية الحقيقية المسيرة للسياسة والتاريخ بخلاف هؤلاء المفكرين الذين أشار إليهم الباحث ، الذين يشركون السياسة مع الاقتصاد في هذه السطوة كما أن الباحث سيقوم بمقارنة الكثير من الآراء المتقاربة في هذا الصدد مع جورج سوريل وروز لكسمبورغ و اوسكار لانجه ، حول العلاقة مابين علمي السلطة والملكية أي السياسة والاقتصاد . ، يقوم الباحث من خلالها بعرض نقدي تحليلي لتلك الحلول التي طرحتها الرؤية الاشتراكية بما فيها من عيوب و محاسن حول السلطة و الملكية.

الفصل الثالث :- الصراع ما بين الاقتصاد و السياسة.

يتناول هذا الفصل تلك الحقبة من الصراع بين السلطة والملكية في المجتمع الغربي وانتقال هذا الصراع إلى دول الغير وتوسع نظريات السلطة و الملكية .

حيث أن الباحث يتناول دور النظرية السياسية والاقتصادية التي عالجها الفصل الأول دورها في توسع رقعة السلطة فإن نظرية آدم إسمث في اليد الخفية و مبدأه القائل (دعه يعمل دعه يمر) مثلا كان باعثا على تزايد عجلة الاقتصاد بحيث أجج الصراع مابين السلطة و الملكية ومن ثم أعطى الحرية للفرد بأن يستثمر هذه المقولة خارج فضائه الغربي سواء في دول الجوار أو دول الجنوب . فإن ظاهرة المركنتاليه مثلا و التي عنت

بأهتمام بتطوير الثروة الأوروبية في أفريقيا و أسيا ، إنما كانت ظاهرة من الظواهر التي تعبر عن تفوق الملكية على تشريع السلطة . كذلك نظرية ملتون فريدمان القائمة على تحرير الاقتصاد من بين براثن السياسة و التي تزامنت مع نشاط الشركات متعددة الجنسيات ، و اعتبارها من الظواهر التي تعبر عن تفوق الاقتصاد على السياسة . و دور الباحث هنا هو تسليط الضوء الأكاديمي النقدي على هذه النظريات التي لم تحل الإشكالية الحادثة ما بين السلطة و الملكية بل عمقت من الأزمة الكامنة ما بينهما حتى تحول الصراع ما بين مؤسستين في المجتمع الواحد، خاصة بعدما انتقل هذا الصراع إلى خارج القارة الأوروبية .

الفصل الأول
الدولة والتشريع

المبحث الأول : مولد الملكيـــــة

المبحث الثاني : التشريع للسلطة

المبحث الثالث : الأزمة ما بين الدولة وأنواع الملكية

المبحث الأول
مولد الملكية

إذا كانت الزراعة قد لعبت دوراً مركزياً في ظهور الحيازة وانقضاء المرحلة المشاعية التي سادت أبان كان الصيد اوالقنص هو النشاط الاقتصادي الوحيد للإنسان، إلا أن التشريع لهذه الملكية لم يتبلور إلا مع المرحلة الصناعية وظهور الثورة الصناعية (1750ـ1850) وقد شهدت مولد الاقتصاد الكلاسيكي الذي شكل أول تمرد في وجه الدولة .

لم تظهر النظريات الكلاسيكية في الاقتصاد اعتباطا، وإنما كانت هناك عوامل كثيرة تحتم ظهورها، فلم تكن الكلاسيكية* إلا انعكاسا للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائداً في حينه، فالكلاسيكية جاءت لارتباطها بالتطور الذي شهدته الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر وما تلاه من أزمنة، فقد كان هذا التطور كبيرا من حيث التغيرات التي حدثت فيه فأثر في كل الجوانب التي تتكون منها مختلف أوجه الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). وحتى نستطيع أن نتابع دراستنا في استظهار أهم الجوانب الفكرية لهذه المدرسة، فانه لابد لنا أن نقف في إيجاز على الظروف البيئية المختلفة التي واكبت نشأة وتطور الفكر الاقتصادي التقليدي أو (الكلاسيكي) .

الظروف البيئية التي واكبت تطور الفكر الكلاسيكي.

إذا كان التطور الاقتصادي الذي شهدته المجتمعات الأوروبية قد نقلها من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية التجارية**، فهو نفسه الذي جعلها تأخذ طابعاً متطوراً وذلك بفضل الثورة الصناعية التي ظهرت في انجلترا و منها انتشرت لتعم سائر دول أوربا الغربية على نحو متفاوت. تتمثل هذه الثورة في حركة ضخمه و هائلة من الاختراعات أدت إلى تغيير أسلوب الإنتاج بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت

---

* الكلاسيكية:- اقتصاد يقوم على الايمان بأن المنافسة الحرة مفيدة للمجتمع ويدعي بعدم تدخل الدولة في الإقتصاد، وبدأ مع ظهور كتاب آدم ـــــــــــ (ثـــــــــــروة الأمـــــــــــم) ســـــــــــنة 1776 .

** الرأسمالية التجارية :- أو المركنتالية وهي تيار رأسمالي نشأ في انجلترا وأسبانيا والبرتغال وفرنسا ويعتبر هذا التيار أن ثـروة الأمـم تتوقف على ما لديها من ذهب ومعادن نفيسة.

تستعمل من قبل والتي تعتمد إلى حد كبير على الجهد العضلي للإنسان ،مما أتاح أمام الرأسماليين التجاريين أفاق جديدة في توظيف رؤوس أموالهم، فالمصانع الجديدة وما حققته من أرباح أصبحت مركزا مغريا للاستثمار، كذلك لم تعد التجارة هي مصدر الثروة كما كان يعتقد المركنتاليـــون وإنما أصبحت الصناعة هي المركز الرئيسي الذي يتحكم في النشاط الاقتصادي، أما التجارة فلم تعد أكثر من كونها الوسيط في تسويق ما ينتج من بضائع.

ومع تطورالرأسمالية الصناعية تأكد الانفصال التام بين وسائل الإنتاج* والقوى المنتجة**. مما أدى إلى ظهور طبقة عاملة لاتمتلك إلا القوة العضلية، تبيع قواها هذه للحصول على قوتها اليومي،وطبقة أخرى هي الطبقة الرأسمالية،التي تراكمت لديها رؤوس الأموال التي تستخدمها لشراء قوى العمل*** للحصول على ربح اكبر. أيضا أدت الثورة الصناعية إلى ظهور مشكلة البطالة**** في المجتمعات الرأسمالية بصورة أعنف من السابق، وذلك لإحلال الآلة مكان قوى العمل في مجالات كثيرة من الإنتاج من جهة، ومن جهة ثانية كنتيجة لما رافق هذه الثورة من زيادة هائلة في الإنتاج، حيث كانت النتيجة عدم تصريف السلع، مما كان يدفع بالرأسماليين إلى تقليص إنتاجهم وتسريح العمال. لقد مكن تطور الرأسمالية الصناعية إنجلترا من أن تكون المحتكر الأول للإنتاج الصناعي والتجاري على المستوى العالمي، ولذا لم تعد الآراء المركنتالية وما يترتب عليها من تدخل من قبل الدولة في التجارة مع بقية أنحاء العالم تروق للرأسمالية الصاعدة، حيث أنها لم تعد تخاف المنافسة في السوق العالمية، ولذا لم تعد بحاجة إلى الدولة، فهي الآن قد تعدت دور الطفولة ووصلت مرحلة الشباب وأصبحت تقف على قدميها ثابتة لا تهاب المخاطر. وهكذا أصبح الآن ظهور فكر جديد يحدد العلاقة بين الدولة والأفراد ضرورة حتمية لهذا التطور وخير ممثل له هو الفكر الكلاسيكي[1].

---

(1) د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي من الفكر الأغريقي الى الثورة وتطور الفكر الكلاسيكي، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1991 ، ص 159 .

* وسائل الإنتاج :- هي الأرض والعمل ورأس المال .

** قوى منتجة : - مفهوم ماركسي وضعه ماركس وهي جملة الطاقات الانتاجية التي تعود الى تشكيله إجتماعية معينة وهي تتألف من عنصرين بشري ومادي .

*** قوى العمل :- مقولة إقتصادية ماركسية وتعني مجموع المؤهلات الجسمية والفكرية الموجودة في الإنسان والتي تمكنه من القيام بعملية الإنتاج .

**** البطالة : - هي الانقطاع الإجباري عن العمل أو التوقف لعدد معين من أفراد القوى العاملة

ولدت المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر فأصبحت الإطار الفكري للثورة الصناعية والمعبرة على الاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة التاريخية، ولقد اختلف الكلاسيكيون بعض الشيء حول بعض المفاهيم وخاصة بما يتعلق بنظرتهم إلى المستقبل فكانت كتابات البعض منهم مشبعة بروح التفاؤل في حين أن البعض الآخر استسلم إلى نظرة تشاؤمية مظلمة، ولكن كل الكلاسيكيين يلتقون في مواضيع مشتركه تكون فلسفتهم وفكرهم الاقتصادي. فالكلاسيكية تهتم بالتصرفات الاقتصادية الجزئية*، أي بالمشاكل المرتبطة بالمصلحة الفردية وهي مشاكل القيمة والأسعار والمردود **...الخ.فنظرتها إلى الاقتصاد جزئية وهي ترفض ان ترى الأشياء في شموليتها. معتقدة إن المجموعة تتكون بعد إضافة الجزئيات بعضها إلى بعض. والكلاسيكية فلسفة سكونيه أي أن دراستها تنصب على واقع وفي فترة زمنية معينه،ولكن عدم إدخال الوقت في طريقة تحليلها لا يعني أنها لا تهتم بمشاكل التطور ولا يعني أنها لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الظواهر الحركية مثل(السكان، تراكم رأس المال***). ولكن ذلك يعبر عن مجرد استنتاج من إمكانية وجود توازن (قار ودائم)بسبب تداخل المصالح الخاصة.وهي أيضا فلسفة ليبرالية ترى إن المصلحة الفرديم تختلط بالمصلحة الجماعية وإن العامل السحري لليد الخفية**** يضمن الانسجام بين المصالح[1].

التيار التجاري الذي ساد في منتصف القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن السادس عشر، والتيار الفيزيوقراطي***** الذي بسط هيمنته على حساب التجاريين من أواخر القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر، ليس إلا تنوعاً في الرأسمالية. هدف التجاريون الربح، وتحقيق الثروة، وعلى هذا المنوال لم يخرج

---

(1) فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي ، مدخل لدراسات الاقتصادية ، الجزء الأول ، الرباط ، دار النشر المغربية ، 1974 ، ص 106.

* الاقتصاد الجزئي :- يتناول دراسة الوحدات الاقتصادية المفردة مثل دراسة إنفاق الفرد أو الأسرة

** القيمة :- هي السعر مضروب في الكمية . الأسعار :- إجمالي التكاليف المباشرة وغير مباشرة زائد هوامش الأرباح . المردود :- هو الدخل

*** تراكم رأس المال :- هو إضافة مداخيل وأرباح الى رأس المال المستعمل في شركة ما مثلاً بدلاً عن توزيعها على المساهمين .

**** اليد الخفيه :- يعني عن المصلحة الفردية تحقق مصلحة الجماعة إذ بالت تتحكم في الحياة الإقتصادية وفي السوق والإنتاج وإن بمقدورها إيجاد التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة .

***** الفيزيوقراطي :- كيان اقتصادي انتشر في أوروبا في القرن الثامن عشر ويهدف الى التوفيق بين الحكمة والشريعة والدفاع عن النظام الطبيعي .

الفيزيوقراطيون عن هذا الهدف، وان رفضوا النقود كهدف ومعيار للثروة، واختلافه عن التيار التجاري لأنه يرى أداة هذا الهدف هي الزراعة أو الأرض، " لقد كان التجاريون أول من أدرك إن الاقتصاد السياسي لابد وأن يهتم بدراسة طبيعة وأسباب ثروة الأمم، فقد اعتبروا أن الثروة هي الذهب والفضة، وهما المصدران لثروة و قوة الشعوب ." [1]

أما الطبيعيون فقد حاولوا أن يثبتوا أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة البلاد وفيما عدا هذا النشاط المنتج للثروة فأن كل الأوجه الأخرى للنشاط الاقتصادي عقيمة[2].

الظروف التاريخية والاجتماعية لعبت دورها عند التجاريين الذين دعوا إلى تدخل الدولة، بل أيضاً دعم الدولة وعملوا على تراكم الثروة في خزائنها، وإمدادها بأسباب القوة لحاجتهم إليها، وعندما حققت الدولة الهدف المطلوب وتراكمت الثروة عندهم، بدأت الدولة تعيق أهداف الرأسمالية الصاعدة، عندئذ دعا الفيزيوقراط إلى كف يدها. لقد أنجزت الدولة تدمير الإقطاع وسلطة الكنيسة والقوانين واللوائح المرتبطة بهما، عندئذ بدأ الشعور بأنه ليس ثمة حاجة لتدخل الدولة، خاصة عندما تبدى أن للدولة مصالحها التي ليست من الضرورة متوافقة مع مصالح الأفراد .[3]

الدولة التي صنعها التجاريون بدت تكشف عن قوة رهيبة، السلطة المطلقة التي منحت لها لم تجعل منها الأداة الطيعة التي أرادتها الرأسمالية الصاعدة رغم محاولات الفيزيوقراط كف يدها إلا أنها صعبة المراس " فلم يعد الوقت مواتياً لمساندة فلسفة اقتصادية تساند الدولة في مواجهة الفرد بعد أن قامت الدولة الحديثة و تدعمت أسسها الاقتصادية ". [4]

المطلوب إذن ليس فقط دولة قوية كما أرادها التجاريون وليس كف يد الدولة كما أراد ذلك الفيزيوقراط وتبين مستحيلاً. و إنما السيطرة على الدولة بالمشاركة السياسية التي بدت مطلباً أساسياً للرأسمالية. وهكذا إذا استخدمنا التفكير الجدلي بدا التيار التجاري

---

[1] د. حسين عمر : التطور الاقتصادي. القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1988 ، ص 2

[2] المرجع السابق ، ص 24 .

[3] د. رجب بودبوس : نقد العقل الاقتصادي. الجزء الثاني . الرأسمالية . مصراتة . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2001 ، ص 135

[4] د. عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، بدون مكان للنشر ، دار النهضة العربية للطباعة ، 1974 ، ص 97 .

على انه القضية بينما التيار الفيزيوقراطي بدا على انه نقيض القضية، الفكر الكلاسيكي هو مركب القضية ونقيضها. [1]

الهدف لا زال هو نفسه تحقيق الثروة، لكن الفكر الكلاسيكي لا يمانع أن يكون أداتها التجارة أو وسيلتها الأرض أو الصناعة، ليس المهم الأداة بقدر ما يهم الهدف. الصراع بين التجاريين وبين الفيزيوقراط بدأ في نظر الفكر الكلاسيكي عقيما، لأنه يطلب الثروة بأي وسيلة.لقد لعبت الظروف الاجتماعية والتاريخية هنا دورها أيضاً. لقد صاحب الانتقال من المرحلة التجارية ومن ثم مرحلة الفيزيوقراط إلى الكلاسيكية والرأسمالية الصناعية، مجموعة عوامل أهمها فلسفي وهو الذي أدى إلى تطور الفكر السياسي وتحوله نهائياً عن أصله الكنسي، وذيوع آراء تعلي من شأن الفرد، وتجعل الصالح العام مرتبطاً بسعي الأفراد لتحقيق مصالحهم. فيذهب اسبينوزا* إلى أنه عندما يبحث كل إنسان عما يفيده أكثر، فإن الناس تصير مفيدة لبعضها البعض، وقد وجد هذا التيار زخماً فلسفياً أستفاد من التراث التنويري وفي مقدمته كانط** الذي يطور مفهوم الضمير الفردي وعقلانية المواطن ويقترح فردا يجري حساباته وفق مصالحه الاقتصادية. إذن لا حاجة للنظام ولا للتنظيم، الفرد راشد في بحثه عن مصالحه وليس في حاجه إلى وصايا، ومن ثمة يتطور مفهوم الإنسان الاقتصادي في بحثه عن مصلحته وهو الراشد، سوف يقود إلى مصلحة الجميع. لا خوف إذن على المصلحة العامة ولا حاجة لتدخل الدولة، أما لوك*** فانه يجعل من الملكية واقعياً مرتبطة بشخص الإنسان،ومؤسسة على العمل وهو يؤكد أن المجتمع المدني يجب أن يتميز فيه حقوق الناس عن أسباب الدولة لينهي هذا الانسجام بين ثروة الأفراد وثروة الدولة. [2]

---

[1] د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي ،الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 136 .

[2] المرجع السابق ، ص 138.

* اسبينوزا :- (1632 ــ 1677) ، ولد في أمستردام من أسرة يهودية تنحدر من البرتغال ، لم تعرف حياته أحداث كثيرة ، بل قضى جلها في الدراسة والتأمل أهم كتبه (الرسائل اللاهوتية السياسية)

** كانط :- (1724 ــ 1804) فيلسوف مثالي متعالي ومفكر سياسي ألماني ، ولد في كنيغسبرغ ، أهم مؤلفاته (نحو سلام دائم) ، (نقد العقل الخالص) ، (نقد العقل العملي) .

*** جون لوك :- (1632 ــ 1704) ، فيلسوف وطبيب ورجل سياسة انجليزي صاحب نظرية في العقد الإجتماعي ، أهم كتبه (بحث في الحكومة المدنية 1690) ، (بحث في فهم البشري 1690) .

أما ديفيد هيوم* فقد صاغ نظرية كمية النقود التي ألهمت ريكاردو أما كتاباته حول التجارة الخارجية والنقود والفائدة فإنها تجعل منه مؤسساً للفكر الكلاسيكي، ولقد قدم معظم الأفكار الاقتصادية التي طورها آدم سميث بعد ذلك. إن الانتقال نحو الرأسمالية الصناعية وتكون المدرسة الكلاسيكية سببه التقدم في الفكر الاقتصادي بفضل كتابات فلاسفة مثل كانط، هيوم، اسبينوزا، ماندفيل**، كيناي*** ، وبسبب التقدم التقني وتطور التصنيع ظهرت مشكلات صارت تتطلب حلولاً نظرية في الصناعة. الأمر الاقتصادي أشد تعقيداً وتجريداً منه في الزراعة والتجارة اللتان صارتا تابعتين بالتدريج للصناعة. مما لاشك فيه أن التيار الفيزيوقراطي بفضله أخذ أساس تنظيم التجارة يتغير بالتدريج، وبدلاً من تشجيع الصادرات وتقيد الواردات رغبة في تحقيق ميزان تجاري يجلب المعادن الثمينة إلى البلد فانه صار يتخذ سياسة حماية، ولقد صار خلق فرص العمل والتوظيف وتنمية الصناعة أهم أهداف سياسة الدولة.[1]

التأكيد على أهمية الصناعة الوطنية باعتبارها مصدر الثروة صاحبة التقليل من أهمية المعادن الثمينة، هذه بدت على إنها رأسمال معطل وقلل إلى حد ما من أهمية الزراعة، فالفكر الكلاسيكي لم يتبن دعوة الفيزيوقراط إلى كف يد الدولة بشكل مطلق، لقد وجه سلطة الدولة إلى استخدام جديد إذ أن عليها أن تساعد في الصناعة الوطنية على تحقيق التفوق الاقتصادي، خاصة وإن رجل الصناعة بدأ يزيح ملاك الأرض على الصدارة كما أزاح هؤلاء التجار. فالصناعة صارت فخر للأمة، إلا إن أراء الفيزيوقراط في موضوع الدولة أضعفت الدولة وخلخلت العقيدة في محاسن تدخلها مما مكن الفكر الكلاسيكي من إعادة توجيهها لكن ليس للزراعة كما في السابق بل أخذت طريق الصناعة.[2]

---

[1] عبدالرحمن يسري أحمد : تطور الفكر الإقتصادي ، ط2 ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1987 ، ص 170 .

[2] د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي ، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 140 .

* ديفيد هيوم :- (1711 – 1776) ، فيلسوف ومؤرخ وعالم إقتصاد اسكتلندي ، رفض فكرة السببية ويرى بضرورة تحديد دور العقل في المعرفة ، أهم كتبه ، (رسالة في الفهم البشري) ، (رسالة في الطبيعة البشرية) .

** برنارد ماندفيل :- (1670 – 1733) ، فيلسوف مادي انجليزي ، من أنصار مذهب التأثيم الطبيعي .

*** فرانسوا كيناي :- (1694 – 1774) ، اقتصادي فرنسي من مؤسسي المذهب الفيزيوقراطي ، صاحب الجداول الإقتصادية المسماة باسمه .

إن ظهور المدرسة الأقتصادية الكلاسيكية يستند إلى مجموعة عوامل منها نشوء الدولة المدنية القائمة على علاقات الإنسان بأخيه الإنسان، كما دعا إليها وكما تصورها فلاسفة العقد الأجتماعي مثل جان جاك روسو* وجون لوك، كما إن تطور النظام السياسي إلى ديمقراطية برلمانية حد من سوء استخدام السُلطة على الأقل تجاه الرأسمال. لكن هذه الدولة هي وليدة القوة الأقتصادية وهذا يعني نزوع القوة الاقتصادية إلى السيطرة على الدولة من خلال نظام برلماني يمكن أن تلعب فيه الثروة دورها وليس العكس كما حدث أحياناً خلال المرحلة التجارية خاصة عندما سيطرة الدولة على الثروة، فإن النظام البرلماني على الأقل في المراحل الأولى من الرأسمالية يكفل للثروة السيطرة على السلطة دون إضعافها. فالتجاريون منحوا الدولة سلطة مطلقة ارتدت أحيانا عليهم، الفيزيوقراط أرادوا كف يد الدولة حتى لا تطالهم. الكلاسيكيون يريدون سُلطة قوية تتحكم الثروة في توجيهها. [1]

لقد تطورت إنجلترا نتيجة التوسع الاقتصادي الذي عرفه القرن الثامن عشر، هذا فضلاً عن انتشار الكتابات حول أهمية الحرّية الفردية وتوافق المصلحة العامة للمجتمع مما ساعد على بلورة نظرية اقتصادية متكاملة هي الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي، كان روادها الأوائل من الإنجليز في غالبيتهم، و البعض الأخر من باقي أوربا الغربية، أطلق عليهم كارل ماركس** فيما بعد تسمية ما زالت قائمة حتى عصرنا هذا إذ دعاهم بأصحاب (المدرسة الكلاسيكية) أي المدرسة التقليدية وهذه النظرية هي أول محاولة لتفسير متكامل وواضح لنظام معقد من العلاقات الاجتماعية مبني على مفهوم الحرية المُطلقة. وعليه يمكن تفسير هذا النظام من ثورتين الأولى صناعية تقنية والثانية حقوقية. [2]

---

[1] المرجع السابق ، ص 141 .

[2] توفيق سعيد بيضون : الاقتصاد السياسي الجديث ، ط2 ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1994 ، ص 43 .

* جان جاك روسو :- (1712 ــ 1778) ، فيلسوف وأديب فرنسي ، من أعلام التنوير الفرنسي في القرن الثامن عشر ، أهم أعماله (العقد الإجتماعي)

** كارل ماركس :- (1818 ــ 1883) ، فيلسوف و اقتصادي واشتراكي ألماني ، مؤسس المذهب المعروف باسمه ، طرح فكرة المادية التاريخية ، وقال بالصراع الطبقي . أهم أعماله (رأس المال)

فالثورة الصناعية، والتي عرفتها إنجلترا في ذلك العصر فتحت السبيل لصناعة قوية قادرة على الإنتاج الكثير وازدهرت بفضل الاختراعات التقنية وتوسيع استخدام الآلة توسعا كبيرا، حتى حلت مكان العمل اليدوي في جميع المجالات وتطورت صناعة الغزل والنسيج واستخدام الفحم الحجري في التعدين، واكتشفت قوة البخار فاستخدمت في تحريك الآلة على نطاق واسع، وما كانت إنجلترا لتشهد مثل هذه الثورة لو لم يتوفر فيها المناخ الصالح لنجاحها الذي أوجده المذهب البروتستانتي* السائد في إنجلترا، مما أدى إلى انتشار مفهوم قيمة العمل** كما حدده كالفن*** أي أنه تمجيد للخالق، ونتاج الربح يشكل مؤشراً على إن الإنسان العامل قد حظي برضى الخالق وعليه بالتالي أن يدخر هذا الربح وان لا ينفقه إلا في مجالات العمل الأخرى هذه الروح التعففية انتشرت في أنحاء إنجلترا مع نجاح حركة كرومويل**** والتعفف هنا كان يعني البساطة في نمط المعيشة والبعد عن البذخ والترف والإنفاق الأرعن وفي المحافظة على التوفير والادخار المتصل ليتكون راس المال لا لإنفاقه على الاستهلاك ولكن لاستغلاله على أكمل وجه بما يعود بالنفع على المجتمع.[1]

وفي ميدان الحقوق – كان لفلسفة جون لوك الاجتماعية أثرها في صدور شريعة حقوق الفرد عام 1688 في إنجلترا، والتي اعتبرت ثورة اجتماعية بيضاء، علماً بأن هذه الشريعة قد رسخت مفهوم الحرية الفردية ومبدأ التمثيل النيابي الأمر الذي عزز دور البرلمان في تحديد السياسة الاجتماعية في البلاد على اختلاف مظاهرها، فكان لذلك انعكاساً إيجابيا على النشاط الاقتصادي، فضلا عن ذلك فقد كانت الحرية السياسية التي أشاعها دافيد هيوم كما صدرت لشريعة حقوق الإنسان والمواطن عنده هو الذي يعتبر الداعي الأول لمبدأ المنافسة، وقد وجدت مرتكزات لهذه الشعارات الاقتصادية الشائعة

---

(1) د. عبدالرحمن يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 172 .

* البروتستانتيه :- أحد الإتجاهات الأساسية في المسيحية ، أنشق عن الكاثوليكية في مجرى حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر ، تتميز بالقول بمسؤولية الفرد أمام الله وليس أمام الكنيسة .

** قيمة العمل :- هي العمل الاجتماعي المجرد المردود المتجسد في السلعة وبها يتحدد سعرها .

*** جان كالفن :- (1509 – 1564) . لاهوتي فرنسي ، بروتستانتي ، من رجال حركة الإصلاح الديني الأوروبي ، مؤسس المذهب المعروف (بالكالفنيه) .

**** وليفر كرومويل :- (1599 – 1658) . زعيم الحزب البرلماني الجمهوري . ورئيس أول جمهورية برلمانية في انجلترا

آنذاك مثال (دعه يعمل دعه يمر) قبولاً في المجتمع الأوربي ففي فرنسا مثلاً رسخت الثورة الفرنسية 1789 مفهومي الحرية الفردية والمساواة في آن واحد، فكان لتطبيق مفهوم الحرية الفردية في التعاقد أثرها الواضح على النشاط الاقتصادي لا سيما في حرية التجارة والعمل، فكان من أبرز نتائج ذلك، أن أصبحت الفردية الطابع الرئيسي للعصر الاقتصادي الجديد، إن هذا المناخ الذي أوجدته الأفكار الداعية للحرية الفردية قد تفاعلت مع المذهب البروتستانتي الداعي للعمل الجدي بعيدا عن التأملات كي يكسب الإنسان رضى الخالق، قد أوجدت إيديولوجيا بالمفهوم الحديث سادت العصر أي القرن الثاني عشر بصورة شبه تامة هذه الإيديولوجية قد صبغت كتابات كل من عالج المواضيع الاجتماعية بصورة عامة والنواحي الاقتصادية بصورة خاصة كما سيتضح لنا من خلال معالجتنا لأهم مفكري المدرسة الكلاسيكية.[1]

آدم سميث 1723-1790*

في القرن الثامن عشر كانت إنجلترا أكثر البلدان الرأسمالية تقدما في العالم وأخذت بما تجمع لديها من رأسمال هائل وإمكانيات تقنية تستعد لتولي الزعامة الصناعية على بقية بلدان العالم. ولم يمض وقت طويل حتى صارت كما قيل آنذاك ورشة العالم وهو ما دفع بأسميث لبحثه في أسباب وطبيعة ثروة الأمم. إلى جانب تأثره بأراء الفيزيوقراط خاصة فيما يتعلق بوظيفة الدولة والحرية الاقتصادية وسيادة القوانين الطبيعية. كما إن آدم سميث كان متأثراً بديفيد هيوم وفلسفته الأخلاقية حتى إنه ذهب إلى أن أي عمل يعتبر منافيا لقواعد الأخلاق ما لم يصدر عن الشعور بالمحبة للآخرين والعطف عليهم. لقد وضع آدم سميث للاقتصاد غاية وهي الوصول إلى الثروة، ونادى بأن بلوغ هذا الهدف إنما يكون عن طريق الإنتاج وبالتالي عن طريق العمل، وعلى عكس التجاريين والطبيعيين فآدم سميث يرى أن مصدر الثروة للأفراد أو الدولة على السواء هو العمل.[2]

---

[1] د. توفيق سعيد بيضون : الاقتصاد السياسي الحديث ، مرجع سابق ، ص 45 .

[2] د. عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 159

* آدم اسميث :- (1723 – 1790) ، ولد في اسكتلندا ، تعلم في جامعة جلاسجو في عام 1751 ، عين أستاذا للمنطق ثم استاذا للفلسفة الأخلاقية لأكثر من ثنتي عشر عاماً ، وضع أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في كتابه ثروة الأمم عام 1772 في نفس العام الذي قامت فيه الثورة الأمريكية ، ركز فيه على ما يسمى باليد الخفية ، كما ركز على أبعاد سيطرة دولة على فعاليات السوق .

و يعتقد آدم سميث أن القيمة الأخلاقية لعمل ما يتوقف على الأثر الخارجي الذي يحدثه العمل وهذا من شأنه أن يجلب السعادة للجميع ويزيد من رفاهيتهم . مع أنه يرى أن دافع العمل ذاتي وهو الشعور بالمحبة والعطف على الآخرين، إلا أن قيمته تتحدد اجتماعياً أي بمدى ما يجلبه من خير وسعادة للمجموع .[1]

النظام الطبيعي والتوازن الطبيعي

آمن سميث بوجود نظام طبيعي ترعاه العناية الإلهية عن طريق مجموعة قوانين طبيعية تتحكم بهذا النظام وتسير به نحو التوازن بحيث يتحقق للمجتمع أكبر قدر من الرخاء والرفاهية المادية، فينطلق آدم سميث في تبريره للنظام الطبيعي من أن الغرض الأساسي لكافة النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد هو تحقيق مصلحة ذاتية، فالمستهلك يسعى للحصول على أكبر إشباع لحاجاته البشرية من خلال المنفعة التي يحصل عليها من السلع، والرأسمالي ينتج لا لرغبته الخيرة في إشباع حاجات المجتمع إنما للحصول علي اكبر ربح ممكن، ولكن الاثنين المستهلك والمنتج لا يستطيعان أن يحققا مصالحهما الشخصية هذه إلا إذا استبدلا عملهما أو نتاج عملهما مع الآخرين، وهذه الأمور على أهمية قصوى بالنسبة لآدم سميث وذلك لما تنطوي عليه من تطوير لتقسيم العمل وما ينتج عنه من تقدم في المجتمعات البشرية.[2]

يذهب سميث إلى جعل السلوك العقلاني للإنسان قاعدة نظام طبيعي ناشئاً عن التنافس هذا من ناحية و من ناحية أخرى يذهب إلى أن الكون يتبع نظاما طبيعيا محكما ليس فيه أدنى مجال للتعارض أو التناقض لأن القوانين التي يقيمها النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية معاً كفيلة برفع التناقض الذي يبدو على مستوى نشاطات الأفراد، لكن على مستوى كلي وليس جزئي، القوانين الطبيعية في مرحلة سيادة العقل حلت محل الحكمة الإلهية في مرحلة الكنيسة، إذن الأنانية مهما كانت مفرطة فان سيادة القوانين كفيلة بأن تجعلها تحقق مصلحة المجموع، فالقوانين هذه لم تكن إلا تبريرا يحرر الأنانية

---

[1] د. رجب بودوس : نقد العقل الاقتصادي ـ الجزء الثاني ـ الرأسمالية ـ مرجع سابق ـ ص144 ـ 145 .

[2] د. عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ـ مرجع سابق ـ ص150.

من كل قيد إنها مهما تذهب بعيدا سوف تحقق مصلحة المجموع إذن من الأفضل تركها على حالها، فاليد الخفية تتكفل بجعلها مهما أفرطت في صالح المجموع.[1]

إن سعي الإنسان لتحقيق مصلحته الذاتية هو كما يعتقد آدم سميث عمل يخدم المجتمع بالرغم من انه نابع من شعور أناني جبل عليه الإنسان بالطبيعة، وذلك لأنه في نشاطاته الاقتصادية التي يقوم بها يتصرف دائماً أو غالباً تصرفاً رشيداً أي اقتصادياً أنه يسعى لتحقيق أهدافه وغاياته بأقل كلفة، ولما كان المجتمع ما هو إلا مجموعة أفراد إذاً لابد وان يؤدي تصرفهم الرشيد في حالة توفر الظروف لهم إلى مجتمع يسوده السلوك الاقتصادي الرشيد. [2]

إن هذا مغزى النظام الطبيعي، الذي يحاول آدم سميث أن يؤكد عليه ويطالب بتحقيقه وكما يعتقد سميث توجد في هذا النظام يد خفية تسعى دوماً لتحقيق التوافق والتوازن بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع " لقد كانت فكرة سميث الأساسية هي أن الأفراد فيما لو أعطوا الحرية لتحقيق أهدافهم الأنانية فأن اليد الخفية وهي السوق ستجعلهم يسلكون بطريقة اجتماعية مسئولة ". [3]

إن اليد الخفية التي يعتقد آدم سميث بوجودها هي حصيلة أولية وأساسية لقوانين اقتصادية غير خاضعة لإرادة الأفراد ورغباتهم لا بل أحيانا كثيرة تعمل ضد إرادتهم، أما الشروط والإطار العام الذي تعمل بظلها المصلحة الذاتية والقوانين الاقتصادية بحرية تامة لا تقيدها قيود وبصورة عفوية يطلق عليها آدم سميث اسم النظام الطبيعي. إن سياسة (دعه يعمل دعه يمر) التي يطالب سميث بتحقيقها ما هي في الواقع إلا تجسيد للحرية الطبيعية للأفراد في تحقيق مصالحهم الذاتية، ففي ظل هذا النظام الطبيعي وعندما تتحقق الحرية الكاملة للمنتج والمستهلك ولعناصر الإنتاج في تحقيق المصلحة الذاتية سيكون بالإمكان تحقيق أكبر خير ورخاء للمجتمع ككل، وذلك لأنه ستكون هناك منافسة شديدة بين أفراد المجتمع تؤدي في النهاية إلى استغلال الإمكانات المادية في المجتمع بصورة رشيدة واقتصادية.[4]

---

[1] د. رجب بودبوس : نظم الحق الاقتصادي، الجزء الثاني ، ترانسمتية ، مرجع سابق ، ص148

[2] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 103 .

[3] بول هريجوري ، روبرت سبرولت : اقتصاديات المؤسسة، ترجمة فه عبدالله منصور ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1994 ، ص 84

[4] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 163 .

المنافسة الكاملة عند آدم سميث تعتبر شرطاً أساسياً من شروط التوافق بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة، لقد آمن سميث إيمانا عميقاً بالإمكانيات الخلاقة التي تكمن في المصلحة الذاتية، وكان سميث متفائلاً بمستقبل الرأسمالية الصناعية الصاعدة وانتصارها على الإقطاعية الأمر الذي عمق تفاؤله وإيمانه بالمصلحة الذاتية والمنافسة بين الأفراد لإشباع هذه الرغبة وما ينتج عنها من ترشيد الاستهلاك واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع. وتأكيد آدم سميث على أهمية المصلحة الذاتية ودورها في تحقيق الرفاه الاقتصادي لم يكن نتيجة إيمانه بمبدأ مجرد و إنما جاء رد فعل منطقي وتقدمي على النهج المركانتالي الذي ساد عصره، وما أتصف به هذا النهج من تنظيمات مختلفة كانت تشل المصلحة الذاتية وتعوق حركة البناء الصناعي وتزيد من الاحتكارات والامتيازات لصالح بعض الأفراد على حساب الصالح العام. [1]

يرجع القبول العام الذي حظيت به آراء سميث الاقتصادية والذي لا زالت تحظى به إلى يومنا هذا عند بعض الليبراليين بالدرجة الأولى إلى خلفيتها الفلسفية الاجتماعية، والتي بدونها لا يمكن التعرف على أهمية فكر سميث. إن تبريره بوجود نظام تنسجم فيه المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة كان أكثر عمقاً وتجريداً من تبرير الفيزيوقراطيين، فبينما يعني النظام الطبيعي عند الفيزيوقراطيين النظام الأمثل الذي يجب على الحكومات العمل من خلال القوانين والتشريعات للتقرب منه وكأنه سراب لا يستطيع المرء الوصول اليه، وذلك لأنه من صنع الإله، نرى آدم سميث يعتبر النظام الطبيعي حقيقة موجودة وصفة كامنة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة التي يعيشها الأفراد. وإن تحقيق هذا النظام الأمثل ليس بالشيء الصعب المنال ولا يتطلب تدخل الدولة وإنما يمكن تحقيقه من خلال القضاء على كافة العوائق والاحتكارات والامتيازات التي وضعتها الدولة في الفترة المركانتالية لصالح بعض الأفراد، وعلى حساب المصلحة الذاتية للأغلبية العظمى من أفراد المجتمع والصالح العام، والتي تقف حجرة عثرة في طريق عمل هذا النظام بالصورة العفوية لزيادة الرفاه الاقتصادي [2].

---

[1] المرجع السابق ، ص 164 .

[2] المرجع السابق ، ص 165 .

آراء سميث في الدولة

المجتمع عند سميث هو تلك المجموعة من الأفراد التي يرتبط فيها الفرد بالفرد الأخر من خلال تقسيم العمل* والتبادل السلعي، وهو الأصل الذي سبق ظهور الدولة كما يرى سميث، أما الدولة فلم تظهر إلا في القسم الثاني من تاريخ المجتمعات البشرية الذي ظهرت فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، على هذا فانه باعتقاد سميث هناك علاقة بين الملكية والسلطة، بين ملكية وسائل الإنتاج وبين تطور الدولة فلولا تحول الملكية من ملكية جماعية إلى ملكية فردية لما كانت هناك حاجة لوجود السلطة أو الدولة، ففي المجتمعات البدائية لم تكن هناك حاجة لوجود الدولة. وجود الملكية هو إذن الأساس الجوهري في تكوين الدولة، ويعتقد سميث إن الحكم المدني بقدر ما أنشىء لأمن الملكية أقيم في الحقيقة للدفاع عن الأغنياء ضد الفقراء أو عن الذين لديهم بعض الملكية ضد الذين لا يتوافر لديهم منها شيء على الإطلاق. كذلك يقرر سميث إنه انطلاقا من مبدأ الفردية الذي آمن به فإن الاختلافات الموجودة في القوانين التي تتحكم في النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد من جهة والحكومة من جهة ثانية طفيفة جدا بحيث يمكن تجاهلها في الحياة العملية. ولذا يجب على الدولة مراعاة التدابير الاقتصادية التي يتبعها كل رب عائلة وكل رأسمالي والإقتداء بها في أمور الميزانية العامة، إن هذا يعني إن على الدولة أن تقتصد في النفقات وأن تدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استناداً إلى الأجرة التي تقدم للعامل، كما هو الحال في القطاع الخاص(القطاع الرأسمالي).أما الضرائب فهي باعتقاد سميث أسعار تدفع من قبل الأفراد لقاء ما تقوم به الحكومة من حفظ وحماية للملكية الخاصة، ولما كانت نفقات الدولة غير إنتاجية لذا يجب على الدولة أن تكون متحفظة جدا في أخذ القروض كما يتحفظ كل فرد في المجتمع في الاقتراض لأجل الأمور الإستهلاكية. [1]

في إطار هذا التقييم العام للدولة صاغ سميث الواجبات التي يمكن للدولة أن تقوم بها والتي تنسجم مع مضمون المذهب الذي آمن به. فمهمتها تقتصر على سلامة الدولة من أي عدوان خارجي والعدل بين أفراد المجتمع والتعليم والحد الأدنى من المشاريع

---

[1] المرجع السابق ، ص 167 .

* تقسيم العمل :- هو توزيع الوظائف الإجتماعيه لتخصص بها فئات معينة من الناس (الصناعة – الزراعة – العلم – الفن – .. الخ)

العامة، مثل الطرق والجسور والقنوات. هذه هي الخدمات التي يمكن للدولة أن تقدمها للمجتمع وفيما عدا هذه الواجبات فإن (اليد الخفية) أشد فاعلية من تدخل الدولة. وفي معرض رده على موقف التجاريين بأن التجارة الحرة قد تؤدي إلى دمار الدولة جادل سميث أنه بالإمكان أن يتبلور نظام عالي الكفاءة والانسجام إذا تركت الأسواق التنافسية تعمل بحرية دون تدخل الدولة وقامت الأخيرة بحماية حقوق الملكية.[1]

إن المقولة الرأسمالية (دعه يعمل دعه يمر) تدلل على إن الحرية الليبرالية تتحقق عندما ينتفي تدخل الدولة، وتعبر هذه الحرية عن إيمان الليبراليين بالنظام الطبيعي وقناعتهم بأنه من غير الضروري خضوع المجتمع الطبيعي بكامله للدولة، حيث يتعين استبعاد وظائف عريضة من سلطان السلطة السياسية بحيث يتحقق التعايش بين حاله الطبيعة والحالة المدنية، أي بين السلطة والملكية، فحالة الطبيعة تختص لحرية الملكية بينما تختص السلطة بالحالة المدنية ومؤدى هذه النظرة تكون الحرية الليبرالية هي تحرير للفرد إزاء الدولة (أي السلطة) مع الإبقاء على عبوديته لكل صنوف الاضطهاد التي تتضمنها الأوضاع المادية السائدة(أي الملكية).[2]

هكذا آدم سميث شديد الثقة في القوانين الطبيعية ويرى إنها تحكم النشاط الاقتصادي وإنها ستقوده حتما إلى خير الجميع، هذه القوانين التي يزعم أنها طبيعية ليست في الواقع إلا ستارا يخفي وراءه القوى الاجتماعية. السؤال الذي يطرح نفسه هل ثمة قوانين طبيعية تحكم حقا النشاط الاقتصادي؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تظهر ولم تمارس فعلها الذي يعزي إليها اليوم في كل زمان ومكان سواء اكتشفناها أم لم نكتشفها ؟ ذلك لان القوانين الطبيعية حقا لم تنتظر اكتشافا لها لكي تؤدي وظيفتها الرأسمالية فهي وليدة مرحلة تاريخية، لا هي أبدية ولا هي دائمة نتجت عن ظهور الرأسماليه وملكية الأرض. فآدم سميث نفسه يعترف بهذا ويعترف بان ثمة مرحلة سابقة لم تعرف الرأسمالية فيها ملكية الأرض. إذاً الملكية ليست ظاهرة طبيعية وإنما نتاج علاقات اجتماعية أي إنها ظاهره اجتماعية، وحتى ولو افتراضنا وجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي فإن هذا لا يحول دون تدخل الإنسان في القوانين الطبيعية، فيحدث هذا

---

(1) بول هيجوري ، روبرت ستيورات : النظم الاقتصادية المقارنة ، مرجع سابق ، ص 84 .

(2) عبدالقادر محمد علي وآخرون : تطور الفكر السياسي ، ط4 ، بنغازي ، المركز العلمي للدراسات والبحوث للكتاب الأخضر ، 1428 ، ص 263 .

التدخل سواء بجعلها مفيدة وذلك بالحد من أضرارها، هذه القوانين حتى لو كانت طبيعية فهي ليست عائقا مطلقا أمام التدخل الاجتماعي العائق الحقيقي هو المصالح.[1]

لقد كشف تحليل سميث للحياة الاقتصادية بوضوح تعارض المصالح الموجودة في قلب الاقتصاد الرأسمالي وليس توافقها وانسجامها، ان مصالح التجار وأرباب العمل الصناعي تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع، كذلك تتعارض مصالح الإجراء مع مصالح أرباب العمل كما تتعارض مصالح الرأسماليين مع مصالح أرباب العمل، أكثر من ذلك كشف سميث النقاب عن أن السادة يتحالفون ويتفاهمون بشكل دائم لفرض مصالحهم على العمال الممنوعين آنذاك من التحالف (تكوين نقابات) وخضوعهم لشروط العمل الأشد قسوة والأجور الأدنى، لقد نال سميث إعجاب الطبقة الرأسمالية الصاعدة على الرغم من أفكاره في المساواة والعدالة الاجتماعية التي نادى بها، ويعود ذلك لأمرين الأمر الأول هو إن سميث ساندهم ووقف إلى جانبهم في صراعهم مع الطبقة الإقطاعية من خلال نظريته في العمل المنتج والعمل غير المنتج*، الأمر الثاني هو تفنيد سميث للأراء المركانتالية ومعارضته للحواجز والقيود التي وضعت في بداية الأمر لحماية الرأسمالية التجارية الوطنية من المنافسة الخارجية، وذلك لأن الرأسمالية تطورت وتحولت إلى رأسمالية صناعية لا تهاب المنافسة الخارجية، وغدت بأمس الحاجة إلى الحرية الاقتصادية. فالنتيجة الأساسية التي توصل إليها في بحثه (دعوا السوق وشأنها) جاءت لتعبر عن طموحات الرأسمالية الصاعدة في صراعها مع الأفكار المركانتالية. ولقد نالت أفكار سميث الأقتصادية صدى واسعا في البلدان الأوروبية وبالذات إنكلترا وفرنسا حيث خطت الصناعة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر خطوات شاسعة نحو الأمام وتوطدت سيطرة الرأسمالية على مقاليد الحكم وأصبح في يدها زمام الأمور. [2]

---

[1] د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 146 –147.

[2] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الإقتصادي، مرجع سابق ، ص 186 .

* العمل المنتج :- هو الإلحاق الهادف لقدرات الإنسان الذهنية والجسدية في عملية الإنتاج ، وفي الإنتاج المادي يخلق هذا العمل قيمة جديدة . العمل غير المنتج :- هو العمل الذي يبذله شغيلة قدرات الانتاج المادي من أجل صنع المنتوج الزائد .

إن دعوة سميث إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يساهم في تقوية الطبقة التي يعترف بان مصلحتها ليست مع مصلحة الجمهور، والتي تخدع وتستعبد الجمهور ورفض التدخل من السلطة العامة يعني ترك المجال سائباً أمام إرادة هذه الطبقة. إن الحرية المُطلقة التي رفعها سميث شعاراً، تقود إلى نقيضها، فهي تعني في الواقع سيطرة السوق والذي يقود إلى وضع لا عقلاني أول ضحاياه الحرية إذا هو بين طاعة الدولة التي يفترض أنها تجسد الحرية، وبين الخضوع للدكتاتورية السوق، التي تجسد سيادة طبقه، كما أن المنافسة الكاملة التي نادى بها وأطرى محاسنها في إطار السوق تقود إلى تبذير موارد المجتمع وبدلاً من أن تصنع ثروة المجتمع فأنها تعتمد على ثروة المجتمع. بشكل عام المنافسة الكاملة تبين أنها غير ممكنة، وتكشفت على أنها خرافة أكثر منها واقع، رغم استسلام سميث وقبوله النظم كأمر واقع، وقبول الملكية الخاصة كمسلمة لم يبحث في أصولها وشرعيتها، ورغم إن التنافس يمكن أن يكون نافعاً فقط في الطبقة المالكة وللطبقة المالكة. أما العمال فإن التنافس لن يزيد أجورهم بل ربما يحرمهم أصلاً من الأجور. رغم أنه لا يقبل وجهة النظر القائلة بأن المجتمع آلة منظمة بدقة، كما يذهب الفيزيوقراط واعترافه بأنها تتضمن نواقص ونقائص، لكنه لا يرى محاولة إصلاحها وعلاجها أمرا مجديا. لكن ميزة سميث انه لم يخشى الكشف عن هذه النواقص والنقائص وهذا ما لم يقبله تابعوه الذين رأوا فيه خطراً على النظام الاجتماعي، ذلك لأن تحليلات سميث تقود في الغالب إلى نتائج معاكسة لما يقبل به، فإن نظرية سميث الاقتصادية التي قام عليها الفكر الكلاسيكي كانت تتضمن عناصر استخدمتها أيدي أخرى لتأييد وجهة نظر مخالفة ومختلفة عن المجتمع. وتلقفها النقاد خاصة منهم الاجتماعيون فحولوا النظرية ضد نفس المصالح التي كان سميث يتطلع بالدفاع عنها. فعند ريكاردو مثلا فقدت نظرية سميث ما كانت تنطوي عليه من معاني التفاؤل والانسجام وتوافق المصالح. إن سميث يعترف صراحة بأن الحكم المدني أقيم في الحقيقة للدفاع عن الأغنياء ضد الفقراء. وان الملكية هي سبب الخضوع وسبب السلطة هكذا الدولة المحايدة تبينت وهماً حتى إن ماركس لم يرى في الدولة غير أداة في يد الرأسمالية .[1]

---

[1] د. رجب بودوس : نقد العقل الإقتصادي ـ الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 192 ـ 193 .

مع ذلك يظل فضل سميث انه قدم للرأسماليين التبرير الذي يبحثون عنه لقد زودهم بنظرية يفتقرون إليها فهو إذ حلل النشاط الاقتصادي على ضوء فلسفة طبيعية فإن نظريته أضفت على سلوك أولئك الذين سوف يصبحون قادة الحياة الاقتصادية طابع الجبرية، وبرأتهم من كل مسؤولية ومنحتهم راحة القناعة بأن ما يفعلونه لا خيار لهم فيه، لقد رأوا في المصلحة الذاتية التي جعلها سميث جوهر النشاط الاقتصادي البشري الحافز الذي يلهم كل حياتهم، وشعروا بالغبطة والرضى حين عرفوا أن سعيهم وراء الربح لم يعد يعتبر أنانياً، لقد زال الخوف الكامن في النفوس من أن التجارة قد تكون خطيئة أو أنها مساس بكرامة السادة أو أن الاستغلال الذي يمارسونه ظلم. إن سميث يقدم تعبيراً نظرياً عن المصالح الجوهرية لطبقة أرباب العمل، الذين لم يعد أمامهم إلا الانطلاق نحو الربح والاستغلال متحررين من كل وازع أو تأنيب ضمير.

دايفيد ريكاردو *

لقد صقلت حياة ريكاردو العملية عمله في التجارة ثم عمله مع والده في الأعمال المصرفية ومطالعاته الذاتية صقلت أسلوبه في التفكير إلى درجة بحيث أصبحت ملكته في التفكير تسودها الدقة، وخير دليل على ذلك كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب). ويعتبر ريكاردو ممثل الاتجاه الكلاسيكي من الناحية النظرية لأنه أدخل أكثر من غيره أفكاره ومشاهداته في قوالب نظرية وفي تحاليل تجريدية، ولقد دعم ريكاردو نظرية سميث المتعلقة بالقيمة المرتكزة على العمل واشتهر بنظرية الربح ونظرية التجارة الخارجية ويعتبر المفكر الثاني في المذهب الكلاسيكي بعد آدم سميث وهو لا يقل عنه أهمية، إذ تعتبر آراءه في الفكر الاقتصادي قمة ما توصلت إليه المدرسة الكلاسيكية، أما ريكاردو نفسه فكثيراً ما ضن انه يتبع في الكشف عن القوانين الاقتصادية أسلوب الاستنباط المجرد، وانه كثيرا ما كان يستعمل (لو فرضنا) كان هذا هو أسلوبه في البحث العلمي، ولكن هذا لا يعني مطلقاً انه كان بعيداً عن مشاكل المجتمع ،فبالتمعن في آرائه نجد بكل سهولة مشاكل عصره، لا بل لا يمكن تفهم نظرياته بالصورة

* دايفيد ريكاردو :- (1772 ـ 1823) ، اقتصادي انجليزي ، ولد في لندن ، كان مصرفياً ناجحاً ، عمل في البورصة من أشهر كتبه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب 1817) .

الصحيحة بدون معرفة الظرف التاريخي الذي عاصره ريكاردو، ومشاكل هذا الظرف، حيث أنها تعكس إلى حد كبير هذه المشاكل وتحاول أن تجد لها الحلول.[1]

الظروف التاريخية والفكرية التي أثرت في فكر ريكاردو الاقتصادي :

أن الظروف التاريخية التي عاصرها دايفد ريكاردو لم تعد تلك الظروف التي عاصرها آدم سميث، فقد كان عصر ريكاردو هو عصر الحروب النابليونية وعصر المقاطعة الاقتصادية الأوروبية التي فرضها القيصر الفرنسي على إنجلترا وكذلك عصر الثورة الصناعية وما تبعها من تحول في البنيان الاجتماعي والاقتصادي.[2]

صحيح أن إنجلترا خرجت من هذه الحروب منتصرة ولم تعان من الخراب والتدمير الذي كان يمكن أن يحصل في مثل هذه الحروب المريرة، وذلك لأنها استطاعت إن تحول المستعمرات والبلدان الأوربية الأخرى والبحار والمحيطات إلى ساحة للقتال مجنبة الوطن ويلات الحروب، وصحيح أن الاقتصاد أخذ ينمو بخطوات كبيرة نحو الأمام بفضل الثورة الصناعية، حيث تبدلت أساليب الإنتاج تبدلاً جذرياً وأخذ استعمال الآلات والمكائن يزداد بوتائر عالية مما ساعد بدوره على إزدهار صناعات التعدين واستخراج الفحم، وكان هذا بداية عصر الفحم والحديد، ولم يقتصر التغيير على القطاع الصناعي فقط وإنما شمل القطاع الزراعي الذي لعب دوراً أكبر من السابق، صحيح أيضاً أن إنجلترا أصبحت أكثر غنى مما كانت عليه سابقاً، ولكن حصيلة هذا التطور لم تكن الرفاه الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع، ولا للغالبية منه إنما لقلة ضئيلة من أفراده.[3]

لقد أصبحت المأساة الاجتماعية تشكل طابع ذلك العصر، فانعدام العدالة في توزيع الثروة والدخل القوميين بين طبقات المجتمع المختلفة أصبح أسوأ مما كان عليه الحال سابقاً، وصارت حياة الطبقة العاملة جحيماً لا يطاق، إن حياة النعيم التي كانت تعيشها القلة الضئيلة من أفراد المجتمع كان يقابلها فقر الطبقة العاملة المدقع واستغلال العمل الرهيب بحيث لا يكفي عمل اليوم حتى لسد الرمق. بالرغم من هذه التناقضات لا يمكن

---

[1] فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي، مرجع سابق ، ص 110 .

[2] د. عباس عدنان عني : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 185 .

[3] المرجع السابق ، ص 188 .

القول إن طابع ذلك العصر كان الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وذلك لأن الطبقة العاملة لم تكن قد وصلت إلى ذلك الوعي ولم تنظم نفسها بصورة واعية للدفاع عن مصالحها، التناقض الأساسي كان لا يزال – مثلما كان في عصر آدم سميث – بين مصالح الطبقة الإقطاعية المندحرة والطبقة الرأسمالية الصاعدة، فالحروب النابليونية أسفرت عن ارتفاع سعر الحبوب والريع، كما استطاع الإقطاعيون استغلال البرلمان في فرض ضريبة مركبة على استيراد الحبوب أدت إلى تخفيض الاستيراد بصورة ملحوظة جداً مما ساعد على بقاء مستوى أسعار الحبوب الذي كان سائداً في فترة الحرب.[1]

لقد لاقت هذه السياسة الزراعية معارضة كبيرة من قبل الطبقة الرأسمالية وذلك لأنه تعين عليهم رفع مستوى الأجر النقدي بحيث يبقى الأجر الحقيقي عند ذلك الحد من الكفاف. إن تأييد هذه السياسة الزراعية من جانب الإقطاعيين ورفضها من جانب الطبقة الرأسمالية لعبا من عام 1815 إلى عام 1846 دوراً بارزاً في حياة انجلترا السياسية وفي آراء مفكري ذلك العصر، إذ أن الحياة العملية لم تثبت دعوى سميث بوجود نظام طبيعي تنسجم فيه المصالح الاجتماعية المختلفة ، لقد أدت ردة الفعل على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تظهر عند مفكري ذلك العصر إلى خيبة أمل كبيرة، وكان ردة الفعل هذه لابد وان تؤدي إلى ظهور مذاهب واتجاهات مختلفة، فمن جهة أخذ الاتجاه الرومانسي يعم كافة الجوانب الفكرية في أوربا، ومن جهة ثانية، أخذ التشاؤم بشأن مستقبل البلدان الرأسمالية وخاصة في إنجلترا يكسب أنصارا أكثر (مالتس ومدرسته). كذلك ظهر النقيض الاشتراكي الذي كان متمثلا في شخص أوين. لقد بدأ واضحاً إن نظرية آدم سميث لم تعد سارية المفعول وأصبح لزاماً تحليل النشاطات الاقتصادية والكشف عن القوانين الاقتصادية التي تتحكم في توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة بصورة جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على البنيان الاجتماعي والاقتصادي في دول أوروبا الرأسمالية، وريكاردو كان هو المفكر الذي أخذ على عاتقه هذه المهمة.[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص 189.

[2] المرجع السابق ، ص 190 .

نظرية ريكاردو دفعت إلى مدى أبعد من كونها وجهة نظر رأسمالية أحلت التشاؤم محل التفاؤل، ريكاردو الذي بدأ من أنصار سميث انتهى بصورة عن المستقبل يشيع فيها التشاؤم ويتحطم تجانس وتوافق المصالح الاجتماعية، مصلحة ملاك الأرض تتعارض ليس فقط مع العمال وأرباب الصناعة بل أيضاً مع الصالح العام، مصلحة الملاك العقاريين تقضي بأن يظل سعر الغذاء في انخفاض و تكلفة المعيشة، أما قيمة العمل الذي يشتريه الرأسمالي مقابل الأجر، فإنها أكبر من مقدار العمل المتجسد في الأجور التي يدفعها الرأسمالي مقابل مقدار هذا العمل. هكذا يظهر فائض، فرق بين إنتاجية العمل وتكلفة إنتاج العمل يستولي عليه الرأسمالي. لقد وجد ريكاردو الشر كامناً في أبرز ظاهرة اقتصادية نظر لها آدم سميث وهي القيمة التبادلية*، ففي التبادل مثلا بين الرأسمال والعمل الأجير يحصل الرأسمالي على قيمة تزيد عما قدمه منها، هذه الحجة التي أبرزها ريكاردو صارت ركيزة أساسية في أفكار كارل ماركس. لقد انطلق ريكاردو مستنداً في الأساس إلى نظرية آدم سميث، لكن غوصه أكثر في النشاط الاقتصادي من سميث وعمله في البورصة ودفعه التحليل إلى أقصى مدى استطاعه، أدى به إلى تغيير جذري في مفهوم الاقتصاد. [1]

كذلك لم تعد الغاية من التحليل الاقتصادي الكشف عن القوانين التي تتحكم في زيادة ثروة الشعوب و إنما معرفة القوانين التي تتحكم في توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة، ففي الوقت الذي كان فيه زيادة ثروة الأمم الموضوع الذي نال المجال الأكبر في كتابات سميث – كما سبق وأن بينا – يرى ريكاردو إن الواجب الأساسي للاقتصاد السياسي هو توضيح الأسس العامة التي تؤدي إلى توزيع الدخل القومي. كذلك أدخل ريكاردو نهجاً جديداً في توضيح المسائل المتعلقة بالدخل القومي على قوى الإنتاج المختلفة ،حيث لم يعد البحث في مسألة توزيع الدخل القومي هو الكشف عن القوانين التي تؤدي إلى أن يحصل هذا العنصر الإنتاجي أو ذاك على هذا الجزء المناسب من الدخل القومي، إنما تحليل القوى التي تتحكم في الارتفاع النسبي لدخول الطبقات الاجتماعية المختلفة وتغيير هذه على مر الأيام.[2]

---

[1] د. رجب بدوي : تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني ، الرسالة ، مرجع سابق ، ص196-197.

[2] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 193 .

* القيمة التبادلية :- وهي تعبر عن العلاقات بين السلع التي ينتجها أشخاص مختلفون .

المشروع الكبير الذي شغل ريكاردو، بعد ذلك كان الكشف عن تعارض مصالح الرأسماليين مع مصالح الملاك العقاريين، بهدف الترويج لمصالح الرأسماليين أمام الرأي العام والبرلمان. انتهى إذاً التجانس والانسجام وتلاشت اليد الخفية، أفكار ريكاردو منفتحة على عالم الأعمال، وضد الملاك العقاريين ومنطقهم القائم على العائد المحمي، دعوته إلى حرية استيراد القمح تخفض من أرباحهم لصالح أرباب العمل الصناعي. في مقدمة كتابه (المبادئ) يعلن إن هدفه الأساسي هو شرح كيف إن الإنتاج الوطني يتوزع على الثلاث طبقات الاجتماعية،طبقة الملاك العقاريين،و الرأسماليين،والعمال و(تحديد القوانين التي تنظم هذا التوزيع هو الهدف الأساسي للاقتصاد السياسي)، ومعنى هذا إن الانقسام إلى طبقات أخذه كمسلمة لم يبرهن لا على ضرورتها ولا على أسبابها ولا على ضرورة استمرارها،لكنه خلافاً لتأكيدات آدم سميث الذي يدعو إلى الاستناد إلى قوانين طبيعية بهدف إنشاء علم اقتصادي دقيق، فان ريكاردو لم يكشف عن وجود فارق بين مادة العمل الاقتصادي ومادة العلوم بمعناها الدقيق، ويحذر قرائه من أن قضايا الاقتصاد السياسي ليس لها أبدا نفس القدرة التي لمادة العلوم الدقيقة.عموماً يقترح ريكاردو تحديد نصيب كل طبقة من الدخل الوطني والذي يمكنها عادة الحصول عليها وان يوضح بذلك الصراع وليس الانسجام الغامض بين المصالح في المجتمع الذي بزعمه آدم سميث. بالنسبة لنوايا آدم سميث و الفيزقراط الذين يريدون قبل كل شيء تحديد شروط إثراء الأمة، فان هذا يبدو تغييراً واضحاً في التوجه ،لكن ريكاردو لم يهمل أبداً المشكلة التي طرحها السابقون عليه، تحليلاته لتوزيع الدخول استخدمت مباشرة في صياغة نظريته في النمو الاقتصادي وربما يمكن القول إنها منذ البداية كانت موجهة لبناء هذه النظرية.[1]

إن تحليل ريكاردو للعوامل التي تتحكم في توزيع الدخل القومي كان تحليلا نظريا مجردا اختفت فيه الفلسفة الاجتماعية التي كانت تشكل عند سميث المنطلق الأساسي الذي بني عليه دعواه بوجود نظام طبيعي يسوده انسجام المصالح الاجتماعية المختلفة. ولقد أصبحت من العسير معرفة الخلفية الفلسفية لأراء ريكاردو الاقتصادية الاجتماعية .[2]

---

[1] د. رجب بودبوس : نقد الفكر الاقتصادي ،الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 200 .

[2] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص193.

يرى ريكاردو إن المنفعة هي على أهميتها القصوى لا تشكل القيمة التبادلية للأشياء المنتجة إن قيمة المنتجات تتحدر من أمرين أساسيين الأول من ندرتها، والثاني من كمية العمل الضرورية لإنتاجها، فالعمل هو أساس القيمة .[1]

أي أن كمية العمل المبذول هي الأساس في تقدير القيمة إلا انه أعطى أهمية لعنصر رأس المال في الإنتاج .[2]

ولكن ما هي قيمة العمل، لقد أجاب ريكاردو على هذا السؤال بصورة واضحة لأنه انطلق من القانون الطبيعي للعرض والطلب* الذي بموجبه تتحدد عوائد الإنتاج ومنها الأجور[3].

من الناحية العملية كان لريكاردو تأثيراً كبيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البريطانية، فريكاردو كان رائد من رواد الليبرالية الاقتصادية ونصير من أنصار حرية التجارة التي طبقتها ونعمت بظلها إنجلترا من منتصف القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، لا بل أن(آنري دني)** ، يؤكد على إن الفضل في سيطرة إنجلترا على التجارة الدولية واقتصاديات العالم الأخرى يعود بالدرجة الأولى إلى أتباع إنجلترا للنصائح التي قدمها ريكاردو بهذا الخصوص، أما العوامل الأخرى مثل التقدم التكنولوجي واستغلال إنجلترا لشعوب العالم المستعمر فتأتي عنده بالدرجة الثانية.[4]

لاشك أن الكثيرين منا سيعتبرون انري دني يبالغ كثيراً في تقييمه لأهمية ريكاردو ولكن مهما اختلفنا معه بهذا الخصوص فلا شك في إن ريكاردو أثر تأثيراً كبيراً على أسلوب واتجاه الأجيال اللاحقة له وإلى وقتنا هذا في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية وأساليبها، فنظرية التجارة الدولية في المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، لا زالت تعتمد

---

[1] د. توفيق سعيد بيضون ، الاقتصاد السياسي الحديث ، مرجع سابق ، ص 90 .

[2] محمد رياض رشيد ، عامر الفيتوري لمغربي : ميادين علم الاقتصاد، طرابلس ، منشورات جامعة الفاتح ، 1995 ، ص 110 .

[3] د. توفيق سعيد بيضون ، الاقتصاد السياسي الحديث ، مرجع سابق ، ص 90 .

[4] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 233 .

* العرض :- هو عبارة عن الكميات التي يعرضها المنتجون من سلعة ما عند الأسعار المختلفة مع ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه.
الطلب : هي الكميات التي يطلبها المستهلكون عند الأسعار المختلفة مع ثبات العوامل المؤثرة في الاستهلاك على ما هي عليه .

** آنري دني :- أستاذ تاريخ الفكر الاقتصادي في جامعة السوربون الفرنسية .

اعتماداً كلياً على نظرية المنفعة النسبية* والقوانين الاقتصادية التي تتحكم في التجارة التي جاء بها ريكاردو رغم اعتراف ريكاردو بأن تطور الآلة – في النظام الرأسمالي – يقود إلى البطالة، ورغم محاولته ادعاء إن إدخال الآلات والتقدم التقني سيقود إلى زيادة في الإنتاج وتوفير السلع وانه بالتالي لا أساس لمخاوف العمال، على المدى الطويل ستكون الآلات مصدر نفع والاستغناء عن العمال عند إدخال الآلات لن يكون إلا مؤقتا، وانه سوف يعاد استيعاب العمال في نفس الصناعة أو صناعات أخرى. ورغم إن هذه النظرية سادت طويلاً حتى إننا نسمع اليوم صداها، لكنه تجاهل أن زيادة القدرة الإنتاجية وتوفر السلع لا يعني القدرة على استهلاكها إذا لم تتوفر لدى العمال القدرة الشرائية عندئذ التقدم التقني على حساب فرص العمل سيقود إلى أزمة فائض إنتاج، الآلة تحقق وفرة الإنتاج، هذا صحيح لكنها في إطارها الرأسمالي تحرم العمال من فرص العمل أي من القدرة الشرائية، إن تناقض القدرة الإنتاجية مع الملكية الفردية يؤدي إلى أزمة إنتاج وربما ظروف المجتمعات آنذاك لم تساعد على ظهورها .[1]

في المستوى العملي كان لريكاردو تأثيراً مهماً باعتباره داعية الليبرالية الاقتصادية وخصوصاً السياسية وحرية التبادل التي اعتنقتها بريطانيا في منتصف القرن التاسع وحتى عام 1914.لقد كان من أشد أنصار حرية التجارة حماساً ومتطرفاً في الدفاع عن مبادئ المذهب الليبرالي وعلى المصالح الشخصية كحافز للنشاط الاقتصادي. من وجهة النظر هذه يمكن القول بهيمنتها على العالم في القرن التاسع عشر، هذه الهيمنة بالطبع لا تستقيم مع دعوى الليبرالية بالرخاء الاقتصادي.كذلك يجب أن نلاحظ أن صيغة حرية التبادل نجحت في بريطانيا لأنها كانت في حقبة ريكاردو متقدمة بأكثر من نصف قرن على جيرانها فيما يتعلق بتقنية الإنتاج الحديث، وهذا جعل حرية التبادل تعني هيمنة بريطانيا.ومن ناحية أخرى يمكن أن نشير إلى إن ازدهار الرأسمالية لا يفسره فقط سياسة حرية التبادل، وإنما أيضاً سياسة الاستعمار والبحث عن أسواق محتكرة التي أخذت بها بريطانيا، ورغم دعاوى الليبرالية الاقتصادية، ريكاردو نفسه الليبرالي المتحمس شجع الاستعمار أيضاً حين رأى إن أفضل وسيلة لخفض أسعار الحبوب هي الاستغناء عن

---

[1] د. رجب بودبوس : نقد العقل الاقتصادي ، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص240-241

* المنفعة النسبية :- ترد قيمة السلع عوامل سيكولوجية ذاتية الى تقييم البشر لمنافعها وندرتها .

استغلال الأراضي الزراعية والتي استغلالها يكلف غالياً، والعمل على استيراد المواد الغذائية من أماكن أخرى حيث إنتاجها اقل تكلفة.[1]

إن نظرية ريكاردو لا زالت تحظى بالاهتمام والدراسة من المفكرين المولعين بتاريخ الفكر الاقتصادي، وبصورة عامة يمكن القول أن النقد الكثير الذي أنصب مع مرور الزمن لم يبق أي جانب من نظرياته لم تكتشف فيه أخطائه أو تناقضاته، على أن هذا لم يقلل من شأنها وتأثيرها على الفكر الاقتصادي اللاحق، فالعبرة في أهمية نظرية ما من وجهة النظر التاريخية هو فيما تتركه من آثار على طرق وأسلوب التفكير عند الأجيال وليس في مدى صحتها، إذ أن غالبية النظريات غالباً ما تكتشف فيها بعض الأخطاء مع مرور الزمن، فإذا كانت نظرية ريكاردو لا زالت تحظى بمنزلة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي فهذا يعود أولا إلى الأصالة فيما عرضه وثانيا في تأثيرها على المدارس والمذاهب الاقتصادية التي تلته.[2]

إن الأصالة في التفكير التي تميز بها ريكاردو يمكن ملاحظتها في مقدرته على تطوير ما توصل له من استنتاجات إلى نظام لا يعتمد أساساً على آراء فلسفية أو مبادئ وإنما يستمد خصوصيته من الضرورة المنطقية للعلاقات التي توصل لها بصيغة قوانين اقتصادية. لقد ترك ريكاردو لخلفائه مشكلات كثيرة بغير حل ولكنه في الوقت نفسه فتح لهم الطريق التي يمكنهم بها حلها، ولدا نجد أيضاً أن ريكاردو أصبح المصدر الذي استندت إليه عدة مناهج في التفكير الاقتصادي اللاحق، والتي سعت لحل هذه المشاكل التي خلفها، فدراسته للقوانين التي تتحكم في توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة أثارت مسألة العلاقات الطبقية في المجتمعات الطبقية ووجهت الأنظار إلى خطأ نظرية سميث بوجود الانسجام الطبقي في المجتمعات الرأسمالية ،وتحليله للريع أصبح سلاحاً نظرياً مهماً في الحملة ضد قوانين الغلال والأساس الذي قامت عليه مقترحات الضريبة الواحدة وتأمين الأراضي التي طلع بها المصلحون الاجتماعيون المتأخرون وبالذات الاشتراكيون الطوباويون وتأكيدهم على الاستغلال عن شكل واحد في أشكال

---

[1] المرجع السابق ، ص 241 .

[2] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 234 .

الملكية ،ملكية الأرض والتسليم بإمكانية التناقض بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة ،بحيث أصبح بإمكـــان ماركس البدء حيث توقف ريكـــاردو وتعميق تحليله للمجتمعات الرأسمالية والكشف عن أشكال أخرى من استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة معتمداً في ذلك على نظرية ريكاردو في القيمة والأسعار، وتطوير آراء الأخير في مشكلة الآلات والمكائن إلى نظرية الجيش الاحتياطي الصناعي ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن لينين أعتبر وهو يعدد المصادر الأساسية للماركسية، الاقتصاد السياسي الإنجليزي أحد هذه المصادر ولا شك أن لينين يأخذ بنظر الاعتبار هنا ما حققه ريكاردو من تقدم كبير في إرساء الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة.[1]

لقد ترك ريكاردو النظام الكلاسيكي والفكر الكلاسيكي في حالة ضعف خطيرة، لقد ترك الباب مفتوحاً بعد أن كشف عن الصراع محل الوفاق والتناقض محل الانسجام.

كلّ هذه الوقائع تشير إلى أن ريكاردو رغم ما قدمه للتحليل الاقتصادي لم يكن قادراً على فهم الطبيعة الحقيقية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا يرجع إلى انه مثل سميث يعتبر القوانين الاقتصادية قوانين طبيعية ذات بعد كلي وعالمي، مما يعني إنكار التاريخ ،ويعتنق وجهة النظر المادية للفلسفة النفعية، ولهذا فان اقتصاده السياسي يمتزج بسهولة في هذه الفلسفة التي صار لها في النصف الأول من القرن التاسع عشر دعماً قوياً. إن ميزة العقل المتشائم عند ريكاردو انه يستند إلى قوانين اقتصادية رأها طبيعية قد استخلص التناقض وصراع المصالح وليس الوفاق والانسجام كما كان الأمر عند سميث، وجعل من المستحيل إنكار الصراع بين المصالح أو تجاهل تناقضها، عندئذ صارت هذه القوانين نفسها ليست وفاق وانسجام اجتماعي وإنما مبرر التناقض والصراع، القوانين الطبيعية برزت حجة للقبول بالتناقض والصراع عند مالتس.

روبرت مالتس*

من النادر أن يتحدث الباحثون في المسائل السكانية دون أن يشيروا إلى أفكار مالتس حتى صار الاهتمام به مقتصرا على نظريته في السكان وأهملت إلى درجة كبيرة أفكاره الأخرى في مجال الاقتصاد السياسي ،لقد أشرنا في مستهل حديثنا عن ريكاردو

---

[1] المرجع السابق ، ص 236

* روبرت مالتس :- (1766-1834) اقتصادي و عالم اجتماع انجليزي يرتبط اسمه بمذهب المالتسيه،اهم كتبه(بحث في مبادئ السكان).

إلى الأسباب الجوهرية لذيوع النزعة التشاؤمية في انجلترا، والتي رأينا أنها تتمثل أساسا في الظروف الاقتصادية الصعبة المترتبة على الحروب النابليونية التي عانى بسببها الاقتصاد الإنجليزي، ومن أبرز ممثلي هذه النزعة التشاؤمية بعد ريكاردو روبرت مالتس

العوامل الفكرية و التاريخية التي أثرت في فكر مالتس

لقد كشف ريكاردو، ربما دون قصد عن تناقضات النظام الرأسمالي،وبينت تحليلاته أن اليد الخفية وهم، وأن الصراع والتناقض هما حقيقة النظام الرأسمالي وليس انسجام المصالح الاجتماعية كما أدعى سميث. تحليلات ريكاردو كشفت عن انحيازه للرأسماليين ضد ملاك الأرض،لكنه أقر أيضاً بأن الفائدة تكون على حساب الأجور، أي أن مصالح الرأسمالية على حساب العمال. واقعياً المشكلات أخذت تتفاقم، وما أعتبره المتفائلون في البداية مؤقتاً وعارضاً أصبح مرضاً مزمناً، فالبؤس و انخفاض القوة الشرائية عند العمال و البطالة والأمراض، والحروب بين الدول من أجل الاستحواذ على الأسواق وعلى مواد الخام عندئذ تبدى أن الفقر والبطالة والبؤس ليست أمور عارضة ومؤقتة سوف يتجاوزها التطور الاقتصادي الرأسمالي وأصبح الأمل الذي روج له سميث في تحليلاته تبين سراباً. فمنذ عام 1562 كان يوجد في إنجلترا نظام مساعدة الفقراء توزع بمقتضاه المساعدات على الأفراد الغير قادرين على العمل أو الذين بدون عمل – عاطلين–هذه المساعدات تمول بضريبة خاصة تسمى (ضريبة الفقراء) وفي القرن السابع عشر سمح بإنشاء (بيوت العمل) لإيواء العمال المشردين المقذوف بهم خارج الأراضي الزراعية، أما بسبب ميكنة الزراعة وأما بسبب استخدام الأراضي الزراعية مراعي أغنام لإنتاج الصوف. إن نظام مساعدة الفقراء وبيوت العمل يكلفان مالياً غالياً ولا يحلان المشكلة، صحيح بيوت العمل كانت في حالة سيئة أما المساعدات التي تقدم للعمال في محل إقامتهـــم (حيث كان العمال ممنوعين من الانتقال إلى مناطق أخرى) فإنها تجبر العمال على البقاء في مناطق محددة وتحرمهم من أبسط حرياتهم، حرية الانتقال. هكذا بدأت حملته ضد نظام مساعدة الفقراء لأن هذه المساعدة تزيد في اتكاليتهم وقعودهم عن العمل وهدم بيوت العمل ومن أجل كفالة حرية الانتقال للعمال. الحقيقة غير هذا فمساعدة الفقراء على طلب العمال للعمل وبالتالي تساعد على ارتفاع الأجور وليس هذا في صالح الرأسمالية الناشئة، أما بيوت العمل وإلزام العمال بالبقاء حيث هم فإنه يحرم الصناعة

وأرباب العمل من قوة العمل التي يحتاجونها وحيث يحتاجونها مما تتطلب الدعوة لإلغاء هذين النظامين، إن نظام مساعدة الفقراء يعيق آليات التنافس بين العمال في سوق العمل ويمنع إلى حد كبير تأثير العرض من القوة العاملة على معدلات الأجور، كما أن تحديد إقامة العمال في بيوت العمل ومنع انتقالهم بحثاً عن العمل يؤدي بدوره إلى شل مبدأي العرض والطلب في سوق العمل كما يؤدي إلى تفضيل الرأسماليين وأرباب العمل في المناطق التي بها وفرة من الأيدي العاملة على حساب أولئك الرأسماليين وأرباب العمل الذين يستمرون في مناطق لا تتوفر فيها العمالة الكافية، مما يؤثر في التنافس الرأسمالي والصناعي. [1]

خلاصة هذا أن الرأسمالية في مراحلها الأولى تحتاج إلى وفرة في الأيدي العاملة الأقل تكلفة وهذا يأتي بترك الأمر لتنافس العمال فيما بينهم للضغط على الأجور وإجبارهم على العمل بالأجور التي يحددها رب العمل.

نظرية مالتس في السكان

يرى مالتس أن انتشار البؤس يعود إلى انعدام التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية، ووجد بأن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية على النحو التالي (2،4،8،16) ويتضاعف عددهم كل ربع قرن،مالم تحدث كوارث طبيعية أو حروب،في حين أن المواد الغذائية تزداد وفق متوالية حسابية على الشكل التالي (2،4،6،8،10).أن مضاعفة عدد السكان في ربع قرن،أي تجاوز عدد السكان العدد المناسب لتحقيق التوازن مع المواد الغذائية،فسوف تتدخل الطبيعة تلقائياً لإعادة هذا التوازن،عن طريق ما وعاه بحدوث الموانع القامعة، ويرى مالتس أن المجاعة آخر وأخطر مورد لدى الطبيعة إن قوة السكان أكبر من قدرة الأرض على تزويدهم بأسباب العيش،ولهذا فان مالتس يرى ان عملية التوازن بين الغذاء وعدد السكان تتكفل به الطبيعة عن طريق تقليص عدد السكان بالكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها اضافة الى الحروب

---

[1] د. رجب بوبيوس : تاريخ الفكر الاقتصادي ، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 248 .

والأوبئة التي تكمل عمل الطبيعة في عملية التوازن، وإلا فسوف تعقب ذلك المجاعة التي لا مفر منها وبضربة واحدة تهبط بالسكان إلى مستوى الغذاء .[1]

خلاص البشرية الوحيد من الفقر يكمن باعتقاده في تخفيض عدد السكان.وهنا يفرق مالتس بين وسيلتين يمكن أن تؤديا إلى إيجاد التوازن بين حجم السكان وبين كمية المواد الغذائية التي يجب توفرها لإعاشة السكان، الوسيلة الأولى والتي يسميها مالتس (عقبات وقائية) هي كل ما يمكن أن يؤدي إلى تقليل نسبة الولادات مثل الزواج المتأخر أو التحكم والإقلال في إشباع الغريزة الجنسية. أما الوسيلة الثانية فهي (العقبات الإيجابية) وهي تشمل بالنسبة لمالتس كل ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات من حروب وأوبئة وأمراض ومجاعات .[2]

العقبات الوقائية التي تحد من تكاثر السكان لا يمكن أن تؤسس إلا على الضبط الأخلاقي وهذا العلاج في رأيه لا يمكن أن يطبق إلا في مجتمع يقبل اللامساواة بين طبقات المجتمع والذي يحدد من عليهم التخلي عن الزواج ومن يعطيهم الحق في الإنجاب.وهذا يعني بأنه يسلم بأن الفقراء وحدهم الذين لا يملكون. وهم الذين عليهم التخلي عن الزواج والنسل أو أن مصيرهم الفاقة والجوع، هذا ما يتركه لهم مالتس من خيار العقم أو الجوع. [3]

هكذا يجد في نظريته المشكلة وحلها، وهوأن يمتنع أو يمنع الفقراء من الزواج والنسل، أما طوعاً أو كرها بسبب ما يتربصهم، ولا يكفي هذا إذ يطبق شرطاً آخر إضافياً إلغاء كل أنواع المساعدات للفقراء لأن في نظره مساعدة الفقراء يعني جعلهم ينجبون أكثر للتعاسة والفقر.[4]

إن لنظرية مالتس صدى محزن ومخيف في الواقع، فهو يرى بأنه إذا لم تتمكن البشرية من الالتزام بالعقبات الوقائية فإن الموت المبكر يجب أن يكون بشكل أو بآخر يصيب الجنس البشري. إن رذائل الجنس البشري عوامل نشيطة وقادرة على إنقاص عدد

---

[1] راشد البراوي : تطور الفكر الاقتصادي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1976 ، ص 103 .

[2] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص241 .

[3] د. رجب بودبوس : نقد العقل الاقتصادي ، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 259 .

[4] المرجع السابق ، ص 259 .

السكان ولكن إذا أخفقوا فإن الفصول المليئة بالمرض والأوبئة والطاعون والكوارث تتقدم في عرض مخيف تمحو الآلاف وعشرات الآلاف . [1]

كذلك ليس ثمة أمل في تحسين الوضع، فإذا حاولت الدولة أو حاول فاعل خير واسع القدرة تحسين أحوال الجماهير فإن غريزتهم غير المكبوحة ستعود بهم و بسرعة إلى حالتهم السابقة، وهكذا قدم مالتس حجة قوية ضد الأعمال الخيرية، عامة كانت أو خاصة، ودعماً عظيم الفائدة لمن يجدون راحة في التغاضي عن مد يد العون للتعساء على النطاق العام، أو يجدون في ذلك وفراً على المستوى الشخصي وهو لم يكن غير رحيم ،فقد فكر في امتداح خطوات لإصلاح الأحوال في حدود ما يسمح به القانون الذي وضعه،كما كان يرى أن الزواج في سن متأخرة قد يكون فيه بعض الحل،ويريد أن تتضمن مواسم الزواج تحديداً، بأن على الشباب أن يتحملوا بأنفسهم ثمن هواهم ووجودهم، وأن يعانوا ما يترتب عليهم من نتائج.[2]

لقد اتخذ مالتس كل هذه المواقف السلبية بحجة حرصه على مصلحة الطبقات الفقيرة،إذ لما كانت المشكلة الأساسية التي تواجه العالم طبقاً لنظريته هي أن السكان أكثر مما ينبغي، لهذا فإن أي شيء يميل إلى تشجيع العلاقة المبكرة لن تؤدي إلا إلى مضاعفة مبلغ تعاسة الجنس البشري، فالرجل الذي لا يتوافر له غداء في الوليمة القوية التي تقيمها الطبيعة، يمكن الإبقاء علي حياته عن طريق الإحسان. إن تفكير مالتس ينطلق أساساً من اللامساواة، ولتبرير إللامساواة يرى أنها ناتجة عن زيادة النسل أي زيادة السكان، في المقابل لاتقابلها زيادة مماثلة في الغذاء، فإذا فرضنا وصول المجتمع إلى ضبط السكان وتقاربت مستويات الحياة أي لم يعد هناك فقراء ألا تبدأ المشكلة مجدداً في تحديد من يلتزم بتأخير الزواج أو عدم الإنجاب في عدم وجود فقراء، من يضحي ويمتنع عن الزواج أو يؤخره ومن يمتنع عن أنجاب الأطفال في حالة عدم وجود الفقراء في المجتمع.[3]

---

[1] د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص241 .

[2] جون كينث جالبرت : تاريخ الفكر الاقتصادي، ص 93 .

[3] د. رجب بودبوس : نقد الحق الاقتصادي، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص260.

إن آراء مالتس تهدف صراحة إلى استبداد النظام الرأسمالي الذي يعتمد في أساسه على الملكية الخاصة وعلى اللا مساواة الاجتماعية.

ان آدم سميث يرى أنه ومن أجل زيادة ثروة أمة من الأمم فالحرية هي أفضل وسيلة لذلك ويعتقد أن أغلب طبقات المجتمع وأفراده يستفيدون من هذه الحرية.

إلا أن مالتس يواجه تفاءل سميث بتشاؤم صريح ويلاحظ أن الثروة يمكن أن تنمو في أمة ما دون أن يحدث هذا تحسن في أوضاع كل فرد، مما يعني أن نمو ثروة أمة ما لا يتبعه بالضرورة تحسن في أحوال الأفراد، يمكن لأمة أن تكون غنية ويمكن لأفرادها أن يكونوا فقراء، ويمكن العكس أيضاً أن يكون أفراد أغنياء في أمة فقيرة. بهذا الاعتراض لا يهدف مالتس دحض مذهب سميث بقدر مايهدف إلى تبرير النتيجة باعتبارها ضرورة طبيعية وحتى لا يحرم نظام توزيع الثروة باعتباره ربما المسئول عن ذلك، سارع مالتس بتقديم تدبير يبعد المسؤولية عن نظام توزيع الثروة، فاسميث كان همه البحث في كيفية نمو ثروة الأمة، مالتس صار همه تبرير اللامساواة في توزيع ثروة الأمة. [1]

المساواة عند مالتس مستحيلة إلا في الفقر والتعاسة، هذا خيار يطرحه مالتس والخيار الآخر هو رفاهية البعض وبؤس البعض الآخر، وبالتأكيد ينحاز مالتس إلى الخيار الآمن، لأنه يرى إن المجتمع لا يستطيع أن ينتج خبرات تكفيه لأنها حسب نظريته دائماً متخلفة عن نمو السكان، عندئذ لا جدوى من المساواة لأنها ستكون مساواة في الفقر. إن أول الانتقادات التي توجه لهذا الفكر المتشائم، تتمثل في أنه جعل وسيلة التوازن، سكان-غذاء لا عقلانية، في يد الطبيعة حروب كوارث فقر رذيلة، ولم يجعلها على الأقل في يد الإنسان ونظامه الاجتماعي،رغم أن أسباب هذه الظواهر اجتماعية بشرية أكثر منها طبيعية مما يعني أنه من ناحية يدافع عن نظام اجتماعي هو إلى حد بعيد مصدر الخلاف، ومن ناحية أخرى لا يثق في الإنسان وفي وعيه وتقدمه وقدرته على حل مشكلاته، إن الفقر والبؤس مصدرهما إلى حد كبير نظام اقتصادي احتكر إنتاج الغذاء ووجه الاستثمار لصالحة، وأطلق إنتاج الإنسان – التكاثر – مما منع التوازن.[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص 252 – 253 .

[2] المرجع السابق ، ص 281 .

المبحث الثاني :التشريع للسُلطة

هوبز،لوك،روسو

إن العلاقة بين السُلطة والملكية ليست علاقة اقتصادية و سياسية و حسب بل علاقة ثقافية و فكرية أخذت طابعا فلسفيا خاصة في عصر التنوير الأوربي حينما سادت سُلطة العقل و هيمنت عليه السُلطة الثيوغراطية*.

أن معظم المفكرين الذين شكلوا معالم بارزة في الفكر الأوربي التنويري ركزوا على دراسة العلاقة مابين الحاكم و المحكوم، ما هي سُلطة الحاكم؟ وما هي جذورها؟ ومن أين يستقي مرجعيته؟ ومن باب أولى ماهي علاقته بمؤسسات الملكية والاقتصاد؟ وأين يقف المحكوم في تلك العلاقة مابين السُلطة و الملكية؟ .

لهذا نجد أن فلاسفة العقد الاجتماعي مثل هوبز و لوك وروسو، يمثلون التنوير الأوربي الذي أراد أن يضع للحاكم حدودا لسُلطته، كما أراد من ناحية أخرى أن يطلق أفكار المحكوم ليستعيد دوره في هذه السُلطة.

إن ما شرعه هوبز مثلا في العقد الاجتماعي، الذي يكون فيه الحاكم أو الدولة هو التنين** الذي يضطر إليه الإنسان ليسلمه حريته بعد أن تضاربت وتعارضت ،وهو تشريع له علاقة وطيدة بتنظيم العلاقة مابين سُلطة الحاكم و ملكية المحكوم ، وهو التشريع الذي اقتضاه منطق تضارب الأنانيات حول الملكية ، أما روسو فهو يميل إلى المساواة ولهذا نجده مختلفا، كما سوف يشير الباحث عن اوتوقراطية هوبز،فهو أي روسو الذي يضع في منتصف الطريق مابين الحاكم و المحكوم مؤسسات تحل محل سلطات التنين الثلاث***، لتنظيم العلاقة مابين الحاكم و المحكوم ، وفي منتصف الطريق ما بينهما يقف جان لوك الذي كما يرى الباحث أنه قد أخذ عن عقد هوبز الاجتماعي لكنه يميل إلى أن لا ينفرد الحاكم بالسُلطة ليكون الحاكم بدوره ملزما بنصوص العقد و خاضعا

---

* الثيوغراطيه :- السُلطة الدينية

** التنين :- لفظ عبري يصف وحشاً بحرياً هائلاً يقهر كل الوحوش الأخرى ويسيطر سيطرة تامة على جميع الحيوانات الموجودة في مملكته ويبث الرعب فيها وهو رمز للشر كما جاء في الإنجيل .

*** السُلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

لبنوده، إذ يجوز أن تنقلب الرعية على الحاكم لتلغي العقد .فلوك أميل إلى روسو منه إلى هوبز، وكلها محاولات في نظر الباحث لتنظيم العلاقة ما بين السُلطة و الملكية.

توماس هوبز*

الخلفية التاريخية والعلمية لفكر هوبز السياسي

من أهم الجوانب التاريخية التي تناولت التشريع للسُلطة والتي كانت لها علاقة بالتشريع للملكية نظريات العقد الاجتماعي عند كل من هوبز وجون لوك وروسو، التي جاءت كمخاض لتجارب سياسية واقتصادية أفرزها تاريخ الصراع الأوربي على السُلطة.

هناك عوامل عدة لعبت دورا هاما في تاريخ التطور السياسي في أوروبا أدت إلى ظهور هذه النظريات عند هؤلاء الفلاسفة الثلاثة رغم اختلاف بنود العقد الاجتماعي عند كلاً منهم، أن أي عقد من هذه العقود السابقة يمثل جدلية السياسة والاقتصاد، إذ ان العقد الاجتماعي هنا يعبر عن رغبة الشعوب أو الأمم في استرجاع حقها في السُلطة وفي الملكية، ولهذا أتت بنود هذه الأنواع الثلاثة من العقود تشريعاً للسُلطة يتضمن في باطنه تشريعاً للملكية.

صحيح إن الديمقراطية وعدوتها الأرستقراطية** كانتا موضع للاختلاف بين هذه العقود، إلا أن أوجه التشابه تضل قوية في مقدمتها أن الظرف التاريخي الذي خاضه الفرد الأوربي هو الذي أفرز لنا فكرة أن نظريات العقد الاجتماعي أتت كإفراز طبيعي وتاريخي لعملية سلب الشعوب حقها في الملكية ومن قبلها في السُلطة.

لقد حدثت تغيرات جوهرية في كافة جوانب الحياة المختلفة، وكان أهمها (البروتستانتيـــــــة) التي جاءت كمذهب إصلاحي للكاثوليكية أو كنافذة لها ، وهذا ما مهد لظهور فلسفة (هوبز) السياسية، فقد حاول بفكره السياسي بناء فلسفة مبنية على المبادئ العلمية التي كانت سائدة في القرن السابع عشر، فقد حاول تطبيق المنهج الرياضي على الإنسان (أراد هوبز أن يصل في السياسة إلى يقين الرياضة). لكنه

---

* توماس هوبز:-(1588-1679) فيلسوف ومفكر سياسي انجليزي مساند الحكم الملكي وقال بالعقد الذي ليس الملك طرفاً فيه اهم أعماله (التنين)او(اللويثان)

** الارستقراطيه :- هي حكومة الطبقة العليا في المجتمع .

استهدف هذه الأمنية ليصل إلى الشروط العقلية للمجتمع المستقر الآمن الذي يخلو من الاضطراب والعنف .[1]

أما الجانب العملي لهذه البيئة التي تزامنت مع ظهور فلسفة (هوبز) وكان لها الأثر العميق على أفكاره، فهي سيادة المنهج التجريبي الذي جعل هوبز كما يرى برتراندرسل* "شيئاً مختلفاً فلم يكن معجباً بالمنهج الرياضي في الرياضيات البحتية فقط بل في تطبيقاتها أيضاً، وكانت نظريته العامة مستلهمة من (جاليليو) أكثر من كونها مستلهمة من بيكون ".[2]

كان هوبز قد عاصر بلبلة سياسية في إنجلترا صاحبتها أفكار مضطربة مما دفع به إلى أن يضع نظرية سياسية راسخة القواعد وتقوم على أساس متين، متبعا فيه ذات المنهج التجريبي ،ففي نظره إن هذه المشاكل والحروب والصراعات السياسية سببها فراغ عقلي، لذلك يتسأل كيف نتمكن من بناء نظرية سياسية متينة البنيان لا تعصف بها رياح الانفعالات الغاضبة، ويجيب بأنه ليس هناك سبيل أمامنا إلا باستخدام منهج الهندسة، ولهذا فإنك لا تجد بين علماء الرياضة خلافاً وتضارباً ولا تعارضاً بل اتفاقاً تام.[3]

إن أفكار هوبز المشجعة على البحث والابتكار العلمي وتحرير العقل وإزالة العوائق التي تكبله، وضعته أمام خصام وخلاف مع علماء عصره وخصوصاً في جامعة اكسفورود** ،فقد توصل إلى أن منطق أرسطو سقيم ولا فائدة من دراساته، ولهذا رأى أنه من المفيد أن يقوم مذهبه على أسس الفلسفة العلمية ،وأن يكون المنهج العلمي هو منهج دراسة الإنسان، وهذه إحدى نقاط الخلاف مع أساتذة جامعة أكسفورد. إذ أن فلسفة هوبز فلسفة تجريبية وواقعية، وهي " فلسفة عقلانية بصورة أساسية، وهي المزودة بثقافة علمية متينة، ناظراً إلى السياسة كعلم من المناسب أن ينبني على مفاهيم صائبة

---

(1) إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز ، فيلسوف العقلانية ، بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر ، 1985 ، ص 31 .

(2) برتراندرسل : تاريخ الفلسفة الغربية ، الجزء الثالث ، ترجمة فتحي الشنطي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 ، ص 87.

(3) إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق ، ص 29 .

* برتراندرسل :- (1872 ــ 1970) ، فيلسوف ورياضي انجليزي ، كتب مؤلفات في الإصلاح الإجتماعي ، أهم مؤلفاته (أصول الرياضيات) ، (تاريخ الفلسفة الغربية)

** جامعة أكسفورد : وهي في مدينة أكسفورد بانجلترا ، وهي إحدى أقدم جامعتي أنشأت في القرن الثاني عشر .

وعلى تعريفات دقيقة، وفلسفته السياسية مضادة لأرسطو، فهو يرفض الاعتقاد بالأفكار القطرية ".[1]

و كان يعتقد أنه من الممكن إنشاء نظرية جامعة تبدأ بالحركات البسيطة التي تدرسها الهندسة وتنتهي إلى حركات الناس في اقترابهم وابتعادهم الواحد عن الآخر في الحياة السياسية وفي تكوين الدولة والأخلاق، الذين يسيّران بدافع حركة ميكانيكية آلية تحاكي حركة الجسم. وبدأ مشروعه بثلاثيته الاستنباطية المشهورة التي تشمل ثلاثة أجزاء عن الجسم والإنسان والمواطن. إلا أن مجريات الأمور آنذاك قاطعة مشروعه هذا بعد أن نشر كتاباً عن (المواطن وبدأ تأليف كتابه عن الجسم) ولم يستطع إكماله إلا بعد عودته النهائية إلى إنجلترا،ذلك إنه بعد قدوم شارل الثاني* إلى باريس انصرف هوبز عن تأملاته الطبيعية وشرع في كتابة مؤلفه الكبير (التنين) أو (اللوياثان) الذي عرض فيه بصورة لاذعة أرائه في الإنسان والمواطن ،ودعا فيه إلى قيام دولة يمسك بزمامها ملك قوي يسيطر على المجتمع. إذ أن هوبز يرى أنه من المستحيل رأب صدع الأنانيات المتصارعة للإنسان إلا بقيام هذه الحكومة.[2]

لم يكن هوبز مخلصاً لشخص الملك أو مخلصاً لمبدأ الملكية بل كان مخلصاً للسلطة، ففلسفته ليست فلسفة خضوع بل فلسفة السلطة، ويشير هوبز بوضوح إلى أنه يبحث في السياسة إلى طريق وسطي، عن نوع من الوسط الصحيح فإذا دافع هوبز عن السلطة المطلقة، فليس دفاعه هذا باسم الحق الإلهي للملوك، بل وباسم مصلحة الأفراد، باسم البقاء والسلام.[3]

إن مجتمع ما قبل الدولة هو مجتمع فوضى وهي في رأي هوبز طبيعية، أما الدولة فلا بد أن تكون منظمة، ومن تم فإن الحرب والفوضى هي بهذا المعنى (طبيعية) في حين أن الدولة المنظمة (صناعية) أي أن المجتمع المنظم ذا السيادة مجتمع صناعي يخلقه الإنسان بإرادته ومعنى ذلك إن (السيادة) و (السلطة) أو النظام هي كلها صفات

---

[1] جان جاك توشار : تاريخ الأفكار السياسية ، ترجمة ناجي الدراوشه ، سوريا . منشورات وزارة الثقافة 1989 ، ص 471 .

[2] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف الطغيان ، مرجع سابق ، ص 25 .

[3] جان جاك توشار : تاريخ الأفكار السياسية ، المرجع السابق ، ص 473 .

* شارل الثاني : (1248-1309) ملك فرنسي

لدولة صناعية وليست أمور طبيعية في المجتمع البشري، وعلى هذا النحو نصل إلى الخطوة التي تسبق مباشرة عرض هوبز لنظريته السياسية عن تكوين الدولة، وأعني بها ما يسميه (بحالة الطبيعة). [1]

لكن ليس من الضروري منطقياً ما دامت الفوضى أو حالة الحرب طبيعية بالنسبة للإنسان أن تكون جذورها الأولى كامنة في الطبيعة البشرية، الم يصف هوبز حالة الفوضى وحالة الحرب بأنها طبيعية للإنسان؟ فما الذي كان يعنيه بذلك؟ هنا نصل إلى فكرة الأنانية، والسؤال هنا لماذا كانت الطبيعة البشرية أنانية؟ لأنه في رأي هوبز الميل الطبيعي للكائن الحي يحتم عليه أن يحافظ على ذاته، واتساقاً مع هذا المبدأ نجد أن الإنسان في حالته الطبيعية يرغب في المحافظة على بقائه، وتدعيم وجوده ولا معنى للقول بأن عليه أن يمتنع عن مثل هذه الرغبة أو أن يكف عن هذا الميل، فالغاية الأساسية لدى (هوبز) للإنسان هي المحافظة على ذاته لأنها حق طبيعي له ومن المحافظة على الذات تنشأ رغبات أخرى، إذ يتجه الإنسان نحو اللذة لأنها تظهر في شعوره على أنها استمرارية للحياة وتدعم بقائه. إن الإنسان إذا نظر إليه في حالته الصافية كفرد معزول وفي عدم قابليته الطبيعية للتواصل،يتمتع على كل الأشياء بحق عام ومطلق، وهو الحق طبيعي في ممارسة قدراته الطبيعية، وهذا الحق هو ترجمة لقدرته غير المحدودة على استعمال إرادته في السعي وراء السعادة أي في التحقيق المستمر لرغباته.[2]

وهكذا يذهب هوبز إلى إن رغبة الإنسان في تدعيم وجوده ومواصلة البقاء يؤدي به إلى كل ماهو(لاذ) باعتباره مظيراً من مظاهر استمرار الحياة، وتدعيم البقاء، ثم يؤدي به إلى العمل على تحصيله للقوة لأن القوة هي وسيلة أساسية لإشباع رغباته، والسعي للحصول على القوة يعبر عن رغبة دائمة لأنه مبدأ عند البشر، وهي رغبة مرتبطة بالمحافظة على الذات وتدعيم الوجود، لأن القوة تعني إشباع رغباتنا، والمزيد من القوة يعني المزيد من الإشباع. وهكذا دوماً.ولو أن الإنسان حصل على قدر هائل من

---

[1] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق ، ص 300 .

[2] جان جاك شوفالييه ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985 ، ص 325 .

القوة بحيث لا يستطيع أحد مقاومته، فإنه سوف يشبع رغباته أياً كان نوعها،وسوف يصبح فضلاً عن ذلك سيداً للجميع.[1]

على هذا النحو ينشأ الصراع فتلك هي الجذور الأولى لمنشأ الصراع، كل فرد يريد الحفاظ على ذاته وإن يدعم وجوده، والمحافظة على الذات تعني إشباع الرغبات، وإشباع الرغبات يتطلب البحث عن أسباب القوة واكتسابها، ثم اكتساب القوة أثر القوة واختزانها للمستقبل قدر المستطاع، وإذا ما اشتد هذا الصراع فإنه لابد وأن يتحول إلى حرب،هكذا تنشأ الحرب لكن حرب من؟ إنها حرب الكل ضد الكل[2]." في مثل هذه الحالة لا يكون هناك من قانون غير قانون القوة والحيلة. فالقضية ليست قضية عدل أو ظلم، وليست قضية مالك ومالي: إن ما يعود لكل إنسان هو فقط ما يستطيع أن يمتلكه، وما لديه القوة على الاحتفاظ به" .[3]

في حالة الطبيعة " كل فرد يريد أن يحصل على مزيد من القوة،وأن يفرض سيطرته على كل إنسان آخر،وحيث أنه لا يوجد قانون ولا مجتمع ولا عرف –وفقاً للافتراض نفسه– فإن ذلك يعني أن من حق كل فرد أن يحصل على ما يستطيع ولن يدعم وجوده بشتى السبل المتاحة أمامه، وليس في ذلك (خطأ) لأنه لا خطأ ولا صواب بعد،لم يظهر بعد ما يوجب على الفرد أن يلتزم بشيء،أي أن يحد من رغباته. وتلك هي الحالة التي يسميها هوبز (بحال الطبيعة) أي ما قبل الدولة التي يتحول فيها كل إنسان ذئب لأخيه الإنسان" .[4]

إن كل فرد يصادف في كل فرد منافساً له، وكل فرد يعتبر عدواً لكل فرد،وهو في حالة حرب افتراضية على الأقل، مع كل فرد، وهكذا يصبح الكل في حالة الحرب،مع الكل،وذلك نظراً لعدم وجود قوة قهرية توقف الكل عند حدهم وتلهمهم الشعور بخوف مفيد، أنه الصراع حول السُلطة و الملكية في قالبه البدائي البسيط وهو مصدر كل الصراع الآن.[5]

---

[1] فرانسوا شاتليه وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد خليل ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1984 ، ص 74 .

[2] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق ، ص 310 .

[3] جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي، مرجع سابق ، ص 326 .

[4] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق ، ص 311 .

[5] جان جاك شوفالييه وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق ، 326 .

مصادر الصراع

الصراع قائم إذاً، والحرب تدور رحاها في حالة الطبيعة بين كل إنسان وآخر، سواء كانت معلنة أو مخفية، ولكن هناك حسب رأي توماس هوبز مجموعة من المصادر التي تزيد من عنف الصراع وشدته حول السلطة و الملكية يمكن أن نوجز منها الآتي:

المصدر الأول: المساواة في القدرة

يذهب هوبز بأن طبيعة الإنسان مؤلفة من مجموعة قواه وقدراته الطبيعية، وهي قدرات جسدية وقدرات عقلية، ويرى أن الناس متساوون بالطبيعة في القدرات فيما بينهم أما اللامساواة التي نعرفها الآن فهي من القانون المدني، وهكذا تعد المساواة البدنية أو العقلية من أعظم مصادر الصراع فيما بينهم، ،ذلك لأنه يستحيل عليك أن تجد من الناس في حالة الطبيعة من يستطيع أن يحسم الصراع فالناس متساوون في القدرات فيما بينهم كما يستطيع ومن لديه النقص في إحداها يستطيع أن يعوض من الأخرى، فبالتالي الكل قادر على ممارسة حقه الطبيعي غير المحدود فيظل النزال سجالاً وتشتد حدته.[1]

المصدر الثاني: المساواة في الأمل

هو نتيجة منطقية للمصدر الأول، فإذا كان الناس متساوون،بصفة عامة،في قدراتهم البدنية والذهنية فلا أحد أقوى من غيره،في الجانبين معاً، بحيث يستطيع إخضاع الآخرين فإنه من هذه المساواة ذاتها تنشأ مساواة أخرى وهي المساواة في الأمل ،في بلوغ أهدافنا ومن ثم لو رغب شخصان في شئ واحد وكان من غير الممكن أن يحصلا عليه معاً فإنهما يتحولان إلى عدوين لدودين فما دام الناس متساوون في قدراتهم فسوف يحدوهم الأمل في الوصول الى ما يشتهون .

المصدر الثالث: الأعراض المتضاربة

يقول هوبز العلة الأكثر شيوعا لرغبة الناس في إيذاء بعضهم بعضاً تنشأ عن أن كثير منهم يرغبون في الشيء نفسه،وفي نفس الوقت،فلا هم قادرون على الاستمتاع به جميعاً أي الاستمتاع المشترك، ولا هم قادرون على اقتسامه فيما بينهم، وهنا يبرز سؤال هام:من منهم هو الأقوى؟ تلك مسألة لا تحسمها إلا القوة

---

[1] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق ، ص 313 .

المصدر الرابع: المنافسة

هناك أشياء كثيرة يمكن أن تكون موضع تنافس فيما بين الناس فقد يتنافسون على الثروة أو الوصول إلى المناصب الرفيعة أو غيرها من القوى ويؤدي ذلك إلى نزاع أو شجار عنيف في البداية ثم يتحول إلى عداء وحرب وقتال، ذلك لأن الطريق الذي يسلكه المنافس هو طريق القضاء على خصمه، بقتله أو إخضاعه أو العمل على أن يحل محله.

المصدر الخامس: المجد

لما كان الناس يريدون انتزاع الاحترام من الآخرين، فإنهم لذلك قد يلجأون إلى الصراع الذي يتحول إلى شجار ثم قتال بسبب أنهم لم يشعروا بالقدر الكافي من الاحترام الذي يرغبون فيه. وهكذا نجد الفرد يرغب في تأكيد ذاته لا فقط بالنسبة لمن أهانه بل أيضاً بالنسبة لأي فرد آخر ومن الناس من يسعى للحصول على القوة لا لغرض آخر سوى الاستمتاع بها .

المصدر السادس : انعدام الثقة

عندما تتضارب المصالح وتتعارض الأغراض بين الناس فإن المساواة الأساسية في قدراتهم توقظ الأمل في نفس كل واحد منهم في الظفر بما يريد. فلو كان هناك تفاوت واضح في القدرات أو لا مساواة ظاهرة لحسمت المشكلة منذ البداية،ولفاز القوى في هذا السباق فوزاً مبيناً أولأستسلم الضعيف عندما يتبين له ضعفه ويقر بعجزه عن مواصلة الصراع والاستمرار في المنافسة، إذا كانت هناك مساواة جوهرية في القدرات الجسمية والذهنية معاً بحيث يحدث ضرب من التعادل بين الناس (النقص في الجسم يعوضه زيادة في القدرة العقلية والعكس). فإن ذلك يؤدي إلى يقظة الأمل بصفة مستمرة في النجاح والفوز بما يريد، وبالتالي تدفع الفرد إلى مواصلة الكفاح. وهكذا تظل المنافسة سجالاً بين الناس. ومن المنافسة تظهر ضروب مختلفة من العداوة والخصومة،وعلى هذا النحو تنعدم الثقة بين كل فرد وغيره من الأفراد، بل بينه وبين الناس جميعاً، ولا يجد المرء أمامه سوى من سبيل إلى حماية نفسه إلا أن يسارع إلى إحباط محاولات الآخرين منذ

البداية، لأنه يتشكك في كل ما يصدر عنهم من تصرفات. فانعدام الثقة هو المحصلة النهائية للعوامل السابقة كلها[1]

نتائج الحالة الطبيعية:

أولى هذه النتائج هي أنك في حالة الطبيعة لن تجد من في الناس سيد على غيره، وإذا لم يكن هناك أحد سيداً على فإنني أستطيع القول بأنه لا يوجد أحداً عبداً لي، إذ أن في حالة الطبيعية لا يوجد سيد ولا مسود، النتيجة الثانية هي أنه لا حضارة ولا علم ولا فن ولا ثقافة إلا مع وجود المجتمع المستقر الذي تظهر فيه القوانين والنظم التي تحد من دوافع الناس الطبيعية،تدعمها في ذلك رغبة القوة ورغبة الحياة، والحياة بسلام، التي تدفعه على قبول سلطة عليا تكون غايتها فرض نظام يزيل العنف الطبيعي ويحل تسامح الجميع محل تغالبهم وتحاربهم[2]. النتيجة الثالثة هي أنه في مرحلة الطبيعة لا يوجد معنى للظلم والعدل لإن كل إنسان هو ضد إنسان آخر وحيث لا يوجد قوة عامة لا يوجد قانون. أخيراً في مثل هذه الحالة لا يوجد شيء اسمه الملكية، ولا شيء اسمه سلطة على شيء ما أو السيطرة على شيء ما، لأن هذا الشيء ملك للإنسان الذي يستطيع السيطرة عليه ويظل ملكه ما استطاع المحافظة عليه،ومعنى ذلك أنه لا توجد ملكية في حالة الطبيعية. فالملكية تظهر فحسب مع ظهور العقد الاجتماعي المتبادل بين الناس. فلم يبدأ التوزيع الثابت للأموال والذي يسمى بالملكية إلا مع تأسيس المجتمع المدني، وظهور السلطة، في حين أن الحالة الطبيعية لم تكن تعرف إلا الحيازة غير الثابتة والعابرة فلا ملكية خاصة حيث لا تكون هناك دولة. وللخروج من حالة الطبيعة وتجنب حرب الكل ضد الكل علينا إتباع العقل الذي يفرض علينا الخروج منها لسبب بسيط جداً هو أن هذه المرحلة تناقض نفسها بنفسها وتلغي ذاتها بالضرورة، فبالعقل نجد أن هذه المرحلة قامت أساساً لكي تحفظ الذات وتحمي وجودها، وإن هذه الحرب الطاحنة سوف تكون نتيجتها المنطقية هي القضاء على الذات، يعني القضاء على المبدأ ذاته. ولحسن الحظ أن هذا الموقف يحمل

---

(1) المرجع السابق ، ص 325 وما بعدها .

(2) فرانسوا شتاليه وآخرون ، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق ، ص 74 .

في طياته نفس علاجه، فالسبب الأساسي للسلوك البشري الذي يؤدي إلى حالة الحرب، يستطيع أيضاً أن يزودنا بسبب للخروج من هذه الأزمة وهو المحافظـــة على الذات.[1]

أن تلك النظريات التي تناولت إنسان ما قبل الرأسمالية الذي سلم مع توماس هوبز حريته عن طواعية عندما تعارضت الأنانيات المختلفة، سلمها إلى رؤوس السُلطة الثلاثة، هوبز كان يعالج في عقده الاجتماعي إشكاليات نشأت عن الملكية، ومن ثم مباشرة ظهرت السُلطة حينما أضطر الإنسان إلى فض تلك الإشكاليات كما يسميه هوبز بحرب الكل ضد الكل. ومن ثم السؤال الذي يطرحه الباحث لماذا كان القرن السادس عشر هو القرن الملائم لنظرية التنين الهوبزية، ليجيب الباحث أن التنين هنا يمثل السُلطة التي أنتجها الفكر الرأسمالي، والذي كان أيضا باعثا ومسببا لكثير من الإشكاليات التي يعكسها فكر هوبز ونزعته السوداوية.

الحقوق الطبيعية للإنسان

يقول هوبز بمجموعة حقوق أساسية والتي يطلق عليها الحقوق الطبيعية، وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان (بالطبيعة). وأولها حق البقاء أو المحافظة على الذات وهو الأساس الذي ينبع منه كل حق آخر.والثاني هو حق الوسيلة، فإذا كان الحق الأول يعبر عن الغاية إلا وهي المحافظة على الذات، فالحق الثاني يعبر عن الوسيلة. فإذا كان من حق الذات أن تبقى وأن تحافظ على نفسها فإنه يترتب منطقياً على هذا الحق حق آخر هو أن يكون من حق هذه الذات استخدام كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق هذه الغاية، يترتب على هذين الحقين (حق الغاية.حق الوسيلة) حق ثالث هو أن يكون من حق الإنسان تقدير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق الغاية، (وهي المحافظة على بقائه) وكذلك تقدير حجم الخطر.الحق الأخير هو حق الملكية، أو وضع اليد، أو الاستحواذ على أي شيء أجده أمامي. فليست هناك ملكية خاصة، ليس من حقك أن تقول هذا ملكي أو هذا ملكك.فالملكية هنا مشاع إن صح التعبير(الكل يملك كل شيء، وبالتالي لا أحد يملك شيئاً) ولا ملكية على الإطلاق، لأنه من حق كل إنسان أن يملك أي شيء وكل شيء (لقد منحت الطبيعة الإنسان الحق في كل شيء) .[2]

---

[1] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق ، ص 329 .

[2] المرجع السابق ، ص 236 وما بعدها .

هذه الحقوق الطبيعية الأربعة مستنبطة من العقل الطبيعي الذي يفترض وجودها عند كل الناس، ومن ثم هي حقوق فطرية غير مكتسبة، فالحق الطبيعي عند هوبز هو الحرية غير المحدودة الممنوحة لكل فرد في حالة الطبيعة لحماية حياته، والدفاع عن وجوده مستخدماً كافة الوسائل في سبيل تحقيق هذه الغاية، إن الحق يمتلكه البشر بالطبيعة لحماية أنفسهم عندما لا يستطيع أي شخص آخر أن يفعل ذلك، هو حق لا يمكن التخلي عنه بوجب أي اتفاق.[1]

قوانين الطبيعة

فرق هوبز بين الحق والقانون، باعتبار ان الحق يعتمد على حرية المرء في أن يفعل الفعل أو يمتنع عن فعله،أما القانون فهو الذي يرتبط بواحد منها دون الآخر أي بالفعل أو الامتناع عنه أعني هو الذي يحدد ويلزم، ومن ثم فالقانون والحق يختلفان اختلافا كبيراً مثلما يختلف الإلزام عن الحرية من حيث أنهما يتناقضان عن الموضوع الواحد.[2]

هناك مجموعة من الصفات والخصائص التي يسوقها هوبز كتعريفات لقوانين الطبيعية يجدر بنا أن نعرفها قبل عرض هذه القوانين. فرغم إن أهم خاصة لقوانين الطبيعة إنها عقلية فهي ليست مجرد اتفاق بين الناس، بل هي إملاء من العقل، أو يوحي بها العقل لأنها من اكتشافه، وهي قوانين أخلاقية فهي تقود الناس خارج حالة الحرب التي يخلقها باستسلامه لانفعالاته الطبيعية، فإذا كان السلم هو الخير الحقيقي وما يؤدي إليه لابد وان يكون خيراً، فإن قوانين الطبيعة هي بالضرورة قوانين أخلاقية، وهذه القوانين هي أيضاً قوانين إلهية لأن العقل الذي هو قانون الطبيعة معطى من الله، وهي أيضا ملزمة من الداخل في حالة الطبيعة وملزمة من الخارج في حالة الدولة.[3]

و يعرض هوبز مجموعة من القوانين الطبيعية في كتابه التنين التي تتلخص في سعي الإنسان لتحقيق السلام والالتزام به في حالة التزام الآخر. كذلك احترام المواثيق والالتزام بها وملاقاة الإحسان بالإحسان والتسامح ونبذ الكراهية، وهي في مجملها قوانين

---

[1] جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي، مرجع سابق ، ص 325 .

[2] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق ، ص 345 .

[3] المرجع السابق ، ص 288 .

أخلاقية تدور حول علاقة الناس بعضهم ببعض وهذه القوانين في رأيه هي قوانين طبيعية ملزمة للجميع.[1]

هذه باختصار قوانين هوبز الطبيعية التي تلزمنا في رأيه بنشر السلام أينما كان، ونعمل على تحقيقه وأن نحافظ على عهودنا، كما توصينا بالحلم والمعاملة الطيبة،وعدم الانتقام والقسوة والإهانة والكبرياء، تعدنا بالعدل والإحسان والاعتدال، باختصار هي أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به، وانتهاك هذه القوانين يكون في رأيه خطيئه في المستوى الأول (الطبيعي)، وجريمة في المستوى الثاني (الدولة). جوهر العقد الاجتماعي يتمثل في أن المشاعية وجدت في حالة الفطرة لذى الإنسان، إلا أن الإنسان سرعان ما بدأ يستشعر أحاسيس الشر وشهوة التسلط، فنجم عن هذه الخصائص حرب دائمة، البقاء فيها من نصيب الأقوى والأشد تحايلاً ،فتلاشت بذلك قوانين العدل والرحمة والتواضع، التي هي قوانين الفطرة، ووجد الإنسان نفسه أمام أمرين، أما الإبقاء على حريته الطبيعية بما يترتب عليه أن يعاني من الحرب المدمرة، أو الخضوع للسلطة الأمر الذي يتيسر معه الأمن والسلام، فلما جابهت الإنسانية هذا الخيار الصعب، اختارت السلطة مع السلم، لأن الرغبة في الحياة وفي المحافظة على الذات شيء أساسي في الإنسان.[2]

العقد الاجتماعي وقيام الدولة

يمكن أن نقول إن فكرة العقد الاجتماعي، رغم كثرة الشروح والتفسيرات لها، واختلافاها وتنوعها، يمكن أن تنحصر في النهاية في صورة القول بأن التجمع البشري الذي يشكل الدولة جاء نتيجة اتفاق واع بين الأفراد بعضهم وبعض. ومن هنا كان نوعان من العقود الاجتماعية. الأول ميثاق الاتحاد وهو يفسر نشأة المجتمع المدني والدولة بصفة عامة بالتعاقد الاجتماعي بين الأفراد الذين دخلوا في (عقد) مع بعضهم البعض، فتحولوا بذلك من (الفردية) إلى (المواطنة) أي أنهم أصبحوا مواطنين بعد أن كانوا أفراداً. واتفقوا على قبول رأي الأغلبية في ما يتخذ من قرارات بشأن تنظيم أمورهم.

---

[1] المرجع السابق ، ص 370 ـ 371

[2] هاري . و. لينز : الحركات الاشتراكية ، ترجمة ماهر نور ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ نشر، ص 58 .

الثاني ميثاق الرعايا مع حكامهم ويكون بين المواطنين والحكام على أن يخضع الجميع لشكل معين من أشكال الحكومة. [1]

استعمل هوبز في تفسيره للعقد الاجتماعي المنهج (التحليلي والتركيبي) على المجتمع المدني، فقد جرد خصائص المجتمع المدني الموجودة الآن (القانون، النظام، القضاء ، العدالة..الخ) ليستبعدها في البداية خاصية وراء خاصية، ثم يعيد تركيبها من جديد بوصفها استنتاجات من مسلماته ومصادراته الأساسية.

يفرق هوبز بين قيام الدولة ومجرد التجمع بين الناس أو ما يسميه (بالحشد أو التجمع) فالدولة اتفاق وتعهد بين هؤلاء الناس بأن يتنازلوا عن حريتهم وحقهم في أن يحكموا أنفسهم، وأن يقبلوا راضين أن يحكمهم شخص معين أو مجموعة أشخاص، ليمثل كل إرادتهم المتمثلة في مجموع أصواتهم إلى إرادة واحدة، وعلى كل فرد أن يعتبر نفسه هو صاحب الفعل، بهذا يتحول الحشد والتجمع إلى ما نسميه بالدولة، وهذه هي نشأة ذلك (التنين العظيم) الذي ينادي به هوبز، وتكون الدولة بهذا ليس أمراً طبيعياً، بل هي مسألة صناعية ومن خلق الإنسان، وليس من عمل الطبيعة بل انه اتفاق بين البشر .[2]

العقد الاجتماعي هو تعهد بين البشر يتم تنفيذه في المستقبل، وتلزمنا القوانين الطبيعية بتنفيذه، يعني إنه التزاماً أخلاقيا يربط الناس فيما بينهم، ويسلموا السلطة فيه دون قيد أو شرط إلى رجل واحد، أو إلى مجلس من مجموعة رجال، وتعهدوا على أنفسهم بطاعة قوانين سادتهم هؤلاء. وتنتهي الحالة الفطرية، ويتم الانتقال للسلطة فقبول الحالة المصطنعة وما تتضمنه من سلطة على الملكية والعقيدة وكل شؤون الدولة، ينشأ عنة عدم المساواة (لي ولك) وبعبارة أخرى (حق كل فرد في منع الآخرين من استعمال الأشياء التي يمتلكها.قيام الدولة يعني تحول الحشد أو التجمع البشري مهما كان حجمه إلى مجتمع منظم خاضع لسلطة عامة واحدة تمثلهم جميعاً، ويطلق هوبز على هذه السلطة، لفظ (العاهل أو السيد الحاكم) وليس بالضرورة أن يكون شخصاً واحداً أو ملكاً، وقد يكون الحاكم شخصاً مثل الملك أو يكون (لجنة) لأن وجوده ضرورة لقيام المجتمع المنظم التي يتحقق فيه الأمان ويسوده السلام. وإذا كان هذا التجمع يتحول إلى دولة بفضل هذا

---

[1] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق ، ص 369 .

[2] المرجع السابق ، ص 377 .

(التعهد) الذي يقوم به كل فرد ويتنازل فيه عن حقه المطلق في أن يحكم نفسه، ويفوض شخصاً أو لجنة للقيام بهذه المهمة، فلا بد أن يكون واضحاً إن هذا السيد ليس طرفاً في هذا العقد لأن التعهد تم قبل أن يكون هناك حاكم، وعلى هذا التعهد تقوم عدة أمور منها:- لا يجوز للأفراد بعد قيام الدولة أن يقوموا بنبذ التعهدات إلا بإذن الحاكم وخاصة التعهدات التي من شأنها تقويض النظام الحاكم .[1]

كذلك لا يجوز لأحد من الناس أن يقول (إني لم أتعهد بشيء قط وبالتالي فإن لي الحق بالتمسك بحريتي المُطلقة السابقة). أيضاً للعاهل أو الملك الحق في إصدار القرارات والقيام بكل ما من شأنه حفظ النظام وتحقيق الأمن والأمان للمواطنين جميعاً والدفاع عنهم ضد أي عدوان خارجي. وكل ما يقوم به هذا العاهل هي في الحقيقة أفعال كل فرد في المجتمع، فهو صاحبها وصانعها ومؤلفها ولو اعترض عليهم لناقض نفسه، وليس لأحد الحق في أن يمس بسيادة الملك لأنه ليس طرفاً في العقد، وإنما جاء نتيجة له. أيضاً لا يلام الملك على أفعاله لأن من يلومه كان قد خوله فكأنه يناقض نفسه أو يلوم أفعاله الخاصة. وذلك كله يجعل للحاكم سُلطة بغير حد. يعطي هوبز للسيد الحاكم حقوقاً أخرى إذ أن للسيادة الحاكمة الحق في إعلان الحرب وعقد السلم حسب ما تراه مع الأمم إذ كان مناسباً للصالح العام، كذلك فرض الضرائب وجبايتها، وله حق الجزاء والثواب والعقاب له هذه الحقوق كمثل (حسب هوبز) جوهر السيادة .[2]

أشكال الحكومات:

يصنف هوبز أنواع الحكومات حسب أنواع السيادة، فإذا كانت في شخص واحد كان ذلك هو النظام الملكي ،أما إذا كانت جماعية (لجنة) أو ما شابه، فهي أما أن تمثل الناس جميعاً فيكون ذلك هو النظام الديمقراطي، أو تكون اللجنة ممثلة بجانب من الشعب وليس الشعب كله فذلك هو النظام الأرستقراطي، ولا توجد حسب رأي هوبز أشكالاً أخرى للحكومات أو الدول سوى هذه الأنظمة الثلاثة، والاختلاف بين هذه الأشكال لا يكمن في السُلطة بل يعتمد على اختلاف (الصلاحية) أو الأهلية الموجودة عند كل منها لتوفير الأمن والأمان للشعب ونشر السلام بين الناس. وتلك هي الأهداف التي قامت من

---

[1] المرجع السابق ، ص 379 .

[2] المرجع السابق ، ص 380 .

أجلها الحكومة، وربما كانت الحكومة الديمقراطية من الناحية العقلية أسبق أشكال الحكومات الثلاث، لأن تجمع الناس لإنشاء الدولة هو نفسه ضرب من السلوك الديمقراطي.[1]

جون لوك *

أتجه جون لوك في فلسفته أتجاهاً تجريبياً، فآمن بالحواس كمصدر أول لمعارفنا، وعن الحواس تنشأ أفكارنا البسيطة، وعن هذه تنشأ الأفكار المركبة ،ومن ثم تقوم معارفنا أبتدأ من الأحساسات .ولقد رفض لوك رفضا قاطعا الأفكار الفطرية التي نادى بها ديكارت **ومؤداها أن الإنسان لا يولد وهو مزود بأي أفكار فطرية. لقد جاءت أفكار لوك السياسية متفقة مع الاتجاه العام لنظريته تلك في المعرفة، فكما رفض الأفكار الفطرية في المجال المعرفي نجده يرفض الحق الإلهي للملوك، إذ أنه رأى أن أفراد الأسرة المالكة لا يولدون وفي دمهم حق الهي أو فطري لحكم الناس، إذ يرى أن الناس يولدون أحرارا لاأفكار في عقولهم، ولا فطرة في دمائهم يجعل البعض منهم يتميز عن البعض الآخر، ومن ثم فالمساواة بين البشر مساواة مطلقة مادامت الطبيعة أكدت أن الجنس البشري من معدن واحد، ومن أصل مشترك.[2]

يهدف لوك من كتاباته إلى تقويض الحكم المطلق الذي ناصره هوبز ،وتأييد مطالب الثورة التي قام بها البرلمان البريطاني عام ***1688 ضد التاج، وأقام هذا الفيلسوف مذهبه على فكرة العقل والطبيعة، فالعقل يلقن الأفراد أفكاراً وقيماً معينة تدور حول الأخلاق والعدالة. وأطلق لوك على هذه الأفكار تسمية قوانين الطبيعة. يرى لوك أن أصحاب النظريات التي تعطي صلاحيات كاملة للملوك على حكم البشرية جميعاً، إنما

---

[1] المرجع السابق ، ص 387 .

[2] فرانسوا شاتليه وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص 83 .

* جون لوك :-(1632 ــ 1704) فيلسوف مادي ومفكر سياسي انجليزي ، وضع نظرية تجريبية في المعرفة تنفي وجود أفكار فطرية لدى الإنسان ، ويقول بأن التجربة (الخبرة) هي مصدر المعارف لدى الإنسان كافة ، وقسم صفات الأشياء الى نوعين ، كيفيات أولية وكيفيات ثانوية ، ويقوم مذهبه الاجتماعي السياسي على نظريتين (الحق الطبيعي) و (العقد الاجتماعي) . أثار التعصب الديني ودعا الى التسامح أهم مؤلفاته (بحث في الحكومة المدنية 1690) و (بحث في الفهم البشري 1690) .

** رينيه ديكارت:- (1596 ــ 1704) فيلسوف وعالم فرنسي ينطلق من الشك المنهجي الذي يطال كافة المعارف الحسية والعقلية من عبارته الشهيرة (أنا أفكر إذاً أنا موجود)

*** ثورة البرلمان البريطاني (1688) :- قام بها البرلمان ضد الملك جيمس الثاني حيث عزله واستدعى البرلمان وليم الثالث وزوجته ونصبهما ملكين وبذلك توطدت سلطة البرلمان

كان وراءها أولئك الناس الذين يريدون أن يتملقوا للملوك من أجل الوصول ألي مآرب خاصة على حساب الجنس البشري، ويقول لوك في هذا الموضوع " ولما كان قد انبثق جيل من الناس الذين راحوا يدخلون في روع الملوك تملقاً ورياءً، إن لهم حقاً إلهيا بالسُلطة المُطلقة، فمهما كانت القوانين التي أدت إلى تنصيبهم والتي بحسبها يحكمون، ومهما كانت الظروف التي تقلد السُلطة فيها، ومهما كانت التعهدات التي قطعوها على أنفسهم بالإيمان المخلصة والوعود القاطعة، فهم جردوا البشر من حقه في الحرية الطبيعية ولم يعارضوا بذلك جميع المحكومين ما وسعهم ذلك لأشنع أنواع الظلم والطغيان وحسب، بل نقضوا حقوق الملوك وزعزعـوا عروشهم، كما كان غرضهم شن الحـرب على الجميـع"[1].

وبعد رفضه للأفكار السابقة، يحاول لوك تقديم نظريته السياسية منطلقاً في تحليل الطور الطبيعي، فنظرية الحق الإلهي للملوك التي ترتكز على أن البشر ليسوا أحراراً، بالطبع مرفوضة من قبل لوك رفضاً تاماً،باعتبار أن الإنسان ولد حراً وفي هذا يقول لوك "لم أجد في ذلك الكتاب* كله إلا اليسير فالمؤلف يفترض كل ذلك افتراضاً دون أن يقيم دليلاً حتى كنت لا أصدق نفسي لذا قرأت هذا الكتاب بإمعان عندما وجدت ذلك البيان الشامخ قد شيد على أساس افتراضي"[2].

ومقالته هذه في الحكومة المدنية أراد بها أن يرد على أنصار الأسرة المالكة (أسرة ستيورايت)** الذي كان لسانهم الناطق (روبرت فيلمر)***، والذي يرى أن الدولة هي امتداد للأسرة الحاكمة ، وان الملكية هي نظام الهي مقدس، فلا يجوز خلع الملك أو مهاجمته، ويرد لوك على ذلك بأن الدولة هي عقد بين الأفراد لحماية متاعهم وأملاكهم فالمرجع النهائي هو الشعب وحده، والمساواة بين أفراد البشر مساواة مطلقة ما دامت الطبيعة قد أكدت أن الجنس البشري من أصل واحد واصل مشترك. وثمة نتيجة تترتب على هذه، وهي إذا كان كل إنسان مساوي للإنسان الأخر من حيث الميلاد فلا بد أن

---

(1) جون لوك : في الحكم المدني . ترجمة ماجد فخر . بيروت . اللجنة الدولية لترجمة الروائع . 1959 . ص 7 .

(2) المصدر السابق . ص 13 .

* يقصد كتاب روبرت فيلمر . يرى فيه الدولة امتداد للأسرة الحاكمة .

** أسرة ستيورايت :- أسرة ملكة انجليزية أسسها جيمس الأول حكمت من سنة 1603 الى 1625 .

*** روبرت فيلمر :- كاتب انجليزي مؤيد للأسرة الملكية

يكون لكل إنسان نفس الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الآخرون، ويخضع الجميع لقانون واحد هو القانون الطبيعي، ويزيد على ذلك بأن البشر هم بالطبيعة أحراراً ومتساوون ومستقلون، فإن أحداً لا يمكن أن يحرم في هذه الحالة ولا أن يخضع الآخر بدون موافقته الخاصة، إن الطريقة الوحيدة التي يمكن لأي فرد أن يتنازل بها عن الطريقة الطبيعية ويتحمل التزامات المجتمع المدني تكمن في إجراء اتفاق مع بشر آخرين من أجل التجمع والاتحاد في جماعة، بحيث يعيشون مع بعض البعض في الرفاهية والأمن والسلام، ويتمتعون بأمن أموالهم ويجمعون أنفسهم بشكل أفضل من أولئك الذين هم ليسو منهم.[1]

ينطلق لوك بدوره (من الوضع الطبيعي للبشر) أي من الحالة الطبيعية، لكنه يرى هذا الوضع بشكل مخالف لهوبز. إن الحالة الطبيعية بالنسبة له هي حالة حرية ومساواة وليست حالة حرب محتملة للكل ضد الكل كما يرى هوبز، إنها ليست حالة إباحية لأنها محكومة بحق طبيعي يفرض نفسه على الجميع، فالبشرية بأسرها لا تعلم بأنه يجب أن لا يضر أحد بالغير في حياته وصحته وحريته وأمواله، باعتبار أن الجميع متساوون ومستقلون إلا من خلال الرجوع إلى العقل، الذي يجسد هذا الحق. إن على كل فرد زيادة علـــى ذلك أن يؤمن تنفيذ هذا الحق الطبيعي بمعالجته بطريقة فعالة لأولئك الذين ينتهكونه، إن من المتصور في هذا الوضع حدوث وعود وتعهدات متبادلة بين الأفراد، لأن حقيقة هذه الوعود واحترامها تعود إلى البشر بصفتهم أفراداً، وليس بصفتهم أعضاء في المجتمع.[2]

القانون الطبيعي

صور لنا لوك حالة الطبيعة على أنها حالة سلام وطمأنينة وأمان يسود فيها حسن النية والتعاون المتبادل والمحافظة على الذات، وكان الناس يعيشون بمقتضاها أحراراً متساوون لا يحكمهم إلا القانون الطبيعي الفطري، وإن الناس كانوا يعيشون في ظل الحرية والمساواة المُطلقة لا يحكمهم إلا القانون الذي يناسب تلك الحالة وهو القانون الطبيعي. فحرية الإنسان لا ينبغي أن تكون خاضعة لأي سُلطة أعلى من الإنسان، لأنه في هذه الحالة يستمتع بحريته في ظل قانون الفطرة أو الطبيعة، وعلى ذلك فإن كل إنسان

---

[1] جان جاك شوفالييه: تاريخ الفكر السياسية، مرجع سابق، ص382 .

[2] المرجع السابق ، ص 380 .

يولد حراً ولا يمكن أن تقيد حريته أي سلطة يمكن أن توجد على الأرض إلا بعد موافقته. [1]

ويرى بأن مبدأ المساواة الذي منحته له الطبيعة هو القاعدة الأساسية، وقد عرف جميع الناس في ظل قانون الطبيعة أو القانون الطبيعي حاجاتهم التي ينبغي أن يقوموا بها، وما حدود الحرية التي يتمتعون بها، وماذا عليهم من واجبات نحو احترام ملكياتهم الخاصة وملكيات الآخرين وحقوقهم، ويعبر لوك قائلاً "إن الوضع الطبيعي الذي تجد البشر عليه، وضع الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وإداراتهم كما يرتأون ضمن سنة الطبيعة وحدها دون أن يحتاجوا إلى إذن أحد أو يتقيدوا بمشيئة أي إنسان". [2]

ويرى لوك إن الإنسان حراً في حالته الطبيعية ولكنه في الوقت نفسه محكوماً بقانون الطبيعة الذي يلتزم به كل شخص ومحكوم بالعقل، والعقل هو تلك السنة التي يعلم بها البشر جميعاً لو استشاروه أنهم جميعاً متساوون وأحرار، فينبغي أن لا يوقع أحداً منهم ضرراً بحياة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته. [3]

وهذه الحاجات التي لا يجب تجاوزها لأنها هبة من خالق البشر كافة ولا يحق لواحد منهم أن يعطيها للآخر. ومن هنا أصبح الأفراد في حالة الطبيعية مقيدين إلا فيما يتعلق بتحقيق مصالحهم الخاصة. إن قانون الطبيعة يحقق أسساً معنوية توضح هذا التصرف وتثبت فيه ما هو الخطأ والصواب وما هو العادل وغير العادل، فالقانون الطبيعي اعتبر في رأيه قاعدة موضوعية، نابعاً من الله سبحانه وتعالى، وبهذا التحليل لا يجوز للفرد أن يتصرف خارج إطار هذه السنة الطبيعية، فلا يحق في قانون الطبيعة للإنسان أن يستغل إنسانا آخر لأن حالة الطبيعية قد جعلت الأفراد يتمتعون بالمساواة الكاملة. فلكل منهم نفس الحقوق والسلطة كما للآخرين، ولقد ولد الجميع متساوون. [4]

وهنا نجد اختلافاً آخراً بين (لوك وهوبز) باعتبار أن هوبز يرى أن المساواة بشقيها الجسمي والعقلي تنبع من المساواة في الآمال والتطلعات، وخلص هوبز من كل

---

[1] جون لوك : في الحكم المدني، مصدر سابق ، ص 159 .

[2] المصدر السابق ، ص 139 .

[3] المصدر السابق ، ص 139 .

[4] د. حسن الظاهر : دراسات في تطور الفكر السياسي، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1987 ، ص 241 .

هذا إلى أن المساواة بين البشر سواء البدنية أو العقلية من أعظم مصادر الصراع بينهم.[1]

أما لوك فيرى أن المساواة هي فقط أمام القانون، ثم إن الحرية مقيدة بالقانون الطبيعي، ولهذا لا ينبغي لأحد أن يؤذي الآخر في حياته ولا صحته ولا حريته وممتلكاته.ومن المهم أن نضيف إلى ما سبق إن حق الملكية يشكل جزءاً لا يتجزأ في حالة الطبيعة هذه، وفي هذا تتجلى قضية مركزية حقيقية تبعده جذريا عن هوبز فلقد أعطى الله الأرض وكل ما تحتويه للبشر بصفة مشتركة، ولكي يستخدم هؤلاء هذه الهبة بشكل مفيد، كان التملك الفردي ضروريـــاً . [2]

الملكية اذاً عند لوك تعتبر من أهم حقوق الإنسان في حالة الفطرة ،فلا ينبغي على الإنسان أن يتعدى على حقوق إنسان آخر، لأن الطور الطبيعي هو طور من الحرية، ولكن في حدود القانون الطبيعي وسنة الطبيعة،وتأكيداً على ذلك يقول لوك"أن الطور الطبيعي طور من الحرية، فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، إلا أنه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يمتلكها، ما لم يستدع ذلك غرض أشرف من مجرد المحافظة عليها". [3]

الحرية والمساواة للإنسان في الطور الطبيعي كاملة حسب رأي لوك والذي كانت السلطة فيه أيضاً متكافئة بين أفراد المجتمع بحيث لم يكن حظ أحدهم أكثر من حظ غيره،ولهذا لا ينبغي أن يمارس إنسان على إنسان آخر العنف أو سلب حريته.إن أفكار لوك في المحافظة على الحرية وردع الخارجين عليها أصبحت توظف توظيفاً كاملاً للدول الغربية ولكن بمنطق مخالف للقانون الدولي ومتعارضة مع قوانين الإنسان.

مصاعب القانون الطبيعي

يرى لوك أن النظرية التي تقرر لكل امرئ في الطور الطبيعي سلطة تنفيذية ناجمة عن السنة الطبيعية، هذه النظرية لا بد أن تثير الاعتراض الآتي:

---

[1] إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق ، ص 313 .

[2] جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، 381 .

[3] جون لوك : في الحكم المدني ، مصدر سابق ، ص 146 .

ليس من المنطق في شيء أن يكون الإنسان خصماً وحكماً في القضية الواحدة، لأن حب الذات كفيل أن يحمله على إيثار مصالحه ومصالح أصدقائه، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الشر الفطري والهوى وروح الثأر لا بد أن تدفع البشر إلى الإغراق في الاقتصاص من أقرانهم فتبين الفوضى والتشويش، والنتيجة الحتمية لذلك الوضع أقام الله سبحانه وتعالى الحكومات لكي تحد من أمر البشر وعنفوانهم، فالحكم المدني هو العلاج الأصيل لآفات الطور الطبيعي، وهي آفات جسيمة. (1)

أيضاً من مهام الحكومة حماية الملكية التي تعتبر من أهم حقوق الإنسان في حالة الفطرة، ويؤكد لوك على أهمية الملكية الخاصة والتي تعتبر حقاً طبيعياً لكل الناس ويقول في ذلك "إن الله سبحانه وتعالى الذي خلع الأرض على البشر شركة بينهم قد وهبهم إلى ذلك نور العقل لكي ينتفعوا به على خير وجه كما تقتضي الحياة، وتدعو الحاجة، فالأرض وكل ما عليها إنما أعطيت للبشر من أجل بقائهم ورفاهيتهم". (2)

ويستمر لوك في تحليله لمفهوم الملكية (أهمية الملكية في ظهور السلطة) حيث يرى أن حماية الملكية هي من أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة وإن الملكية هي ملكية انتفاع وليست ملكية الرغبة وفي هذا يقول "إن الله سبحانه وتعالى قد وهب الأرض للبشر لتكون شركة بينهم، ولكنه وهبهم إياها لكي ينتفعوا بها ،ويستفيدوا منها في توفير أسباب المعاش ما وسعهم ذلك. فمن الجهل أن نفترض إنه شاء أن تبقى أبداً مشاعة مهملة، فهو قد وهبها للعاقل الكادح لكي يستثمرها وجعل العمل أساس حقه فيها بامتلاكها، ولم يعطها للمخاصم اللجوج من أجل أهوائه ومطامعه". (3)

ونستخلص من أفكار لوك في الملكية. إن الأرض ملك البشرية جميعاً كذلك لا يحق للفرد أن يمتلك أكثر من جهده،وإن ملكية الأرض ملكية انتفاع لغرض الزراعة أو الرعي... الخ.

إذاً الملكية في الحالة الطبيعية لابد من وجود حامي لها. وهذا ما دفع إنسان الفطرة إلى التخلي عن بعض ملكيته وحريته التي كان يتمتع بها من أجل تكوين المجتمع

---

(1) المصدر السابق ، ص 145 .

(2) المصدر السابق ، ص 152 .

(3) المصدر السابق ، ص 155 .

المدني حتى يتمكن الإنسان من الدفاع عن النفس بطريقة جماعية، وتتحول مسئولية الحماية والدفاع على الحكومة من اجل توفير الأمن وتنظيم الحقوق، بذلك يصبح العقد الاجتماعي قد حل محل الأفراد في الحالة الطبيعية، والسبب في تخليهم عن حالة الطبيعية هو افتقارها على عنصر السيادة المنظم والمنفذ لقانون الطبيعة بين الناس، يقول لوك "ولكن يستحيل قيام مجتمع سياسي أو استمراره ما يسند عليه وحده سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة كل من يسطو عليها في ذلك المجتمع، فليس من المجتمع السياسي إلا حين يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعي للجماعة تنازلاً تاماً شرط أن لا يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي تقره تلك الجماعة". [1]

أي أن الناس رأوا أن قيام مجتمع سياسي سيكفل لهم السعادة ويحافظ على المزايا التي كانت لهم في الحالة الطبيعية، ولكن حسب رأي لوك إن الناس ليسوا مجبرين في الدخول في هذا العقد (على عكس هوبز كما ذكرنا فيما سبق) بل يجب أن يدخلوا باختيارهم في هذا الميثاق.

إن فكرة لوك قد جعلت الأفراد في يد سلطة تشريعية وتنفيذية، حيث يقوم مجموعة من الأفراد بوضع قانون يحكم به كافة أفراد المجتمع، وأصبح الأفراد ينفذون الأوامر الصادرة من السلطة الحاكمة، إن الجماهير لم تتنازل عن حريتها وإنما ألزمت بالقهر لتخضع لسلطة سياسية ولهذا فهي في صراع دائم مع السلطة. وقد عبر الكتاب الأخضر عن ذلك "إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً ومسلحاً، كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ونتيجته دائماً فوز أداة الحكم فرداً أو جماعة أو حزباً أو طبقة ... وهزيمة الشعب أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية". [2]

هذا ما تؤكده لنا الأحداث التاريخية المليئة بالصراع بين الجماهير وأدوات الحكم، لأن الجماهير ليس لها حق الاختيار وتقرير المصير ولهذا تخرج لتعبر بالرفض لأدوات الحكم.

---

[1] المصدر السابق ، ص 189 .

[2] معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1985 ، ص 6 .

ومن الناحية النظرية فإن لوك يرى سلطة الحاكم محدودة، لكن هذا ضد الواقع لأن الحاكم هو من يضع الميثاق الذي من خلاله يتم التحكم في حرية الأفراد وتحويلهم على أدوات سياسية، تنسجم وطبيعة الميثاق الذي يقوم أساساً على سلب السلطة من يد الجماهير التي صورها لوك، لأنها كانت في الطور الطبيعي تحتفظ بحريتها وفق القانون الطبيعي الذي يؤكد إن الناس أحراراً ومتساوون، أما أولئك الذين لا يرغبون في تشكيل المجتمع فعليهم أن يستمروا في حالة الفطرة. [1]

إن الدخول في العقد الاجتماعي من وجهة نظر لوك له مميزات كثيرة كالمحافظة على الحرية والملكية ودفع العدوان وغيرها، ولكن على الأفراد أن يعينوا من يطبق القانون، فبالتالي نشأت سلطة المجتمع المدني التشريعية والتنفيذية، يرى لوك (إن الملكية المطلقة التي يزعم البعض أنها نمط الحكم الوحيد، لا تتفق وطبيعة المجتمع المدني فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني لأن هدف المجتمع المدني تلافي تلك المساوئ.[2]

فالملك حين يحتفظ بجميع أشكال السلطة التشريعية والتنفيذية فلا يمكن للقاضي أن يحكم بالعدل والحيازة، لأن هناك سلطة أعلى منه هي سلطة الملك بحكم صلاحياته والتي يمارس بها الحكم حسب طريقته، ومع أن الأفراد في الطور الطبيعي أحراراً فهم يدركون إن الملك قد سلب حرياتهم، وبحكم صلاحيته فله الحرية والسيطرة على حريات الأفراد وسلب أملاكهم حسب مزاجه ودون قانون يردعه.

إن القوانين الطبيعية هي قوانين أبدية حسب رأي لوك وتشكل أساس حقوق الأفراد الطبيعية الغير قابلة للتصرف فيها ومن قبل نشأة المجتمع السياسي عاش الأفراد في دولة الطبيعة التي تمثله، دولة عقلانية وطبيعية وسابقة على القانون، ويرى لوك إن دولة الطبيعة بخصائصها تلك، إنما هي دولة يسود السلام والوفاق بين أفرادها. فالأفراد لا يهجرونها هروبا من شرورها أو فوضتها ولكن بدافع الرغبة في بلوغ حياة اجتماعية تدنو إلى الكمال. فهم ينشدون أمناً قانونيا أكبر وتعاونا أوثق وازدهارا ورخاء أوفر، ومن ثم يبرم الأفراد عقدا اجتماعيا يكون أساساً كشريعة السلطة المنشأة والتي تتحصل وظيفتها

---

[1] د. حسن الظاهر : دراسات في نظم الحكم السياسي، مرجع سابق . ص 243 .

[2] جون لوك : في الحكم المدني . مصدر سابق . ص 189 .

في التطبيق الأمين لقوانين الطبيعة، أي كفالة تمتع الأفراد بحقوقهم الطبيعية وفي مقدمتها الحرية وحق الملكية

على النحو المتقدم تكون السلطة ،عند لوك سلطة مقيدة تفقد شرعيتها وسبب وجودها متى خرقت الإطار الذي ترسمه لها قوانين الطبيعة، واللجوء إلى فكرة القانون الطبيعي لهذه المرحلة يجد تفسيره في الظروف القائمة آنذاك، فالطبقة البرجوازية بوصفها قوة اجتماعية صاعدة اشتبكت في صراع مع الحكم الملكي المطلق وسادته من الأشراف ورجال الدين، ولما كان الملوك يزعمون أنهم يستندون سلطانهم المطلق من حق إلهي فقد استعان المفكرون الليبراليون (بالعقل لمواجهة الدين) وسعوا لنشر فلسفة مادية تقدم تفسيراً مادياً للوجود يجرد السلطة الملكية من ركيزتها الدينية ويقيم المجتمع على أساس صيغته الجديدة.

جان جاك روسو*

لم يكن عصر التنوير الأوربي قاصرا على المنجزات الهائلة في مجال العلم والفلسفة والفن، وإنما ايضا في مجال الفكر السياسي وأنظمة الحكم .فظهر جيل من المفكرين الذين نبذوا الطبقات ونادوا بالحرية والمساواة مثل منتسكيو** الذي نادى في كتابه روح القوانين بفكرة الديمقراطية النيابية وفصل السلطات وفولتير*** الذي يدعو إلى الإصلاح السياسي عن طريق قوانين مطلقة هدفها مصلحة الأمة، أما جان جاك روسو فقد أبرز في عقده الاجتماعي حقوق الأمة التي هي تسير الإرادة السياسية .

البيئة السياسية في عصر جان جاك روسو

شهد القرنيين السابع عشر والثامن عشر وقوع أحداث سياسية وتطورات اقتصادية وفكرية كان لها الفضل الأكبر في الخروج من عصر الانحطاط الأوروبي إلى عصر الانفتاح بفضل التقدم العلمي الذي حصل في أوربا بشكل عام، والذي أسهم في توجيه الفكر السياسي الذي تأثر تأثيراً كبيراً بهذا التقدم.

---

* جان جاك روسو :- (1712 – 1778) فيلسوف وأديب ومؤلف موسيقي ومنظر سياسي أوروبي . ولد وترعرع في ظل الأفكار الديمقراطية و البروستنتيه . أهم أعماله (العقد الإجتماعي) أو (إميل)

** منتسكيو :- (1689 – 1755) مفكر فرنسي هاجم السلطة المطلقة لملوك ، اشهر مؤلفاته (روح القوانين) .

*** فولتير :- (1694 – 1778) أديب وفيلسوف تنويري فرنسي ، ناضل ضد الحكم الإقطاعي الإستبدادي والظلامية الكاثوليكية ولعب دوراً هاماً في تطور الفكر الحر وفي الإعداد للثورة الفرنسية .

إن كثيراً من الناس في ذلك العصر توصلوا إلى إقناع أنفسهم بأنه يجب أن يكون في أساس الكائنات البشرية وحياة المجتمعات السياسية قوانين متشابهة تسير الكون والطبيعة. ففي المجال السياسي كانت أوربا تحكم بواسطة السلطة المركزية المطلقة والمتمثلة في الملوك، والتي تقوم على أساس إن الملك مفوض من عند الله سبحانه وتعالى، وبالتالي لا يجوز مشاركته في الملك أو رفض قوانينه التي يصدرها، أما المواطن فلا توجد لديه إرادة وتمارس ضده وسائل القهر والتعسف والاستغلال. وكانت العلاقات القائمة تدحض التغير من منظور الحق الطبيعي، بوصفها علاقات غير طبيعية منافية للعقل والمنطق، وكانت تعارض النظام الطبيعي بوصفه نظام ينحدر منطقياً من الطبيعة البشرية، إن تلك الأفكار استطاعت أن تنتصر رغم إرادة الملوك التي حاولت أن تقضي على تلك الأفكار في المهد، وساعدها في الانتصار الشعور المتنامي لدى الجماهير والطبقات الاجتماعية الفقيرة التي وقفت معها بكل قوة مؤمنة بأن الثورة هي الحل الحاسم لقضية الحرية. [1]

إن قوة تلك الأفكار قد جعلت لها أنصاراً ومؤيدين، لأنها تنادي بأفكار جديدة تدعو إلى التقدم الاجتماعي، وهي حق الفرد في الملكية، فهي بذلك تتعارض مع النظام الإقطاعي الذي ظل محافظاً على جزء منه رغم إن البرجوازية قد نجحت في تأصيل جذورها وتوحيد دعائمها في إطار النظام الاقتصادي الجديد. هذا الوضع الجديد للعلاقات الاقتصادية قد جعل غالبية الفلاحين في بؤس وفقر مدقع، مما ترتب عليه أن أصبح معظم الفلاحين فقراء ومعوزين، ولكن مع التطور الذي حدث في العلاقات الرأسمالية وأفول الأرستقراطية الإقطاعية وإنحطاطها وتعاظم الأهمية السياسية للبرجوازية، أضحى ميزان القوى الطبقية الذي على أساسه تنهض الملكية من تنظيم سياسي مؤثر على تطور قوى الإنتاج .إن تطور هذه العلاقات الإنتاجية مكن الطبقة البرجوازية من المطالبة بإزالة القيود التي تكبل التجارة،كالضرائب التي كانت تفرض لسبيل عملية التطور البرجوازي التي تجاوزت المجتمع الأوربي وانطلقت إلى أمم العالم نتيجة للتطور الصناعي الضخم ،وبحث البرجوازية عن أسواق جديدة أدى إلى تغيرات كبيرة في السياسة الأوربية، فلم

---

[1] ف. فولتير: فلسفة الأنوار. ترجمة منيرة عبود ، بيروت ، دار الطليعة 1987 . ص 17 .

تواكب هذا التطور بطريقة حضارية بل استعملت طريقتها الرومانية القديمة اللاحضارية في غزو بلدان العالم واستعمارها استعماراً مباشراً، إن هذا الأسلوب كان من مقتضيات النظام السياسي الليبرالي الذي يؤمن بالفرد وقدراته بوصفه كائناً عاقلاً على أن يستخدم عقله في مواجهة الطبقية والظلم والاضطهاد، هذه التطورات أتت على حساب الفئات الاجتماعية التي سرق منها جهدها عن طريق الاستغلال والذي كان عاملاً من العوامل التي مهدت لظهور تيار من الكتاب الناقدين خلال القرن الثامن عشر، وقد رأوا بأن السيطرة اللامحدودة للملكية الخاصة هي المسئولة عن بؤس الجماهير.[1]

وفي اعتقاد الباحث أن السيطرة اللامحدودة للملكية بالإضافة إلى عدم توزيع عادل لثروة المجتمع وحكم الجماهير بأداة سياسية لم يختارها هو السبب الأساسي لبؤس الجماهير،وبالتالي فإن العالم بحاجة إلى ثورة شعبية أساسها الجماهير لكي تتحرك لامتلاك السلطة وإعادة الثروة حتى تتمكن من توزيع ثروة المجتمع على أساس المساواة والحرية وبذلك تنتهي كل مظاهر العسف والاستغلال الناتج من سوء توزيع الثروة وتكون السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب كما نادت بذلك النظرية العالمية الثالثة في الفصل الأول من الكتاب الأخضر.

نظرية العقد الاجتماعي عند روسو

ينطلق روسو في نظريته العقد الاجتماعي من نقده للسابقين له باتهامه لهم بأنهم مأجورين للملوك والأمراء لكي يسرقوا حقوق الشعب، وبحث في مؤلفاتهم ودراساتهم ويقول في ذلك " لقد بحثتُ عن الحقيقة في الكتب فلم أجد فيها إلا الكذب والخطأ، واستعنت بالمؤلفين فلم أجد إلا المشعوذين ينهالون بالخداع دون أي قانون غير مصلحتهم، ودون أي إله إلا سمعتهم، ففهمت أنهم لا يجرئون أو لا يريدون أن يقولوا إلا ما يناسب أولئك الذين يأمرونهم، وإنهم إذا يستأجرون القوي لوعظ الضعيف لا يعرفون إلا التحدث لهذا الأخير عن واجباته والأول عن حقوقه ".[2]

عندما حاول جان جاك روسو نقد الأفكار السابقة له آثر أن يبين وصف حياة النوع البشري وفق الخصال المستمدة من الطبيعة والتي تمكنت التربية السيئة من إفسادها

---

[1] المرجع السابق ، ص 194 .

[2] رونيه شابير : دراسات حول النظرية الديمقراطية ،ترجمة حافظ الطائي ، بدون مكان نشر ، دار كلاس للترجمة ، 1988 ، ص 98 .

من خلال توضيح نوعين من اللامساواة. الأول طبيعي أو فيزيائي مرده الاختلاف في الأعمار، وفي الصحة،وفي قوة الجسم أو مزايا الروح، لا يعنيه في شيء لأنه لا يستطيع تأسيس أي منظم اجتماعي، والثاني الأخلاقي أو السياسي،الذي يبدو قائماً على موافقة البشر على أثر نوع من العرف والاصطلاح وهو وحده يستحق أن يوصف أصله ومساره. [1]

هذا رغم أن الأفراد متساوون في الطبيعة لكن هناك فوارق اصطناعية جعلت بعض الأفراد لهم مزايا بحكم السلطة أو المكانة السياسية والاجتماعية، والبعض الآخر لا يملك إلا تقديم الخدمات للفئة الأولى التي تملك المال والسلطة رغم أن الطبيعة قد جعلت الناس متساوون.حاول روسو مع فلاسفة عصره طرح تصورات مختلفة حاولو من خلالها وصف المجتمعات البدائية الأولى التي كانت تعبر في رأيه عن الإنسان الحر " إن المجتمعات البدائية كانت تتسم بالحرية باعتبار تلك المجتمعـــات تفتقد التنافس والصـــراع ما بين الأفراد ".[2]

إن الإنسان كان همه هو المحافظة على الذات عن طريق توفير الغذاء والمحافظة على السلام، ولا يتطلع إلى أهداف أخرى خارج الطبيعة، على عكس هوبز الذي يرى كما أسلفنا في حالة الطبيعة بأنه يميل إلى العدوان والتناحر والصراع، وبالتالي فإن حياة الإنسان مهددة مالم يخرج من حالة الطبيعة ويتنازل عن جزء من حريته، ليسلمها للـــ (الملك) الذي بدوره يحافظ على السلام بين الأفراد، أما لوك فقد حاول تصوير حالة الطبيعة الأولى على إنها حالة من الحرية والمساواة والعدالة، إلا أن عدم الاستقرار الذي ساد تلك الحالة حكم بوجود هيئة أو شخص يحمي الأفراد، غير أن روسو حاول رفض الحياة العصرية باعتبار أن كافة الأشياء هي نتائج المجتمعات المعاصرة، ونتيجة لحكم إنسان لإنسان آخر، ويختلف عن هوبز ولوك في إن الحاجة هي سبب الاستعباد " الاستعباد ناشئ من تبعية الناس لبعضهم البعض، ومن الحاجات المتبادلة التي تجمعهم ،فإنه من المستحيل استعباد إنسان دون أن تضعه قبل ذلك في حالة لا يستطيع الاستغناء

---

[1] فرانسوا شتليه وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص 104 .

[2] جان جاك روسو : أصل التفاوت بين البشر ، ترجمة بونس عجاتم ، بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1972 ، ص 42 .

عن غيره، وهذا الوضع لم يكن موجود في حالة الطبيعة، فإن كل إنسان كان طليقاً وكانت شريعته الأقوى باطلة ".[1]

تحليل روسو حول عملية الاستعباد وأفكاره جاءت بناء على علاقة غير متساوية بين الأفراد التي سوف تؤدي إلى نتائج غير طبيعية، ولهذا فإن هذه المشكلة التي وقف عندها روسو كانت حقيقية، وحاول تشخيص هذه الحالة لكن بدون أن يتعرض لمعالجة هذه المشكلة معالجة حقيقية والتي تطرق إليها الكتاب الأخضر ووضع لها الحل "إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته فقد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان واستغلال سببه الحاجة".[2]

والإنسان في حالة طبيعية رغم انه لاوجود لأحد يتحكم في حاجته ،إلا إن وضعه مهدد لعدم وجود قوانين ونظم تنظم العلاقات ما بين الأفراد، وتوصل روسو في تحليله للطبيعة البشرية وخاصة في مجتمعه الأوربي إلى أن ملكية الأرض أو الملكية العقارية هي التي تؤدي إلى الصراع وهي المسئولة عن بؤس البشرية، ولهذا فإن روسو قد حمل المسؤولية والانحطاط للمجتمعات إلى ظهور الملكية. " أول من سور أرض فعنى له أن يقول (هذا لي) ووجد أناساً على قسط كبير من السذاجة فصدقوه، كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني فكم من الجرائم والحروب والاغتيالات وكم من ويلات وبؤس وفضائح كان أبعدها عن الناس وكفاهم شرها رجل قد هب فاقتلع الأوتاد أو ردم حفرة وصاح بالناس قائلاً :- حذار أن تصغوا إلى هذا الدجال المحتال فيه لكونكم إذا أنتم نسيتم أن الثمار للجميع وإن الأرض ليست ملكاً لأحد "[3]

إن الكتاب الأخضر قد حدد لنا الملكية الخاصة والتي لا يجوز لأي جهة التحكم فيها لأنها مرتبطة بحرية الإنسان وهي المعاش والمركوب والمسكن، أما الملكية الاشتراكية فهي ملكية وسائل الإنتاج الكبيرة مثل المصانع والمؤسسات الاشتراكية، والتي تكون ملكيتها للجميع " فالإنسان في المجتمع الجديد أما إن يعمل لنفسه لضمان حاجاته

---

[1] المرجع السابق ، ص 140 .

[2] معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، مصدر سابق ، ص 95 .

[3] جان جاك روسو : أصل التفاوت بين الناس ، مصدر سابق ، ص 79 .

المادية أو يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية "[1].

كما حدد الكتاب الأخضر ملكية الانتفاع وهي الملكية التي يرى أنها ملكاً لكل أفراد المجتمع ولا يجوز التصرف فيها " الأرض ليست ملكا لأحد و لكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلا وزراعة ورعيا مدى حياته وحياة ورثته، في حدود جهده الخاص ودون استخدام غيره بأجره أو بدونها ".[2]

إلا أن روسو عندما يصف حالة الطبيعة وإن أسباب اجتماع الإنسان هو حاجته لأخيه الإنسان من أجل المحافظة على الذات وتوفر القرار، وان هذه الحاجة قد جعلت هذا الاجتماع دائم حيث بدأت الزراعة والتعدين وغيرها، التي حولت بدورها الإنسان من وضعه الطبيعي إلى وضعه الظالم كما يصفه روسو، حيث أصبحت هناك صراعات حول الأرض والملكية، ومن ثم انعدام المساواة مابين الأفراد، وصور روسو ذلك بقوله " هذه التطورات الأولى توصلت أخيراً إلى تمكين الإنسان من السير إلى الأمام بخطى أوسع وأسرع، إذ كلما استنار بالعقل تكاملت الصناعة وسرعان ما انقطع الإنسان عن النوم في ظل أول شجرة، وعن الانزواء في غار، فقد اهتدى إلى نوع من الفؤوس الحجرية الصلبة القاطعة فاستخدمها لتقطيع الأخشاب وحفر الأرض وصنع أعراشاً وأكواخاً من الأغصان طلاها فيما بعد بالطين والوحل،فكان ذلك عنده ثورة أولى نشأت فيها الأسر وتميزت بعضها عن بعض، وابتدع فيها نوع من الملكية سببت منذ ذلك الزمان كثيراً من الخصام و القتال ".[3]

بهذا يربط روسو بين التقدم المادي وتطور الملكية ورأى أنهما أسباب انحطاط البشرية. مضمون الملكية خلق الجشع والطمع عند الإنسان وجعله يبدل قانونه الطبيعي الداعي إلى العدل والمساواة إلى قانون وضعي الذي يحمي مصالح أفراد دون غيرهم مما يزيد في تأكيد الاستغلال والقهر، وبذلك أصبحت أمم العالم تحكم بذلك القانون الذي يعبر عن رؤية أصحابه .

---

[1] معمر القذافي : الكتاب الأخضر . مصدر سابق . ص 84 .

[2] المصدر السابق . ص 93 .

[3] جان جاك روسو : أصل التفاوت بين الناس. مصدر سابق . ص 83 .

إن ظهور الملكية في نظر روسو كانت بداية النهاية للقانون الطبيعي والمساواة الطبيعية وظهور الفوارق ما بين الناس وظهور التنظيمات وظهرت المنافسة وخاصة من حيث(السُلطة والملكية) وترتب على عدم المساواة والفوارق الاصطناعية علاقات جديدة مبنية على أساس الصراع والذي كان نتاج طبيعي لعلاقات ظالمة ولدت مع المجتمع الظالم ،الذي افرز علاقات غير طبيعية مبنية على قوانين هي قمة في الاستغلال والقهر وتحابي أفرادا دون غيرهم وتحمي مصالحهم، وفي ذلك يقول روسو :"فلما زادت المواريث عددا واتساعا إلى حد ضمن معه جميع تلك المساحات مملوكة، والملكيات متلاصقة متماسة، غدا بعضهم لا يستطيع التوسع إلا على حساب بعضهم الآخر، أما من بقي من الناس الذين ظلوا عراة من الملكية بسبب ضعفهم أو كسلهم، فقد أصبحوا فقراء دون أن يخسروا شيئاً ، لأنهم ظلوا على حالهم لم يتغير، في حين تغير كل شي حوله ولذلك اضطروا إلى قبول أقواتهم أو التمرد، أما الأغنياء فإنهم الأغنياء، ومن هنا بدا نشوء التسلط والاستعباد والعنف والاغتصاب، أما الأغنياء فإنهم لم يكادوا يعرفون لذة السيطرة حتى أخذوا يستخفون بمن هم دونهم، ويستعينوا بعبيدهم القدماء ليخضعوا عبيدا جدد، فانصرفوا إلى قهر جيرانهم واستعبادهم، فكان قتلهم في ذلك مثل الذئاب الجائعة التي إذا ذاقت طعم اللحم البشري مرة أصبحت تعاف غيره من الأغذية، وغدت لا يطيب لها إلا افتراس الناس" [1].

هذا الوصف الذي جاء به روسو ينطبق على المجتمعات الأوربية وخاصة مع تطور البرجوازية التي حاولت القضاء على طموح الإنسان الذي كان يهدف إلى القضاء على الإقطاع فوقع في براثن الاستغلال من جديد، وبالتالي فان روسو أكد مع الفيزوقراطيين بالعودة إلى الطبيعة حيث العلاقات بسيطة، وما بين الأفراد وتنظيمهم " الرجوع إلى الطبيعة هو الحكمة ذاتها، وان أول نقطة من الإصلاح سواء كانت إصلاحاً سياسيا أو اجتماعيا أو إخلاقياً أو تعليميا هي العودة إلى الطبيعة وإتباع قوانينها". [2]

إلا أن هذا الأمر لم يعد بالإمكان نظراً لأن الإنسان وصل في تطوره إلى أبعاد لا يمكن الرجوع عنها، ولكن تطور المجتمع لابد وأن ينطلق من المحافظة على القوانين

---

[1] المصدر السابق ، ص 93 .

[2] المصدر السابق ، ص 98 .

الطبيعية، ولتكوين المجتمع المدني الذي يحدد العلاقات من خلال القانون الاصطناعي، الذي يتلاءم مع المجتمع الظالم "إنني افترض أن الناس قد وصلوا إلى ذلك الحد ،الذي تغلبت فيه العقبات التي تضر ببقائهم في حالة الطبيعة بمقاومتها على القوي التي يستطيع كل فرد استعمالها من أجل الاستمرار في تلك الحالة، عندئذ لم يعد ممكناً لتلك الحالة البدائية أن تدوم وكأن الجنس البشري يملك لو لم يغير طريق وجوده ". [1]

وبهذا حسب روسو فإن الناس بدل من أن يدخلوا في صراع فيما بينهم فإنهم توصلوا إلى عقد إتفاق يتنازل كل إنسان بموجبه عن حقوقه الطبيعية، ويتعاقد مع الأخرين ولا يكون هذا العقد ثانوي إلا عندما يكون الجميع أحراراً ومضمون هذا العقد يقول"إيجاد شكل من الإتحادات تدفع و تحمي كل القوى المشتركة في شخص كل مشارك وأصوله ،ومع إن كل فرد متحد مع الجميع، إلا إنه لا يطيع إلا نفسه، ويبقى حراً كما كان من قبل".[2]

هذا العقد لا يكون إلزامياً ولكنه حسب الرغبة أو اختيارياً يتم بالإرادة والرغبة وليس بالقوة، وليس لأحد له الحق في أن يفرض الدخول فيه لأن ذلك يناقض قانون الطبيعة، وهذا يوضح لنا النزعة الاجتماعية عند روسو.وقد أشار إلى ذلك جان توشارحين قال "هناك أخيراً لتحليل روسو مدى اجتماعي سوسولوجي*، فهو يبين سيطرة المجتمع على الأفراد، وشبكة الضغوط التي تقيمها والثقل الذي يزين فيه على حياته كل واحد، ويربط نشأة المجتمع بظيور الملكية والسلطة بالحفاظ على المصالح، ولا تظهر له السلطة كجوهر لاهوتي تيولوجي **، ولا كبناء حقوقي، ولا كفتح عسكري، بل كمجموعة مصالح".[3]

أي أن بناء الدولة لدى روسو أمر طبيعي وضرورة اجتماعية للمحافظة على ثبات المجتمع ،ووظيفة الدولة هي حماية حقوق الأفراد وحرياتهم التي احتفظوا بها ولم يتنازلوا عنها.فالدولة ملزمة باحترام هذه الحقوق والحريات. إلا أن روسو حين وضع نظريته في

---

[1] جان جاك روسو : في العقد الإجتماعي، ت يونس عثام، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بدون سنة نشر ، ص 48 .

[2] المصدر السابق ، ص 98 .

[3] جان توشار ، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة ، سوريا ، منشورات وزارة الثقافة ، 1984 ، ص 71 .

* سوسولوجي :- علم الإجتماع .

** تيولوجي :- اللاهوتي أي جملة الأصال والطقوس والشعائر المرتبطة بنسق التصورات الدينية كالصلاة والصيام والحج .

العقد الاجتماعي وتنصيبه حاكماً على الشعب، إنه بذلك قد سلب حرية الأفراد وحقوقهم التي أراد أن يحافظ عليها، لأنه ومن خلال قراءة التاريخ وأشكال الحكومات المختلفة عبر التاريخ ومهما كان نوعها ،أتضح انه من يرى في نفسة انه مسؤول عن حقوق الشعب وحريتهم يجد نفسه في صراع معهم، يعتقد انه المسئول الوحيد عن ضمان الشعب وحمايته، ولهذا فإن معظم الحركات الثورية قد وجدت نفسها في صراع مع الجماهير حين مارست السلطة، إن ممارسة السلطة بالنيابة عن الجماهير في جميع الأحوال تؤدي إلى الدكتاتورية، وسحب السلطة من الجماهير، ولهذا يؤكد الكتاب الأخضر على إنه (لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل).

إن قيام الدولة مرتبط بتنازل كل فرد عن مصالحه الخاصة للدولة وتصبح مهمة الدولة المحافظة على مصالح الأفراد، وتصبح السلطة السائدة بحكم هذا التنازل غير محددة، فما من قرار سياسي بقادر على إلزامها أمام نفسها، لأنها وباسم الشعب شيء واحد " إن مهمة الدولة ضرورية ومهمتها هي المحافظة على هذه الملكية، إلا عندما يكون الاستصلاح على الأرض غير رسمي وطبيعي ،أي أن الأرض لا يتم الانتفاع بها، وبالتالي يكون هناك تدخل من الدولة أن تجعل اجتياز لا بمجرد علاقة ربط حيوية إنما عن طريق العمل والاستثمار اللذان يمثلان العلامة الوحيدة للملكية ".[1]

[1] جون لوك :- في الحكم المدني ، مصدر سابق ، ص 42 .

المبحث الثالث

الأزمة ما بين الدولة وأنوع الملكية

استغلت الرأسمالية النظريات الاقتصادية والسياسية التي سادت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لتبرير وجودها، فما أن ظهرت الدعوة إلى الحرية والمساواة حتى بدأ التشريع لها من قبل مؤسسات التشريع بالدولة.

لقد انتشرت أفكار آدم سميث وريكاردو في الدول الأوربية ونالت صدى واسعاً وتأييداً كبيراً في أوساط المفكرين ومن الطبقات البرجوازية التي عبرت هذه الآراء عن طموحاتها، ومن الملاحظ أن تطور هذا الفكر كان تطوراً متبايناً. فظهر الكثير من الكُتاب الذين حاولوا شرحها وتطويرها ومن يتتبع تطور الفكر الاقتصادي بعد سميث وريكاردو يلاحظ أن العناية الأساسية التي حظي بها هذا الفكر تركزت في كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ومن الملاحظ أيضا إن تطور هذا الفكر كان تطوراً متبايناً في هذه الأقطار وعلى وجه الخصوص في فرنسا عنه في انجلترا، وفي الوقت الذي ساد التفاؤل الاتجاه الفرنسي بصورة أكثر مما ينبغي، وأشتد الحماس للدعوة للحرية الاقتصادية على مستوى النشاطات الاقتصادية في الداخل وعلى المستوى العالمي (حرية التجارة الدولية) فنرى أن الصفة العامة التي اتصفت بها الكتابات الاقتصادية في انجلترا كانت تشاؤمية، وخير دليل على ذلك كتابات ريكاردو ومالتس التي سبق لنا وأن تحدثنا عنها. إن السر في هذا التباين يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف التاريخية التي مرت بها كل من الدولتين. فلقد عاصر المفكرون الإنجليز الحصار الاقتصادي الذي فرضه نابليون على إنجلترا والآثار الاقتصادية التي ترتبت على هذا الحصار، والتي تمثلت بنقص كبير في المواد الغذائية مما دعا البعض إلى الاعتقاد بأن التباين في نمو حجم السكان ونمو الإنتاج الزراعي هو قانون طبيعي. اما المفكرون الفرنسيون فلا يعرفون هذه المشاكل ولا بالقدر الذي كانت تعاني منه إنجلترا. فلقد كانت فرنسا تتمتع في عهد نابليون بحيوية دافقة وأخذت ترتقي

---

[1] عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 249 .

بصورة سريعة إلى مرحلة التصنيع واستخدام الآلات، وكان الخطر الذي يتحسسونه يكمن باعتقادهم في تدخل الحكومة في نشاطات وفعاليات الأفراد الاقتصادية، ولذا نجد لديهم أيضاً ذلك التركيز على الحرية الفردية وادعائهم بأن المجتمعات الرأسمالية قادرة بصورة عفوية على تخطي حالات اللاتوازن من بطالة وارتفاع الأسعار وما شابه ذلك.[1]

لقد استلهمت الرأسمالية العديد من هذه النظريات الداعية إلى سيطرة الرأسمالية على الاقتصاد والملكية. مطورة المفهوم الفردي للملكية كما جاء عند لوك وآدم سميث بأن الملكية الفردية موجودة في عمل كل شخص، وإن هذا هو أصل الملكية أو إنها الحق الناجم عن التعب والكراهية الطبيعية للعمل عند جيرمي بنتام * إلى مفهوم مدني ساعدها على الانتشار، مما سبب من ناحية على انتشار الاستبداد السياسي والاقتصادي، ومن ناحية أخرى وفر الجو الملائم للتنظير حول الانتشار الشره للرأسمالية والليبرالية. وفي هذا الجو من الصراع سيطر الاقتصاد ونظرياته كلياً على الأراء السياسية التي تدعي الهيمنة على النظريات الاقتصادية لخدمة مآربها، وأرتبط هذا التوازن الاجتماعي والسياسي وأيضاً الثقافي والديموغرافي ** في بلدان المعمورة كما حدث بالهند والصين وأفريقيا وكما حدث من انقسام أوجده الأستعمار الإنجليزي ما بين بلدانهم وتقسيمها، وتحولت من ثم عقيدة العنف والإكراه إلى بشارة الفردوس الرأسمالي الذي يقسم البشر إلى غني وفقير، إلى مالك ومعوز، إلى منتج ومستهلك، مما جعل الطرق الأخرى (وهي الاشتراكيات) تذهب إلى صناعة فردوس لها هي الأخرى، الذي يبشر فيه باللاطبقية . إنها ذرائعية*** السلطة والتي حينما يتم لها النجاح تعمل على تطويع النظرية الاقتصادية كما عملت من قبل، إلى حرية التمرد على السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار. وهو أمر لم يتم لها فيمنة من ثمة الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى على أرجاء المعمورة بحجة إثارة أصقاع مظلمة موظفة التاريخ والعقيدة والثقافة والعرف من أجل خدمة أهدافها (في الملكية).

---

[1] المرجع السابق . ص 250 .

* جيري بينتام :- (1748 ـ 1832) مفكر حقوقي وأخلاقي انجليزي . رائد فلسفة النفعية في الأخلاق والقانون .

** الديمغرافيا :- علم السكان .

*** ذرائعية :- مذهب تسموي عنده كل المذاهب والإتجاهات وتكون المنفعة أو العائد المعنى هو المعيار والمحك . أهم روادة وليم جيمس و جون ديوي

لقد أعلن الفكر الليبرالي عن إيمانه بالحرية ومطالبته بكفالة أبرز مظاهرها، وتمثلت كفالة الحرية في ما رأى الاقتصاديون الليبراليون في ضمان حرية السعي وراء المصلحة الشخصية بوصفها المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية بأسرها، أو على حد تعبير سميث يكون من الضروري الحث على إطلاق الرغبات الإنسانية الطبيعية المشتركة بين الأفراد أعمالا للنظام الطبيعي، ذلك النظام الذي يلتقي في إطاره الصالح الخاص والصالح العام في انسجام واتساق، وقدر سميث أن السعي وراء المصلحة الخاصة يكون شرطاً لنمو الحياة الاقتصادية وعاملاً من عوامل توازنها، على هذا النحو قابل الاقتصاديون الليبراليون بين المجتمع والدولة، وكيفوا المجتمع على أنه الحقيقة الجوهرية الأولى، في حين سحبوا عن الدولة كل غاية ذاتية. وبتعبير آخر يستمد وجود الدولة تبريره مما تقدمه للأفراد من خدمات، ورتب هؤلاء المفكرون الليبراليون على ذلك حظر تدخل الدولة في الظواهر الطبيعية للحياة الاقتصادية مثل رأس المال أو حق الملكية، فإن تجاوزت الدولة هذا الحظر تقترف فعلاً يتعارض مع سبب وجودها لما يحدثه من إخلال بنظام الجماعة الذي يستند انسجامه على إطلاق الحرية الفردية.[1]

أن المجتمع السياسي في نظر لوك ليس له سبب آخر من وجود إلا ضمان الحقوق الفردية الملازمة لصفة الإنسان السابقة للتنظيم الاجتماعي، ولقد وجد في المطالب الفيوزيوقراطيه حرية، ملكية، أمن، إثباتاً بليغاً لهذه الفكرة.[2]

وأستوحى جان باتيست ساي * من آدم سميث أفكاره التي نشرت في كتابه (رسالة في الاقتصاد السياسي 1803) (وتوضيح للثروة في تشكلها وتوزيعها واستهلاكها عام 1830) توصل بها إلى أن الاقتصاد السياسي هو علم القوانين التي تحكم الثروة، وأيد الحرية الفردية وعارض تدخل السلطة في الاقتصاد.[3]

---

[1] عبد السلام المزوغي وآخرون : تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 193 .

[2] جان جاك شوفلييه : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 539 .

[3] توفيق سعيد بيضون : الاقتصاد السياسي الحديث ، مرجع سابق ، ص 53 .

* جان باتيست ساي :- (1767 – 1832) اقتصادي فرنسي له نظرية التوازن الاقتصادي (قانون ساي) يذهب فيه الى أن العرض يولد الطلب المكافئ له .

أما جون ستيورايت مل * فقد حلل آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية تحليلاً موضعياً ودافع عن مبدأ الحرية الفردية ورأى فيه الدعامة الأساسية للنظام الاجتماعي، كما دافع أيضاً عن مبدأ المنافسة الحرة وعدم تدخل الدولة، وبالتالي ترك الأمور على طبيعتها، غير أنه أستثنى مبدأ تدخل الدولة في أمور منها مصادرة ريع الأرض بواسطة الضرائب، وتحديد الميراث، وقيام الدولة ببعض المشاريع الأساسية التي يعرض عنها الأفراد. (1)

وباختصار حرص مل دوماً على ضرورة توافر الحرية في كل الميادين وبالأخص الاقتصادية والسياسية، لأن الحرية تشكل المصدر الوحيد الثابت والأكيد للعفوية الفردية، فالحرية الاقتصادية في رأيه تتلازم مع الحرية السياسية ولا يمكن أن تتحقق الأولى دون الثانية، وعلى ذلك فالمنافسة تشكل التعبير الصحيح للحرية، لذا فالحرية هي في آن معاً عامل تقدم المجتمع ووسيلة لنمو الفرد. (2)

لقد كانت كتابات مل وليدة ظروف عصره الصناعي، وبالتالي جاءت متسمة بسماته، لقد دافع مل عن الديمقراطية المباشرة مؤمناً بأن نوعية الشخصية الوطنية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مؤسسات المشاركة المتولدة عن ارتباط مادي وروحي. كما يرى أن الحرية والمشاركة تؤديان إلى تشجيع التعددية وتطوير الكفاءات، وهو في هذا يتفق مع توكفيل** الذي يرى أن الحرية في جانبها السلبي بمعنى غياب القيود تعد ضرورة لا مناص منها لنجاح المؤسسات القائمة على المشاركة، فمن وجهة نظر سياسية لا يتأتى للفرد التحلي بالمظهر الأخلاقي أي باعتباره كائناً بشرياً حقيقياً إلا من خلال مشاركته الفعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (3)

---

(1) المرجع السابق ، ص 56 .

(2) المرجع السابق ، ص 56 .

(3) الصديق محمد الشيباني : أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1990 ، ص 90 .

* جون ستيورايت :- (1806 ـ 1873) فيلسوف ومنطقي واقتصادي انجليزي ، مؤسس الوضعية في انجلترا ، هذب المنطق الاستقرائي الذي اعتبره منهجاً عاماً للعلوم . وفي الاقتصاد السياسي استبدل نظرية (القيمة ـ العمل) بنظرية (التكاليف) وأخذ بالعالنسبية وهو من أنصار الحرية السياسية والإصلاح الإجتماعي .

** توكفيل :- (1805 ـ 1859) مؤرخ وسوسيولوجي وسياسي فرنسي أنتقد فكرة المساواة من حيث أنها مساواة في العبودية.

أما المدرسة التاريخية الألمانية* فلم ترفض القوانين الطبيعية وقالت بوجود قوانين نسبية أيضاً. فلم يوافق رواد هذه المدرسة على فكرة الدوافع الاقتصادية التي تؤثر في الإنسان في سعيه وراء منفعته الخاصة كما قالت بذلك المدرسة الكلاسيكية، وقالت بوجود دوافع متعددة لا يمكن حصرها ومن هنا نادت بوجوب الاهتمام بالعلوم الاجتماعية لأن العلوم الاقتصادية لا تكفي وحدها لدراسة الإنسان والمجتمع الإنساني في مجموعه.[1]

لقد دعت المدرسة التقليدية إلى اعتماد مبدأ الحرية التجارية بين مختلف البلدان وكان هذا المبدأ يلائم إنجلترا كن الملائمة نظراً للتطور الصناعي الذي عرفته، لذلك نشأ تيار جديد في ألمانيا بالذات أعتمد مفهوم الاقتصاد القومي ونادى بمبدأ الحماية الاقتصادية، أي بمعنى وجوب تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية حتى تحد من سلطة المؤسسات الرأسمالية وسمي مبدأ تدخل الدولة هذا (اشتراكية الدولة أو اشتراكية المنبر**).[2]

لقد شهدت السنوات الثلاثين الأولى من القرن التاسع عشر تغيرات اقتصادية واجتماعية هامة أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية في كل مكان في أوربا، فألغي نظام الطوائف في فرنسا اعتباراً من عام 1791، كما فشلت محاولات بعض الصناعات للقيام تحت الحماية في ظل الإمبراطورية الأولى*** في فرنسا. وفي انجلترا ألغي نظام الطوائف سنة 1814 وأزيلت العوائق التي تعترض توظيف الاقتصاد الحر في كل مكان. وقد ازدهرت الصناعات الوليدة التي تمخضت عن اختراعات تلك الحقبة التاريخية في كل هذه الظروف ازدهارا كبيراً. [3]

---

[1] توفيق سعيد بيضون : الاقتصاد السياسي الجديد . مرجع سابق . ص 66 .

[2] المرجع السابق . ص 66 .

[3] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي . مرجع سابق . ص 259 .

* المدرسة التاريخية الألمانية :- نشأت في ألمانيا على أثر حرب التحرير التي خاضها الألمان ضد سيطرة نابليون على بلادهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر (1840) .

** إشتراكية المنبر :- مدرسة فكرية ظهرت في ألمانيا في ستينيات وسبعينيات من القرن التاسع عشر ودعت إلى الإنتقال السلمي من الرأسمالية إلى الإشتراكية وذلك عبر الإصلاحات .

*** الأمبراطورية الأولى :- امبرطورية نابليون .

ولكن هذا الجانب المضيء للرأسمالية من تطور لم يستطع حجب الرؤيا عن عيوبه الهيكلية التي نمت وتغلغلت في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واستطاعت أن تتعدى أزمات كثيرة مرت بها.

ومهما كان موقفنا منها فإن صمودها يحمل دروساً مستفادة أو كما يقول رجب بودبوس في مقدمته عن كتاب رأسمالية واشتراكية* " إننا نستطيع لعن الرأسمالية، وأن نصب جام غضبنا عليها وندينها وننتد بها ونفرح لأزماتها، ولكن لا نستطيع تجاهل وجودها وقوتها وإن كان هذا لا يفيد كثيراً، إذ علينا أن نتعلم منها لنعمل ضدها، أن صمود الرأسمالية لا يتأتى فقط من أنها طبقة تمتلك المقدرات الاقتصادية، وليس في أنها بالتالي تستحوذ على النظام السياسي حتى وأن أدعت أن لا علاقة لها به فهي تمارس صلاحيات بدون مسؤوليات، لقد امتلكت الدولة الاشتراكية المقدرات الاقتصادية والسلطة السياسية ، ومع ذلك انهارت، مما يعني أن المقدرات الاقتصادية والسلطة السياسية وحدهما لا يكفيان، أن صمود الرأسمالية يكمن في الأسلوب العقلاني (رغم أنها أحياناً لا عقلانية من منظور آخر) وفي الحرية السياسية التي وإن خاطرت فيها الرأسمالية بإضعاف نفوذها على المجتمع(منطق الدولة ليس دائماً وبالضرورة منطق الطبقة المسيطرة) إلا أنها حالت دون طغيان الدولة، وهذا لصالح الرأسمالية، إن الرأسمالية تخشى قوة الدولة رغم أنها أنشأت الدولة. إلا أن هذا من منطلق هذا الجدل أعطى للطبقات الأخرى القدرة على الاحتجاج والاعتراض وتصحيح الأوضاع ولو نسبياً. إن الرأسمالية تنتج نقائضها في عملها لتحقيق أهدافها هذا صحيح. ولكن إلى الآن برهنت الرأسمالية على قدرتها على التكييف مع الأوضاع إن لم يكن تكييف الأوضاع، والمرونة في المواجهة، وحتى التنازل إذا استلزم الأمر " .[1]

إن قمة التناقضات نجدها، في البلدان الرأسمالية، بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي، حيث يكون فيها النظام السياسي المتمثل في الديمقراطية هو النظام المتناسب مع الرأسمالية. الليبرالية سياسياً ديمقراطية واقتصادياً رأسمالية. لكن هذا الاعتقاد يتبين

---

[1] البيرتيني : الرأسمالية والاشتراكية، ترجمة د. رجب بودبوس ، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان 1994. ص 5 ــ 6

* رأسمالية واشتراكية:- كتاب من تأليف البيرتيني . قام بالترجمة والتعليق الدكتور رجب بودبوس ، ويتحدث عن النظام الاشتراكي والرأسمالي في ظل المتغيرات الحالية .

وهماً، فالرأسمالية أقل انسجاما مع الديمقراطية منها مع الدكتاتورية. هكذا الفاشية لم تكن أمراً طارئاً " أنها ترتبط بتطور الرأسمالية " فالرأسمالية في الواقع تعني دكتاتورية الثروة وهي لا تنسجم إطلاقاً مع المساواة السياسية التي تؤسس الديمقراطية. صحيح إن البرجوازية لم تخترع انقسام المجتمع إلى طبقات، ولم تخلق هذا الانقسام. فلقد وجد هذا الانقسام قبلها ما بين طبقه الإقطاع والاقنان، أو السادة والعبيد. ولكنها تجعل من هذا الانقسام عذاباً لا يُطاق، مغلفه إياه بأيدلوجية تجعله في نفس الوقت لا شرعياً. فمأزق البرجوازية هو أنها من ناحية تقوم على الانقسام الطبقي، وهذا ما ليس جديداً، لكنها من ناحية أخرى ترفع أيديولوجية تجعل هذا الانقسام لا شرعياً في مواجهة الإقطاع ونظامه السياسي المتمثل في الحكم المطلق. تبنت البرجوازية أفكار المساواة والحرية والأخوة وحقوق الإنسان وهي معاول هدم أطاحت بالنظام الإقطاعي. لكن هذه الأيديولوجيا نفسها تجعل الانقسام الطبقي الذي تقوم عليه الرأسمالية أمراً لا شرعياً، و امتيازاتها أمراً ليس له مبرر وتدخلها في دوامة من التناقضات. فأفكار المساواة الإنسانية التي تعلنها البرجوازية قاعدة لها تنفي نفسها بسبب اللامساواة الناتجة عن ملكية الثروة، حركة الرأسمال تناقض مبدأها، بالنسبة للبرجوازية الأفراد هم أنفسهم في المجال السياسي كما في المجال الاقتصادي، يقودهم نفس الهدف، الربح في الديمقراطية نتاج تنافس، هذه ميزة الديمقراطية، لكن هذه الميزة تعكس تنافس السوق. وإذ كانت ورقة التصويت، كما يذهب سميث تناظر النقود التي ينفقها الزبائن. فإن هذا يجعل الربح والخسارة، قواعد الحياة الاقتصادية هي نفسها قواعد الحياة السياسية، عندئذ المجال السياسي ليس أكثر من سوق تحل فيه أوراق التصويت محل النقود، ويحل المرشحون محل السلع. بنقودنا نشتري السلع من السوق وبأصواتنا نشتري المرشح في السياسية. لكن بما أن الزبائن في السوق لا يملكون نفس المقدار من الثروة فإن هذا يجعل أوراق التصويت ليست متساوية القيمة، كما أنه في السوق البضائع التي تباع أكثر ليست بالضرورة أفضل السلع، فإن المرشح الذي يحصل على أصوات أكثر ليس بالضرورة أفضل المرشحين. الدعاية يمكن أن تبيعنا السلع الأردأ ويمكن أن تروج للمرشح الأسوأ.[1]

---

[1] د. رجب بودبوس : نقد العقل الاقتصادي، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 477 ــ 478 .

لم يعد خافياً على أحد أن الرأسمالية إذا تركت لحال سبيلها تقود ليس فقط إلى اللامساواة، بل أيضا إلى تعميقها. الربح والفائدة وتراكمها هو انتزاع من حصة الآخرين مما يعني أن إثراء البعض يكون بالضرورة على حساب الآخرين، ويترتب سوء التوزيع للثروة، مع ما يرتبط به من ظواهر اجتماعية بغض النظر عن هذا، فإن التراكم يقود إلى تركيز الثروة مما يجعل المقابل المنطقي لتركز الثروة هو تركز السلطة السياسية وليس ديمقراطيتها. بينما الديمقراطية، بغض النظر عن أي وجهة نظر ، تقوم على المساواة (لكل مواطن صوت)عدم المساواة في الثروة يقود إلى اللامساواة في الأصوات .[1]

ان سياسة السوق تجعل توزيع الثروة غير متساوي. في السوق السياسي الأصوات غير متساوية أيضا. والتناقض في كليهما ليس أكثر من وهم، ومع ذلك إذ كان توزيع الثروة بعدالة صعباً بمجتمع أساساً رأسمالي، فإن العدد مأخوذ في الاعتبار في الديمقراطية حيث يمكنه أن يضع هيمنة الرأسمال أي الثروة في موضع سؤال. عندئذ يبرز التناقض واضحاً، أما أن الديمقراطية السياسية تتغلب، ولا مفر حينئذ من وضع حد لإمتيازات الثروة، وهذا ما يخيف الرأسمالية ويجعل أحياناً مبدأ عدم تدخل الدولة أمراً عزيزاً على نفسها. وأما أن تتغلب الثروة فتصير الديمقراطية السياسية بلا محتوى. الملاحظ هنا أن شعار عدم تدخل الدولة يرتفع بقدر ما أن الممارسة الديمقراطية تترسخ وتصير فعالة. ويجري تجاهله حالما تتأكد الرأسمالية إنها بدون فعالية. بين الديمقراطية وهيمنة الثروة تتأرجح النظم الاجتماعية في البلدان الرأسمالية مما يجعل من هذه البلدان ليست أكثر من إدارة أزمة سياسية واقتصادية متواصلة. مع ذلك مبدأ عدم تدخل الدولة ليس مطلقاً، إنه يظهر مع بوادر تفوق الديمقراطية، فمن حدوث تحول في دور الدولة لغير صالح الرأسمالية يأتي خوفها من الديمقراطية. وهذا التحول لم يأخذ مع ذلك شكلاً واحداً، لقد ظهر أحياناً بوضوح في شكل دولة فاشية تعطل نهائياً فعالية الديمقراطية، بينما عندما يكون تعطيل الديمقراطية أمراً لا يمكن التفكير فيه، فإن الاتجاه يكون منع الدولة من التدخل، أي إبعاد الشأن الاقتصادي من دائرة تأثير الديمقراطية، وأحياناً أخرى يحدد تدخل الدولة بما هو في صالح الرأسمالية (الإنفاق العمومي، تشغيل العمال

---

[1] المرجع السابق . ص 479 .

العاطلين، تحريك السوق). مبدأ عدم تدخل الدولة يتوقف على قوة الرأسمالية في مواجهة الديمقراطية، وحالة الممارسة الديمقراطية، إنه يرجع لحالة توازن القوة بين الرأسمالية والديمقراطية.[1]

ان الجدل حول تبعية الأقتصاد للسياسة، أو تبعية السياسة للأقتصاد، أمر تجاوزه المشروع العالمي الجديد نحو علم جديد يستمد أجندته من الأقتصاد المعولم.اي الأقتصاد من حيث هو تأويل للسلطة وأختبار قاس لمقدرتها الا ان هدا الطابع الكوني سوف لن يكون بمقدوره تفريغ السوق من محتواه الأيديولوجي، فأن مقولة "دع السوق يحكم "تلك التي رفضتها الأشتراكية ليست أقتصادية فحسب بل تمثل أهداف سياسية أنها الوسائل التي توظفها السلطة لتحقيق ديمقراطية السوق. ان اقحام الرأسمالية للديمقراطية في قضايا الأقتصاد هي أزمة هدا النظام ومفارقته التي اوصله إليها تطوره الصناعي واقتلاعه لمقولات عدة من اطارها المفهومي الطبيعي .لقد اختلفت ضروب الرأسمالية الغربية وتباينت اتجاهاتها ومراحلها التاريخية ، ولكنها اتحدت حول مفهوم واحد هو قانون التطور غير المتكافي ، او مايدعي برأسمالية البقاء للأصلح، حيث من واجب القوي دفع الضعيف نحو الأنقراض. [2]

النظم الاشتراكية وصراعها مع الرأسمالية كانت ولوقت طويل ستاراً أخفى تناقضات الرأسمالية، وانهيار هذه النظم أزاح هذا الستار لتتكشف تناقضات الرأسمالية التي كانت تتستر وراء هذا الصراع حيث وضح للعيان ان كل الأفكار الرأسمالية بداية من البرجوازية مروراً بالكلاسيكية وغيرها انما هي في حقيقة الأمرشكلاً من اشكال السيطرة والسطوة بالرغم انها نادت بالمساواة وبالديمقراطية، لكن أداة المساواة هذه جعلت منها في الواقع نظام أرستقراطي من نوع جديد لقد رفعت شعار حقوق الإنسان في مواجهة النبلاء، لكن في حقيقة الأمر الحرية تخيفها والمساواة ترعبها. ان الديمقراطية التي تجعل من كل إنسان مساوياً لكل إنسان وشريكاً في بناء المجتمع الذي يعيش فيه

---

[1] المرجع السابق . ص 480 .

[2] عبدالله عثمان عبدالله،الديونوجيا العولمة. بيروت. دار الكتاب الجديد.2003 ص 83،84 .

كشفت عن هشاشة الحكومات الرأسمالية، و اظهرت خطر العدد أي الفقراء على الرأسمالية. [1]

هذا التناقض بين المطلب الديموقراطي، والذي مكن البرجوازية من الإطاحة بالإقطاع وبين المطلب الرأسمالي الذي يحل نباله النقود محل نبالة الألقاب وهو ما يوجه المجتمعات الرأسمالية اليوم، خاصة بعد اختفاء الكتلة الشرقية، وجعلها في مأزق بين نظامها السياسي الذي يدفع لأخذ مصالح العدد الأكبر(أكثر الأصوات) بعين الاعتبار، ونظامها الاقتصادي الذي يعطل الديمقراطية ويعمق اللامساواة.إن كان للرأسمالية أن تتحكم في السوق الاقتصادي، فإن السوق السياسي ليس مضموناً لها. أزمة الرأسمالية ليست في أساليب الإنتاج ولا في تقنياته، ولا في كيف يتكون الربح أو الفائدة، أنها أزمة سياسية. فمشاكل الإنتاج وغيره من المشاكل الفنية يمكن أن تحل في إطار الرأسمالية. لكن ثمن هذه الحلول هو ما صار غير مقبول ولا يمكن تسويقه. أزمة الرأسمالية الحقيقية تتمثل في علاقتها بالديمقراطية. الرأسمالية نفسها صارت موضع سؤال. [2]

من المعروف أن الرأسمالية تستند إلى حق الملكية الفردية وأنها تهدف إلى تحقيق الربح. فالربح يبرر مخاطرة الرأسمالي بأمواله في شكل استثمار وإقراض، لكن مبرر الربح هذا أخذ يتهاوى من ناحيتين وعلى يد منظرين رأسماليين:

1 ــ إن وظيفة تحمل المخاطرة المبررة للربح صارت إلى حد كبير وظيفة شركات التأمين وليست وظيفة المنظم الفرد. الربح ينشأ إذن ليس لأنه جزي تحمل المخاطرة، وإنما بالعكس بفضل المقدرة على تقليصها. الربح هو تجنب المخاطرة وليس تحملها. شركات التأمين تقدم مثل هذا الضمان. أما ما بقى من المخاطرة فإن الدراسات المسبقة للسوق، والتخطيط المسبق للإنتاج، والدعاية والإعلان، وحتى التفاهم الاحتكاري قد قلص منها كثيراً.

2 ــ مع تطور الرأسمالية، تقلص ويتقلص باطراد، دور المنظم الفرد الذي يبرر حصوله على الأرباح، لتحل مؤسسات يديرها في الغالب موظفون (تكنوقراط)* أجراء وليسوا

---

[1] د.رجب بودبوس نقد العقل الاقتصادي،الجزء الثاني، الرأسمالية، مرجع سابق، ص 483 .

[2] المرجع السابق ، ص 483 .

* تكنوقراط :- فئة الإخصائيين من العلماء والمهندسين والفنيين والإداريين ، الذين يشاركون في الإنتاج وفي رسم وتنفيذ السياسة الإقتصادي للدول الرأسمالية .

ملاكاً. وهذا ما جسد في الواقع الفصل بين الملكية وإدارة الملكية، وجعل المشروعات الرأسمالية تتجه وجهة ليست بعيدة عن وجهة المشروعات العامة خاصة من الناحية الإدارية.[1]

هكذا تطور الرأسمالية إلى مؤسسات أعطى مصداقية للمشروعات العامة، عكس مزاعم الرأسمالية.

استبعاد المنظم الفردي، الذي يدير مشروعه، كمبرر للربح أبقى على مبرر الملكية عارياً. الربح لم يعد مقابل جهد تنظيم، وليس مقابل مخاطرة: أنه مقابل ملكية.

فما مشروعية هذه الملكية المبررة للربح ؟

بالنسبة لحق الملكية هذا، والذي على أساسه يتم توزيع الثروة، فإن الفكر الرأسمالي يرى أن العدالة تعني حق المالك في عوائد نشاطه أو جهده أو ملكيته، وغير هذا يعتبر ظلماً وعدواناً. ولما كانت الملكية غير متساوية بين الناس فإن اللامساواة في التوزيع تكون عادلة. تبرير اللامساواة إذن يقوم على اللامساواة في الملكية. لكن هذه الملكية تجعل اللامساواة مشروعة، هي أمر واقع أكثر من حق شرعي ، تحولها من أمر واقع جرى وقت الاستحواذ البدئي (المرحلة المشاعية) إلى حق شرعي ، هو نتاج نظام اجتماعي أسسته الملكية. وليس نظاماً طبيعياً. إنها كحق ترجع إلى (القبول) الاجتماعي بها. مما يعني حق المجتمع في إحداث تغيير بها أو تعديلها. ولما كان التوزيع على أساس الملكية قد قاد إلى اللامساواة والظلم الاجتماعي، والكسب دون جهد، ولما كان المجتمع مصدر هذا الحق، فإن له الحق في التغيير والتعديل فيما يرجع إليه كحق حين يتبين مضاره عليه كمجتمع. إرجاع الملكية إلى حق طبيعي قصد منه الفكر الرأسمالي الحيلولة دون مساس المجتمع بها.[2]

أن مبدأ التوزيع على أساس الملكية يرى أن الظلم والعدوان فقط فيما يلحق الملكية من تدخل المجتمع، لكنه يعمى عن الظلم والعدوان الذي تمارسه هذه على المجتمع. وهذا ما قاد الرأسمالية إلى مفهوم عن المجتمع يحيله إلى مجموعة أفراد لهم حقوق فردية وليس للمجتمع حقوق اجتماعية، لأن المجتمع الذي وجوده يتجاوز وجود أفراده في نظر

---

[1] المرجع السابق ، ص 484 .

[2] المرجع السابق ، ص 485 .

الرأسمالية لا وجود له.لكن هنا قمة التناقض حق الملكية مصدرها اجتماعي يمكن أن تكون الملكية أمراً واقع نتاج مرحلة الطبيعة، لكنها كحق تتطلب وجود المجتمع واعترافه بها وحمايتها إذا كان المجتمع لا وجود له غير مجموعة أفراده، سقطت شرعية هذا الحق ، وتبقى الملكية نتاج مرحلة الطبيعية. ولتفادي هذه النتيجة ظهرت فكرة الحق الطبيعي في واقع النظم الاقتصادية الرأسمالية، ومع أنها تعتمد الملكية الفردية أساساً لتوزيع الثروة، إلا أنها أجبرت مع ذلك على الأخذ بعين الاعتبار بحقوق المجتمع، الإنتاج والملكية يقومان في المجتمع لأنه مجتمع أمكن للرأسمالي تحقيق الأرباح فيه، وجعل الإنتاج ممكناً لم يعد بالإمكان تجاهل المجتمع حتى من زاويا اقتصادية، عندئذ ظهرت أساليب متعددة لانتزاع جزء من عائدات النشاط الرأسمالي لصالح المجتمع، فالتوزيع لم يعد موجباً فقط في حق الملكية ولا وفقاً للملكية فقط، المجتمع بشكل أو بآخر صار يؤخذ بعين الاعتبار في التوزيع الضرائب والرسوم على اختلافها، فهي تعد تدخلاً اجتماعياً في التوزيع بهدف تحقيق قدر من إعادة توزيع الثروة الذي لا يأخذ في الاعتبار حق الملكية.[1]

صحيح هذا الأسلوب يختلف من مجتمع إلى آخر حسب قوة أو ضعف الرأسمالية السياسي وقوة أو ضعف النظام الاجتماعي. تغلب الديمقراطية السياسية على سلطان الثروة أو هيمنة هذا على تلك، معنى هذا بإجمال أنه في كل المجتمعات لم يعد التوزيع أو إعادة التوزيع قائماً على حق الملكية فقط بل لقد صار يخضع لاعتبارات أخرى ليس أقلها مفهوم عن العدالة والمساواة أن نقد الرأسمالية لم ينهض به أعداء الرأسمالية فقط بل عرضه المتشائمون والقائلون بتدخل الدولة في كل مراحل الرأسمالية وهم بهذا يلتقون مع الفكر الاشتراكي في نقاط عدة. لقد كشف نقاد الرأسمالية وأنصارها عن نواحي الضعف والمتناقضات والمساوئ في قلب النظام الرأسمالي. وفي النظرية الاقتصادية الرأسمالية، واقترحوا أنواعاً من العلاج والإصلاح. لكن بمجرد كشف الغطاء عن نواحي الضعف والتناقضات تبين أن مرجعية الطبيعة تخفي معنى أيديولوجي، أنها تخفي مساهمات

---

[1] المرجع السابق ، ص 486 .

الإنسان لتؤكد أن الأشياء معطاة من الطبيعة، فصار حينئذ بالإمكان اقتراح أنواع أخرى من العلاج تخرج عن الإطار الرأسمالي كله.

الفصل الثاني
المنظور الإشتراكي والدولة

المبحث الأول : الملكية بين الإشتراكية الطوباوية ومجتمع اللادولة

المبحث الثاني : صراع المقولات

المبحث الثالث : مابعد الإشتراكية ورياح التغيير

المبحث الأول

الملكية بين الإشتراكية الطوبايه ومجتمع اللادولة

لقد كان المجتمع البشري القديم يعيش اشتراكيته في طابعها البدائي القديم، والتي دفعتها إليه ظروفه المعيشية والاجتماعية أنذاك، فكان الإنسان يعيش في مجتمع بسيط محدود الإمكانيات وسط بيئة بخلت عليه بمصادر رزقه، من عدم توفر المياه التي كان بامكانه استغلالها من أجل الزراعة والرعي. مما دفعه إلى أهمية العيش بمساواة وعدالة في الرزق مع أبناء جلدته وقبيلته ولم تكن الملكية قد ظهرت بعد فكان اقتصاده يقوم على الصيد والرعي.

ومن ثم نشأت العدالة الاشتراكية في ثوبها القديم حيث تقوم الجماعة، قبل ظهور زعيم القبيلة، بتوزيع الرزق المحدود بعدالة ما بين أفراد المجتمع أو القبيلة ، إذ أنهم يشتركون في نفس المعاناة وضيق العيش.

عندما ظهر زعيم القبيلة أو قائد المجموعة سار على نفس المنوال، إذ أنه تم اختياره لتحقيق هذا الهدف وهو المساواة في الرزق وأيضاً في شؤون حكم الجماعة، الأمر الذي كان لابد منه لتحقيق هذه الاشتراكية القديمة التي لعب فيها العدد المحدود لأفراد الجماعة أو القبيلة دورا هاما وأساسيا في ترسيخها.

وهكذا فإن المشاعية كانت المرحلة الأولى التي صاحبت الإنسان إلى أن ظهرت الزراعة.بخلاف هذا كان المجتمع الذي توفرت له ظروف معيشية وديمغرافية مختلفة، من وفرة المياه وازدهار الزراعة والصناعة اليدوية البسيطة، الأمر الذي أدى بدوره إلى وجود وفرة في الإنتاج وغزارة في المحصولات. وهذا بدوره أدى إلى عدم الحاجة إلى تكوين مجمتع اشتراكي أذ أن الرزق متوفر لكل الفئات أو الطبقات ومن ثم ظهرت الملكية والحيازة.ومن ثم ظهر التمايز ما بين الأفراد على الصعيد الاقتصادي، إذ أن هناك أفراداً توفروا على مخزون أو محصول أوفر ومن ثم تمايزوا اقتصادياً ،وظهرت الملكية الرأسمالية في قالبها الأول. وعلى الصعيد السياسي أدى هذا التمايز إلى ظهور الزعيم أو رئيس القبيلة شيخيا الذي مثل السلطة في شكلها الرأسمالي.

ولهذا كانت الزراعة مصدراً غير مباشر للأفكار الاشتراكية يذكر وول ديورنت"إن الملكية الخاصة المرتبطة بالمخزون الزراعي كان هو المحور الأساسي للانتفاضات

الفلاحية التي لا تحصى ضد سلطة ملاك الأرض الأرستقراطية ،أدى في نهاية الأمر إلى أكبر ثورة اجتماعية في العصر الحديث وهي الثورة الاشتراكية،والملكية الأرستقراطية وهي الملكية التي سادت مرحلة الإقطاع وأرخت بجوانبها على أوربا زمناً طويلاً، لهذا كانت الحاجة إلى التفكير في المجتمع الاشتراكي السعيد" .[1]

وكان التيار الرئيسي في الأفكار الاقتصادية بعد ريكاردو ومالتس رجال رفضوا وهم الاشتراكيين الذي تشككوا في سلامه الدوافع من ما وراء الحيازة من بينهم

كلود هنري سان سيمون*

أبدى سان سيمون تقديره للصناعة وإعجابه بها وبتقدمها،لكنه يقف ضد الأخذ بالحرية كمنظم لشؤون المجتمع، إذ يرى أن هذه الحرية تؤدي إلى الفوضى وإلى تضارب المصالح بدلا من توافقها وانسجامها.ولهذا فهو ينكر مبدأ الأخذ بالحرية كمبدأ منظم لشؤون المجتمع، وينادي بضرورة إقامة تنظيم جديد لهذا المجتمع يتلاءم مع المرحلة التي وصل إليها تطوره، لهذا فقد صاغ نظرية نقدية خاصة عن كيفية تطور المجتمع والمراحل التي يمر بها هذا التطور، وهو يقترح بالاستناد إليها أسسا جديدة لتنظيمه.[2]

يرى سان سيمون إن العالم محتاج إلى سلطة ما تتحكم في حياة الإنسان الباطنية وقد كانت الكنيسة الكاثوليكية تقوم بهذا الدور حتى العصر الوسيط وبداية عصر الإصلاح، ولكن سلطتها أخذة في التراجع وليس في الأفق من يحل محلها، والجيل الحاضر جيل ناقد هدام وقواه الرئيسية تعمل على أحداث الانحلال كما هو ظاهر في الثورة الفرنسية، أنها لفترة ضرورية إذ من اللازم إزالة العقبات القديمة التي تحول دون التقدم إلا أن الوقت قد حان لوضع خطط بناءة لنظام اجتماعي جديد يقوم على أساس الاشتراك العام، وليس من الممكن أحداث النقلة إلى هذا النظام إلا بالتقدم في المعرفة مقروناً بالخروج من النظام الإقطاعي اللاهوتي إلى النظام الصناعي العلمي، ففي الماضي كان الارتباط قائما بين الصناعة والحرب أما في المجتمع المستقبل فيجب أن

---

[1] وول ديورنت : قصة الحضارة ، الجزء الثاني عشر، ترجمة زكي نجيب محمود،بيروت،دار الجيل،1992 ، ص 14 .

[2] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص283.

* سان سيمون :- (1760 ــ 1825) ، مفكر فرنسي ، من رجالات الاشتراكية الطوباوية .

يقضي على الحروب وأن تقتلع من جذورها، وفي الماضي كان الاعتقاد والإيمان قوة شاملة ولكن في المستقبل يجب أن تحل المعرفة محل ذلك وينبغي أن تتحد الصناعة والمعرفة لتحكما العالم.[1]

وهي المرحلة التي يصير فيها المجتمع مجتمعا صناعيا يضع فيه الأفراد كافة علومهم وخبراتهم الفنية موضع التطبيق ليؤمنوا لأنفسهم السعادة والرفاهية، وفي هذه المرحلة من التطور تصبح الطبقة المختارة والعليا في المجتمع هي طبقة المنتجين أو الصناعيين. ويوضح سان سيمون الدور المهم والأساسي الذي تلعبه هذه الطبقة مما يجعلها ضرورية للمجتمع، موضحا في نفس الوقت أهمية الأداة الاقتصادية بالمقارنة مع الأداء السياسية فهو يرى أن فرنسا إن فقدت من كل صناعة وبصورة مفاجئة أفضل الأشخاص في مهنتهم، فإن هذا الفقد يعتبر كارثة كبيرة تحل بالبلاد تصبح بنتيجتها جسداً بلا روح وتنخفض مكانتها بين الأمم، أما إذا فقدت فرنسا سائر أعضاء الأسرة المالكة، وكبار رجال البلاط والوزراء وقادة الجيش وكبار رجال الدين والمحافظين والملاك...الخ،فإن ذلك لن يلحق ضرراً كبيراً بفرنسا وان سبب الحزن لبعض الفرنسيين ولكنها لن تخسر شيئاً كدولة".[2]

كما يرى أيضاً أن المجتمع عندما يصبح صناعياً بفضل التطور وتتركز فيه القوة الاقتصادية بيد المنتجين الصناعيين، يصبح في وضع يوجب ضرورة تطوير السلطة الزمنية فيه لتتلاءم مع هذا الوضع،بأن يصير السلطة والحكم إلى هؤلاء المنتجين لأنهم أكثر الناس اهتماما وحرصا على اقتصاد البلاد ونظامها وأمنها. فالصناعيين عندما يثبتون كفاءتهم في إدارة مشروعاتهم الخاصة، فإنه يجب أن تسلم إليهم مقاليد الأمور في الدولة بكاملها لكي يديروها إدارة اقتصادية سليمة. ويتطلب هذا التنظيم الجديد للمجتمع عند سان سيمون زوال الطبقات السابقة عليه. فلا أشراف ولا برجوازيين، لأن المجتمع في رأيه لا يضم إلا طبقتين، العاملون من جهة والعاطلون من جهة أخرى،وهما طبقتان متباينتان تؤلفان حزبين الأولى تؤلف حزباً وطنياً، والثانية تشكل حزباً معادياً للوطن،

---

[1] هاري .و. ايلاز : الحركات الاشتراكية، ترجمة محمد ماهر نور وحبيب وداعة . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة . ص 78

[2] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق . ص285 .

ومن الطبيعي فإن الحزب الثاني يجب القضاء عليه إذ لا يجوز أن يكون هناك مكان في المجتمع بعد إعادة تنظيمه إلا للحزب الأول.[1]

لقد رغب سان سيمون في أن تكون الشهرة للمعرفة وأصر على أن القادة الطبيعيين للفقراء والكادحين هم الصناعيين الكبار وأصحاب المصارف بخاصة الذين يزودون الصناعة بالأعتمادات المالية ؛ وبذلك ينهضون بمهمة التخطيط الاقتصادي، ولم يكن لديه أدنى شك في أن الصناعيين الكبار إذا ما مُنحوا السُلطة بوصفهم زعماء المجتمع الجديد خليق بهم أن يكونوا أوصيا على الفقراء ويعملوا على أساس زيادة الإنتاج وتوسيع القوة الشرائية ونشرها وبذلك يرفعون مستوى الرفاهية العام. ولسنا نجد في فكر سان سيمون أي عداوة محتملة بين الرأسمالي والعامل. ذلك لأنه برغم تسليمه بأن أرباب العمل الرأسماليين يتصرفون فعليا بروح من الأنانية الفردية فإنه واثق ثقة راسخة من أن مبرر ذلك يعود إلى أنهم يعملون في مجتمع فاسد مستسلم للأنانية بسبب من استشرافه الخطر، وواثق من أن الصناعيين الكبار إذا ما منحوا المسؤولية والمعرفة الموحدة معاً سوف يعملون بروح من التضامن مع سواد الطبقة الصناعية الأعظم. إن سان سيمون ليطيق ذرعاً بفكرة الحقوق الفردية أو الحريات؛ فهو يمجد النظام بوصفه الشرط الأساسي للتنظيم الاجتماعي العلمي. واهتمامه بإسعاد الناس أقل بكثير من اهتمامه بدفعهم إلى القيام بعمل صالح، ولعله أعتقد أن ذلك خليق به إن يدخل السعادة على قلوبهم ولكن الإبداع لا السعادة كان جوهر فكره الرئيسي.[2]

وهكذا عمد سان سيمون إلى توحيد الطبقات الصناعية ضد المتبطلين، وبخاصة ضد طبقة النبلاء في فرنسا. وأصر على النظام الملكي كرمز للوحدة والنظام أن يقنع الملك بالتحالف مع الصناعيين ضد النبلاء والعسكريين ونصح لويس الثامن عشر* أن يعيد في ميمة وضع الميزانية أي ضبط مالية البلاد إلى مجلس مؤلف من الصناعيين البارزين، الذين كان يفترض فيهم أن يخططوا مشاريع صحيحة للأشغال العامة ولتوظيف الأموال توظيفاً منتجاً، وكان سان سيمون يقدر لخططه التوحيدية هذه أن تتطور في

---

[1] المرجع السابق ، ص 286 .

[2] ج.د.هسكول : رواد الفكر الاشتراكي 1789 ـ 1850 ، ترجمة منير البعلبكي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مكتبة النهضة ، 1971 ، ص70 ـ 71 .

* لويس الثامن عشر:- (1755-1824) وعرف باسم كونت دي بروفانس حتى منفاه المهاجرين به ملكاً على فرنسا عام 1795

سرعة لتصبح وحدة دولية على أساس تعاون رأسمالي في سبيل تنمية اقتصادية عالمية.[1]

ولكي يتم هذا التطور المبني على التوفيق بين المعرفة والصناعة، على مفكري المجتمع أولاً أن يراعوا ضمان شيوع السلام، فقد كان في سالف الزمان في فترة الكنيسة الكاثوليكية أن تقوم بدور الوسيط بين الأمم، ولكن الأمن في الوقت الحاضر معقود على برلمان أوروبي ،وينبغي ثانيا تكثف الجهود لإنشاء رابطة عالمية تضمن العمل للجميع، وتكفل لكل عامل أن يحصل على ما يستحقه إزاء عمله. وكنتيجة لوجود العمل المضمون يتعين أن يعمل الجميع. فيكون الكسول طفيلياً ثريا كان أم متسول، ولا يمكن أن يقبل عند الجماعة لأنه يأكل ما ينتجه الآخرون فهو لهذا لا يزيد على كونه لصاً.ولا ينبغي لمجتمع المستقبل أن يزهد مثل زهد المسيحية الأولى، فإن الجسد ليس شراً، بل ينبغي أن يتكامل الجسد والروح كلاهما في نما متوافق، وينبغي أن يتم الإصلاح بالإقناع والتراضي على الكلمة المقولة والمكتوبة لا بالعنف والإرهاب.[2]

ذلك كان هو أساس "الاشتراكية" سان سيمون بقدر ما تستطيع القول أنها كانت اشتراكية ففي جذور مذهبه نجد الفكرة القائلة بأن سيمة الإنسان وواجبة الأساسين هما العمل والعلم، وبأن الاحترام لن يضفي في ظل النظام الاجتماعي الجديد على امرئ ما إلا بمقدار الخدمة التي يسديها إلى المجتمع من خلال العمل. وبهذا النوع من النظر جاء ضد جميع امتيازات العالم القديم الذي أقر حق فريق من الناس في العيش بدون عمل ،وقدم بدلا منه الرأي القائل بأن الاعتبار يجب أن لا يمنح إلا وفقاً للخدمات التي يؤديها كل امرئ. هذه الروح تصور أن حق الملكية الخاصة لن يعمر إلا على شكل حق المرء في السيطرة على الممتلكات بنسبة مقدرته على اصطناعيا في الأغراض الصالحة . إن العامل التقني والمتعلم البارع سوف ينعمان بحق الملكية وفقاً لمقدراتهما المتعددة الموضوعة في خدمة الجمهور وجميع المنتجين ابتداء من هذين إلى العمال غير البارعين سوف يمتلكون حقوق مدنية بفضل العمل الذي يؤدونه. وكما ذكرنا سابقاً فإن سان سيمون لم يوجه رسالته إلى الطبقة العاملة من دون مستخدميها ولم تسيطر هذه

---

[1] المرجع السابق،ص72

[2] هاري .وليدلز ، الحركات الاشتراكية، مرجع سابق ، ص 79 .

الطبقة على أولئك المستخدمين على العكس لقد ناشد جمهرة المنتجين برمتها أن تقبل شروط الإنتاج المنظم على شكل علمي وان يتعاونوا تعاونا عملياً وفقاً لمقدراتهم الكبيرة على توسيع الإنتاج.[1]

ولم تكن لدى سان سيمون فكرة عن أيما عداء أساسي بين المستخدمين والمستخدَمين، لطالما تحدث عن هاتين الفئتين بوصفهما تشكلان معاً طبقة واحدة ذات مصلحة مشتركة، طبقة مستقلة عن كل من يدعي لنفسه الحق في العيش من غير أن يؤدي عملاً نافعاً، وعن جميع الحكام والقادة العسكريين.[2]

يستهدف سان سيمون من خلال ما يطرحه من أفكار بشأن توزيع الثروة إلى تطوير قوى الإنتاج متجاوزاً ما يطرحه الاشتراكيين بشأن العدالة في توزيع الثروة، وعلى عكس الرأسماليون الذي يرون في توزيع الثروة إفقار للجميع واتخذوه من ثم شعاراً،فهو يطرح فكرة تطوير الإنتاج ووفرته، لأنه بالنسبة له العرض الوفير يحسن من حياة طبقات الشعب أكثر من العدالة في توزيع الثروة، لأنها تحل المشكلة وان حلها في زيادة الإنتاج. وهذا ما قاده إلى الاهتمام بالصناعة، فهي الأداة القادرة على تحقيق هذا الهدف، وهو لا ينتبه إلى أن تطور الصناعة وزيادة الإنتاج يمكن أن لا تؤدي إلى توزيعا للإنتاج يستفيد منه الجميع، عامة الشعب، صحيح أن توزيع الثروة قد لا يحل المشكلة الاجتماعية، لكنه لا يعيق تطوير الصناعة وزيادة الإنتاج. بالعكس توزيع الثروة يمكنه أن يسمح بتطوير الصناعة وزيادة الإنتاج بما يستجيب لحاجات عامة الشعب وليس لطبقة معينة.[3]

يذهب سان سيمون إلى أن "الحكومة بمفهومها التقليدي الحر (الدولة الحارسة) تتعدم فائدتها أو تكاد في ظل التنظيم الجديد للمجتمع الصناعي، وذلك لأن البلاد تصبح على ما قدمنا عبارة عن مشروع صناعي كبير، والمعروف في إدارة أي مشروع من هذا القبيل أن مهمة منع السرقات وخفض الأمن والنظام في المصنع مهمة ثانوية وعمل يمكن

---

[1] ج.و.هسكول : رواد الفكر الاشتراكي، 1789 – 1850 ، مرجع سابق ، ص 75 – 76 .

[2] المرجع السابق ، ص 76 .

[3] د. رجب بودبوس : تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثالث ، الاجتماعية الاشتراكية ، طرابلس ، المركز القومي للدراسات والبحث الكتاب الأخضر ، 2003 ، ص 253 .

أن يؤديه مستخدمون من الدرجة الثانية، أما الوظيفة الرئيسية فيه فتتمثل في وضع أفضل لأساليب الإنتاج*. والتوفيق بين مصلحة المنظمة والعمال من ناحية، ومصلحة المستهلكين من ناحية أخرى. ولهذا فإن المهام التقليدية للحكومة تصبح مهام غير جوهرية ويصبح لها دور جديد، إذ تنقلب من حكومة تمارس السلطة على الأفراد إلى حكومة تدير الإنتاج، فتمارس سلطتها على الأشياء فتنقلب بذلك السياسة إلى علم الإنتاج، وبدل من أن تهدف تدابير الحكومة إلى تقوية سلطتها وإلى تثبيت سلطة الطبقات العليا في المجتمع على الطبقات الدنيا كما هو الحال في المرحلة السابقة على تكوين المجتمع الجديد، فإن الغاية من تدابير الحكومة في المجتمع الصناعي هي تنظيم وتوفيق كافة الأعمال في نطاقه بصورة تضمن النهوض بأحوال أفراده من الناحيتين المادية والمعنوية، أي أن الحكومة تتبدل طبيعتها من حكومة سياسية إلى حكومة اقتصادية تصبح إدارتها أشبه بإدارة مصنع كبير الهدف منه زيادة الرفاهية.[1]

وقد لاقت فكرة سان سيمون عن التبدل الذي يجب أن يطرأ على وظائف الدولة وبحملها من حكومة سياسية إلى حكومة اقتصادية قبولاً. ووجدت من يتبناها ويعجب بها، فأخذها عنه ماركس واعتبرها انجلز أهم فكرة لديه. غير أن هذه الفكرة التي أصبحت تعتبر دعامة من دعائم الاشتراكيات وعلى الأخص العلمية ، لم تدفع به إلى السير خطوات أخرى نحو الاشتراكية، لا سيما من حيث حق الملكية الفردية، فلم يذهب إلى المناداة بإلغائها رغم أن إلغاءها أو تحديدها على الأقل تعتبر أحدى القضايا الأولية التي يعالجها الاشتراكيون في مقدمة بحوثهم عن الاشتراكية.

روبرت أوين **

جعل أوين أساس فلسفته الاجتماعية تلك النظرية التي نادى بها صديقه وشريكه في العمل جيرمي بنثام، ومفادها أن الهدف من المجتمع البشري هو أكبر قدر من السعادة

---

[1] المرجع السابق ، ص 254 .

* أسلوب إنتاج :- في الأزياء المركزية هو صيغة تاريخية محددة لتحصيل الخيرات المادية ، وهو وحدة لجانبين (القوة المنتجة ، علاقات الإنتاج) ، ويقوم في هذه التشكيلة الاجتماعية وقد عرف تاريخ البشرية خمسة أساليب المشاعي البدائي ، العبودي ، الإقطاعي ، الرأسمالي ، الشيوعي العلمي

** روبرت أوين :- (1771 – 1858) مفكر انجليزي من اعلام الإشتراكية الخيالية . أنشاء مستوطنات شيوعية تجريبية في أمريكيا والجلترا ، وكان لتفكيره الأثر الكبير في أيديولوجيا حزب العمال البريطاني والجمعية الفابية

لأكبر عدد من الناس وكل فرد يتعين عليه أن يعمل على تحقيق السعادة الفردية والجماعية.فصرح بقوله أن الغرض الأساسي والضروري من كل الوجود هو أن تكون سعيدا، ولكن السعادة لا يمكن الحصول عليها بشكل فردي ولا فائدة من توقع سعادة منعزلة، فالكل يجب أن يشاركوا فيها وإلا فأن القلة لن تتمتع بها، وعلى ذلك فإن الإنسان لا يستطيع أن يكون له سوى اهتمام واحد حقيقي وجوهري إلا وهو أن يتيح لكل فرد في الجنس البشري من هدوء الطبع وسعادة الإحساس بقدر ما يسمح به التكوين الأصلي لطبيعته، وحينئذ سيكون همهم تنمية سعادتهم الفردية إلى أقصى حد ممكن وسيكون النزاع الوحيد بينهم حول من يستطيع أن ينجح أكثر من سواه في تقديم السعادة إلى إخوانه. وفي الزمن المقبل سيكون توفير السعادة هو الدين الوحيد الذي سيعتنقه الإنسان وستكون عبادة الله ممثلة في القيام بعمل مثمر وفي تحصيل المعرفة، وفي تحدث المجتمع بلسان الصدق وفي التعبير عن شعور السعادة الذي لابد أن يتولد مع حياة تتفق مع الطبيعة ومع الصدق.[1]

إن الفكرة الأساسية التي ألهمت أوين في فلسفة (الاشتراكية التعاونية*) هي إنه أيما خلق ابتداء من الخلق الأرفع إلى الخلق الأسوأ ومن الخلق الأكثر استنارة إلى الخلق الأمعن في الجهل يمكن أن يضفي على أي مشترك من المشتركات بل على العالم الأوسع كله عن طريق اصطناع بعض الوسائل، وهذه الوسائل هي إلى حد بعيد يمكن أن تجعل بسهولة في متناول أولئك الذين يتولون حكم الشعوب وتحت سيطرتهم. وهو يضيف إلى ذلك في أنه في إمكاننا أن ندرب الأولاد على تعلم أية لغة من اللغات وعلى اكتساب أيما عواطف ومعتقدات أو أيما عادات بدنية غير مناقضة للطبيعة البشرية، بل إن في إمكاننا أن نجعلهم إلى حد بعيد إما ذوي شخصيات غبية أو ذوي شخصيات تتميز بالطاقة والعزم.[2]

---

[1] هاري و.لندلر ، الحركات الاشتراكية، مرجع سابق ، ص 135 .

[2] ج.د.هـ.كول : تاريخ الفكر الاشتراكي، مرجع سابق ، 1789 – 1850 ، ص 140.

* الاشتراكية التعاونية :- مذهب في الاشتراكية ظهر في النصف الثاني من القرن 19 يرى في الجمعيات التعاونية وسيلة أساسية لتطوير المجتمع الرأسمالي الى مجتمع اشتراكي تطويراً سلمياً وتدريجياً .

إن السبب في عدم السعادة في زمانه كما يرى ليس مصدره إرادة الإنسان لأن العقل وليست الإرادة هو المحرك الأكبر لأعمال الإنسان، ولو أن الأمر ينطوي على شئ من الخطاء في الاعتقاد، أما ذلك الاعتقاد الخاطئ فهو أن الإنسان هو الذي يصنع خلقه، وهذا خطأ محض لأن خلق الإنسان نتاج الظروف التي فيها يولد ويعيش ويعمل فالظروف الشديدة تخلق الرجل الشديد والظروف الحسنة توجد الرجل الخير. إن الإنسان في الوقت الحاضر محاط بظروف تولد الأنانية والجبل والرذيلة والنفاق والكراهية والحروب، وإذا كان لابد من إيجاد دنيا جديدة فإن أول شئ يتعين عمله هو نشر الحقيقة الخاصة بتكوين الخلق، إلا وهي أن الخلق من اجل الإنسان لابواسطته وقبول هذه الحقيقة يضع الأساس لتغيير الفروق بما يؤدي إلى ظهور الأخلاق الفاضلة.[1]

إن الإنسان في نظر أوين ليس مجبراً على الشر أو الخير بطبعه، ولكنه ما تفعله به البيئة، وعلى ذلك إذا أردنا أن نغير الإنسان فما علينا إلا أن نبدأ بتغيير البيئة. والبيئة عند أوين هي البيئة الاجتماعية التي تنتج عنها نظام التعليم والتشريعات والعمل. وقد خلص أوين بناءاً على هذه العلاقات الوثيقة بين الإنسان والبيئة إلى القول أن الإنسان لا يعتبر مسؤولاً عن أفعاله السيئة، لأن حدوث هذه الأفعال يعد نتيجة لسوء البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، لا إلى عوامل فطرية كامنة فيه، ونتيجة لذلك أستبعد أوين الدين كمؤشر في سلوك الفرد.[2]

يذهب أوين إلى أنه بسبب إدخال الآلات أصبح العالم مشبعا في الوقت الحاضر بالثروة، كما أصبحت الآلات تحل محل العمل اليدوي وتعرض مجموع الأجور في الدولة إلى الانخفاض ولم يعد في وسع العمال شراء الكثير مما ينتجونه، وعلى ذلك فإن السلع بقيت في الأجران والمخازن دون أن تجد من يشتريها. إن البطالة والأزمات الصناعية لن يقضي عليها إلا إذا سار الاستهلاك بنفس معدل الإنتاج، ولكن هذا الأمر ليس ممكنا طالما كان الربح وليس الصالح العام هو هدف الصناعة، وإذا لم يحدث أجراء جذري فإن العمال سيضطرون إلى الهياج واليأس. [3]

---

[1] هاري .و.ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص136.

[2] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 302 .

[3] هاري .و.ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص 139 .

يعتبر أوين أن الربح هو الأساس في كافة المساوي المتفشية التي تحتل أوجه المعاناة في النظام، ومن ثم فإن إلغاء ربح أصحاب المشروعات هو خير علاج لهذه المساوي، فهذا الربح عدا كونه يتنافى مع مبادئ العدالة يشكل السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية وبالتالي فإن زواله يضمن تغيير هذه البيئة الفاسدة برمتها. أما عن مسؤولية الربح في خلق الأزمات الاقتصادية، فهذا ما يمكن أن ندركه بسهولة إذا علمنا أن الأزمات الاقتصادية لا تعدو أن تكون في حقيقتها سوى أزمة كساد في السلع المنتجة، وأن هذا الكساد يرجع إلى نقص في الاستهلاك نتيجة لفائض الإنتاج، فالأفراد في المجتمع هم المستهلكون، ويقومون بإنتاج السلع، ولكن وجود الربح يجعل قيمة هذه السلع تفوق ما يتقاضونه على عملهم في إنتاجها فلا يستطيعون شرائها، وهذا ما يسبب كسادها، وبالتالي يخلق الأزمة الاقتصادية فالربح هو المسؤول عن أزمات الإفراط في الإنتاج فإذا ماتم إلغاء الربح أصبح ثمن السلعة معادلاً لإنتاجها.ولكن كيف يتهم إلغاء الربح؟. يذهب أوين إلى أن الوسيلة التي تحقق هذا الإلغاء هي استبعاد النقود من التعامل واستبدالها بأذونات وقسائم عمل تساوي كمية العمل التي قام به لمبادلها بسلعة أخرى يحتاجها، فيتعدم ببيع سلعة أكثر من سعر تكلفتها وبالتالي يزول الربح من التعامل بين الناس.[1]

دعوة اوين إلى الشيوعية:-

في 1821 وضع أوين كتاب " النظام الاجتماعي" الذي نُشر بعد ذلك بسنوات وفيه وضحت نهائياً وقفته إلى جانب الشيوعية بما لا يدع أي مجال لبقاء الملكية الخاصة، وقد هاجم في هذا الكتاب الاقتصاديين في مرارة لأنهم جعلوا هدف المجتمع تكديس الثروة وحدها، ونظروا إلى الرجال نظرتهم إلى الآلات كما أن امتداحهم للفردية والمنافسة قد أدى إلى انحطاط العمل، وإنهم عجزوا عن حل مشكلة التوزيع، وهي المشكلة الرئيسية التي تواجه المجتمع. إن الهدف الأساسي الذي يجب أن يتجه إليه المجتمع هو السعادة للجميع، ويكون تحقيق ذلك بإنشاء المستعمرات التي يجري فيها العمل والتوزيع بالتساوي، وعلى ذلك طالما توفرت الوسائل الكافية ليحصل الجميع على الثروة في يسر وارتياح فلن يوجد أحد بحيث يكون من الحمق بأن يشغل نفسه أو يهتم بالملكية الخاصة،

---

[1] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 305 .

وستكون محاولة تقسيم الملكية بين الأفراد بنسب غير متكافئة أو تخزينها لأغراض فردية أمراً ينظر إليه على انه لا جدوى منه وله ضرره، مثلما يحدث لو حاولنا تقسيم الهواء أو الضوء إلى أجزاء غير متساوية بين مختلف الأفراد أو حاولنا تخزين هذه الأشياء.[1]

إن الصورة الكاملة التي رسمها أوين لدولته المثالية يجدها حسب طبيعته وتجربته الخاصة، وبيئته وظروف زمانه بأكملها ويبدو غالباً أنها كانت الأساس الذي بنيت عليه كتائب فورييه كما تصورها الاشتراكي الخيالي الفرنسي الكبير بعد ذلك بسنوات ،ولم يجد مشروع أوين كثيراً من القبول، وسميث من قبيل السخرية متوازيات الأضلاع وحتى عمال لندن رفضوا هذا المشروع في اجتماعين عامين عقداً في سنة 1817، وكان أساس المعارضة أنه مشروع أبوي أكثر من اللازم وأنه يبالغ في تقييد حرية التصرف الفردي.[2]

ومع ذلك ورغم أخطائه في الحكم على الأشياء وفشله في كثير من مشروعاته استطاع صانع القطن ذو القلب الكبير والشيوعي المحبوب أن يكون له أثر بالغ على الفكر الاجتماعي في العالم، فقد كان اتهامه لنظام المجتمع الحاضر بالضياع الاقتصادي وبالظالم وبمأساة البطالة وتركيزها على أهمية السعادة الاجتماعية باعتبارها المثل الأعلى لتفرقة المجتمع، وإصراره على أن الخلق يتأثر كثير بالبيئة الاجتماعية، ودعوته الملحة لتعاون الجميع من أجل الرفاهية العامة في إنتاج الثروة وتوزيعها. كل ذلك كان له أثره على الأجيال التالية أما حياته التي لم يكن خلالها عن الإخلاص والتضحية فقد صارت أحدى المصادر العظيمة للإلهام عند من جاءوا بعد ذلك في الحركات الاشتراكية والتعاونية والنقابية، فقد عنى أولئك الذين اشتغلوا بتعليم الأطفال والتشريع العمالي ألى إصلاح السجون أو غير ذلك من القضايا المماثلة.[3]

---

[1] هنري وليامز . الحركات الاشتراكية، مرجع سابق ، ص143.

[2] المرجع السابق ، ص 143 .

[3] المرجع السابق ، ص 141 .

شارل فوريه *

نادى فوريه بفكرة الفلانستير وهي محاولة منه لتنظيم المجتمع القائم وتلافي سيئاته وهي تختلف اختلافا كبيراً في مفهومها عن مجتمع أوين، فهي تعطي المجتمع تصوراً جديداً لنمط حياته فيتم الإنتاج والتوزيع على أساس (تعاوني شامل) من خلال جمع شمل سائر أفراد المجتمع في مجموعات بشرية تشكل كل واحدة منها خلية اقتصادية واجتماعية كاملة. هذه الخلية أو كما يطلق عليها فوريه الفلانستير إذ نظرنا إليها من ناحية هيكلها التنظيمي الخارجي نجدها تتألف من بناء أشبه ما يكون بفندق كبير تتسع لما يقرب من ألف وخمسمائة شخص، ويحوي غرفاً وشققاً وصالونات للقراءة والتسلية ولإقامة الحفلات الموسيقية، حيث لا يمل فوريه من وصف أدق التفاصيل التي يتميز بها مشروعه. فكل فرد من النزلاء يتمتع بالحرية الكاملة، فمن حقه مثلاً أن يحتل شقه بأكملها وأن يطلب وجبات الطعام في غرفته إلى غيرها من المميزات التي يتمتع بها سكان الفلانستير، وهو يضم فيه الأغنياء والفقراء تحت سقف واحد وهذه الميزة في رأيه تحقق العديد من المزايا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فهي من وجهة النظر الاقتصادية تساعد على بلوغ الحد الأقصى من وسائل الراحة بأقل إنفاق ممكن من جانب المستهلك،ومن ناحية أجتماعية تحقق العدل والمساواة وعدم التفاوت.[1]

هذا الفلانستير لم يحدد فيه الخطوط العريضة للتعاونيات الإنتاجية فحسب بل دعا كذلك إلى تحويل العمل الأجير إلى عمل اجتماعي تعاوني، فيو يقول بوضوح لا يدع مجالاً للشك إن المشكلة الأولى التي يجب أن يدرسها علم الاقتصاد السياسي في كيفية تحويل العمال إلى مُلاك ذوي منفعة مشتركة، وهو يدعو إلى هذا لأنه في نظره هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تجعل العمل منتجاً ومبهجاً في نفس الوقت، فالعامل لا يساهم في الناتج بموجب عمله فقط بل بسبب رأسماله كذلك، لأنه سيصبح مساهماً في شتى أنواع الأعمال الإدارية والحرفية والخدمية وغيرها من الأعمال .[2]

---

[1] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 311 .

[2] المرجع السابق ، ص 312 .

* شارل فوريه :- (1772 – 1837) . فيلسوف اجتماعي ، من اعلام الإشتراكية الطوباوية ، وضع مشروعاً لإقامة المجتمع الإشتراكي على شكل وحدات سماها الفلانستير .

إن نظرية العمل الممتع أو الجذاب في الفلانستير هي حجر الزاوية في نظام فورييه الذي يقترحه لإصلاح الأوضاع السائدة، ونقطة البدء لديه إنه لما كان العمل فريضة سواء في المجتمعات البدائية أو البربرية حيث الرق والسخرة، أو في المجتمعات المسماة المتمدنة، هو نوع من أنواع الإكراه، وكأنه نقمة فرضه القدر أو لعنه من لعنات الشيطان، إن إصلاح الأوضاع القائمة لا يتم إلا بتغيير هذه الأوضاع وذلك عن طريق تجنب الإنسان مغبة الوقوع فيها، وذلك بأن لا يضطر إلى العمل تحت وطأة أحد العوامل الثلاثة التي تحكمت حتى الآن في نشاطه كله وهي الضغط، أو البؤس، أو المصلحة . ولهذا فإن فورييه لا يقبل وضعاً اجتماعيا يضطر فيه الإنسان إلى العمل ليكسب قوت يومه، أو ليحقق ربحاً مادياً، أو ليؤدي واجباً اجتماعياً أو دينياً، بل يريد أن يعمل الإنسان وهو مبتهج مسرور ويذهب إلى مكان عمله كما يذهب إلى حفل للتسلية، بمعنى آخر يريد أن يكون العمل مشوقاً وجذاباً .[1]

إن الفلانستير يحل مسألة التنظيم الاجتماعي في السعادة والحرية فلم يعد العمل إكراهاً لأن كل سلسلة تشارك فيها حسب أذواقها، والملكية عنده لا تلغى لكنها لا تعود سرقة كما يذهب برودون إذ يمكن للجميع بلوغها، وكذلك المال لا يعود مصدراً نهب واختلاس إذ لم يعد ضرورياً والمجتمع يحمي الفرد لكنه في آخر المطاف ليس على الفرد أن يتخوف من شئ في المجتمع إن الحياة التي يخترعها فورييه تتصب في نظره بحماية الوجود الاجتماعي والخاص معاً .[2]

برود ون

هو أحد الكتاب الفرنسيين الثوريين، وهو نمط من العسير تصنيفه، فهجومه الجري على الملكية الخاصة، وهو أشد هجوم مباشر قام به ثوري على الإطلاق حتى ذلك الوقت، وحملته على طبقة الملاك قد وضعته في مصاف الثوريين، وجعلت رجالا ونساء من كافة مدارس الفكر في أجيال عديدة يستلهمون الوحي من تعاليمه، أما تنديده القاسي بكافة

---

[1] المرجع السابق ، ص 315 .

[2] فرنسوا شاتليه وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص 220 .

* بيير برودون :- (1809 ــ 1865) إشتراكي فرنسي ، من مفكري الفوضوية ، بترغم من نشأته الوضيعة وتلقه في عدة مهن غير ثابتة إلا أنه توصل الى تحقيق ثقافة عالية وتعتبر فلسفة برودون النقيض التام للماركسية ، سواء في نقدها للرأسمالية ، او الدولة أو في مجتمعها البديل ، الذي تطرحه ، اهم كتبه (فلسفة البؤس) الذي رد عليه ماركس في كتابه (بؤس الفلسفة) .

أنواع الحكومات والسلطات وسخريته من المشروعات الغربية التي أبتدعها من سبقه من الاشتراكيين الخياليين، فأنها تضعه دون شك خارج نطاق مدرسة الاشتراكيين الخياليين وتسلكه في عداد الفوضويين *.[1]

إن الاشتراكيين الطوباويين من أمثال سان سيمون قد أقروا بالملكية الخاصة وإن كانوا قد نمطوا لها من خلال أطروحات اشتراكية محافظة، لأنهم كانوا في وسط مجتمع لا يسمح بهذه الآراء المتطرفة في طرحها الاشتراكي.

لذلك يفرق برودون بين الهدف النهائي وبين مرحلة الانتقال إلى ذلك الهدف، وكخطوة نحو تحقيق مجتمعه المثالي نجده يدعو إلى تنظيم بنك وطني كبير يستطيع أن يحصلوا منه على معدات الإنتاج بدون ثمن. ويصدر البنك نقوداً ورقيةً في صورة شيكات مقابل السلع المودعة لديه، وهذه الشيكات تستخدم لشراء أي شئ آخر بتكلفة إنتاج نفس العمل، ويتم تدبير رأس المال اللازم لإنشاء البنك عن طريق الضرائب على الأملاك و على مرتبات موظفي الحكومة. ويفتتح البنك فروعا في جميع نواحي فرنسا ويتولى تقديم القروض المجانية للجميع.[2]

والفائدة في اعتقاد برودون تميل إلى الانخفاض وسعرها الطبيعي هو الصفر، وبمعونة البنك يعود السعر إلى مستوى الصفر، وهنا يصبح لا مفر من زوال الريع والربح على نفس النمط، فطالما أن أي فرد يستطيع أن يحصل على أدوات إنتاج من البنك الوطني بدون ثمن، فلن يدفع أحد فائدة إلى الرأسماليين مقابل الحصول على تلك الأدوات .ويحصل العامل على كل ما يكسبه ولن يكلفه شراء السلع أكثر من قيمتها ويصبح جميع الأفراد مرتبطين بعضهم ببعض على أساس من المساواة، وتلك هي أسمى صور الاتحاد.[3]

هذه المطالبة بنظام تسليفي جديد احتلت مركزاً رئيسياً في برنامج برودون العملي، لقد اعتقد بأن هذا النظام هو فوق كل شيء، بل هو وحده تقريباً ما نحتاج إليه لنتمكن من

---

[1] المرجع السابق ، ص 27 .

[2] المرجع السابق ، ص 103 .

[3] المرجع السابق ، ص 104 .

* الاشتراكية الفوضوية :- هي تصور سياسي يهدف إلى إلغاء الدولة واستبعاد كل سلطة من داخل المجتمع تملك حقا قصرياً على الناس .

إن نتناول منتجات العمل على حد عادل لضمان الحرية والفردية. وبمثل ضراوة المنادين الآخرين بإصلاح النقد شجب قاعدة الذهب* بوصفها الأداة التي كان في وسع الاحتكاريين أن يحتكروا بواسطتها حق أنتاج الثروة. أن نظام تسليفي يجعل المال في متناول كل أمرئي بنسبة مقدرته على الإنتاج حليف به أن يكفل للعمال عمالة كاملة ونتاجاً وافراً من غير ما حاجة إلى أيما نظام من المعامل القومية تقدمة الدولة، أو إلى أي نسبة محكمة من التشاركيات والتسليف المحلي الذي لا يجد شيئاً غير القدرة على الإنتاج، سوف يضمن أسواقاً واسعة ومكافأة كل منتج وفقاً لقيمة نتاجه الاجتماعية، حتى إذا تم ذلك لم يبق ثمة شيء إضافي تصنعه الدولة أو أي سلطة أخرى مسلحة بقوة تشير إلى أن المنتجين القرويين، سوف يقومون بما تبقى بأنفسهم غير مصطنعين إلا تلك الأشكال من"التشاركيات" الطوعية إلى قد تقتضيها شروط الإنتاج.[1]

الملكية عند برودون

مجتمع برودون لا يتضمن أي ملكية خاصة لأنه يعتبرها من قبيل السرقة لأنها تجسد استغلال العمال واستحواذ الملاك على أنتاج اليد العاملة، والأرباح والفوائد تعبير عن هذه السرقة. لذالك طالب بإلغاء الملكية الخاصة بشكل نهائي، لأن ذلك يعارض في رأيه الطبيعة البشرية. وهو يطالب بإحلال حق التصرف محل حق الملكية،ويمانع انتقال الأخير عن طريق البيع أو عن طريق الإرث، ويرى برودون أن هذا التغيير سيؤدي إلى زوال صراع الطبقات الاجتماعية بحيث لا يمكن لأي وحده أن تتخصص في نشاط معين أو أن تحتكر تصرفا معينا.[2]

إذ يرفض برودون الملكية الخاصة، فهو لا يرحم أيضاً الملكية الجماعية، فهو يرى في النظام الليبرالي أن الأقوياء فيه يستغلون الضعفاء، وفي النظام الشيوعي الضعفاء يستغلون الأقوياء، فلا ملكية إذاً. بل تملك أي ملكية نسبية تتنقي فيها كل تجاوز أمام رقابة صارمة من المجتمع، فالملكية في نظره حين تمنح حق التجاوز

---

[1] ج.و.هـ.كول : روبرت أوين الاشتراكي ، 1789 ــ 1850 ، مرجع سابق ، ص 305 .

[2] فتح الله والطو : الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص 305 .

* قاعدة الذهب :- نظام نقدي يلعب فيه الذهب دور المعادل العام وتتداول فيه النقود الذهبية أو يضمن تبديل النقود الورقية بالذهب ، قام في بريطانيا في أواخر القرن 18 ، وفي باقي البلدان الرأسمالية الأخرى في أواخر القرن 19 .

والاستغلال(سرقة)، ويشرح رأيه بأن الاقتصاديين يحاولون تبرير وجود الملكية الخاصة على أساسين:أولهما الحيازة وثانيهما العمل.فإذا حللّنا هذين العنصرين لا نجد منطقا وراء أي منهما، فتبعاً لما تسمح به نظرية الحيازة، نجد أن أي شئ لا يخص أحداً من الناس يصبح ملكا لمن يضع يده عليه. وعلى ذلك فإن هذه النظرية تجعل الملكية الخاصة تعتمد على شئ واحد هو مصادفة الميلاد فجميع ما تمتلكه يعتمد على عدد أفراد الدولة وعلى مساحة أراضيها وعلى وقت ظهورك على المسرح.[1]

الأمر الذي يجعل من برودون رائداً من رواد محاربة الملكية الخاصة .وأن اتصف بعنف أشرنا سابقا أنه ميّزه عما عداه من الاشتراكيين.فالذين وصلوا متأخرين طبقا لهذه النظرية لا حقوق لهم، كذلك إن هذه النظرية تناقض نفسها فهي تفترض أن الملكية كانت مشاعة في وقت من الأوقات، لأنه إذا كانت الأملاك التي تمت حيازتها في وقت ما لا تخص أحدا فلابد أنها كانت تخص المجتمع بأكمله ولكن من الغباء أن يتصور أن المجتمع كله قد تنازل عن ملكيته العامة. وعلى ذلك فإن الحائز عندما يضع يده على أملاك المجتمع ،يكون قد قام بعملية سطو وسرقة اعتدى من خلالها على ملكية الآخرين ومارس سلطة الحيازة دونما أن يفوضه أي من الأفراد بممارسة وضع اليد.والحجة الثانية التي يقدمها الاقتصاديون مفادها أن العمل هو أساس الملكية الخاصة، ولكننا نجيب على هذا الادعاء بأن الذي أنتجه هو وحده الذي يكون ملكي، فالأرض أملكها طالما أني أقوم بفلاحتها وفي اللحظة التي يقوم غيري بخدمتها تصبح ملكاً خاصا له، ولكن العمل يحتاج إلى أدوات إنتاجيه، ومن أين يتحصل عليها الإنسان في نظام يقوم على الملكية الفردية الشخصية، إن نظرية العمل تتطلب إلغاء الملكية حتى يتيسر لكل فرد أن يحصل مجانا على الأرض وعلى أدوات الإنتاج.[2]

لقد كان برودون ينص دائما مرددا في ذلك صدى سان سيمون على أن المجتمع يجب أن ينظم لا من أجل السياسة ولكن من اجل العمل بوصفه القاعدة الأساسية التي تنهض عليها الثروة القومية، لأن العمال يذلون في ظل الرأسمالية التي تجزئي بدورها

---

[1] د. رجب بودبوس : الفوضوية ـ بيروت ، معهد الانماء العربي ، 1989 ، ص 93 .

[2] هارو .ولبدلز ، الحركات الاشتراكية ـ مرجع سابق ، ص 105 .

عمليات الإنتاج وتقسيمها أكثر فأكثر، في حين أن العمل في ظل نظام من التبادل الحر والإنتاج الفردي يخلق الوفرة للجميع من غير ما حاجة إلى تقسيم الفرعي الانساني. وكذلك فإن المنافسة التي تؤدي إلى خفض أجور العمال في ظل الرأسمالية سوف تصبح شيئاً حسناً في ظل التبادل الحر، لأنها سوف تكون عندئذ متاحة للجميع، غير مقصورة على أولئك الذين ينعمون باحتكار ملكية رأس المال أو باحتكار النفاذ إلى الأسواق المتعاظمة مع أبقاء الأجور عند حد الكفاية. في نظريته الخاصة بالقيمة ذهب بردون إلى أن التبادل على نحو متكافئ مع الإنتاج يخلق القيمة عن طريق العمل المستخدم في صنعها إذ ليس ثمة تمييز اقتصادي صحيح بين الإنتاج والتوزيع والتبادل [1]

وينتقل برودون مباشرة من نقد الدولة اقتصاديا إلى نقدها سياسيا.فمجتمع برودون يخلو من الحكومة لأنه يعتقد أن" أعلى درجات الكمال توجد في امتزاج النظام والفوضى، فسيطرة الإنسان على الإنسان ظلم وفوضى أي انعدام السيد أو الحاكم هي نوع الحكم الذي نسير في اتجاهه يوم بعد يوم، والعادة التي استحكمت فينا من حيث اعتبار الإنسان قائدا وإرادته قانوناً، تجعلنا نعتبرها كومة من عدم النظام وتعبيراً عن الفوضى (لا أحد ينصب ملكاً).[2]

انطوت كتابات برودون على هجومه الحاد ضد كل صور الاستغلال سواء الرأسمالي أو الحكومي، وسعى إلى تحقيق ما أسماه(استقلال إرادة المجتمع)بعيداً عن أي سلطة عليا وفوقية. إن استقلال إرادة الشعب تعني عند برودون الإمكانية الفعلية التي يجوزها المجتمع لتنظيم ذاته، وإن يسيّر نفسه طبقا لسننه الاجتماعية الذاتية ،بغير هيمنة يمارسها عليه أي جهاز سياسي أو إنتاجي أجنبي عنه، فيفرض عليه تسلطاً أجنبياً. سواء تتمثل في هيمنة رأس المال أو سلطان الدولة. يرى برودون أن جميع صور الحكم خطأ ،لأنها جميعا تقوم على إنكار المساواة البشرية وتضع الناس بحيث تكون العلاقات بينهم غير سليمة، ومن ثم كان برودون يأمل في التخلص من الحكم في النهاية، ويصير تنظيم

---

[1] ج.و.هـ.كول : روائد الفكر الاشتراكي، 1789 – 1850 ، مرجع سابق ، ص314.

[2] هنري .و.ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص 104 .

المجتمع في المستقبل مجرد علاقات بين الناس الواحد منهم بالآخر وفي ظل ظروف الحرية المتقابلة الكاملة.[1]

يرفض برودون الدولة باعتبارها ترادف القهر وتكون الإدارة الذاتية هي نقيض التسلط وتعبير عن الانطلاقة العفوية للجماهير، وتأكيداً للديمقراطية المباشرة الرافضة لمختلف أشكال التمثيل والتفويض ويرى أننا لسنا بحاجة إلى الدولة، ذلك لإن الاستغلال بواسطة الدولة هو من قبيل الملكية والأجر، وهو لا يريد حكم إنسان للإنسان و استغلال إنسان لإنسان فالأشتراكية هي نقيض الحكومة. ويريد أن تكون التشاركيات العمالية النواة الأولى لإتحاد واسع من الجمعيات والشركات المؤلفة في إطار جمهورية ديمقراطية اجتماعية.

وقد كانت فكرته عن (العقد) والتي قال عنها أن روسو حرفيا عن معناها الحقيقي إلى صياغة سياسية كاذبة ،حيث إن جوهر العقد عند برودون هو أن كل إنسان يجب أن يكون حراً في اتخاذ ما يشاء من تدابير مع الأخرين، في ظل ظروف تضمن أن يكون الجميع في وضع يسمح لهم بالمساواة بحرية. ولا يغلب الاحتكار للقوة أو للثروة عدالة الصفقة (العقد) عند برودون فهو التعهد الحر من جانب الفرد المسئول بالتزام ماء ،ومن ثم فهو الأسلوب الضروري للعمل بالنسبة لأشخاص يعيشون في مجتمع حر. [2]

إن كل امرئ يجب أن يكون حراً في اتخاذ أي ترتيبات يرغب فيها مع الآخرين من الناس، في ظل أحوال تكفل أن يكون الجميع في مركز يمكنهم من المساومة في حرية. ويحول بين أي احتكار للسلطة والثروة وبين إفساد عدالة المساومة.لقد كان العقد عند برودون هو الالتزام الحر في جوهرة الذي يرتبط به الفرد المسئول وأذن فهو أسلوب العمل الضروري بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون في مجتمع حر. ولقد ذهبت بمفهوم (العقد) هذا إلى حد الشك في جميع أشكال التشارك التي تطلب إلى الناس أن يتخلوا عن العمل بوصفهم أفراداً في سبيل العمل من خلال أيما هيئة جماعية أو تمثيلية تسلبهم مسؤوليتهم الشخصية.وقد توغل برودون في مفهوم العقد حتى صار لا يثق في جميع صور الاتحاد التي تتطلب من الناس أن يتنازلوا عن حق العمل المباشر بوصفهم

---

[1] ج.و.هسكول : رواد الفكر الاشتراكي، 1789 – 1850 ، مرجع سابق ، ص266.

[2] المرجع السابق ، ص 267

أفراداً مقابل العمل عن طريق أي أداة جماعية أو نيابية تنتزع منهم مسؤوليتهم الشخصية، وقد سلم بأنه لا يمكن تجنب الاتحاد حيث يتطلب الأمر الأسباب الفنية لتنظيم الجماعات أو الخدمات في نطاق واسع، ولكنه أراد أن يكون الاتحاد في أقل حد ممكن وكان يعتقد أن القسط الأكبر لا يقاس من عمل المجتمع يمكن القيام به على أساس العمل الفردي دون حاجة إلى أي تنظيم.[1]

لم يكن برودون يؤمن بالديمقراطية النيابية، فقد أنكر إن الجماهير لديها القدرة على الحدس بمزايا المرشحين للأنتخاب أو أن هناك أي مبدأ خاص من الحق في الإرادة الجماعية يمكن استخلاصه عن طريق صناديق الانتخابات. وكانت السياسة تعني دائما عند برودن (المركزية) التي كان يعارضها بشدة إذ تعني تركيز القوة في يد الأقلية وخسارة في مقابله في حرية الفرد الذي لا يمكن أن يحصل على استقلاله إلا إذا تخلص من السلطة والمركز، وترك يدبر شئون نفسه على أساس النقد الحر، وقد كان يؤمن بقدرة الخلق لدى الفرد العادي. فيبدو انه اعتقد إن أفضل أسلوب لممارسة هذه القدرة هو أن تكون على نطاق صغير، وفي المسائل التي يكون الفرد في وضع يسمح له بالبت فيها والسيطرة عليها، والتي يمكن بناء على ذلك أن يتوقع منه الوصول فيها إلى حكم عقلي.[2]

إن وجود أي نوع من أنواع السلطة هو غياب للعدل وعبودية لا تمكن للفرد من ممارسة حريته. وعليه تعين قيام المجتمع الحر الذي لا سيادة فيه إلا له، لأن حكومة الإنسان للإنسان عبودية." وأي شخص يضع يده علي ليحكمني هذا مستغل وطاغية وأجعله عدوى .أن تكون محكوماً يعني أن تسجن أن تفتش أن يتجسس عليك أن يشرع لك، أن توضع لك النظم، أي أن يفرض عليك الرأي. وأن تكون محكوماً يعني أن تكون في كل عملية مساومة في كل حركة ملاحظاً مسجلاً معدوداً مسعراً،تستغل، تحتكر، تسرق، تضطهد تسجن، تباع بنتيك شرفك، تضرب بالرصاص، هذه هي الحكومة".[3]

---

[1] المرجع السابق ، ص 310 .

[2] المرجع السابق ، ص 273 .

[3] د. رجب أبودنوس : الفوضوية ، مرجع سابق ، ص35 .

يتصور برودون المجتمع الإنتاجي بوصفه (اتحاداً زراعياً صناعياً)، باعتبار أن الزراعة والصناعة هما العنصران المؤسسان للمجتمع، ويتكون الاتحاد من عدد من التشاركيات العمالية المدارة ذاتيا، وتنظم مجموعات المنتجين ومجموعات المستهلكين، بحيث تتحقق مقولة سان سيمون(أن المعمل سوف يحل محل الدولة) اعتقاداً منه أن الاقتصاد سوف يحل محل السياسة.واستكمالاً لهذا البناء الاقتصادي، عارض برودون الحكومات المركزية، ورأى أنها بسلطتها المُطلقة تعد مصدرا للحروب في الخارج والقمع في الداخل، وطالب بتحقيق ديمقراطية سياسية اتحادية (فيدرالية) تضيّق من دائرة السُلطة السياسة، وتقتصر على وحدات إقليمية محدودة يديرها المواطنون ذاتيا وتتدرج فيما بينها لتشكيل جمهوريات اتحادية، في ضوء ما تقدم يكون مجتمع برودون محكوماً بعلم وضعي، ناتج من العمل الاجتماعي ويدور محوره حول الواقع الكثري للمجتمع، ويقود هذا العلم الاجتماعي إلى وجوب كفالة الاستقلال أي احترام شخصية الإنسان، وحريته تشترط نمو مجتمع متقدم يكون فيه العمل هو مصدر الاستقلال الشخصي، فمن الضروري أن يشعر العامل المنتج أنه قد استعاد سيادته على أعماله وقراراته، فالعمل هو عملية تجمع بين الفكر والممارسة الواقعية، فهذا النشاط الذاتي للإنسان على المادة، وهو الذي يميز الإنسان من الحيوان، وغاية الإنسان على الأرض هي أن يتعلم كيف يعمل ومتى استعاد العامل اعتباره فإن ذلك ينعكس على القيمة الشخصية للمنتج فيتم إحساسه بالاغتراب في مزاولته لعمله ويتنافى دوره الفعال في المحيط الاجتماعي.[1]

وأعجب ماركس بپيرودون حين اجتمع به أول ما اجتمع في باريس وألح عليه في كثير من الحرارة أن يتعاون معه وزعم ماركس أنه عرف برودون وكان يجهل الألمانية وأسرار الفلسفة الهيغلية التي كان برودون قد تثقف فكرة عنها من غير مصادرها الأصلية، فهو يرغب في مزيد من العلم بها ولكن سرعان ما تصادم الرجلان، لقد اتهم ماركس برودون بإساءة اصطناع فكرة(التناقض) الهيجيلية وبتحريف الديالكتيك، بإنكاره أن في الإمكان تبديد تلك التناقضات التي يعانيها المجتمع في يوم من الأيام، أما برودون فاتهم ماركس بدوره بإنشاء نظام تعسفي وبالديكتاتورية، واتهمه فوق كل شئ بمعاملة

---

[1] ج.و.هـ.كول : روّاد الفكر الاشتراكي ، 1789 – 1850 ، مرجع سابق ، ص306.

زملائه الاشتراكيين معاملة غير كريمة، فالواقع أن برودون اختلف اختلافا كبيراً عن ماركس في فلسفة برمتها.[1]

إن نظام اجتماعي بغير حكومة، وبغير ملكية خاصة، وبغير تفاوت، ذلك هو إذن المثل الأعلى لدى برودون أن فلسفته خالية تقريبا من العناصر الإيجابية البناء ،حيث لم يكن يظن أن أي إنسان يستطيع أن يصمم مجتمع المستقبل في شئ من التفصيل، وكان يؤمن أساسا بتقرير مبادئ عامة وبمحاولة تطبيق تلك المبادئ بخطوات عملية، كان مؤمنا أشد الأيمان بالحرية والمساواة ولم يبين لنا كيف يمكن لكل من هذه المبادئ أن تطبق بطريقة منظمة دون أن تصطدم بالأخرى، ولكن فكرته عن الاتحاد الحر ورغبته في فتح المجال أمام تطوير الشخصية الإنسانية تعتبران أشبه بنسمة من الهواء النقي في مواجهة العدد الكثير من القيود الحكومية على السلوك الفردي كما تنطوي عليها صور الكثير من الاشتراكية الخيالية.

- **باكونيين** *

يرى باكونيين أن الحرية الفردية يجب أن تكون هي نقطة البدء بوصفها الغاية والوسيلة. فالحرية مرادفة للكرامة الإنسانية وتتمثل في عدم إطاعة الفرد لأي إنسان آخر وعدم القيام بأي عمل آخر إلا بما يمليه عليه اعتقادنا. فكل طاعة هي تنازل من جانب الفرد ذاته، وهذه الحرية لصيقة بالصفة الإنسانية التي توجد في كل فرد والتي تعد شيئاً أسمى من ذات كل فرد، لهذا طالب باكونيين بالحرية للجميع احتراماً لإنسانية المجتمع، وأعتبر حرية الفرد تابعة لحرية الآخرين. واضطهاد بعض الأفراد عبودية للآخرين، على هذا النحو آمن باكونيين بالحرية الفردية ورأى أنه انطلاقاً من الفرد الحر يمكن تشييد مجتمع حر.[2]

يرى باكونيين إن الملكية الخاصة التي تشكل القاعدة الجوهرية للدولة فإنه لم يتعين أن تحل الملكية الجماعية محلها على غرار حدود المجتمع الضامن لحرية الجميع

---

[1] المرجع السابق ، ص 307 .

[2] فرانسوا شاتليه وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص 240 .

* ميخايل باكونين :- (1814 ــ 1876) ثوري روسي ، من منظري الفوضوية ، أخذ بعدد من الأفكار المادية التاريخية ، ولكنه عارض القول بدكتاتورية البروليتاريا

محل الدولة، ويعتقد باكونيين بوجوب جعل الملكية الجماعية لكل المجتمع وخاصة وسائل الإنتاج مثل الأرض وأدوات العمل، ويكون استعمال هذه الأدوات الإنتاجية بواسطة العمال الذين يتجمعون على شكل جمعيات أو تشاركيات إنتاجية ويوزع عليهم عائد العمل طبقاً لمبدأ (كلا حسب عمله). وحيث أنه كان يريد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فقد دبر إطاراً مناسب بحيث تتمكن شتى الحريات الفردية لتعزيز بعضها البعض ونشر قدراتها خارج كل إكراه اقتصادي وفي هذا المنظور يكون العنصر الأساسي للشيوعية الإباحية هو الائتلاف الحر والمنشأة المديرة جماعياً .[1]

يوجه باكونيين نقداً للسلطة أياً كان شكلها سواء كانت ملكية مُطلقة أو دستورية جمهورية أو أرستقراطية . فهي كلها حكومات تمثل السلطة سواء كانت السلطة للأغلبية أم لحاكم فرد مستبد، وهي إرادة غريبة مفروضة على إرادة الفرد. والخطأ الأكبر للثورات هي التي تطيح بحكومة لتحل حكومة أخرى محلها، أما الثورة الحقيقية الوحيدة فهي التي تهدم مبدأ الحكومة والسلطة ذاتها. والسلطة التي تستولي على الثورة وتسيطر عليها تضطرها إلى خلق جهاز بيروقراطي قمعي لازم لكل سلطة تريد البقاء في الحكم، وتكون نوع من النبلاء الجدد وحكام وموظفين حكوميين وعسكريين ورجال أمن وغيرهم، وتسعى كل سلطة للاستيلاء على الحياة الاجتماعية وهي تحرض الجماهير السلبية وتخلق كل روح للمبادرة نتيجة لوجود السلطة ذاتها. إن الدولة في أي صورة ظهرت وما تتضمن من سلطة وإدارة وتشريع وتمثيل المواطنين. لا يمكنها إلا أن تتعارض مع الازدهار الحر للإنسانية ومهما تكن طريقتها. فإن المؤسسة المالكة، سلطة التقرير لأجل المجتمع، تتعارض مع المجتمع وتقمعه، إن ديكتاتورية التي ينادي بها الماركسيون لا يمكنها أن تكون ذات غاية أخرى سوى دكتاتورية بيروقراطية على البروليتاريا .[2]

يعتبر باكونيين أن الشيوعية الماركسية هي نفي للحرية، وهو لا يستطيع تصور أي إنسان بدون حرية فالشيوعية تركز كل إمكانيات المجتمع في يد الدولة فهي بذلك تقود

---

[1] المرجع السابق، ص 241 .

[2] المرجع السابق ، ص 241 .

بالضرورة إلى مركزية الملكية في يد الدولة. لذلك طالب بضرورة زوال الدولة بل الإلغاء الجذري لمبدأ سلطة الدولة ووصايتها، ذاك المبدأ الذي أذل الأفراد وقهرهم واستغلهم بزعم تلقينهم مبادئ الأخلاق والقيم والحضارة. إن الدولة الشعبية التي يزعم الماركسيون إقامتها لن تكون سوى حكومة إستبداديه بالنسبة للجماهير الشعبية من جانب أرستقراطية محدودة وجديدة، إن الدكتاتورية التي يصفونها بأنها انتقالية لن يكون هدفها إلا البقاء أطول مدة ممكنة وسوف تسفر هذه الديكتاتورية الانتقالية حتماً على إعادة بناء الدولة والإمتيازات وصور عدم المساواة. لقد أدرك باكونيين مبكراً الخطأ الذي تمثله بيروقراطية الدولة الشيوعية والتي تستغل مبدأ حرية الإنسان وتمارس طغيان أسوأ. إذ أن شيوعية الدولة في نظره تتجه إلى الدكتاتورية والاشتراكية العلمية التي نجدها باستمرار في كتابات الماركسيين الذين يزعمون أن الدولة ستكون دولة شعبية، لن تكون حسب رأي باكونيين إلا حكومة طغيان .[1]

يقترح باكونيين أن الأساس لأي تنظيم سياسي يجب أن يكون مبنياً على حرية الإنسان ولهذا فإن التنظيم الذي يقترحه يقوم على وحدة قاعدية هي الكومون هذا الكومون يتأسس على نوع من الديمقراطية المباشرة حيث يتساوى كل أعضاء الكومون رجالاً ونساء . ويكون الكومون حراً تماماً في حياته وأفعاله وإدارته الداخلية. وبشكل يجعل أي سلطان ليس له حق التدخل في شؤونه. سلطة الناس في الكومون هي المرجع في كل شؤونه فهم ينتخبون ويعينون الموظفين، كما أن لكل كومون الحق الغير قابل للطعن بأن يشرع قوانينه الخاصة ودستوره الخاص، دون خشية أي سلطة فوقية. ببساطة لأنه لا وجود لهذه السلطة الفردية وتكون لكل كومونة علاقة بالأخرى تحت نظام فيدرالي إتحادي.[2]

باكونيين لا يهتم كثيراً للنظام الاقتصادي وقواعد الإنتاج التشاركي، همه تركز في البحث على التنظيم السياسي الذي يكفل حرية الفرد في الكومون، وحرية الكومون في الفيدرالية، عندئذ من وجهة نظره حالما يتأسس الكومون الحر من سكان أحرار وفيدرالية حرة من كومونات مستقله فإن الناس يكونون أحراراً في تشريعاتهم وشؤونهم. بالنسبة له النشاط الاقتصادي لابد وأن يعكس هذه الحرية، وهذه الروح التشاركية فالنشاط الاقتصادي يقوم على التشارك في داخل الكومون كما في الفيدرالية .[3]

---

[1] د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي، الجزء الثالث ، الإجتماعيات الإشتراكية ، مرجع سابق ، ص 313 .

[2] المرجع السابق ، ص 315 .

[3] المرجع السابق ، ص 316 .

المبحث الثاني

صراع المقولات

ماركس وأنجلز *

تحتل الماركسية مكانا بارزاً في الفكر الاقتصادي وذلك بسبب ما أحدثته بأسلوبها المناهض للرأسمالية من آثار بعيدة المدى في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية

والماركسية تمتد في باطن الفكر الفلسفي الألماني والنزعة الاشتراكية الإصلاحية(الطوباوية) والاقتصاد السياسي التقليدي، إلا أنها شكلت بالرغم من هذا موقفا تصحيحياً من مصادرها إذ أن ماركس وقف موقفاً ناقداً من المثالية الألمانية المتمثلة في أهم مظاهرها فيما أطلق عليه ماركس الاشتراكيين الحقيقيين** من أمثال موسى هيس*** إذ أن اشتراكيتهم قد افتقدت إلى الشمولية.[1]

كذلك نقد النزعة الطوباوية التي لم تنفك عن آثار النظرة البرجوازية إذ أنها جاءت محض معالجات لمشاكل المجتمع الرأسمالي ولم ترق إلى مستوى طرح حل شامل لمشاكل الإنسان في المجتمع.[2]

كذلك نقده للاقتصاد الأنجليزي بخاصة عند آدم سميث الذي أعطى الإنسان الفرد الحرية الاقتصادية حتى لو تعارضت مع المجتمع. [3]

---

(1) كارل ماركس، فردريك أنجلز: الأيديولوجيا الالمانية، ترجمة فؤاد أبوب، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص 21.

(2) المرجع السابق ، ص 555 .

(3) كارل ماركس، فردريك أنجلز: رأس المال أو نقد الاقتصاد السياسي، ج2، ث لجنة من الجامعيين، بيروت، مكتبة المعارف ، ص 1870.

* 1 ـ كارل ماركس :- (1818 ـ 1883) ، فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني مؤسس المذهب المعروف باسمه (الماركسية) تتحدر أصوله من عائلة يهودية من بروسيا . انتقلت الى ألمانيا ثم اعتنق ماركس المسيحية . طرح الروبا المادية للتاريخ . وقال بالصراع الطبقي وديكتاتورية البروليتاريا ، وبكفيية الزيادة لسعر الاستغلال الرأسمالي . أهم كتبه مخطوطات 1844) (الاقتصاد السياسي) (العائلة المقدسة) أما أكبر أعماله فهو (رأس المال)

2 ـ فردريك انجلز :- (1820 ـ 1895) فيلسوف اشتراكي واقتصادي من رجال أعمال برجوازي ثري ، لكن مع هذا كان من أكثر فلاسفة البروليتاريا حماسة وفاعلية ، درس الفلسفة متأثراً بالموقف الهيجلي ، انتقد مثالية هيجل . أصدر أعمالاً رائدة في الفكر الاشتراكي . التقى ماركس في باريس ليغدو صديقه ورفيق عمره .

** الاشتراكية الحقيقية :- أو الإشتراكية الالمانية وهي تيار إشتراكي طوباوي راج في أعوام 1844 ـ 1847 في أوساط المثقفين والحرفيين الألمان وكان من اعلامه (غرون وه ، وموسى هيس) أكثر أعمالها الصراع الطبقي وقالوا بإمكانية مرور ألمانيا الى الاشتراكية دون المرور بمرحلة الصناعة الرأسمالية الكبيرة انتقدها ماركس وانجلز في البيان الشيوعي .

*** موسى هيس :- (1812 ـ 1870) إشتراكي ألماني يعتبر المؤسس الحقيقي للاشتراكية الحقيقية في ألمانيا ، حمل عليه ماركس وانجلز في البيان الشيوعي .

"وإن المتتبع لتطور الماركسية يجد أنها قد بدأت بدايات مثالية حينما كانت أسيرة التصور الهيجيلي." لقد كان ماركس هيجلياً مثالياً ثم تحول بعد ذلك إلى اليسار الهيجلي حيث حاول الهيجلون اليساريون تفسير الهيجلية تفسيراً مادياً. وكان من ابرز ممثلي اليسار الهيجلي (فورباخ)"،(شتراوس)"" فانضم ماركس إلى ممثلي الشباب الهيجلي، أو الهيجليين الشباب وهم أنفسهم من أتباع مدرسة (فورباخ)ذات النزعة الهيجلية اليسارية ".[1]

لقد كانت الهيجلية بالنسبة لماركس الشاب، كما كانت لكل الهيجليين الشباب بمثابة الأمل في تحقيق حلم فاوست عن (المعرفة المقدسة) إن أنا الإنسان المتناهي بفضل المعرفة المُطلقة يساوي القدرة اللامتناهية. عجز الإنسان يعوض عنه بمعرفته اللامتناهية. هيجل ينظر إلى المسيح على انه إنسان صار إلهاً. الدين ليس إلا الإنسان مرتفعاً أو متسامياً من الحياة المتناهية الفانية إلى الحياة اللامتناهية الخالدة .[2]

وهنا يختلف ماركس مع هيجل فقد جاء في الأيديولوجيا الألمانية أنه "على النقيض من الفلسفة الألمانية التي تهبط من السماء إلى الأرض فإن الصعود يتم هنا من الأرض إلى السماء بكلام آخر فأنه لاينطلق مما يقوله البشر ويتوهمونه ويتصورونه بل ينطلق من البشر في فعاليتهم الواقعية " [3]

تصدر فلسفة الفيلسوف الألماني هيجل عن تأثره بنظرة معينة للعوامل التي تشكل تاريخ الإنسانية وتحدد صورة التطور الاجتماعي. مؤداها أن تاريخ العالم ما هو ألا انعكاس أو سجل لتطور الفكر الإنساني. و يأخذ هيجل هنا بمنهج معين في تفسير تطور هذا الفكر يعتمد على المنطق الجدلي"" في البحث الذي يعنى بالتناقض القائم في الأشياء و الأفكار،

---

[1] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 357 .

[2] د. رجب بودبوس : تطور الفكر الاقتصادي، الجزء الثالث ، الاجتماعية- الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص 344 .

[3] كارل ماركس ، فردريك انجلز : الأيديولوجيا الألمانية، مصدر سابق ، ص 30 .

* جورج هيجل : - (1770 ــ 1831) فيلسوف المثالي هذب كانتيانيك وارسى صرحه على أساس من المثالية الموضوعية أما الهيجيلية فهي تيار مثالي انطلق من مذهب هيجل وانقسم أتباعه الى قسمين الهيجليون الشباب والهيجليون الشيوخ .

** لودفيج فورباخ:- (1804-1874) فيلسوف مادي المانى ملحد من أعلام النزعة الأنثربولوجيه ، أعتبر الدين وليد أماني الإنسان ونادى بديانة انسانية تتي مستهدف السعادة للجميع ، شكل بفلسفته المادية الأثر الكبير على مادية ماركس وانجلز .

*** د فيد شتراوس :- (1808 ــ 1874) فيلسوف المانى ، من الهيجليون الشباب أنكر صحة الأناجيل وأعتبر المسيح مجرد شخصية تاريخية .

**** الجدل أو الديالتيك :- يشير المعنى العام للمصطلح الى عملية صراع يتفاعل طرفاه المتضادان ، التأثر والتأثير وينتجان مركب ثالث يصبح بدوره طرفاً في عملية صراع جديدة مع طرف يطابقه على المستوى الفكري والاجتماعي ويبدو مع التناقض المبدأ الرئيسي للجدل .

و يعتبر أن الأصل في هذا الصدد هو تطور الأشياء، و أن الشيء (أو الفكرة) لا يبق على حاله. وإنما يخضع لتطور مستمر. و لذلك فان الشيء يكون موجوداً و متغيراً في نفس الوقت، أي موجود و غير موجود. و يستند هيجل في ذلك على فكرته في (وحدة العقل و الوجود) أي أن الفكر والواقع هما نفس الشيء وبناء على هذه المفاهيم والأفكار يعطي هيجل الجدلية معنى خاصاً يعني بدراسة التطور الذي يتم عن طريق تسلسل المتناقضات التي تولد التاريخ. فالأساس الأول للوصول إلى الحقيقة هو الاعتراف بالأضداد، أي باجتماعها. فكل فكـــرة (أو شيء) لابد أن يكون لها نقيض أو فكرة مضادة، و هذا ما يؤدي إلى التطور. ولذلك فان التطور يتم عن طريق مراحل ثلاث : الإثبات و النفي و نفي النفي فكل شيء وكل فكرة تتضمن نقيضها و يؤدي ذلك إلى ظهور حالة جديدة هي ما نسميها التركيب (أو التأليف) وهذه نستطيع أن ننظر إليها على أنها فكرة جديدة. أرقى من الفكرتين السابقتين لأنها تجمع محاسن كل منهما. وهذه الفكرة الجديدة تمثل نقطة البدء في مرحلة أخرى من مراحل تطور الفكر. وهكذا فالتناقض أو قانون التناقض وفقاً لهذه الجدلية يعتبر هو أساس التطور، كما انه يؤدي دائماً إلى الارتفاع إلى مراحل أعلى حتى نصل إلى ما يسميه هيجل بالفكرة أو المعرفة المطلقة. وقد تأثر ماركس ورفيق كفاحه انجلز بهذا المنهج الجدلي ولم يدخلا عليه تغيير يذكر واعتمدا على منطقة في صياغة برنامجهم المناهض للرأسمالية كنظام. وتبرز هذه الجدلية في كتابات ماركس وانجلز في عدد من النواحي التي تؤكد هذه الحقيقة. و من ذلك على سبيل المثال : تأكيديهما على ضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية في ترابطها وعلاقاتها بغيرها، وإلا أصبحت غير مجدية في حالة عدم مراعاة هذا الترابط. وأهمية دراسة الظواهر في تطورها وذلك لان الطبيعة ليست ساكنة ومستقرة ولكنها في تطور مستمر. وأن سبب هذا التطور هو صراع المتناقضات وهو ما سبق أن أشار أليه هيجل. ففي هذه الأمور الجوهرية يمكن القول أن الفلسفة الماركسية ليست إلا امتدادا فكرياً لفلسفة هيجل الجدلية. [1]

---

[1] عزت أحمد حنيش : تاريخ الفكر الاقتصادي . مرجع سابق . ص 366 – 367 .

واصل ماركس الاعتقاد بان الديالكتيك (الجدل) منهج منطقي قوي قادر بصورة فريدة على توضيح قانون التطور الاجتماعي. ونتيجة لهذا فان فلسفته شأنها شأن فلسفة هيجل، فلسفة للتاريخ. بالنسبة إلى كلا الرجلين (ماركس وهيجل) كان الأساس الذي يقوم عليه أي تغيير اجتماعي هو وجوبه أو (حتميته) وهذا المصطلح لا يقل غموضاً عند ماركس عنه عند هيجل، أذ يجمع بين مفاهيم كل من التفسير السببي والتبرير الأخلاقي. وبرغم أن ماركس فسر فلسفته بأنها صورة من المادية ظل يستخدم الديالكتيك لتأييد نظرية في التقدم الاجتماعي تتحقق فيها بالضرورة قيم أخلاقية أرقى. وثانيا بالنسبة إلى ماركس كما هو الشأن بالنسبة لهيجل، كانت القوة الدافعة على التغيير الاجتماعي هي الصراع، وكانت القوة هي العامل المحدد في الملجأ الأخير. فالصراع هو بين طبقات اجتماعية بدلاً منه بين شعوب، و القوة الاقتصادية بدلاً من سياسية، والقوة السياسية في نظرية ماركس نتيجة مترتبة على الوضع الاقتصادي. ولكن النضال من اجل القوه لم يكن عند ماركس ولا عند هيجل بالذي يؤدي إلى تسوية سليمة لصالح كلا الطرفين المتنازعين. واشترك ماركس مع هيجل في شك عميق ساورهما في قدرة بعد نظر الإنسان أو نواياه الطيبة على تعديل فعل القوى الاجتماعية. وكان كل منهما بحكم مزاجه وبسبب فلسفته الاجتماعية لا يعتقد في قدرة التشريع على علاج المساوئ الاقتصادية. حقيقة ساور ماركس الأمل و توقع أن تسفر راديكاليته الثورية على صورة من الاشتراكية. وعن مساواة اجتماعية وحرية صادقة تكمل ما تنطوي عليه الديمقراطية السياسية من مساواة و حرية، ولكنه في الحقيقـــة لم يقم سبباً طيباً يدعو إلى الاعتقاد بان ما تنطوي عليه الراديكالية* من سياسة القوة سوف تكون عند التطبيق العملي اقل تسلطاً و دكتاتورية من سياسة القوه التي تنطوي عليها القومية المحافظة. وعلى ذلك انطوت فلسفته الاجتماعية على تباين بين تطلعاته الديمقراطية والمنطق الباطني الذي يشتمل عليه مذهبه . [1]

وقع ماركس بعمق تحت تأثير فورباخ وهو الفيلسوف الذي انزل المثالية الهيجلية من مركزها المسيطر في الفكر الألماني، و احل محلها مدخلاً مادياً، أذ يرى أن نقطة البداية في

---

[1] جورج .هـ.سباين : تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 992 .

* الراديكالية :- هي الجذرية أو نسبة الى جذور الشئ ويطلق المصطلح اليوم على المتطرفين اليسار . فعندما نقول تغير راديكالي نعني تغير جذري ولا يبحث عن حلول وسط .

كل فلسفة وفي كل فكر اجتماعي لابد أن تكون الإنسان لا (الله) ولا الفكرة. لقد كان فورباخ، مثل كثير من الفلاسفة الألمان الآخرين في الثلاثينـــات والأربعينات، يهتم أول ما يهتم بنقد الدين وبتقييم مكانه في عقل الإنسان، و قد رأى الدين على انه في جوهره وسيلة لإشباع حاجات بشرية عميقة معينة، و لكنه اعتبر العنصر اللاهوتي فيه كما سبق أن رأينا، مجرد إسقاط للإنسان نفسه بواسطة الخيال البشري، فهو ينظر إلى الإنسان بأنه قد صنع الله على صورته، و المشكلة التي يواجهها الجنس البشري هي العثور على بديل اللاهوت، بديل يشبع الحاجة البشرية إلى مثل أعلى. و كان يعتقد انه يمكن العثور على المعبود المطلوب في الإنسان نفسه، لا بوصفة فرداً، و لكن متصوراً في علاقاته الاجتماعية، التي يسمو على حدوده الفردية عن طريقها، و يستطيع أن يتمثل نفسه في شيء هو في نفس الوقت أعظم من طبيعته ولكنه ليس خارجاً عنها.[1]

وهكذا صار حب الإنسان للجنس البشري المبدأ الرئيسي في فلسفة فورباخ، وتتكون (ماديته) في جوهرها من هذا الإحلال للإنسان محل الله باعتباره نقطة البداية لكل تفكير فلسفي واقعـــي.[2]

لقد عمم فويرباخ نقده بعد ذلك منددا بمحاولة هيجل رد الروح والمادة إلى الوحدة، مرجعا الوجود في كليته بعد ذلك إلى الروح. وهذا ما وضحه فورباخ في أن السبيل المتبع في الفلسفة حتى الآن من المجرد إلى العيني، من المثالي إلى الواقعي هو سبيل معكوس، أن الوجود الذي ينبغي على الفلسفة أن تبدأ به لا يمكن أن ينفصل عن الوعي ولا الوعي عن الوجود. فويرباخ اعتقد انه بهذا قد قلب مذهب هيجل رأسا على عقب، وحيث يتحدث هيجل عن الروح يضع فويرباخ المادة، وحيث يتحدث هيجل عن الله يضع فويرباخ الإنسان. إذا من وجهة نظره، ليس الله هو الذي تغرب في الإنسان، و إنما الإنسان هو الذي تغرب في الله . الله ليس إلا اغتراب* الإنسان .[3]

---

[1] كارل ماركس ، فردريك انجلز : العائلة المقدسة أو نقد النقد النقدي. ترجمة حنا عبود ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، بدون تاريخ نشر ، ص 69 وما بعدها .

[2] ج.و.هـ.كول : رواد الفكر الإشتراكي، 1789 – 1850 ، مرجع سابق ، ص335 – 336 .

[3] د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي ـ الجزء الثالث ، الإجتماعية ـ الإشتراكية ، مرجع سابق ، ص 350 .

* الاغتراب :- حالة نفسية اجتماعية تسيطر على الفرد وتجعله غريباً وبعيداً عن واقعه الإجتماعي وينطوي المصطلح على مفاهيم متعددة يتعدد الفلاسفة الذين أنحوا على إستخدامه ، خصوصاً هيجل وفرويد وماركس الذي ربط الإغتراب بتقسيم العمل وتوزيع اللاعتلاقي للسلطة والملكية .

وإذا كان ماركس قد أخذ عن هيجل الجدلية فانه قد اختلف عنه كلية في أساس فلسفته، ففي حين كان هيجل يرى أن تاريخ العالم ما هو إلا انعكاس لتطور الفكر الإنساني الذي يتجه في تطوره نحو الفكرة المُطلقة، فان ماركس لم يقبل بهذه النظرية و انتقد هيجل فيها، مبيناً أن المادة، وليس الفكر هو الأساس في هذا التطور. و قد أدت هذه النظرة المغايرة بماركس إلى اعتبار تطور العوامل الاقتصادية ممثلة في الإنتاج المادي وما يتبعه من تقسيم للعمل، وما يترتب على الصراع الطبقي من قوة التي تشكل وتفسر تاريخ الإنسانية، وتمثل تاريخ البدء في فلسفته. فمشاعر وأفكار الرجال محكومة في اعتقاده، بالوجود الاجتماعي، أما العكس فغير صحيح .[1]

و هكذا فقد اعتقد ماركس انه باتجاهه هذه الوجهة يمكنه أن يعيد صياغة فلسفة هيجل و ينقلها من حيز المثالية إلى عالم الفلسفة المادية.حيث لا تعدو المادية التاريخية* عنده أن تكون تطبيقاً للفلسفة المادية الجدلية** على دراسة التاريخ و تطوره حيث يرى أنصارها أن التاريخ الإنساني هو نتاج تطور مستمر، لا يجد تفسيره في إدارة كائنات غيبية أو قوى روحية، بل يجب أن ننطلق في التعرف عليه ابتداء من أوجه نشاط الأفراد في مجال الإنتاج. والتاريخ بهذا المعنى عند ماركس يخضع تطوره لقوانين عامة تنحصر مهمة الباحث على علم التاريخ في العمل على اكتشافها، حيث تكمن حقيقة المادية التاريخية في هذه القوانين التي تظهر بالوقوف على العوامل المحددة لأسس التطور الاجتماعي.[2]

إن ادعاء فورباخ أن القوى المحركة للتاريخ الاجتماعي مادية معناه عند ماركس أن هذه القوى اقتصادية، وعلاوة على هذا، كان الاقتصادي يعني عنده أسلوب الإنتاج الاقتصادي، إذ كان مقتنعاً بان أي نظام للإنتاج يحمل معه طريقة تطابقه لتوزيع المنتج الاجتماعي، و هذه الطريقة وحدها هي التي تجعل النظام يؤدي عمله. و التوزيع بدوره يخلق

---

[1] كارل ماركس ، فردريك انجلز : الإيديولوجيا الألمانية، مصدر سابق ، ص 32 .

[2] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 369 .

* المادية التاريخية : - مبحث في الفلسفة الماركسية يدرس القوانين العامة لتطور المجتمع ، ويقوم على الرؤيا المادية للحياة الاجتماعية والتاريخ البشري فهي تنطلق من القول بأن حياة المجتمع المادية (الوجود الإجتماعي) تحدد حياته الروحية (الوعي الاجتماعي) وبأن أسلوب إنتاج الخيرات المادية هو العنصر الرئيسي في منظومة ظروف حياة المجتمع المادية والعامل المحدد لطابع النظام الاجتماعي وتطوره .

** المادية الجدلية :- نظرية فلسفية ترد تفسير الظواهر الطبيعية والفكرية الى المادة وتعتمد الطريقة الجدلية منهجاً لها في تحليل وتفسير حقيقة هذه الظواهر .

بنياناً من طبقات اجتماعية كُلاً منها يعينها مركزها في النظام. وعلى ذلك يرى ماركس أن مصادر وجود المجتمع هو الأسلوب الذي يستغل به الموارد الطبيعية و ينتج السلع التي يعيش عليها، فأسلوبه في الإنتاج في أي وقت معلوم يفسر حالته السياسية، بل و كل حالته الثقافية في الواقع وفي ذلك الوقت، والتغيرات التي تطرأ على نظام الإنتاج تفسر ما يطابقها من تغيرات تحدث فـــي سياسته و ثقافتـــه . [1]

وهنا نعرض معالم نظرية ماركس في الجبرية الاقتصادية*، أي المعنى الاجتماعي والسياسي الذي أضفاه على المادية الديالكتية.

فالإنسان هو خالق أدوات الإنتاج ولكن هذه الأخيرة أيضا هي المكيفة لما هو عليه من قدرات فنية وتدريب. وتذهب المادية التاريخية إلى أن قوى الإنتاج هذه في تطورها هي السبب الأساسي والمصدر الذي تنبثق منه كافة التغيرات في الحياة الاجتماعية، وعلى ذلك فطابع كل مجتمع يتحدد في التحليل النهائي للأمور بما يملكه هذا المجتمع وبما يستخدمه من قوى إنتاجية، أي بأدوات إنتاجة وبالعمل القائم على هذه الأدوات .[2]

وفي هذا يقول ماركس في الأيديولوجيا الألمانية "إن الإنسان لا يمكنه أن يكون حرا بشكل فعلي لا في العالم الواقعي ولا بوسائل واقعية وانه لا يمكن إلغاء العبودية بدون الآلة البخارية، وإلغاء الرق بدون تحسين الزراعة. وأنه لا يمكن بصورة أعم تحرير البشر ماداموا لا يمكنون من الحصول بصورة تامة علي المأكل والمشرب والمسكن والملبس أن تحرير هو فعل تاريخي وليس فعلا ذهنيا فهو يتحقق بفضل شروط تاريخية "[3]

و يرى ماركس أن الأنظمة إنما توجد لان قوى الإنتاج توجدها، سواء شاء الناس أو لم يشاءوا، ففي أية مرحلة من مراحل نمو قوة الإنتاج لابد من وجود نوع ما من التنظيم الاجتماعي للسيطرة على استخدامها، و على الناس أن تضع قواعد لمثل هذه المسائل

---

[1] جورج .هـــلين : تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 1004.

[2] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 371 .

[3] كارل ماركس ، فردريك انجلز : الأيديولوجيا الألمانية، مصدر سابق ، ص 30 .

* الجبرية الاقتصادية :- تعني ان التاريخ هو مجرد تطبيق للمادة .

أو أن تعمل على تنفيذ هذه القواعد، وعليهم أن ينظموا في جماعات متعاونة للقيام بأعمال الإنتاج، و ينطوي هذا على خطة منظمة لقيام هذه العلاقات بين الإنسان والإنسان بعملها. فعليهم أن يحددوا من الذي له أن يستخدم وسائل الإنتاج، بما فيها الأرض بحقولها ومراعيها ومناخها وغاباتها وكذلك الأدوات التي صنعها الناس أنفسهم. فلابد من وجود نظام لعلاقات الملكية وكذلك خطة لتنظيم العمل. وهو يذهب إلى أن هذه النظم لا تحددها إرادة الناس الحرة ولكن يحددها في طابعها العام طبيعة وسائل الإنتاج التي تحت تصرف الناس لا في أي مكان وزمان بذاتها، أن قوة الإنتاج تحدد علاقات الإنتاج*. بيد أن علاقات الإنتاج التي تتحدد بهذه الطريقة تحدد بدورها أشياء أخرى كثيرة إلى جانبها. فالطرق التي ينظم بها الناس في عملهم، وطرقهم في الملكية تؤدي إلى قيام بناء اجتماعي يحدد العلاقات المتبادلة بين الناس، لا في العمل وحده، ولكن في جوانب أخرى من حياتهم معا، فهذه العوامل ترفع البعض وتجعل البعض الآخر خاضعين، لا في عملهم فحسب، بل وفي مركزهم الاجتماعي ووضعهم في الحياة المشتركة. فهي تؤدي إلى وجود فوارق، التي يذهب ماركس إلى إنها تتحدد أول ما تتحدد على ضوء علاقتها المختلفة بالبناء الإنتاجي. وما يبدو انه فوارق اجتماعية هو أساساً فوارق اقتصادية تتوقف على الظروف التي يتم فيها الإنتاج وتتنوع بتنوعها لأن المراحل المختلفة لتطور تقسيم العمل تتمثل بالضبط أشكالا مختلفة للملكية. وبكلام آخر. فأن كل مرحلة جديدة لتقسيم العمل تحدد كذلك علاقات الأفراد فيما بينهم بخصوص مادة العمل وأدواته ومنتجاته ".[1]

وإذا كانت النظرة المادية قد أثرت على دراسة الماركسية للتاريخ وتعيين العامل الحاسم الموجه لأحداثه ببيان أن التطورات الاقتصادية وليس الصدفة العارضة هي المحرك للتاريخ الأنساني، فان هذا المنهج في تحليل وتفسير تطور الهيكلين الأساسي والعلوي للمجتمع الإنساني يوضح لنا بتطبيقه على النظام الرأسمالي كيفية حدوث الثورات الاجتماعية التي ستؤدي حتماً بهذا النظام نتيجة للصراع فيما بين الطبقات. وتتحقق الثورات الاجتماعية وفقاً لهذه النظرية نتيجة لتناقض في نظام الإنتاج الاجتماعي، هو التناقض بين قوى الإنتاج

---

[1] كارل ماركس ، فردريك أنجلز : الإيديولوجيا الألمانية، مصدر سابق ، ص 30 .

* علاقات الإنتاج :- في الماركسية هي جملة العلاقات الإقتصادية المادية التي تنشأ بين الناس في عملية الإنتاج اقتصادي من الإنتاج الى الاستهلاك

وعلاقات الإنتاج، أما علاقات الإنتاج، وبصفة خاصة نظم التملك فبطيئة التغير، تدافع عنها المصالح المستفيدة منها و تستميت في التمسك بها حتى في وجه ما قد يظهر واضحا من ضررها على تطور المجتمع و متى بلغ هذا التناقض حداً معيناً يبدأ عهد ثورة اجتماعية تفجر علاقات الإنتاج السائدة وتحل محلها علاقات جديدة تناسب التطور الذي طرأ على قوة الإنتاج فتعمل على تدعيمها و النهوض بها، فيزدهر المجتمع وترقى أحواله حتى يسبقها نمو قوى الإنتاج مرة أخرى فتغدو بدورها عبئا ثقيلا يجب التخلص منه. وهكذا من نظام اجتماعي إلى آخر أعلى منه مرتبة ، (البدائية، الإقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية) . و من الأمثلة المتداولة على صحة التحليل المتقدم تحليل ماركس للتطور الذي حل بالرأسمالية كنظام، وتأكيده على أن هذا النظام (وقد لاحظ ارتكاز الهيكل الإنتاجي فيه أساسا على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج وعلى استقلال كل مشروع عن غيره في رسم سياسته الإنتاجية) أصبح يشكل بهذه المقومات عائقاً يعوق انطلاق المجتمع ويحد من تقدم قواه الإنتاجية، ومن ثم عائقا كتب عليه التاريخ الزوال ليحل محله نظام جديد يوفق بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي لتملك وسائله، فيقضي على الملكية الفردية ويقيم علاقات جديدة مع العلاقات الاشتراكية . فالثورة تعد أذن عند ماركس حتمية تاريخية تحكم بها ضرورات التطور التاريخي للمجتمع الرأسمالي متى بلغ هذا المجتمع مرحلة معينة من التقدم الاقتصادي .[1]

لقد كانت السلطة والملكية هي الدافع الأساسي لظهور الطرح الماركسي وتبلوره من خلال تاريخ المجتمع الأوروبي الصناعي، الذي تعقد بفعل عوامل التقدم الصناعي و العلمي وتعقدت معه الحياة السياسية و الاجتماعية.أن الملكية والسلطة و أن بدأ في مظهرها الخارجي موضوعاً سياسياً اقتصادياً ألا أنها في باطنها علاقة واسعة مترامية الأطراف تشمل تاريخ المجتمعات البشرية بنواحيه الاجتماعية والدينية والعرفية ناهيك عن السياسة والاقتصاد، وحتى يمكننا القول أن تاريخ البشر منذ دب دبيبهم على ظهر البسيطة تمحور حول هذه العلاقة ما بين السلطة والملكية، فهي مقولة هامة من مقولات التاريخ والتي تسير دولاب حركته وترصد تحركاته، ولهذا ركز ماركس على هذه العلاقة بين السلطة والملكية في

---

[1] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 382 .

محاولة لوضع حلول لمعاناة البشرية، صحيح انه قد انطلق من الاقتصاد كبنية أولى تدور على رحاها حياة الشعوب والأمم، إلا انه أيضا وضع علاقة هذه البنية بالتاريخ والثقافة والمجتمع، ولهذا كانت الماركسية هدفا عاما شموليا ينمط للاقتصاد والثقافة والسياسة والمجتمع و التاريخ .[1]

ومما تقدم، يتضح أن الماركسية تخلص من دراسة التاريخ إلى القول بان التطورات الاقتصادية هي التي تحكم سائر التطورات الاجتماعية والسياسية و الفكرية. وليس معنى ذلك أن الماركسيين ينكرون اثر العوامل المؤلفة للبناء في المجتمع، بل كل ما أرادوه هو بيان خضوع تلك العوامل (دون نفي أثرها) للعامل المادي، وليس ذلك أكثر مما تؤكده الجدلية من ضرورة أدراك الأشياء في ترابطها وعلاقاتها بغيرها، وبما تقول به المادية من أسبقية المادة على الفكر، ولهذا فقد اتجه المذهب الماركسي إلى تفسير التاريخ بالتطورات المادية، وعلى وجه الخصوص بتطورات القوى المنتجة. ومن هنا يتضح أن هذا المذهب يقوم على تفسير مادي للتاريخ، ولعل هذا هو السبب الجوهري في تسميته بالمادية التاريخية .[2]

تقدم لنا فلسفة ماركس نموذجا عن الارتباط الوثيق جداً بين الفلسفة والاقتصاد نتناوله أولا فلسفياً ثم نقدياً. لقد كان همه في بحثه الوصول إلي قوانين حركة المجتمع، أو حركة التاريخ، معتقداً انه باكتشافها سوف يجعل الفلسفة تخرج من دائرة الميتافيزيقيا* حيث تتعامل مع أوهام إلي دائرة العلم والحياة الاجتماعية. وهي في هذا، كما أشار بنفسه، يقتدي خطى دارون** الذي اعتقد انه كشف عن قانون تطور الحياة، في كتابه(*أصل الأنواع) وماركس اعتقد أنه عندما يكتشف قوانين حركة المجتمع، فأنه يصير ممكننا الكشف عما يقود أليه. المستقبل.[3]

فرأى في قوانين حركة المجتمع أولا في صراع الطبقات والتاريخ على هذا النحو يكمن في الماضي نتاج حتمي للحاضر، فيعلن مع انجلز في البيان الشيوعي بأنه صراع

---

(1) المرجع السابق ، ص 383 .

(2) المرجع السابق ، ص 383 .

(3) د. رجب بودبوس : نقد الفكر الاقتصادي في الجزء الثالث ، الإجتماعية- الإشتراكية ، مرجع سابق ، ص 356 .

* الميتافيزيقيا :- ماوراء الطبيعة .

** تشارلز داروين :- (1809 ــ 1882) عالم طبيعي إنجليزي ، أوضح في كتابه أصل الأنواع مذهبه في تطور الإنسان المعروف بالداروينية .

الطبقات .وموضوع هذا الصراع هو العامل الاقتصادي. ماركس لكي يؤسس نظرته، افترض وجود مرحلة من المشاعية، حالما تخرج من هذه المرحلة المشاعية أو الحالة المشاعية والتي فيها الخيرات مشاعاً بين الناس بفضل الوفرة الطبيعية وبما لا يستوجب الصراع، هنا لا وجود للعمل، العمل مرتبط بالندرة. حالما نخرج من مرحلة الوفرة – المشاعية – فإننا ندخل في مرحلة يسميها(الصراع بسبب الندرة) التي تجعل من المستحيل أن كل إنسان يحصل على حاجاته، وان إشباع حاجات البعض لابد وان يكون على حساب حرمان الآخرين. الندرة استوجبت العمل، والصراع استوجب جعل بعض الناس أداة أنتاج لصالح البعض الآخر. هذه هي مرحلة السادة والعبيد، رفاهية السادة وإشباع حاجاتهم، بدون عمل، تتطلب استخدام الأخرين إذاة إنتاج، كما تتطلب حرمانهم من إنتاجهم. و هذا غير ممكن، في تلك المرحلة ألا عن طريق نظام العبودية. ثم في مرحلة ثانية يقابلنا نظام الإقطاع والقنانة حيث يكفي الاستحواذ علي الأرض لكفالة إشباع حاجات السادة وحرمان الآخرين. لنصل بعد ذلك إلي مرحلة الرأسمالية والعمال. حيث الآلة صارت أداة الإنتاج الأولى، ممنوكة من الرأسمال، محولة الآخرين إلى عمال وفق نظام الأجرة. هذه المرحلة تقود في حركتها الذاتية إلي مرحلة الشيوعية، والتي هي وفرة اصطناعية، أي ليست طبيعية، وإنما نتاج العمل .[1]

وقد كان قانون الصراع الطبقي هو القانون الذي أدى إلي انتقال المجتمع من نظام إلي نظام آخر إذ يحصل التطور في المجتمع بسبب تغير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تؤدي إلي تغير التركيب الطبقي وانقسام المجتمع إلي طبقة مسيطرة أمرة وأخرى كادحة مظلومة، فيحدث الصراع بين هاتين الطبقتين الذي لا ينتهي ألا بانتهاء النظام القائم . وظهور نظام آخر علي أنقاضه .[2]

تم يحل ماركس التناقض بين أدوات الإنتاج وبين علاقات الإنتاج محل الصراع الطبقي فالتناقض لم يعد بين طبقات اجتماعيه محورها العامل الاقتصادي، وإنما بين من ناحية أدوات الإنتاج ومن ناحية أخرى علاقات الإنتاج، حيث يذهب ماركس إلي أن أدوات الإنتاج التي تستعمل في الإنتاج في كل مرحلة تتطور بشكل أسرع من علاقات الإنتاج ، في كل مرحلة ثمة من ناحية أدوات الإنتاج، ومن ناحية أخرى علاقات إنتاج تتأسس علي أدوات

---

[1] المرجع السابق . ص 357 – 358 .

[2] محمد لطفي فرحات : الإشتراكية دراسة للنظام الاقتصادي ـ مصراتة . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان . 1989 . ص 34 .

الإنتاج. أدوات الإنتاج هي البنية التحتية، علاقات الإنتاج هي البنية الفوقية . تطور أدوات الإنتاج بشكل أسرع من تطور علاقات الإنتاج يجعل أدوات الإنتاج تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج ، البنية التحتية مع البنية الفوقية ، البنية التحية لم تعد متناسبة مع البنية الفوقية، وهذه عندما تفقد بنيتها التحتية ، ينتج عن هذا انعدام التوازن بالرغم من أن علاقات الإنتاج هي الشكل القانوني للملكية أو نظام الملكية الذي ينظم أدوات الإنتاج في مرحلة ما، والذي وجد لحمايتها وتبريرها – الأيديولوجيا مثلا – ألا أن التطور الحاصل في أدوات الإنتاج يكون أسرع من التطور الحاصل في علاقاتها، مما يجعل البنية التحتية تدخل في تناقض وتمرد علي البنية الفوقية أي أن أدوات إنتاج ونمط إنتاج جديد يصير في تناقض مع علاقات إنتاج كانت تنظم القديمة. لكنها لم تعد تناسب الجديدة، مما يستدعى تحطيم العلاقات القديمة، وإيجاد علاقات إنتاج جديدة تتناسب والمرحلة التي وصلتها في تطورها. لكن هذه ما تلبث حتى تتطور، ليظهر التناقض مجدداً . [1]

خضع كارل ماركس في تحليله تطور النظام الرأسمالي بقصد إبراز مسؤية في التطبيق إلى حد بعيد للقواعد التي تقوم عليها فلسفة المادية التاريخية، ففي الوقت الذي كان يرى فيه ماركس أن علاقات ألا نتاج البرجوازية تشكل آخر أنواع التناقض في طريقة الإنتاج، فقد اعتبر القوى المنتجة التي تنمو داخل المجتمع الرأسمالي تخلق في نفس الوقت الظروف الكفيلة بحل هذا التناقض. ويتمثل التناقض في النظام الرأسمالي في التقابل بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال حيث يؤدي الصراع بين هاتين الطبقتين إلي القضاء علي هذا النظام. وقد اعتبر ماركس هذه النهاية حتمية لا مفر منها. فالنظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلي التضاد بين الطبقات وإلي الأزمات الاقتصادية وإلي الصراع الطبقي. وبالتالي فانه يحمل في طياته أسباب انقضائه وعوامل قيام الاشتراكية، وقد خلص ماركس إلي هذه النتائج عن طريق كشفه لبعض القوانين التي رأى أنها تحكم سير النظام الرأسمالي وتدمغه بطابع الفشل في ذاته، ومن الواقع الذي يعيش فيه.[2]

---

[1] د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي، الجزء الثالث ، الإجتماعية الإشتراكية ، مرجع سابق ، ص 365 .

[2] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص 387 .

يستند ماركس إلي بعض الأسس الاقتصادية حتى يثبت أن النظام الرأسمالي يخضع لقانون التطور الذي يعتمد علي الصراع الطبقي. ونقطة البدء عند ماركس هي نظرية القيمة، وقد أخذ هذه النظرية من الاقتصاديين الكلاسيكيين وبخاصة ريكاردو. فالقيمة عند ماركس تتحدد بعدد ساعات العمل الاجتماعي الذي بذل في إنتاج السلعة فأساس القيمة ومصدرها هو العمل إن قيمة أية سلعة تأتي من تكلفة العمل الاجتماعي الذي يدخل في تكوينها، والقيمة تخضع لقانون عام يجعلها تتناسب طردياً مع عدد ساعات العمل الاجتماعي وعكسياً مع زيادة إنتاجية العمل*. ولذلك تتحدد قيمة السلعة بظروف العمل الاجتماعي أي بقيمة العمل في ظل أسلوب معين من أساليب الإنتاج. ويقرر ماركس أن العمل في النظام الرأسمالي الذي يجري فيه الإنتاج من اجل التبادل، يعتبر سلعة كبقية السلع، ولذلك تكون قيمة العمل وفقاً للنظرية العامة محددة على أساس ساعات العمل الضرورية لنتاج العمل (قوة العمل كسلعة) يبيع العامل قوة العمل التي تقوم على ما لديه من عضلات وأعصاب وحيوية جسمية في سوق العمل، ويقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل ويدفع مقابل ذلك ما يساوي عدد ساعات العمل الضرورية لنتاج قوة العمل، وهي عدد الساعات اللازمة لإنتاج ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن، وبالقدر الضروري فقط. فإذا كانت ضرورات الحياة تساوي ست ساعات من العمل فإن الرأسمالي يعطي للعامل القيمة النقدية لهذه الساعات ولكن الرأسمالي، بعد أن يشتري قوة العمل يقوم بتشغيل هذه القوة عدداً من الساعات أكبر من عدد الساعات التي دفع قيمتها فعلاً. ويعتمد ذلك على يوم العمل فإذا كان يوم العمل عشر ساعات مثلاً فإن الرأسمالي يعمل علي تشغيل العامل عشر ساعات وينتج من ذلك مقداراً من السلع قيمته وفقاً لنظرية القيمة عشر ساعات ويكون الفرق بين ما يحصل عليه الرأسمالي وما يدفعه للعامل هو فائض القيمة . فائض القيمة اذاً يعتمد على عدد الساعات التي تكون يوم العمل، ولذلك يعمل الرأسماليون علي إطالة يوم العمل بقدر الإمكان حتى يتمكنوا من زيادة فائض القيمة **. [1]

---

[1] كارل ماركس ، فردريك انجلز : البيان الشيوعي أو نقد النقد النقدي ، مرجع سابق ، ص 58 .

* إنتاجية العمل :- تعبر عن فعالية إستخدام مختلف عناصر العمل وتقاس بكمية المنتوجات المصنوعة في وحدة الزمن .

** فائض القيمة :- هي القيمة الإضافية التي ينتجها العامل المأجور والتي يحصل عليها صاحب رأس المال مجاناً .

لا تقتصر أهمية نظرية القيمة عند ماركس على مجرد فكره فلسفيه تعلي من شان العمل، بل إنها تعتبر في نفس الوقت بمثابة حجر الزاوية الذي يبنى عليه صرح نقده لفائض القيمة الرأسمالي ، ويرجع فائض القيمة بصفة عامة (المطلق والنسبي حيث يمثل هذا الفائض زيادة في كمية نقود الرأسمالي) إلى خاصية أساسية ينفرد بها عنصر العمل، تتمثل في أن العامل بإمكانه أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما يستهلك، ولهذا فان حصول الرأسمالي على فائض القيمة وحرمان العامل منه هو استغلال لا يجد له أدنى ما يبرره . ويعلل ماركس ذلك، إن راس المال الثابت الذي يستخدمه الرأسمالي في عمليات الإنتاج ، هو بمثابة (عمل ميت) (أو غير منتج) لا نه يزيد فقط من إنتاجية العامل. وبالتبعية قدرته على خلق فائض القيمة، ولكنه لا يخلق بذا ته فائض القيمة بمعنى انه لا ينقل إلى السلعة أكثر من قيمة استهلاكه. بعد أن أوضح ماركس في الجزء الأول من راس المال أن معدل التبادل بين السلع يتحدد بنسبة ما تتضمنه هذه السلع من عمل (نظرية العمل في القيمة) وإن فائض القيمة يعد بمثابة متغير تابع لعدد العمال الذين يستغلهم الرأسمالي، نجده في الجزء الثالث من مؤلفه يتناول ظاهرة اختلاف التركيب العضوي لرأس المال نتيجة للتقدم الفني الذي يستجيب له الرأسمالي عادة عن طريق إحلال الآلات محل العمل الإنساني، ليبحث أثرها على القيمة والربح . [1]

حيث يؤدي فائض القيمة إلى تراكم رأس المال ، فالرأسماليون يستثمرون جزءاً من أرباحهم في إقامة رؤوس الأموال التي تتكون من الآلات والمصانع وذلك رغبة منهم في زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح، فالمنافسة بين الرأسماليين تدفع كلاً منهم إلى محاولة توفير السلعة وبيعها في السوق بثمن اقل من غيره حتى يصنعوا البقاء. فكل رأسمالي يسعى دائماً لتخفيض نفقة الإنتاج ولا يتأتى ذلك ألا بزيادة إنتاجية عمالة وتزداد إنتاجية العمل بتوسيع حجم المصنع وزيادة استخدام الآلات المتطورة تقنياً والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. وهكذا يصبح هدف النظام الرأسمالي هو تراكم رأس المال بواسطة إعادة استثمار فائض القيمة، وهذا ما سماه كارل ماركس (قانون تراكم رأس المال)حيث لا يتم تراكم رأس المال بنسب متساوية، وينتج من ذلك وجود مشروعات كبيرة ومشروعات

---

[1] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي . مرجع سابق ، ص 399 ــ 400 .

صغيرة، وحيث أن المشروعات الكبيرة تستطيع أن تبيع منتجاتها بتكلفة أقل من تكلفة منتجات المشروعات الصغيرة وذلك بفعل القانون العام للقيمة، فإن المشروعات الكبيرة تستطيع أن تبعد المشروعات الصغيرة في ظل نظام المنافسة وتقضي عليها نهائياً .[1]

وهكذا تركز رؤوس الأموال في يد عدد قليل من أفراد المجتمع فينفردون بالسوق ويتحول صغار الرأسماليين إلى عمال مأجورين يبيعون قوت عملهم، وتنتهي المنافسة دائماً لخراب وإفلاس صغار الرأسماليين لينظموا إلى جيش العمال في مواجهة الرأسماليين الكبار، بذلك ينقسم المجتمع إلى طبقتين رأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج، وطبقة العمال والتي تعتمد على تأجير قوة عملهم من أجل البقاء حيث تسؤ أحوالهم نتيجة الاستغلال فيحدث التصادم بينهم وبين الرأسماليين.[2]

يعتقد ماركس أن حدة الأزمات الاقتصادية تعتبر ظاهرة دورية ملاصقة لتطور النظام الرأسمالي تحدث فيه حتما بفعل تقابل الاتجاهات سابق الإشارة إليها، والواقع أننا لا نجد نظرية واحدة عند ماركس لتفسير الأزمات الاقتصادية، وإنما نجد عدة تفسيرات على أن أشهر وأيسر التفسيرات الدارجة عند رائد الماركسية، والتي يمكن أن نعتبرها أساسية ونكتفي بها هنا تجنبا للخوض في تحديد المعالم الحقيقة لنظرية ماركس في تفسير الأزمات والذي يمثل موضوعاً أثار ولا يزال يثير في الفكر الاقتصادي خلافا كبيرا ذلك التفسير الذي سجل بموجبه أن الأزمات تصدر (من ذاتية نظام الإنتاج الرأسمالي الذي يبرز التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الرأسمالي للتملك) .[3]

وبذلك يفعل قانون الصراع الطبقي فعله في تطور النظام الاقتصادي وانهيار النظام الرأسمالي، ويتبع تجمع العمال في المصنع فرصة التقائهم وتنظيم أنفسهم في مواجهة الرأسماليين والقضاء على الطبقة الرأسمالية، فاتحاد العمال يعجل بالقضاء على النظام الرأسمالي، وبظهور نظام جديد على انقاضه هو النظام الاشتراكي، فالنظام الرأسمالي في نظر ماركس غير مستقر يستغني عن العمال بأسرع مما يستخدمهم، كما أن تطور التقنيـــــة والاختراعات يسير بسرعة هائلة ويؤدي إلى تضخيم الجيش الصناعي

---

[1] محمد لطفي فرحات : الإشتراكية دراسة في النظام الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 36 .

[2] المرجع السابق ، ص 37 .

[3] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 412.

الاحتياطي باستمرار. و يبتلع صغار الرأسماليين، وتحل الآلات محل العمال المهرة وتسوء أحوال العمال، وتنخفض أجورهم إلى مستوى يقرب من حد المجاعة .وتطول أيام العمل و يصبح صراع التنافس بين الرأسماليين اكثر قسوة بسبب انخفاض الأرباح. ويؤدي ذلك كله إلى زيادة حدة الصراع الطبقي الذي يعمل على تدمير النظام الرأسمالي. وهكذا أثبت ماركس أن النظام الرأسمالي يخضع لنفس القانون العام الذي خضعت له الأنظمة التي سبقت الرأسمالية في تطورها، فتطور النظام الذي يعتمد على العامل الاقتصادي يقسم المجتمع إلى طبقه تحتكر وسائل الإنتاج و طبقه أخرى تحرم من وسائل الإنتاج وتكون موضوع لستغلال الطبقة الأولى، فيحدث التصادم والصراع بين الطبقتين وينتقل المجتمع بذلك إلى نظام جديد.[1]

يسعى ماركس إلى تحرير الفرد وتحقيق سعادته في محيط حياته الاجتماعية، ويرى أن غالبية العاملين افتقروا إلي هذه السيادة تحت وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع البرجوازي، طالما أن جميع الامتيازات أضحت وقفاً علي نفر من الأفراد ينتمون إلي طبقة البرجوازية دون سواهم . ومن هنا ، فقد سعى ماركس إلي أجراء المصالحة بين الافراد، ولا سيما الفئات العاملة وبين المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك علي قاعدة مستحدثة ترفض المفهوم الليبرالي للديمقراطية ، وتعتنق مفهوماً جديداً رآه ماركس انه أمضى فعالية في توفير الحرية التي ينشدها الأفراد في محيط المجتمع الصناعي الأوروبي الذي عاشه. حيث انتقد ماركس المفهوم البرجوازي أو الليبرالي للديمقراطية. ورأى أن الديمقراطية الليبرالية كانت ثورية في عهدها أذا ما قورنت بالنظام الإقطاعي السابق عليها، وحين نادت بإلغاء امتيازات الأشراف والحد من السلطان المطلق للحكام، باعتبار أن هذه الدعوة تشكل خطوة صوب تحرير الفرد .كما أنها، وعلى خلاف النظم السياسية السابقة عليها توفر للشعب العامل الإمكانيات القانونية للنضال في سبيل ظروف أفضل عن طريق المنظمات الطبقية النضالية التي يقومون أنفسهم بتكوينها أي أنها توفر للطبقة العاملة إمكانية تنظيم نفسها كقوة سياسية مستقلة .بيد أن ماركس، رأى أن المفهوم البرجوازي للديمقراطية قد تخلف عن ملاحقة وتطور الرأسمالية

---

[1] محمد لطفي فرحات : الاشتراكية دراسة النظام الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 38 .

إذ وقف عند مجرد التعبير عن حاجات النمو الاقتصادي الرأسمالي وحماية مصالح الطبقة البرجوازية التي تم تغليفها في قناع برّاق من الشعارات المثالية المجردة، وهو قناع يستر فيما رأى ماركس إرادة الطبقة البرجوازية في الحفاظ علي العلاقات الطبقية التي انتصرت في ظلها على كل من قوى الإقطاع والعمال .[1]

تتصل نظرية الدولة عند ماركس بفلسفته القائمة على المادية التاريخية . فالدولة لا تستطيع أن تنسلخ عن أساسها الاقتصادي وقاعدتها المادية ، بل تستمد واقعها من العلاقات القائمة بين الطبقات الاجتماعية ومن أشكال الصراع الدائرة بينها ، لتكون اداة في خدمة الطبقة السائدة وتدعم أركانها أذ ما تخلخلت .فالدولة عند ماركس شئ أنتجه المجتمع في مرحلة معينة من نموه، وهي بمثابة اعتراف بأن المجتمع قد أصبح مصاباً بتعارض لا حل له مع نفسه، وانه أصبح غارقاً في صراع لا تخف حدته، وانه عاجز عن أزالته. وكي لا تدفع هذه الخلافات الطبقات المتصارعة نفسها والمجتمع إلي صراع قاتل ،لذلك أصبح ضرورياً وجود قوة تقف، في الظاهر، فوق المجتمع لتخفيف النزاع وحصره داخل دائرة القانون، وهذه القوة التي قامت من المجتمع ووضعت نفسها فوقه هي الدولة .

وقد أوضح ماركس هذا المعني بجلاء في مؤلفه (الحرب الأهلية في فرنسا 1871) حيث وصف الدولة بأنها (ظاهرة طفيلية) تمتص دماء المجتمع وتعوق حركته، ويكون الحكام فيها بمثابة سُلطة مستقلة عن الشعب، ومسخرة لخدمة مصلحة طبقة علي حساب مصالح الطبقات الأخرى .[2]

ويضيف انجلز إلي ذلك قوله : " حيث أن الدولة نشأت من الحاجة إلي السيطرة علي الصراع الطبقي، وحيث أنها نشأت في الوقت نفسه وسط هذا الصراع ، فهي دولة الطبقة الأقوى، بصفة عامة، والطبقة المسيطرة اقتصادياً، تلك الطبقة التي تصبح عن طريق الدولة الطبقة المسيطرة سياسياً أيضا، ولذلك تتطلع إلي وسائل جديدة للسيطرة علي الطبقة الخاضعة واستغلالها. وعلى ذلك فقد كانت الدولة في الأنظمة القديمة هي دولة ملاكي العبيد للسيطرة على العبيد، كما كانت الدولة الإقطاعية هي جهاز الأرستقراطية

---

[1] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 413 .

[2] د. رمزي بودبوس : نقد العقل الاقتصادي ـ الجزء الثالث ، الاجتماعية الاشتراكية ، مرجع سابق ، ص366 .

للهيمنة علي رقيق الأرض من الفلاحين والتابعين. وكما أن الدولة النيابية الحديثة هي أداة رأس المال لاستغلال العامل الأجير فالسبب يكمن في القوة. في العنف. القوة هي التي مكنت العاطل من أن يستعبد العبيد، والإقطاعي من الاستحواذ علي الأرض وعلي الأقنان، والرأسمالي أن يستحوذ علي الثروة. اصل الرأسمالية هو الاستحواذ أو التراكم الهمجي وليس تطور أدوات الإنتاج. لقد نقد ماركس بتغريب هيجل للدولة، حين جعل من الدولة البروسية نظاماً عقلانياً هو تجسيد نهائي للروح الموضوعي وللمنطق. مبرراً بذلك الملكية ومؤسساتها عندئذ تصبح الدولة هي الأمر الناهي، وهي خالق المجتمع وتصير بذلك مبررة كعقلانية مع مؤسساتها السياسية والرجعية والملكية الخاصة في شكلها البرجوازي . وقد دلل ماركس علي أنه ليس الدولة هي التي تنتج المجتمع، وكما حاول هيجل بيانه، وإنما العكس هو الصحيح. وان المجتمع المدني هو الذي ينتج الدولة. الدولة إذاً ليست محايدة بالنسبة لصراع الطبقات ومصالحها. بل هي تعبير عن مصالح الطبقة المسيطرة في هذا الصراع وهنا يصبح النظام السياسي هو النظام السياسي للملكية الخاصة" [1]

وفي مواجهة المفهوم الهيجلي للدولة، ذكر كارل ماركس –الشاب –في أحد كتاباته المبكرة (الأيديولوجية الألمانية) (أن الدولة هي الشكل الذي يتمكن بواسطته أفراد طبقة مسيطرة من ترجيح كفة مصالحهم بالذات. ولذا فان كل المؤسسات المشتركة في المجتمع تمر من خلال جهاز الدولة المذكور وتكتسي الطابع السياسي.[2]

ثم يذكر انجلز في كتابه (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) مايلي' ليست الدولة بأي حال قوة مفروضة علي المجتمع من خارجه، وليست كذلك، واقع الفكرة الأخلاقية، أو، صورة وواقع العقل كما يدعي هيجل. وإنما الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره الدولة هي تعبير عن أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله. وعن أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية يعجز عن الخلاص منها، ولكي لا تقوم هذه المتضادات. هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة باتيام بعضها بعضاً وتلتهم المجتمع. اقتضى الأمر إيجاد قوة تقف في الظاهر فوق

---

[1] كارل ماركس ، فردريك انجلز: البيان الشيوعي، بدون مترجم ، الطبعة الرابعة ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، 1972، ص 40.

[2] فريدرت ماركوزه : العقل والثورة ، ترجمة فؤاد زكريا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ، ص 216.

المجتمع، قوة تلطف الصراع وتبقيه ضمن حدود (النظام). إن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة".[1]

ويضيف انجلز تأكيداً للفكرة الماركسية بشأن الدولة قائلاً : (بما إن الدولة قد نشأت من الحاجة إلى كبح صراع الطبقات ونشأت في الوقت نفسه ضمن هذا الصراع، فأنها تعتبر كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى والسائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً أيضا، وتكتسب علي هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستغلالها ... ومع ذلك فثمة – حالات استثنائية – مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال وهكذا فالدولة لم توجد منذ الأزل – فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطتها، وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة معينة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع إلي طبقات، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمرا ضرورياً وستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة، ومع زوال الطبقات ستزول الدولة ".[2]

إن الاشتراكية العلمية تناولت موضوع السلطة والملكية من زاوية لنقل أنها تظل مثالية في نظر الباحث، مثل تلك النظريات الطوباوية، التي تميزت بأنها وضعت في الاعتبار المرحلة التاريخية التي كان يعيشها المجتمع الأوروبي، فوائمة ما بين المجتمع الرأسمالي أنا ذاك والطرح الطوباوي الاشتراكي، بينما الاشتراكية العلمية جنحت إلي التطرف وابتعدت كثيراً عن الواقع وهذا ما نجده عند ماركس في الإيديولوجيا الألمانية حيث يقول : " أن جميع النقاد الفلسفيين الألمان يؤكدون أن الأفكار والتصورات والمفاهيم قد سادت حتى الآن البشر الواقعيين وسيرتهم، وان العالم الواقعي هو نتاج لعالم الأفكار . ولقد كانت تلك هي الحالة حتى الوقت الراهن، لكن من الواجب تغييرها، وأنهم يختلفون عن بعضهم البعض في الطريقة التي يتوون بها تحرير الجنس البشري، الذي يثن في رأيهم تحت ثقل أفكاره الثابتة الخاصة، وأنهم يختلفون كذلك بخصوص ما يصفونه بأنه أفكار ثابتة وأنهم يتفقون في إيمانهم بهيمنة الأفكار، ويتفقون في الاعتقاد بأنها محاكمتهم

---

[1] كارل ماركس ، فردريك أنجلز : الإيديولوجيا الالمانية، مصدر سابق ، ص 70 .

[2] كارل ماركس ، فردريك أنجلز : البيان الشيوعي، مصدر سابق ، ص 41 .

النقدية لابد أن تؤدي أخيراً إلي دمار الأوضاع القائمة، سواءً كانوا يتهمون أن فكرهم الفردي يكفي من اجل تحقيق هذه النتيجة، أم كانوا يبغون الوصول إلي الشعور القومي العمومي".[1]

ومن ثم نادى ماركس بأممية الطرح الاشتراكي ليكون غداً أو فجراً جديداً لكل الأمم، وهذا أهم نقد يمكن أن يوجه إلي الماركسية، إذ أنها مثلـــــها ومثل النازية والفاشية اتصفت بالنزعة الشموليـــة (التوتاليتاريه) فرضت نموذجها علي المتصور الماركسي الذي لا طبقة فيه. أن الطرح الماركسي للمجتمع اللاطبقي جاء شاء أو أبى في صيغة تنظيرية تأملية تبشر بمجتمع لم يوجد بعد هو المجتمع الذي يخلو من الطبقة ،حيث يرى ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي بأنه " ليس تاريخ كل مجتمع حتى يومنا هذا سوى تاريخ نضال بين طبقات، فالحر والعبد والنبيل والعامي والإقطاعي والقن ورئيس الحرفة والصانع أي باختصار المضطهدون والمضطهدون كانوا في تعارض دائم "[2]

أن المجتمع الصناعي الذي عاشه ماركس واستغلاله للعمال، جعل ماركس يذهب إلي الطرف النقيض قمة المثالية في مواجهة تطرف الواقع وتوتره، فأن فكرة العمل المغرب مثلاً عند ماركس التي تعد تفسيراً لظاهرة الاستغلال في المصنع الأوروبي هي فكرة مثالية مشوشة غير واضحة المعالم لأن العمل هو جزء لا يتجزأ من كيان الإنسان، ومن ثم فأن استغراق الإنسان في العمل ليس بالضرورة أن يكون مقابل اجر، بل يمكن أن يكون تحقيقاً للذات، فالكاتب الذي يستغرق في موضوع مقالته، والصحفي في صحيفته، والمعلم في درسه، وكذلك باقي الطوائف الاجتماعية الأخرى، إنما تفعل ذلك في المقام الأول تحقيقاً لكينونتها، ثم بعد ذلك الأجر الذي يحفظ لها حق الحياة المادية، أما الفكرة المثالية التالية التي وقفت الماركسية في التصدي لها هي فكره فائض القيمة، والتي يرى الباحث أن الماركسية قد اخترعت لها حسابات بعيدة عن الواقع لا يمكن تخيلها إلا في نطاق الأوراق وليس لها علاقة بالواقع .فأن اعتبار ماركس ظاهرة فائض القيمة مسئولة عن عدم التوازن بين العرض والطلب ومن ثم حدوث الأزمات التي تعتبر لديه نتيجة طبيعية لطريقة سير النظام الرأسمالي، وعلى أساس أن سير النظام الرأسمالي

---

[1] كارل ماركس ، فردريك أنجلز : الأيديولوجيا الالمانية، مصدر سابق ، ص 20 .

[2] كارل ماركس ، فردريك أنجلز : البيان الشيوعي، مصدر سابق ، ص 41 .

يقتضي أن تزيد الإيرادات عن النفقات نتيجة لزيادة القيمة المضافة عن قيمة العمل المدفوع، أي عن رأس المال المتغير وهو الذي يحدد الطلب، وهذا التحليل هو الآخر ليس بمفازة من المناقشة. فهذه الأزمات، وان أصبحت الآن حقائق مسلماً بها في النظام الرأسمالي، ألا أن البعض يرى انه يمكن التخلص من الآثار الضارة لها عن طريق التحكم في الطلب الفعلي أو عن طريق أن تدخل السلطات العامة في الحياة الاقتصادية، وهو الأمر الذي حدث بالفعل في كثير من الأحوال .[1]

أن ماركس هنا وقف بصلافة ليصف ظواهر عصره وصفاً غير محايد منحاز إلي الفكر ضد العمل. لهذا فأن الباحث يرى أن ماركس لا ينتمي انتماءً كاملاً إلي اليسار الهيجلي إذ أن ماطرحه ماركس كان فكراً مقابل واقع، أراد من خلاله أن يوجد بديلاً ليس بموجود ولم يوجد بعد والدليل علي هذا لايأتي وحسب من انهيار المنظومة الماركسية ككل أمام ضربات الرأسمالية التي لم تشتط في مفارقة الواقع، بل أيضا من تلك الغرابة التي يتصف بها الطبقة الرائجة عند ماركس الا وهي البروليتاريا، التي كانت تسعى إلي تحقيق دكتاتوريتها التي لا تقل طوباوية عن طوباوية سان سيمون وسسموندي، لهذا يجد الباحث في قراءة التوسير* الجديدة لماركس خير مفتاح للولوج إلى النظرية النقدية للماركسية إذ أن أهم ما ركز عليه التوسير هو رفع الحاضر التاريخي الذي كان يعيشه ماركس وإعادة قراءة ماركس في ظل هذه النظرية النقدية، حيث لا تتم قراءة النص الماركسي قراءة بريئة لا تميز بين ماركس الشاب وماركس الناضج، ولذا فأن التوسير يجد في رأس المال ونقد الاقتصاد الإنجليزي هو النص الماركسي الأكثر وثوقاً من تلك النصوص التي تمثل رد فعل تاريخي مثل فلسفة البؤس، مخطوطات (1844)، والأسرة المقدسة وغيرها من البحوث التي لم يتمن لماركس فيها الانخلاع عن هيجل .

" لقد بدا التوسير في إعادة قراءة المعاني المختلفة للاغتراب في مخطوطات (1944) ورأس المال مذكراً قارئه بأن ماركس رفض الفلسفة في كتاب الأيديولوجيا الألمانية لأنها بلا تاريخ ولا موضوع، وان لينين وجد الفلسفة عديمة الجدوى لأنها

---

[1] عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص448.

* لوي التوسير :- (1918 –) فيلسوف ماركسي فرنسي ، أشتغل بقضايا تاريخ الفلسفة ونظرية المعرفة والديالكتيك والعلمية التاريخية ، ودعا بإعادة قراءة النص الماركسي قراءة فنية تكشف عن الظروف التاريخية والفكرية التي كتب فيها ماركس مؤلفاته .

تعيش علي السياسة، والسياسة دائماً مملكة للفلسفة. ويميز التوسير– في ثنايا هذه القراءة الجديدة – بين المفاهيم العلمية المتأخرة لماركس وبين النواقص النظرية الغامضة الاصطلاحية للأيدولوجيا التي خلقتها الأعمال المبكرة –وبهذا التمييز يكشف التوسير عن انقطاع معرفي في كتابات ماركس، انقطاع يدل علي الإشكالية الجديدة التي فصلت كل صله له بالأيدولوجيا البرجوازية كما تعرض التوسير إلي الأحداث في حياة ماركس وأعماله فيرى أن هذا الانقطاع المعرفي قد وقع عندما كتب ماركس (الأيديولوجيا الألمانية) . وان كان في إمكاننا أن نلمح بوادره الأولى في أطروحات عن فيورباخ ويعد التوسير كل ما كتبه ماركس منذ رسالة الدكتوراه حتى (مخطوطات 1944) و(الأسرة المقدسة) بمثابة الأعمال المبكرة أما كتابات ماركس 1845، ألي 1857– (أي الملاحظات الأولى لأعداد رأس المال) .(البيان) (وفقرة الفلسفة) (الأجور والسعر والربح)فهي أعمال انتقالية أما أعمال النضج– فلا تظهر إلا بعد 1857، وابتداء بأسس الاقتصاد السياسي حيث أخذ ماركس يبحث في عمله الخاص أي الاقتصادي السياسي.[1]

إن انحدار الرأسمالية الذي بشر به ماركس كحلقة ثالثة. من الإقطاع إلي الرأسمالية ثم إلي الاشتراكية بعد أن تشتت الرأسمالية نفسها أن البرجوازية خلقت العناصر اللازمة لهدمها فهي كالساحر الذي اطلعت سكان العالم السفلي من المردة أو الشياطين ثم عجز عن السيطرة عليها وأصبح تحت رحمتها ينتظر أن تحطمه . و أولى القوى الهدامة تلك الأزمات المتكررة التي تصدع الاقتصاد الرأسمالي. ففي هذه الأزمات الدورية يعني قدر من المنتجات الحالية والماضية، ولأول مرة تحدث الأزمات لا بسبب الندرة ولكن بسبب وفرة الإنتاج. وهذه الأزمات تتزيد حده وعنفا وبذلك نصل إلى مرحلة يعجز فيها الرأسماليون عن السيطرة علي القوة الإنتاجية الهائلة ولا يصبح في مقدورهم استخدامها علي الوجه الأصلح. وهنا لابد من قوة تحطم الاستغلال وتعرف كيف تستخدم قوى الإنتاج استغلالاً صحيحاً. والقوة الهدامة الثانية هي من خلف

---

(1) البت كريزويل: عصر البنيوية . ترجمة جابر عصفور . الكويت . دار سعاد الصباح . 1993 . ص 66

الرأسمالية ويقصد بها طبقة العمال أو البروليتاريا، وهؤلاء العمال الأجراء شأنهم شأن أي سلعة أخرى معرضون للتقلبات المنافسة والأسواق.[1]

لقد كان الغرض الأساسي من البيان الشيوعي أن يعلن للملاء أن أنهيار الملكية البرجوازية الحديثة قضاء محتوم لا مهرب منه، غير انه أتضح أن هذه المقولة مفرطة في الخيال ليس وحسب لان الحاضر يثبت لنا أن العكس هو الذي حدث وان الاشتراكية العلمية هي التي دحرت علي ارض الواقع و حلت محلها رأسمالية مترامية الأطراف لا اظنّ أنها سوف تعلن قريباً عن هزيمتها .[2]

كل هذه التنبؤات كانت موضوعات دار حولها جدل طال أمده. ولو حكمنا عليها في ضوء ما حدث بعد أن كتب ماركس رأس المال لكانت لها قيم مختلفة إختلافاً واسعا، مما يوحي بأنها لم تكن استنباطات من نظرية سليمة، ولكنها – أن صحت – تخمينات نفاذة بصدد الطريقة التي تعمل بها الصناعة والرأسمالية لقد تحقق ميل الوحدات الصناعية والتجارية إلي الاندماج والي ازدياد حجمها وتحقيق الميل نحو دورات الرخاء والكساد المتكرر، وذلك برغم أن المنظمات التي علي صورة الشركات مالت إلي نشر الملكية، والي التخلص من معاني السيطرة التي ربطها ماركس بهذه السيطرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان التنبؤ بأن الطبقة العاملة سوف تزداد فقراً بعيداً عن الواقع ، إذ لاشك أن المجتمعات الصناعية رفعت مستوى معيشة هذه الطبقة، كذلك ثبت خطأ التنبؤ بأن البروليتاريا الأخيرة سوف تمتص الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى، ذلك أن التصنيع زاد إلي حد كبير من عدد الطبقة التي يقال لها أصحاب (الياقات) البيضاء*. وهي الطبقة التي يصنفها ماركس بالبرجوازية الصغيرة . وبرغم أن الرأسمالية اتخذت أبعادا دولية كما توقع ماركس. لم تظهر الطبقة العاملة في أكثر البلاد تصنيعاً ميلاً إلى الاتحاد من اجل صراع طبقي دولي كما توقع لينين في الثقة عام 1914. كذلك لا يظهر أن النظام الصناعي الرأسمالي زاد من حدة العداء الطبقي. لو أراد عقد مثل هذا النوع من المقارنة العريضة لابد أن الأقرب إلى الحقيقة القول بأن المجتمعات الصناعية أقل

---

[1] رشاد البراوي : المذاهب الاشتراكية المعاصرة، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1970 ، ص 51 .

[2] المرجع السابق ، ص 48 .

* ذوو الياقات البيضاء :- الأشخاص الغربية هم المشتغلين بالأعمال المكتبية والتي ليس بها مجهود عضلي على عكس ذوي الياقات الزرقاء وهم العمال الذين يقومون بالمجهود اليدوي .

انقساماً إلى صفوف اجتماعية من مجتمعات الحرف اليدوية، وإن من الأسهل عبور خطوطها الطبقة، وإنها مستقرة بصورة خارقة للعادة. ولقد وقعت الثورات الاجتماعية في روسيا والصين، وليس في انجلترا وألمانيا. إن تأكد ماركس من صحة منهجه ولد استعداداً للتنبؤ بأن الثورة وانهيار الرأسمالية وشيكاً الحدوث. وكانت هذه التنبؤات خاطئة في العادة، لأن الثورات أما انها لم تقع، وإما أنها وقعت في الأماكن الخاطئة. (1)

(1) جورج .هـ.سباين : تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص1040 – 1041 .

المبحث الثالث

مابعد ماركس ورياح التغيير

لقد قدم لينين* ماركس إلى القرن في ثياب جديدة نظريه من الواقع العملي بدلاً من التحليق في النظرية نفسيا، ومن ثم نجح لينين في تأسيس أول دوله ماركسية في التاريخ بعد نجاح الثورة البلشفية في 1917 .فإن اللينينيه** إنما ترجع إلى تأملات لينين في النص الماركسي لإطلاق الثورة في بلد متخلف كروسيا بتحوير الماركسية من المصنع إلى الحقل الفلاحي.

أثبتت تجربة لينين كزعيم للاشتراكية الثورية الروسية، أنها ذات أهمية بشكل مباشر، ذلك أن ما أنجزه في روسيا هو انه جعل الماركسية تنجح في بلد متخلف نسبياً من الناحية الصناعية واقتصاده زراعي بصفة رئيسية وسكانه من الفلاحين إلى حد كبير. كانت الظروف التي واجهها لينين في روسيا هي الظروف التي تميز بصورة عريضة بلاده المتأخرة والمستعمرة في جميع أرجاء العالم، ومن ثم فتكييفه الماركسية بحيث توافق روسيا ظهر أنه تكييف لها لتناسب عصر الإمبريالية.(1)

إن أصدق وصف للينينيه هو كما جاء به ستالين*** في كتابه(أسس اللينينية) 1924. هو أن اللينينية هي الماركسية في عصر الإمبريالية والثورة البروليتارية وهكذا يوضح التأكيد على كتابات لينين وخطبه في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917. وعلى ذلك بالمعنى المتضمن في التعريف الذي قدمه ستالين هو أن التنقيحات التي أدخلها لينين سببها تطور الرأسمالية الأوروبية بعد نشر كتاب رأس المال (1867) ، خاصة توسعها الاستعماري ومن ثم مسئوليتها المفترضة عن حرب عام 1914. وفي المقال نفسه ذكر ستالين تفسيراً آخر لفلسفة لينين مؤداه أنها

---

(1) جورج .هـ.سباين : تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 992 .

* لينين : (1870 ــ 1924) من أعمال الماركسية ، مؤسس الدولة الاشتراكية في روسيا ، أبرز دور الحزب في إعداد الطبقة العاملة للثورة الاشتراكية وإقامة دكتاتورية البروليتاريا وبناء الاشتراكية وذهب الى إمكانية انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد ومتخلف نسبياً كروسيا .

** اللينينيه : – نسبة الى لينين وهي مذهب فلسفي ، اقتصادي واجتماعي ، تبنته الأحزاب الشيوعية في البلدان الماركسية .

*** جوزيف ستالين : (1879 ــ 1953) زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية من العشرينيات وحتى وفاته .

كانت موائمة بين الماركسية والحالة السائدة في روسيا. وهو تفسير رفضه ستالين بالطبع لأنه يهبط باللينينية إلى تكييف أيديولوجي محلي لماركس، وحسب. وبرغم هذا فغالبا ما ردد الكتاب غير الشيوعيين التفسير الأخير لأنه في عام 1914 كان لينين لفترة اثني عشر عاماً أو أكثر زعيماً لجناح واحد في الماركسية الروسية، وكان معظم ما كتبه حتى ذلك الوقت يتناول في الحقيقة مشكلات حزب روسي.[1]

تتجلى أهمية اللينينيه كمظير واقعي للماركسية في أنها لم تتخذ من بشارات ماركس حول أنقضاء الرأسمالية المحتم جدليا بل في معاصرتها الواقع الرأسمالي، إذ لاشك أن الرأسمالية قد أثبتت أنها أكثر مكراً ودهاء ولم تحفر قبرها بيدها .فكانت اللينينيه من ثم فهماً أكثر واقعية لما يجري في الساحة الدولية فشكلت من ثم ذراعاً ماركسياً طويلا لملاحقة الرأسمالية في مظاهرها المتعددة وفي مقدمتها الإمبريالية كما ناقش هذا لينين في كتابه (الأمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) فيصدق من ثم ما ذهب إليه جورج سباين من " أن اللينينية كانت هي الماركسية الوحيدة المناسبة لعصر الإمبريالية، والثورة البروليتارية.وبناء الاشتراكية، وبهذا الوصف لم يكن لينين الوريث الحقيقي وحامل لواء رسالة ماركس في القرن العشرين فحسب، ولكنه كان أيضا العقل المبتكر الذي مد نطاق الماركسية، والشخص الذي طبق مذهبها العلمي على المواقف الجديدة: الرأسمالية الاحتكارية، والحرب العالمية، والثورة البروليتارية، ودكتاتورية البروليتاريا، والنظام السوفييتي، وبناء النظام الاشتراكي والشيوعية الدولية، هكذا صوره خلفاؤه. أما خصومه في أيامه فقالوا إن ليس فيه شيء من الماركسية أو فيه القليل منها.[2]

ويناقش لينين لب النص الماركسي في (نقد الاقتصاد السياسي) وأساسياته حول آليات القوى الاقتصادية ودورها في عملية التطور التاريخي مسقطاً من مذهبه أولوية القوى الأقتصادية في عملية التطور التاريخي. والنتيجة التي تستخلص من هذا أن ثورة أكتوبر من عام 1917 في روسيا لم تكن متمشية مع المنطق الماركسي الأصيل الذي كان يتوقع أن يتصور وقوع الثورة في البلاد التي بلغت مبلغاً عالياً من التطور الصناعي

---

(1) راشد البراوي : المذاهب الاشتراكية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 130 .

(2) جورج هـ.سباين : تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص 1050 .

وتكونت فيها بروليتاريا صناعية كبيرة، بل أن عدداً من الماركسيين الروس كانو يعارضون افكار لينين اذ كانو يعتقدون أن ظروف روسيا لم تكن مواتية لقيام ثورة أشتراكية بالمعنى الصحيح. أن أهم تعديل أجراه لينين على مفاهيم الماركسية كان بمثابة ثوره داخل الثورة فإن(ذبول الدولة)عند ماركس والذي أورده أنجلز في كتابه (الرد على دورنج)لم يشكل عائقاً امام اتجاه لينين نحو التمرد على هذه المفاهيم التي اعتبرت اساسيات في الماركسية فأن الدولة دائماً في نظر ماركس كانت تشكل الدولة البرجوازية، إن ما أنتبه اليه ماركس هو أن الصراع الطبقي فطري في أي مجتمع تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة. لذلك يجب أن تتدخل ثورة بروليتارية لتنقل السيطرة على الإنتاج إلى الطبقة الوحيدة التي يمكن أن تمثل المجتمع بأكمله، وبعد ذلك، وبالقضاء التدريجي على الطبقات المتعارضة سوف تذبل الدولة في الحقيقة، وإنه لسوء عرض غريب للماركسية، الزعم أن الدولة البرجوازية لا يمكن أبداً إلا أن تكون أداة استغلال تخضع بها الطبقة الوسطي العمال وتظلمهم. وعلى ذلك يجب أن تنتبى دولة الطبقة الوسطى في ثورة عنيفة تنزع وسائل الإنتاج من أيدي مالكيها الرأسماليين، أي تنتقل الملكية إلى العمل، وبذا تخلق مرحلة وسطى يمكن أن تتطور إلى الشيوعية. ولكن هذه أيضا سوف تكون دولة، وأظهرت حجة أنجلز أن تعبير (دولة حرة) هو تناقض في المصطلحات. ما من دولة يمكن أن تكون حرة. صحيح أن المرحلة الوسطى صورة من الديمقراطية أرقى تأتي بعد الجمهورية الديمقراطية التي هي أعلى صورة للدولة البورجوازية. ولكن هذه المرحلة لا تزال دولة ومن ثم تأتي الدكتاتورية. إنها (الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا). [1]

إلا إن حجة لينين و التي ألبت عليه البعض هي عبارة عن تقبل للنتيجة التي ترى أن الثورة البروليتارية شأنها شأن الثورات الأخرى، سوف تنقل القوة من طبقة اجتماعية إلى أخرى، وأن الدولة التي سوف تفسر عنها، مثلما مثل الدولة التي ستزيحها، ستكون أداة قمع، سوف تكون هي البروليتارية وقد نظمت كطبقة حاكمة، التي تقوم بخلق جهاز العنف الذي يناسبها، لتفرض أغراضها على العناصر البروليتارية وشبه البروليتارية*

---

[1] المرجع السابق ، ص 1103 .

*البروليتاريا :- هي الطبقة الصناعية العاملة، وشبه البروليتاريا أو البروليتاريا الرثه وهم عمال النظافة وماسحو الأحذية وخدم المنازل.

الباقية في المجتمع، ذلك أن العمال لا يمكنهم أن ينجزوا ثورتهم بمجرد الاستيلاء على الأشكال القائمة من الجمهورية الديمقراطية، ويجب عليهم أن يحطموها وأن يقيموا مكانها الشكل الخاص بهم للحكم، سوف يتطلب هذا نضالاً طويلاً ومستمراً. نضال حياة وموت لا يمكن مواصلته إلا بالتصميم الذي لا يلين وباستخدام القوة التي لا ترحم، يجب أن تعمل دكتاتورية البروليتارية من أجل غرضين: أن تخضع الطبقة المستغلة التي سوف تزداد مقاومتها بعد قلبها، وبذا تحول دون ثورة مضادة. وثانياً أن تنظم النظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد وهذا الغرض الأخير هو بوجه خاص وظيفة الحزب معلم جميع الطبقات المستغلة التي لم تصبح بعد على وعي طبقي* كامل ومرشدها وقائدها. وهكذا أوحى كتيب (الدولة والثورة) وإن لم يقرر ذلك صراحة بأن دكتاتورية البروليتارية سوف تكون من جميع النواحي دكتاتورية الحزب، لكنه قرر بصراحة ووضوح صرامة وانطوائية الحكم البروليتاري الذي سوف يمارس (أشد) السيطرة بالدولة وبالحزب، ونوعية العمل وكمية الاستهلاك.[1]

أما مهمة الحزب الجديد الذي أراده لينين يجب أن يأخذ مهمة تنظيم مثل هذا النضال السياسي الشامل في ظل توجيه الحزب ويجب أن يكون قادر على توجيه كافة مظاهر النضال السياسي الشامل وقادر في اللحظة الملائمة على إملاء برنامج إيجابي للعمل.ولكن كيف يجري العمل في داخل الحزب. وما العلاقات التي يجب أن تتوافر بين مستوياته المختلفة؟ هنا يطالعنا لينين بما يعرف باسم " المركزية الديموقراطية"ومن ثم يتضح لنا تفضيل لينين للتنظيم المركزي وهذا ما يؤكده في (خطاب إلى رفيق عن مهامنا التنظيمية) في سبتمبر 1902" لقد وصلنا إلى مبدأ عام للغاية لجميع التنظيم والنشاط الحزبي فمن ناحية التوجيه الأيديولوجي والعمل تحتاج حركة البروليتاريا ونضالها الثوري إلى أعظم مركزية ممكنة، ولكن من ناحية المسئولية أمام الحزب، تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من اللامركزية... إن الحركة يجب أن يقودها أصغر عدد ممكن من أشد جماعات الثوريين المدربين والمتمرسين تجانساً، ولكن ينبغي أن يشترك

---

* وعي طبقي :- مقولة في الماركسية تدل على حياة المجتمع الروحية ، الأيديولوجيه ، وآراء الناس وتصوراتهم السياسية والحقوقية والأخلاقية والجمالية .

[1] المرجع السابق ، ص 1104 .

في الحركة أكبر عدد ممكن من أشد الجماعات تبايناً وتنافراً ومن أكثر فئات البروليتاريا (والطبقات الأخرى) إختلافاً ومن ناحية كل مجموعة من أمثال هذه المجموعات يجب دائماً أن تكون أمام المركز لا البيانات الدقيقة عن نشاطها فحسب، بل وأتم ممكنة عن تكوينها أيضاً لقد أصبحنا الآن حزباً منظماً وذلك معناه خلق القوة وتحويل سلطان الأفكار إلى سلطان القوة وإخضاع أجهزة الحزب الدنيا للأجهزة التي تعلوها. وبينا فالمركز هو الدماغ والمنظمات المحلية الأطراف فالمركز يقرر والمنظمات المحلية تنفذ والمركز يوجه والمنظمات المحلية ترفع التقارير وتكون مسئولة والمركز يعين القادة المحليين ويثبتهم في مناصبهم .[1]

ما من صفة من صفات فكر لينين كانت أكثر ثباتاً واستمراراً من تفضيله التنظيم المركزي الطابع، وبرغم أن الظروف أجبرته أحياناً على تعديل أسلوبه إلا أنه لم يحد أبداً وطواعية عن هذا المبدأ. ولقد أطلق عليه اسم " المركزية الديموقراطية" وربما أضيفت كلمة " الديموقراطية" كدفاع بصفة خاصة ضد النقد المر الذي أثارته نظريته في الحزب. وانحصر الجزء الديموقراطي من الخطة في حق العضو في أن يناقش السياسات التي لم يصدر الحزب قراراً بشأنها. ستبقى الدولة، وستلبس أجهزتها القمعية زياً شعبياً وبروليتاريا يبرر لها ما تفعله في إطار ثوري أو بزعم أنه ثوري وأن منتقديها هم مجرد ثورة مضادة وأعداء للشعب وفي كتاب (الدولة والثورة) يقول لينين " إن الانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي مستحيل دون فترة انتقال سياسية، والدولة في هذه الفترة هي الدكتاتورية الثورية، إن التطور نحو الشيوعية إنما يجري من خلال دكتاتورية البروليتاريا" ولا يمكن أن تتم من غير ذلك.[2]

دكتاتورية البروليتاريا هذا هو الطريق، ولكن لينين يعود ليكشف مسألة خطيرة "إننا وحتى هذه اللحظة (بعد قيام ثورة أكتوبر1917 بعامين) لم نصل بعد إلى المرحلة التي يمكن للجماهير العاملة منيا أن تشارك في الحكومة وبغض النظر عن النصوص

---

(1) رشاد البرازي : مبادئ الاشتراكية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 139 – 140 .

(2) رفعت السعيد : ماركسية ماركس ، تجددها أو تخلفها ، سوريا ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 46.

" دكتاتورية البروليتاريا في الماركسية التقليدية :- هي السلطة السياسية في الطبقة العاملة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

القانونية التي أعلناها حول ضرورة مشاركة العمال في الحكم، فمازال هناك المستوى الثقافي المنخفض الذي يعوق هذه المشاركة. ونتيجة لذلك فإن السوفيتات* التي تعتبر بحكم برنامجها أجهزة لحكم الشعب العامل بواسطة القسم المتقدم من البروليتاريا، وليس عن طريق الجماهير العاملة ككل إن عدد العمال الذين يمارسون الحكم فعلياً قليل للغاية، وبصورة لا يمكن تصديقها[1].

من مظاهر هذا الحزب كما يوضح ستالين

(أولاً) يجب أن يكون الحزب طليعة الطبقة العاملة وأن يضم خير عناصرها وخيرتهم وروحهم الثورية وإخلاصهم البري، وينبغي أن يكون مسلحاً بالنظرية الثورية. عالماً بقوانين الحركة الثورية. ومهمة الحزب الأولية أن يسمو فوق مستوى الطبقة العاملة وأن يعمل على رفعها إلى مستواه وأن يوجهها نحو الوجهة الصحيحة، ولن يتمكن الحزب من النجاح إذا لم يكن وثيق الاتصال بالطبقة التي يمثلها.

(ثانياً) لما كانت غاية الحزب تنظيم الطبقة العاملة كلها وجب أن يكون هيئة يتجسد فيها النظام، فلا ينضم إليه سوى أهل الكفاية والإخلاص وأن يستبعد من نطاقه المترددون ومن يزعمون العطف على الطبقة العاملة. ومن الضروري أن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية خضوعاً مطلقاً لأن الجميع يحققون إرادة واحدة.

(ثالثاً) والحزب هو الأداة التي تحقق بها الطبقة العاملة دكتاتوريتها وتثبت بها دعائمها ويقصد به بث روح النظام في ملايين العمال وتحطيم المؤثرات البورجوازية الهدامة الباقية.

(رابعاً) والحزب يمثل وحدة الإرادة ويحول دون قيام الهيئات والأحزاب المختلفة المتنازعة.

(خامساً) يجب العمل دائماً على تطهير الحزب من العناصر الفاسدة للحيلولة دون دخول أنصار البورجوازية فيسممون الأفكار ويعرقلون العمل[2].

---

[1] المرجع السابق ، ص 46 .

[2] راشد البراوي : مذاهب إشتراكية معاصرة ، مرجع سابق ، ص 141 .

* السوفيتات :- هي مجالس مندوبي العمال وهي السلطة العليا في المناطق ومنها جاءت الإتحاد السوفيتي .

ورث ستالين عن لينين بوجه خاص فكرتين ربط بينهما صاحبهما ربطاً عضوياً، هما دكتاتورية البروليتاريا ثم طليعتها الحزب الشيوعي الذي هو بمثابة الدماغ أو العقل المفكر. وكان لينين يتحدث عن الديمقراطية داخل الحزب، ولكنه ما لبث بعد نجاح الثورة أن قضى على هذه الديمقراطية، ومن هنا كان الخلاف الذي نشب بين زينوفييف* وكامينيف** وتروتسكي*** من جهة وستالين وأتباعه من جهة أخرى، إذ أصر الأولون على إعادة الديمقراطية إلى الحزب بعد أن رأوا ستالين يعمل على توسيع نطاق سلطات واختصاصات منصبه بوصفه السكرتير العام، بحيث أصبح هو المهيمن على الحزب وجهاز الدولة معاً، وبعد أن تم لستالين الانتصار على خصومه من كبار رجال الرعيل الأول في الحزب والثورة، راح يعمل على تدعيم سلطانه حتى شمل كل شيء، وأخذ يلجأ إلى عمليات التطهير من وقت لآخر حتى تمكن من القضاء على أي صوت يعارضه أو يحتمل أن يعارضه. هذا الغلو انتهى بما أصبح يعرف باسم (عبادة الفرد) ويقصد بها تقديس ستالين بحيث صور نفسه وصوروه نصف إله لا يخطي، لا شيء يفوق حكمته، ولا يأتي الباطل حسب تقديره للأمور وتعريفه لها، من بين يديه ولا من خلفه[1].

بمفاهيم الحزب والرأسمالية الإمبريالية كملت نظرية الشيوعية كبنيان منطقي إلا أنها كانت تفتقر كنظام سياسي. إلى ما ثبت أنه قوتها الدافعة الرئيسية، هذا هو المفهوم الذي أضافه ستالين عن الاشتراكية في بلد واحد والذي هو مغامرة الرجل الوحيدة في المجال النظري إن الإنجاز الذي حققه لينين هو أنه استطاع إنتاج نسخة من الماركسية يمكن تطبيقها على مجتمع متخلف صناعياً واقتصاده فلاحي زراعي، وعلى ذلك أكملت فكرة الاشتراكية في بلد واحد التباين بين ماركسية لينين وماركسية أوربا الغربية التي تصورها ماركس والماركسيون نظرية لتحويل اقتصاد صناعي على درجة عالية من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي وعلى ذلك لايكاد يثير الدهشة إن مفهوم ستالين عن الاشتراكية في بلد واحد كان ضعيفاً من الناحية المنطقية، وذلك من وجهة نظر النظرية

---

[1] المرجع السابق ، ص 150 .

* زينوفييف :- هو جريجوري بفزيفيتش (1883 – 1936) إشتراكي شيوعي . من قادة الثورة البلشفية أعدمه ستالين سنة 1936 .

** ليف بورسوفيش كامينيف :- (1883 – 1936) أخ غير شقيق تروتسكي . زعيم بلشفي شغل عدة مناصب أعدمه ستالين 1936.

*** ليون تروتسكي :- (1879 – 1940) زعيماً وشريكاً لينين في الاعداد لثورة بوصف بأنه مهندس الثورة البلشفية كان من المفترض أن يخلف لينين في رئاسة الحزب والثورة ولكن ستالين تآمر عليه ونفاه ثم أغتيل عام 1940 .

الماركسية على النحو الذي فهمت به بشكل عام، وكذلك لم يكد ستالين يحاول أن يواجه الحجج التي جعلت المفهوم يبدو متناقضاً. من حيث الأصل لا يكاد المفهوم أن يزيد على كونه حادثاً عرضياً في التهافت على الخلافة الذي تلا موت لينين. عندما طلع ستالين بالنظرية كان غرضه القضاء على تروتسكي، فقد تضمن عرضاً ظالماً بل كاذباً لنظرية الثورة الدائمة، ولعلاقات تروتسكي مع لينين.[1]

حيث يرى تروتسكي " إن برنامج الأممية الشيوعية والذي وضعه بوخارين هو انتقالي بكامله إنه محاولة يائسة للتوفيق ما بين نظرية الاشتراكية في بلد واحد والأممية الماركسية وفي حين لا يمكن فصل هذه الأخيرة عن الطابع الدائم للثورة العالمية إن نضال المعترضة الشيوعية اليسارية في سبيل سياسية صحيحة ونظام سليم في الأممية الشيوعية هو مرتبط بمسألة النظريتين المتعارضتين: نظرية الثورة الدائمة ونظرية الاشتراكية في بلد واحد. إن مشكلة الثورة الدائمة قد تخطت منذ أمد طويل إطار الخلافات العرضية بين لينين وتروتسكي* والتي فضلاً عن ذلك استهلكها التاريخ استهلاكاً كاملاً. الأمر يتعلق بالنضال ما بين أفكار ماركس ولينين الأساسية من جهة وانتقائية الوسطيين من جهة أخرى.[2]

" إن نظرية الثورة الدائمة تتطلب حالياً الانتباه الأقصى من قبل كل ماركسي لأن تطور الصراع الأيديولوجي والصراع الطبقي قد أخرج نهائياً هذه المسألة من نطاق ذكريات الخلافات القديمة بين الماركسيين والروس وطرحها كمسألة طابع الثورة العالمية بشكل عام وعلاقتها الداخلية وأساليبها. تعني نظرية الثورة الدائمة بالنسبة للبلدان ذات التطور البرجوازي المتأخر وخاصة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة إن الحل الحقيقي والكامل للمهام الديمقراطية ومهام التحرر القومي فيها لا يمكنه أن يكون إلا ديكتاتورية البروليتاريا التي تقود الأمة المضطهدة وبشكل خاص جماهيرها الفلاحية لا تعين المسألة الزراعية وحدها بل أيضا المسألة القومية دوراً أولياً في الثورة الديمقراطية للفلاحين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من سكان البلدان المتخلفة ودون تحالف بين البروليتاريا والفلاحين لا يمكن إنجاز مهام الثورة الديمقراطية ولا حتى طرحها بجدية إنما التحالف

---

[1] جورج .هـ.سباين : تطور الفكر السياسي . مرجع سابق . ص1120 – 1121 .

[2] ليون تروتسكي : الثورة الدائمة ، ترجمة ناصر الحسني . مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار . www.ic.rezgar.com.2004

بين هاتين الطبقتين لن يحقق بغير نضال عنيد ضد البرجوازية الليبرالية القومية مهما كانت المراحل الأولى العرضية من الثورة في مختلف البلدان فإن التحالف الثوري بين البروليتاريا والفلاحين لا يمكن فهمه إلا تحت القيادة السياسية للطليعة البروليتارية المنظمة في حزب شيوعي".[1]

من ثم فأن الدولة ظلت قائمة على الرغم من أنف الماركسية الأرتوذكسية،ومعها أصبحت المركزية التي وطدت دعائمها التفسير اللينيني لماركس.و الدولة بدورها تفترض وجود ايديولوجيا تسير دولابها وتنظم حركتها ومن هنا حدث الاختلاف بين الماركسيين وماركس حول دور الأيديولوجيا عند ماركس .إذ جعلها تابعة للاقتصاد بينما هي عند التوسير ولوكاش تلعب دوراً هاماً وأساسياً في التاريخ وليست مجرد تابع لاحول له ولا قوة للاقتصاد كما أراد لها ماركس .أما جورج لوكاش* فأنه قد ربط ما بين الوعي الطبقي والتاريخ لأن الوعي الذي تحمله الطبقتان الوحيدتان في التاريخ البرجوازية والبروليتاريا هذه عن الأيديولوجيا في المقام الأول وهما الطبقتان الوحيدتان اللتان تلعبان على خشبة مسرح التاريخ ومن ثم جعل لوكاش من الاقتصاد تابع للايدولوجيا، في اختلاف بين مع المنظور الماركسي الأرثوذكسي** الذي يجعل من الأيديولوجية تابعه للاقتصاد .وهما ليستا طبقتين اقتصاديتين بل طبقتين أيديولوجيتين تحملان أرقام اقتصادية ومن ثم فإن التمييز ما بينهما هو تمييز أيديولوجي في المقام الأول.[2]

يرى لوكاش أن" النظرية اللينينية في التنظيم تشكل رداً على النشوئية، فلا يعتبر لينين أن انتصار الاشتراكية محتوم، حيث يقول لوكاش في كتابه التاريخ والوعي الطبقي أن مرونة وإمكانية التحول والتلاؤم والتكتيك والتنظيم القاسي ليست إذاً سوى المظهرين للشيء الواحد ذاته، بيدا أن هذا المعنى العميق لصيغة التنظيم الشيوعي نادراً ما يدرك في كل أهميته، حتى في الأوساط الشيوعية ولكن، بتطبيقه المنضبط تتعلق لا فقط إمكانية عمل منضبط، بل أيضاً طاقة التطوير الداخلي للحزب الشيوعي، يؤكد لينين بعناد على رفض كل وهمية مما يختص بالمادة البشرية التي يجب أن تجرى الثورة بواسطتها وتوصل إلى

---

[1] المرجع السابق .

[2] جورج لوكاش : التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة حنا الشاعر ، بدون مكان نشر ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 20.

* جورج لوكاش :- (1885 ـ 1971) فيلسوف وناقد أدبي هنغاري ، اشتغل أساساً بعلم الجمال الماركسي وتاريخ الفلسفة .

** الماركسية الارثوذكسية :- هي ماركسية ماركس دون تحوير ولا تحريف .

النصر، تتألف هذه المادة بالضرورة من رجال كانوا قد نشأوا في المجتمع البرجوازي وأفسدهم.بيدا أن رفض الآمال والأحلام الوهمية لا يعني إطلاقاً أنه يمكن البقاء بقدرية على التسليم بحالة الواقع هذا الواجب فقط، كون أن انتظار وتحول داخلي للناس سيكون وهماً خيالياً طالما أن الرأسمالية باقية. هو السعي وبلوغ ترتيبات وكفالات تنظيمية مؤهلة لأن تواجه النتائج المفسدة لهذا الوضع وتصحيح ظهورها الحتمي حالاً وضمحلة زيادات النمو المنيعة. هكذا ليست العقدية النظرية سوى حالة خاصة لظاهرات اليبوسه هذه التي يتعرض لها كل إنسان وكل تنظيم في الوسط الرأسمالي دائماً . يحدث التشيؤ الرأسمالي للوعي في الوقت ذاته ازدياد وتشيئاً آلياً للناس، إن قسمة العمل غير المرتكزة على المقومات البشرية الخاصة، تجمد من جه الناس بنشاطهم، فيصبحون دمى مشاغلهم، برتابة ومن جهة أخرى، تخرج بالوقت ذاته وعيهم الفردي الذي، تبعاً لعجزه عن أن يجد في النشاط البشري ذاته الرضى والتعبير عن الشخصية الحي، أصبح فارغاً ومجرداً، وتدفعه إلى أنانية وحشية متشيهة ونيمة للأمجاد. يجب على المنازع بالضرورة أن تتابع عملها في الحزب الشيوعي أيضا، الذي لم يدع إطلاقاً بتحوير داخلي للناس الذين ينتسبون إليه بأعجوبة، مع كونه أن واجب الأعمال المجدية يفرض على كل حزب شيوعي أيضاً، قسمة عمل فعلية تتضح حتماً بأخطار التيبس حدة البيروقراطية والفساد، ..الخ".[1]

أن البروليتاريا ليست ثورية إلا بقدر ما يصل إلى الوعي الطبقي، وهي لا تصل إليه آليا ولا عفوياً هنا يميز لوكاش بين الوعي النفساني والوعي المختص." إن هذا التفسير يحدد دفعة واحدة المسافة التي تفصل الوعي الطبقي عن الأفكار التجريبية الفعلية، الأفكار الموصوفه والمفسرة بالسيكولوجيا* التي يكونها الناس عن وضعهم الحياتي، فلا يجب البقاء عند ملاحظة هذه المسافة، أو الاكتفاء بتحديد الارتباطات الناجمة عنها بطريقة عامة وقطعية، بل بالأحرى يجب التفتيش: عما إذا كانت هذه المسافة مختلفة حسب اختلاف الطبقات. وحسب الصلات المختلفة التي تجريبا مع الكلية الاقتصادية والاجتماعية التي هي أعضاء منها، وإلى أي حد يكون التفارق كبير لدرجة أن تنجم عنه فوراق كيفية: ما نعنيه عملياً، بنسبة لتطور المجتمع. هذه العلاقات المختلفة داخل كلية اقتصادية

---

[1] المرجع السابق ، ص 21 .

* السيكولوجيا :- علم النفس التجريبي .

موضوعية، التي هي الوعي الطبقي وأفكار الناس النفسانية الواقعية حول وضعهم الحياتي وإذن ما هي وضيفة الوعي الطبقي التاريخية العملية.فليس للبروليتاريا مباشرة سوى وعي نفساني، هو مجمل الأفكار التجريبية الفاعلة، القابلة نفسياً للوصف والتفسير، التي يكونها الناس عن وضعهم الحياتي، إذ أن العمال هم القادرون على ردات فعل دفاعية في مواجهة البرجوازية ولكنهم غير قادرين على القيام بالثورة.[1]

ولهذا اختلف لوكاش ولينين عن روزا لكسمبورج* في مذهبها الفطري وامتناعها المعتقدي القائل بإنتاج الحاجة الاجتماعية الفعلية ووسيلة إشباعها في وقت واحد وظهور مهمة حلها في وقت واحد.تبرز أهمية التوسير ولوكاش وجرامشي** في أنهم مسو جوهر النظرية الماركسية نفسها ووجهوا إليها نقداً أساسياً يجعل من الماركسية برمتها قابلة للنقد ومن ثم مفهومها في السلطة والملكية.ذلك أنهم أعادوا قراءة الماركسية في ضوء نظرتها إلى الأيديولوجية ومكان الأيديولوجيا في التاريخ. فإنهم أفسحوا للايدولوجيا مكاناً مهماً في التاريخ ومن ثم في السلطة والملكية، بخلاف الماركسية الأرثوذكسية أو التقليدية التي تنطلق من أن البنية التحتية هي التي تحدد ما فوقها. إن دعوة التوسير إلى إعادة قراءة النص الماركسي هو أمراً ينم عن الدعوة المستندة إلى أن يضع الدارس دور التاريخ في صنع الواقع لهذا نجد أن التوسير قد أعادة ترتيب ماركس حسب نضجه الفلسفي والثوري الذي ينبغي أن تميز بين كتابات ماركس الشاب التي كان واقعاً أبانها أسيراً في القيد الهيجلي ومثاليته واستكتابات الأسرة المقدسة ومخصوصات 1844 وغيرها وكتابات ماركس الناضج الذي انتقد الاقتصاد الانجليزي الكلاسيكي واقطابه وفي مقدمتهم آدم سميث .أما كتابات ماركس الأخيرة فلم تكن تعبر إلا عن الصدمة التي تلقاها اليسار الهيجلي في مقدمتهم فورباخ والتي تخالف تماماً المرحلة الهيجلية الأولى. ويرى التوسير أن مثل هذه القراءة لماركس تفترض أن معنى النصوص – أو معنى مصطلح (الاغتراب مثلاً) واحد في كلا النصين. وتنسى التركيز على هذه النصوص المبكرة بالذات إنما هو

---

[1] المرجع السابق ، ص 22 .

* روزا لكسمبورج :- (1870 – 1919) ثائرة ألمانية ولدت في بولندا الروسية ، كانت كاتبة وخطيبه وصلت الى مركز قيادي في الحزب الاشتراكي الالماني .

** انطونى غرامش :- (1891 – 1937) مفكر ماركسي مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي ، عني بقضايا الثقافة التاريخية والقاعدة والبناء الفوقي والبروليتاريا والمثقفون .

تركيز يرجع إلى تأثير الفلسفة البرجوازية. وما يريده التوسير تحديداً هو قطع جميع الروابط بين الفلسفة الماركسية وغيرها من الفلسفات وخصوصاً الهيجلية". [1]

"ذهب التوسير إلى أن النظرية الماركسية التي تناقض نفسيا على مستويات عدة، وتحتوي على تغيرات ومواضع صمت وغياب، يجب أن تعاد قراءتها بطريقة (إعراضية) ومن شأن هذه القراءة الجديدة أن تكشف عن الأبنية اللاواعية الخفية، عن طريق تفسير التحولات والتناقضات والأغلاط فتنتج هذه القراءة نصاً مختلفاً، نصاً تتكشف اشكالياته النظرية من خلال الأعراض التي سببت هذه الاشكاليات، وهكذا تحل شفرة النص الموضوعي أي كتابات ماركس وحياته على السواء وعلى سبيل المثال فأن دراسة البنية السيكولوجيه لشخصية ماركس، ودراسة أصولها وتاريخها، تلقي ضوءاً على أسلوب الاقحام والتصور والبحث ذلك الأسلوب الذي يميز كتابات ماركس المبكرة عن كتاباته المتأخرة، حين اكتمل (العقل النظري) لماركس بالفعل وحين تعلم الطريقة التي يقول بها ما سوف يكتشفه بنفس الطريقة التي يتعين عليه أن ينسى بها". [2]

إن التوسير هنا يريد أن يكشف عن دور التاريخ الفردي في تكوين أفكار الإنسان، فإن انتقال ماركس من المثالية المفرطة إلى مادية فجه هو خير تعبير عن دور التاريخ في تكوين الأفكار تلك الأفكار التي اعتبرتها المادية الكلاسيكية أو التقليدية زيف ووهم إذ اعتبرتها تعبر عن مصالح طبقة بينما الماركسية نفسها وقعت في نفس هذه الهوة التي ابتكرتها،وهي الأيديولوجيا بل أصبحت هي المعبر عن الأيديولوجيا إذ أنها نقلتها من المرحلة الاصطلاحية عند دي تراسي إلى المرحلة التاريخية والتي تقف الماركسية نفسيا في سدتها كبشير للعالم الذي انتقلت إليه أفكارها كأيديولوجيا .ومن هنا يأتي مضمون الثورة الالتوسيرية في فهم ماركس تماثلها ثورة لا تقل أهمية وهي ثورة روزا لكسمبورج وجورج سوريل في مناداتهما إلى أن تكون الديمقراطية بالمعنى السياسي جزءاً أساسياً في النص الماركسي. [3]

---

[1] ليث كريزويل : عصر البنيوية . مرجع سابق. ص 66 .

[2] المرجع السابق . ص 66 .

[3] المرجع السابق . ص 67 .

ولذلك رفض التسليم بأن الإنسان موجود يبدع ذاته عن طريق عملية جدلية تدور بين عمله والعالم الطبيعي الذي يحول هذا العمل، كما رفض ما يلزم عن هذا التسليم من تفسير يرى فيه البنية الفوقية (الفكر الذي يحتمه الاقتصاد) إنعكاساً لعملية الإنتاج. ففي ذلك ما يبرر الانتظار السلبي للثورة من حيث هي نتيجة حتمية لتطور الرأسمالية لقد كان يلح على ضرورة التعامل مع الأيديولوجيا والسياسة بكيفية مستقلة ولذلك انطلق في (طريق غير معبد) مازجاً بين اهتمامه بالفلسفة وشغفه بالسياسة، من خلال تفهم لسلوك الحزب في الماضي أو المستقبل وذلك بهدف الوصول إلى ماركسية فعالة.[1]

يعتمد مشروع التوسير في قراءته الجديدة لماركس على مفهوم هام وهو أن الماركسية مضادة تماماً للنزعة الإنسانية، فإن المادية التاريخية لا يمكن عند ماركس أن تكون علماً إلا إذا ما تخلت عن جميع الادعاءات بعد الإنسان يوجد خارج العلاقات الاجتماعية، ومن ثم يهدف التوسير إلى تحرير هذا الإنسان من العلاقات الاجتماعية المفروضة، الأمر الذي يستبطن الدعوة إلى ليبرالية خفية داخل الفكر الماركسي لتحرير الإنسان من هذه العلاقات والتي تتضمن أيضاً تحريره (من سلطتها) والقواعد التي وضعتها حتى للملكية.

كما أن ذات المادية التاريخية تعني عند ماركس أن لا وجود لذات أو لفعل تاريخي أي أن الإنسان لا يملك السلطة في تقرير وتسيير أموره، وليس بمقدوره أن يكون ذا فعل مؤثر في التاريخ ومن ثم في السلطة.

ولهذا فإن التوسير يرمي إلى العودة إلى الماركسية المثالية أيان كان ماركس واقعاً تحت تأثير هيجل وكان للايديولوجيا أنذاك دورها الفعال في التاريخ ومن ثم في التنظير للسلطة والملكية.

لكن هذا يستشعر في الباحث روح التوفيق ما بين الماركسية والفكر الليبرالي، إذ أن التوسير ركز في قراءته لماركس على تأثير الظروف المحيطة لماركس وفي مقدمتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل مجتمع يعيش حالة فوضى في ما يتعلق بالسلطة والملكية، وهما كما يرى الباحث الدعامتان اللتان شكلتا محور التاريخ

---

[1] المرجع السابق ، ص 67 .

الغربي وصراعات تياراته المختلفة وفي مقدمتهما الماركسية والرأسمالية اللتين انطلقتا من ذات الإشكالية حول السلطة والملكية، الأمر الذي جعل الماركسية كما يرى التوسير تذهب بعيداً في ركونها على العامل الاقتصادي و هو لب السلطة وتشريعها للملكية.

ومن ثم أبعد دور الأيديولوجيا، أي البنية الفوقية من أي تأثير أو فعالية للتاريخ ولهذا فإن التوسير يرى بخلاف ماركس بأن للأيدولوجيا دورها في هذا الفعل التاريخي وهي نفس وجهة النظر التي اتبعها لوكاش الذي رأى من خلال فهمه للاستلاب والتشيؤ الطبقي أن ما ينبغي أن لا نغفل عن دور الأيديولوجيا في التاريخ.

ومع هذا ظلت الدولة الأمر الذي أستدعى كما ذكرنا تلك الدفاعات عن الأيديولوجيا مع التوسير ولوكاش ،وأمتد النزاع داخل البيت الماركسي حول مسألة لاتقل أهمية عن المرحلة السابقة إلا وهو موضوع الديمقراطية حيث ترى روزا لكسمبروج التي لم تحصر نفسها أبداً في نطاق النظرية المجردة للتلقائية وأنه لا يمكن استيلاء البروليتاريا أي الجماهير على السلطة السياسية بطريقة اصطناعية وأن أمد الاستيلاء على السلطة السياسية في ذاته يفترض مسبقاً، وعلى الدوام، درجة معينة من تطور العلاقات السياسية والاقتصادية، إذا عرضنا عن الحالات التي تخص فيها البروليتاريا على السيطرة بصفة استثنائية وعلى إن السيطرة رزق هجرة الجميع، لا على أنها نتيجة نضال واع في سبيل هدف محدد وهذا ما حدث أيام كومونة باريس". [1]

حيث تؤكد لوكسمبورج بأن اللحظة الحاسمة لاستيلاء الجماهير (البروليتاريا) على السلطة لا يأتي اعتباطاً وفي أي وقت، ولكن لابد أن تصل الرأسمالية إلى مرحلة النضوج وتكون البروليتاريا قد تشربت الوعي الطبقي، عند ذلك تستطيع الاستيلاء على السلطة حيث تقول " إن استيلاء كهذا على السلطة لا يمكن أن يكون الإنتاج انهيار وجدت بدوره في المجتمع البرجوازي، وبذلك حمل نفسه القانون الاقتصادي والسياسي لظهوره وإذ كان استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية لا يمكن بأي حال أن يتم (قبل الأوان) من حيث الاحتفاظ بالسلطة. فالثورة السابقة لأوانها، التي تقض مضجع برنشتاين معلقة فوق رؤوسنا مثل سيف داموقليس، ولن تجدي فيها الصلوات والأدعية والمخاوف"[2]

---

[1] روزا لوكسمبورغ : إصلاح اجتماعي أم ثورة ، بدون مترجم ، سوريا ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ص 83 .

[2] المرجع السابق ، ص 84 .

فنظام البروليتارية ووعيها الطبقي المتزايد اللذان يشكلان عنصر فعال في الثورة القريبة حيث قدمت روزا لكسمبرج تعليلاً أكثر شخصية للنمو الرأسمالي فصاغت نظرية تراكم الرأسمال فانطلقت من قراءة رأس المال وتحديداً نظرية تراكم الرأسمال جزئه الثاني ففيه يقدم ماركس برهاناً رائعاً على أولويات إنتاج القيمة الفائضة إلا أن ماركس لم يفسر كيفية إعادة الإنتاج الواسعة للرأسمالية ولا إلى كيفية تحقيق القيمة الفائضة ولا إلى كيفية بيع السلع الحاملة لقيم فائضة..فالعمال لا يملكون وسائل لذلك وإن عددهم قليل جداً لاستيعاب كل فائض القيمة الإنتاجية.فالرأسمالية لا تعيش إلا من خلال تدمير البنى الغير الرأسمالية وهي بحاجة إلى ذلك.[1]

وهنا يأخذ مفهوم سوريل* ذا النزعة السندكالية دوره على المسرح الماركسي حيث يركز في كتاباته على الماركسية في فترة 1890 ونشر مقالاته عن المفهوم المادي للتطور.واهتم بالماركسية كنظرية للفعل أكثر من اهتمامه بها كنظرية للشمولية.واقترح سوريل أن يعاد اختيار وفحص الماركسية على نحو أكثر عمقاً وخاصة بعد فترة 1890، وفي هذا المجال قدم عدد من المقالات النقدية حول بعض المسائل والموضوعات الخلافية مثل الماركسية كعلم ودور الأخلاق في النظرية الاشتراكية وبعد عام 1903 أصبح سوريل أكثر مقتاً للماركسية الأرثوذكسية،وتحول بعد ذلك إلى نزعته السندكالية الثورية وإلى نظريته عن الأسطورة التي طورها في كتابه " تأملات في العنف" ذهب سوريل بعد ذلك إلى إن الماركسية الأرثوذكسية تدنت إلى أن أصبحت شكلاً من أشكال القدرية التاريخية التي تبني على فكرة المحن والأزمات الاقتصادية.

كان سوريل ناقداً لاذعاً للماركسية الشائعة وفي إحدى المناقشات التي دارت حول إعادة النظرية الماركسية وقف سوريل إلى جانب برنشتاين في قوله أن مشكلة الاشتراكية هي أنها تطور في الطبقات العاملة ثقافة متسامية ومتفوقة تمكنها من إدارة القوى الإنتاجية. وأن طبقات البروليتارية لا تمتلك اليوم مثل هذه الثقافة .كما أن سوريل لا يعترف بتاريخ طبيعي للمجتمع، كما لا يعترف باشتراكية عالمية بالإضافة إلى موقفه

---

[1] المرجع السابق ، ص 84 .

* جورج سوريل :- (1847 –) فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي ، كان مهندس جسور وطرقات ساهم في تحرير صحف ومجلات ماركسية أهم كتبه (تأملات في العنف) . (تفكك الماركسية) .

المعادي للاتجاه العلمي وتشكيكه في نظريات التغير الاجتماعي التي أطاحت بدور الذات الإنسانية الفعالة الأمر الذي أدى به إلى مناهضة المدخل الشمولي الذي تبنته المنهجية الماركسية وتمثلت فكرته المحورية في القول بأن التغير يحدث فقط من خلال الإرادة التي تنظم بطريقة جماعية داخل الطبقة العاملة.يرى سوريل أن ثمة صلة وثيقة بين الثورة الاجتماعية التي يفترض فيها أن تهدم الدولة لتستبدلها بمنظمات نقابية وبين الفلسفة التي هي فلسفة الشغيلة إذا يجعل قوام العقل لا في ايديولوجيا يراد بها تقوية الشهوات نظير فلسفة التقدم البرجوازية في ختام القرن 18، بل في منهاج للفعل في الطبيعة " تأملات في العنف" أثرت أعمال سوريل في كتاباته في ماركسية المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي صاحب مذكرات السجن " دفاتر السجن" وبخاصة نقده للمادية العلمية المعادية للإنسانية. حيث تتميز قراءة جرامشي للماركسية بالابتكار وهي ليست شرحاً ولا تبسيطاً ولا تلخيصاً. لكنها كانت استلهاماً إبداعياً امتد بالرؤية الماركسية إلى مجالات وظواهر لم تكن قد تعرضت لها من قبل، " فلسفة البراكيس وهو الاسم الذي يستخدمه جرامشي ليشير به إلى الفلسفة الماركسية، وهو لم يستخدمه تمويهاً وهروباً من الرقابة فحسب، بل تحديداً لما هو جوهري في الماركسية ذاتها، وكما يميزها عن النزعة المادية السابقة في مجال الفلسفة، وكانت الماركسية السوفيتية قد اشتهرت بالتمييز في النظرية الماركسية بين المادية الجدلية والمادية التاريخية، وجعلت نظرة الماركسيين للطبيعة هي الأساس التي تقوم عليه نظرتها للتاريخ. أو حسب تعبير ستالين: المادية التاريخية هي تطبيق لقوانين المادية الجدلية في الطبيعة في مجال التاريخ. واعترض جرامشي على هذا القصور الوضعي، واعتبر أن ما يوجد في الفلسفة الماركسية حول الطبيعة هي بقايا لا قيمة لها من النزعات المادية التقليدية. وشدد على أن السمة المميزة للماركسية هي أنها فلسفة للممارسة العملية ومجالها هو التاريخ. وقد دفعته وجهة النظر هذه إلى التمييز بين الإسهام النظري لماركس والإسهام النظري لانجلز وحذر من افتراض التوافق التام بينهما، وكان يهدف من هذا التميز إلى اعتبار (جدل الطبيعة) اجتهاد خاص من انجلز وليس جزءاً مكوناً للماركسية. "[1].

---

[1] عزيز عرشين وآخرون : جرامشي في العالم العربي . ترجمة دانيا صبحي . القاهرة . المجلس الأعلى للثقافة . 2001 ، ص 13 .

لم يكن مفهومه عن الأيديولوجية متوافقاً مع الماركسية الأرثوذكسية وهي عنده " تعبر عن تصور جديد للثورة يقوم على إعطاء الأولوية للبناء الفوقي والاهتمام بآليات التحكم الأيديولوجي وليس السيطرة السياسية أو الاستغلال الاقتصادي فحسب، ولقد تضمن هذا المفهوم تغيير في الاستراتيجية الثورية حيث لم تعد الثورة عند جرامشي حدثاً يجسد انتقال الحكم في أجهزة الدولة من طبقة إلى أخرى، أو انتظارا سلبياً لأزمة تسمح بالإطاحة بحكم الطبقة الحاكمة. وإنما الثورة عمل دؤوب يجمع بين الصبر والنزعة الإرادية التي تهدف إلى تقويض الهيمنة الفكرية للبرجوازية على المجتمع وطموح الهيمنة البروليتارية، أي المنظور الجديد للعالم، دون حتى أن تتم السيطرة السياسية على جهاز الدولة.[1]

لقد كان لفكر جرامشي صدى واسعاً في الغرب وفي بلدان العالم الثالث على السواء وكان من عوامل انتشاره أنه قدم إطار لتحليل دور المثقفين وطبيعة علاقتهم بالسلطة وبالجماهير الشعبية نظراً لتنوع فكر جرامشي و لتعدد المجالات التي أسهم فيها أصبح من العسير رفض فكر جرامشي بالكامل أو قبوله بالكامل" فقد انتقد فكره لارتباطه بالنزعة التاريخية الموروثة عن الهيجلية والتي تتصور مساراً موضوعياً مستقلاً للتاريخ يتقدم للأمام، كما انتقد بسبب الأهمية الاستثنائية التي يعزوها للفلسفة وبسبب الحاجة على ضرورة صياغة مفهوم جديد عن العالم، مما اعتبر نزوعاً مثالياً يجعل تغيير الواقع قائماً على تغير فكرة وأخيراً أعتبرت نظرته للفلسفة الماركسية باعتبارها نزعة إنسانية جديدة إهمالاً للطابع العلمي للتحليل الماركسي وإضفاء الطابع الأخلاقي عليها ".[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص 14 .

[2] المرجع السابق ، ص 15 .

الفصل الثالث

الديمقراطية والليبرالية

"معالم على الطريق"

المبحث الأول : التشريع ودورة في تعميق الصراع

المبحث الثاني : الســـــوق ومتلازمة الديمقراطية

المبحث الثالث : مؤسسات الهجرة الى الغـــــرب

المبحث الأول

التشريع ودوره في تعميق الصراع

ما أن انهار الاتحاد السوفيتي ومعه انهارت المنظومة الاشتراكية وربحت الولايات المتحدة والغرب الحرب الباردة، حتى هُيّئ للديمقراطية الغربية إنها قد انتصرت، لتفرض نفسها على العالم باعتبارها الشكل السليم للنظام السياسي للعالم، لتؤسس الحداثة القائمة على اقتصاد السوق وإيديولوجيته من حيث شكلها الاقتصادي، وعلى العلمانية* من حيث وجهتها الثقافية. لقد غذا الإيمان بقدرة التكنولوجيا هو الشكل المفضل لهذه الرأسمالية خاصة في شكلها المعاصر المبشر بدولة الرفاه الاجتماعي[1]

غير أنها وبشكلها هذا تحمل بدورها أمراضها وتناقضاتها التي لا تقل عن تناقضات خصمها الاشتراكي الذي لم يستطيع أن يحل تناقضاته الداخلية، إذ إن إيديولوجيته الشيوعية بشأن المساواة الجذرية وإيمانها بأنه لاحاجة إلى الحوافز الفردية برهنت إنها لا تصمد إزاء الحقائق الإنتاجية للكائن البشري الحديث في عصر صناعي.مما دعى إلى القول أن نهاية التاريخ قد حلت وإن المنافسة بين الفكرين الرأسمالي والاشتراكي قد حسمت لصالح الأول إلى الأبد. وان الرأسمالية هي التعبير المنطقي والطبيعي لسير الأمور وأنها السبيل الأصلح الذي توصلت إلية البشرية للتقدم الذي يستجيب إلى طبيعة الإنسان وغريزته في حب التملك.وكانت هذه هي فرصة العمر للرأسمالية لتزين صورتها ولقد خدمتها في هذه ظروف تاريخية تتعلق بالتاريخ الأوروبي. في ظل مجرى التطور التاريخي لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي كانت هناك دوماً دولة تتولى قيادة هذه المنظومة وتكون منها بمثابة القلب أو النواة المسيطرة، وهذه الدولة يجب أن تتمتع بأكبر قوة اقتصادية وعسكرية من دول المنظومة. [2]

---

[1] لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، ترجمة عزيز سباعي ، سوريا ، دار الثقافة للنشر والنشر ، 1928 ، ص 6 .

[2] رمزي زكي : الليبرالية المستبدة، القاهرة ، سيناء للنشر ، 1993 ، ص 25 .

* العلمانية :- هو النظام الذي تكون فيه السلطة الروحية (الدينية) منفصلة عن السلطة السياسية والإدارية

شهدت الأعوام الثلاثين الأخيرة تغيرات مهمة في غالبية المجتمعات المكونة للنظام العالمي الجديد، وكذلك في هيكل النظام نفسه، ففي الأعوام الثلاثين التي سبقتها من 1914 إلى 1945* سادت ظواهر الركود** النسبي للقوى الإنتاجية، وتناقضات عنيفة بين المراكز الاستعمارية التي حاولت حلها من خلال الهيمنة العسكرية (فشهدت فترة الحربين العالميتين) استمرار الأوضاع الكولونيالية*** أو شبه الكونيالية في آسيا وأفريقيا و نجاح الثورتين الروسية والصينية**** تحت قيادة حزبين شيوعيين. أما الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فاتسمت على نقيض ذلك برواج لا سابق له في مجموع النظام الرأسمالي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإنهاء النظام الكولونيالي ثم إقامة أكثر من مئة دولة مستقلة جديدة أو مستحدثة.[1]

وقد تتابعت هذه الأحداث والتغيرات في مدة جيلين متتاليين ففي فترة الركود وعنف الحروب وأزمة الثلاثينيات***** ونجاح القوتين الروسية والصينية ثم ازدهار النضال من اجل التحرير الوطني، أدى كل ذلك إلى أدراك مأزق الرأسمالية، ونضوج الثورة الاشتراكية التي ظهرت على الساحة الدولية. ثم على نقيض ذلك كله أظهرت الأعوام التالية بعد الحرب العالمية الثانية القدرة العجيبة للرأسمالية على التكيف مع الظروف الجديدة، بل قدرتها على الاستفادة منها حتى استعادت الرأسمالية شرعية جديدة. يضاف إلى ذلك عدم طرح بديل مقنع من جانب الاشتراكية قد أعطى ثباتاً للرأسمالية.[2]

ولكن مع ذلك لا تزال المشاكل الجوهرية للرأسمالية البادية للعيان منذ ساعة ولادتها ،كعدم الاستقرار واللامساواة المتفاقمة والبروليتارية الرثه التي تنتظر الحل، وإلى

---

[1] لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 13 – 14 .

[2] المرجع السابق ، ص 259

* سادت فترة ركود اقتصادي في هذه الفترة مما أدى بروزفلت الى الإستعانة بالاقتصادي جون مايناز كنز الذي أدت أفكاره إلى الإنحراف على الإقتصاد الكلاسيكي القائل بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد إلى أصر على وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

** الركود الاقتصادي :- هو الجمود في الانتاج والكساد في التجارة يصاحبه مجموعة مشاكل في الاقتصاد كالتضخم والبطالة إضافة الى المشاكل الإجتماعية والسياسية .

*** الكولنيالي :- الاستعمار المباشر

**** الثورة الروسية 1917:- هي أول ثورة إشتراكية في العالم قامت بها الطبقة العاملة متحالفة مع الفلاحين والجنود والفقراء بزعامة لينين . الثورة الصينية :- بدأت في عام 1911 واستمرت الى أن أطاحت بالحكم الأمبراطوري وإعلان جمهورية الصين الشعبية بزعامة ماو تسي تونغ .

***** أزمة الثلاثينيات :- حدثت بعد إنهيار بورصة الأسهم في عام 1929 وما تبعها من كساد وبطالة ومشاكل إقتصادية وإجتماعية لا تحصى وأستمرت الى الحرب العالمية الثانية .

جانبها ظهرت مجموعة جديدة من المشاكل نجمت عن تزايد اعتماد الرأسمالية على العنصر البشري والصناعات التكنولوجية، ففي عصر هذه الصناعات سيفوز الذين يتعلمون كيف تلعب اللعبة الجديدة بقواعد جديدة تتطلب إستراتيجيات جديدة وصفات الرابحين في المستقبل تختلف جداً عن صفات الرابحين اليوم.[1]

أن التكنولوجيا والإيديولوجيا يمثلان بدورهما صراعاً أو صداماً مابين السلطة والملكية، سلطة الأيديولوجيا المتبدية في ذلك الطغيان الأيديولوجي الذي هيمن على الغرب خاصة منذ بداية القرن التاسع عشر، وملكية التكنولوجيا القادرة على تكوين رأس المال. أن التكنولوجيا والأيديولوجيات تيزان أسس رأسمالية القرن العشرين. فالتكنولوجيا تصنع المهارات والمعرفة اللتين هما المصدرين الوحيدين لمزايا الاستراتيجية الحية، والإيديولوجيا التي تحرضها وسائل الأعلام الإلكترونية تنتقل نحو شكل راديكالي لتعظيم الاستقلال الفردي .حيث تشرع التكنولوجيا والإيديولوجيا في السير كل على حدة ، وتصبح المسألة الوحيدة أين ستحدث الهزة التي ستدك النظام دكاً. إنها لمقاربة حقاً. أن الرأسمالية التي تجد نفسها كما يذهب لستر ثورو"دون منافسين اجتماعيين تماما كمنافسيها القدامى الاشتراكية والشيوعية يغدو لزاما عليها في الوقت ذاته أن تعاني تغيرات شديدة وعميقة"[2]

وهذا ما يعرضها لأن تتكيف أيضا على حفر قبرها بيديها كما يرى الباحث بدلاًعن ذلك التفاؤل المفرط الذي يبديه فؤاد مرسي في سرديته الرأسمالية كمعجزة (الرأسمالية تجدد نفسها) .[3]

إن البطالة وتفاقم الدين الداخلي ونمو العجز الخارجي** بالإضافة إلى الفجوة في الاقتصاد الأمريكي بين الاستثمار والادخار أدى إلى تضعضع الموقف الأمريكي زيادة على الإرث الكنزي.

---

[1] بوول كندي : الإعداد للقرن الواحد والعشرون للرابحون والخاسرون . ترجمة نظير جاهل . سرت الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان. 1995 . ص 18 .

[2] لستر ثورو: مستقبل الرأسمالية مرجع سابق . ص 259 .

[3] فؤاد مرسي : الرأسمالية تجدد نفسها. مرجع سابق . ص .

* لستر ثورو: اقتصادي أمريكي من أهم أعماله (التضخم) و (مستقبل الرأسمالية)

** العجز الخارجي : = زيادة نسبة الواردات عن الصادرات .

فبموجب تلك التركة التي خلفتها الكنزية والتي خضعت أخيراً لقوى السوق بعد إن فشلت الكنزية في حل معدل التضخم* الذي بدأ في التسارع بعد العام 1966 وواصل مشروع الإيقاف حتى العام 1975 مما دعى جيرالد فورد** عام 1975 إلى اللجوء إلى الاقتصاديين لمعالجة الموقف بعد أن أصبح النفط عاملاً حاسماً في هذا التضخم.[1]

أن الشرخ المفهومي الأساسي الذي تعاني منه الرأسمالية تبنيها الموهم والموغل في الازدواجية لميراثين ابعد ما تكون أطروحتها في الديمقراطية و الليبرالية ولملمتها في كيس ذرائعي واحد من اجل خدمة أهدافها، فبالرغم من إن الديمقراطية و الليبرالية ليستا متضادتين إلا انهما ليستا وكما يذهب الآن ثورن*** "مترادفتين فإذا كان لا وجود لديمقراطية ما إلا إذ كانت ليبرالية فهناك الكثير من الأنظمة الليبرالية ليست ديمقراطية، ذلك أن الليبرالية تضحي بكل شئ في سبيل بعد واحد من أبعاد الديمقراطية وهو الحد من السلطة. والفكر الليبرالي يقوم على التخوف من القيم ومن أشكال التسلط". [2]

فالليبرالية عنصر دائم للديمقراطية لكنها ليست سوى منطقة وسيطة وقلقة تقع بين قوى سياسية متعارضة. لقد حاربت الليبرالية الملكيات المطلقة لكنها سرعان ما تعرضت بعد سقوط هذه الملكيات لمحاربة الحركات الشعبية. وفي المجتمعات المعاصرة تعرضت الليبرالية إلى هجمات مع عدم وجود من يدافع عنها في القاعدة الشعبية. فهل نستطيع أن نطلق صفة الليبرالية على مجتمعات غلبت عليها أمواج المضاربة وثقافة الاستهلاك وخضعت لهيمنة عدد من المصالح المالية التي لا يضبطها أي ضابط سياسي.بمنطق عرابو الديمقراطية الليبرالية والمدافعين عنها من أن الديمقراطية والليبرالية توأمان سياميان يعيشان حالة وئام وسلام مطلق. أن ما نجده على أرض الواقع هو أن الليبرالية والديمقراطية ليستا مترادفتين، فإذا كان لا وجود لديمقراطية ما إلا إذا كانت ليبرالية فهناك الكثير من الأنظمة الليبرالية ليست ديمقراطية ، فالليبرالية لايهمها أي شئ في

---

[1] جون كنث جالبرث : تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 295 .

[2] الآن ثورون : مابعد الديمقراطية ، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة حسن خميس ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الساقي 2001 ، ص 66 .

* معدل التضخم :- التضخم هو ارتفاع في الأسعار مع انخفاض في قوى الشرائية ، ومعدل التضخم هو المقياس الذي يقاس به التضخم

** جيرالد فورد :- (1913 ــ) ترتيب الثامن والثلاثون لولايات المتحدة الأمريكية

*** الآن ثورن :- (1925 ــ) إشتراكي أسس في عام 1958 معمل عله الإجتماع الصناعي .

سبيل تحقيق هدفها الرئيسي "ذلك أن الليبرالية تضحي بكل شئ في سبيل بعد واحد من أبعاد الديمقراطية هو الحد من السلطة وهي تقوم بذلك باسم فهم معين يبدد الفكرة الديمقراطية بمقدار ما يصونها ".[1]

كما أنتجت الليبرالية النظام الرأسمالي الذي أقحم علاقته مع الديمقراطية ويوافق هذا رأى ثورو من أن "الرأسمالية والديمقراطية عاشتا مع بعضها بسلام في القرن العشرين إلا أن ما هو غير مسموح به نظريا حدث بوسائل أكثر اتقانا في الحياة العملية غالبا" .[2]

ولهذا كان العلاج الناجح لإعادة تلك الصلات ما بين الديمقراطية والليبرالية، أي ممارسة السلطة وممارسة الملكية، هو تقويم السلطة نفسها ووضع الحدود والمعالم التي ينبغي أن لا يتجاوزها . أن وضع حد للسلطة ومؤسساتها ومظاهرها ليس بأمراً حديث في الفكر الإنساني فقد سبق وأن وضع الكثير من المفكرين حدود نظرية للسلطة كما سبق وأن أشار الباحث، إلا أن الأمر لن يجدي أو أن التحريف الرأسمالي للسلطة والملكية لم يتوان حتى عن تحريف هذه النظريات نفسها، مثل نظرية جون لوك في فصل السلطات التي طوعها الفكر الغربي حتى أصبحت تشريعاً لسلطته .ولهذا كان لابد لإعادة الأمور إلى نصابها الحد من سلطة الدولة حتى تستقيم العلاقة بين السلطة والملكية وإلا استشرى أمرها لتحيل المعمورة إلى قطعة شطرنج يلهوا بفردها لاعب واحد بعد أن سقط منافسه في منتصف اللعبة.الا أن كل هذا ينصب حول استشراء الدولة التي جمعت في يدها كل السلطات ، حتى تحولت الديمقراطية والليبرالية معاً عن معانيهما الأصلية نحو مفهوم توظيفي شكلي . فالديمقراطية ترفض كل أشكال السلطة وتقول بالفصل التام بين مختلف السلطات وتمركز الثروات و السلطة، فالنظال الديمقراطي وقف في وجه امتلاك السلطة من قبل الذين يمتلكون الثروة.[3]

هذا وقد أسهم تاريخ الفكر الغربي في أن يلتقي خصما الذهـــــر الديمقراطيـــــة والحكم التوتاليتاري* الذي أتخذ من الديمقراطية واجهه لنشر توتاليتاريته،

---

[1] المرجع السابق ، ص 67 .

[2] لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص282.

[3] سمير امين : مابعد الرأسمالية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 71 .

* توتاليتارية :- الشمولية وهي شكل للحكم تشرف فيه الدولة على كافة مقاليد الحياة وتعدم فيه الحرية والدستور .

أن ذلك الفرق الذي تشير إليه حنا أرندت ما بين الديمقراطية والتوتاليتارية لايعدو كونه مفهوماً مقولاتياً يتعلق بهدف ومرمى كل من المقولتين، فإذا كانت تعتقد أن "الحركات التوتاليتارية تبين ما كان يعجز عنه أي عضو، مما يشكلون الرأي العام عن أظهاره، فما أن اجتاحت الحركات التوتاليتارية البرلمان، بدا احتقارها للنظام البرلماني كظاهرة تشويش محضة، فالواقع إنها نجحت في إقناع الغالبية العظمى من السكان أن الاغلبيات البرلمانية طالما كانت مزيفة ولاتتلائم بالضرورة مع الحقائق الوطنية، مقوضة بذلك الكرامة البشرية وتقه الأنظمة التي ما ونيت تعتقد بقاعدة الأغلبية بمثل إيمانها بمؤسساتها المخصوصة" [1].

أن تاريخ الرأسمالية الذي لم يكن له سوى هدف واحد وهو المصلحة الفردية في نظام لا يعترف لا بالحقوق الفردية ولا بالمسؤوليات الاجتماعية ويشيد دولة كلية تحكم رغم اتخاذها الديمقراطية شعاراً لها دون وجود للسيادة الشعبية، جعل من الديمقراطية و التوتاليتارية يلتقيان تاريخياً، وهذا ما نجده كما يذهب تورن في إن" الديمقراطيات المعاصرة التي تتدخل في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني عبر الضريبة ونظم الضمان الاجتماعي ، وتساعد النقابات وتحمي الاقليات وتعمل على تطوير قواعد الحق انطلاقاً من الرأي العام ، أي انه أن لم تكن تؤمن بتوحيد المجتمع ، فان الفهم الليبرالي للديمقراطية يقتصر على ضمان حرية اختيار الحاكمين بدون الانشغال بمضمون ما يفعلونه على إلا يتعدوا الحدود العامة التي ينظمها الدستور، واستبدال هؤلاء الحاكمين بين الحين والآخر بوسائل سلمية كالانتخابات".[2]

أن الليبراليون يعمدون هنا إلى إبراز الاهتمام بالصالح العام والأهلية له بينما يشدد خصومهم على إن الليبرالية تعني سلطة راس المال الاقتصادية والثقافية ، والواقع أن هذين التأويلين اقل تعارض مما يبدو في الظاهر إذ أن الليبراليين على حد تعبير سمير امين " لم يترددوا في القول بان البحبوحة والملكية فضلاً عن التعليم أمور لاغنى عنها للارتفاع إلى مصاف الاهتمام بالصالح العام وللقيام بعمل عقلي، كذلك الليبرالية تسلم بوجود صفوة من الناس شخصيات عامة مثالاً لهم وضعهم الخاص في المجتمع، نظراً

---

[1] حنا ارندت : أيخمان التوتاليتارية ، ترجمة لطوان ابوزيد ، بيروت دار الساقي ، 1993 ، ص 38 .

[2] الان تورن : ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، مرجع سابق ، ص 83 .

لأنهم يتمتعون بقدرات خاصة لا توجد في كافة شرائح المجتمع أو تختلف عنهم نظراً لأنهم أسياد حسب عقوليم،و بعقلانية في المقابل تتخوف من الأهواء الشعبية التي تسيرها العواطف". [1]

كما أن الفكر الليبرالي أيضا لا يؤمن بوجود قوى فاعله داخل المجتمع لها روابط متصلة فيما بينها . في حين انه يؤمن بالمصالح والميول الخاصة ويتيح لها مجالاً أوسع شرط ألا تمس بمصالح الآخرين و إلا مست بجوهر الليبرالية . فالليبرالية لا مكان للمعتقدات والنزاعات المجتمعية فيها، فالعلاقات بين الجماعات البشرية داخل المجتمع الليبرالي لابد وأن يكون مقتصراً على المصالح والأذواق والآراء. بشرط أن لا يدعي فرض رأيه على الآخرين وبالتالي لامكان فيها لفكرة السلطة بالذات. فالليبرالية ترى المجتمع المثالي بمثابة السوق ، الأمر الذي لا يستبعد في كلا الحالتين تدخل القانون والدولة . لكن هذا التدخل إنما يتم بفرض قواعد اللعبة ويشرف على سلامة المعاملات ويضمن حرية التعبير والفعل للمجتمع. [2]

ما هي الديمقراطية أذن ؟ وأين هي ؟

لقد بقينا قروناً طويلة نجمع مابين الديمقراطية وبين تحررنا من قيود الجيل والتبعية والتقاليد والحق الإلهي وذلك بفضل العقل والتعاظم الاقتصادي والسيادة الشعبية وتحرير المجتمع من المطلقات والأديان والأيدلوجيات، بحيث لا يكون خاضعاً إلا لسلطان الحقيقة ومقتضيات المعرفة .لكن قد ولى زمن الهواجس والخوف من السيطرة بعد أن أصبح الإنسان الحديث محكوماً بقوته وتقنياته بعد أن تحرر من مواطن ضعفه أصبح خاضعاً لأجهزة سلطاته السياسية والاقتصادية والعسكرية . وهذا هو لب الإشكالية التي تحدث في الدول الغربية التي تدعي الديمقراطية ومناصرتها ، فهي ليست بالديمقراطية بل بعض ضمانات تقينا شر وصول بعض القادة والحكام وبقائهم في سدة الحكم إلى الأبد، فصارت عملية للحد من السلطة فقط وليست ديمقراطية. هذا عدا إنها أصبحت توتاليتارية تفرض على العالم بالقوة ومن الخارج الأمر الذي يصدق وجه استنتاج سمير أمين من أن "المشكلة المركزية إذاً هي مشكلة الديمقراطية ولا نعني هنا

---

[1] سمير أمين : مليار رأسمالي ، مرجع سابق ، ص 50 .

[2] فوزي منسي : البرجماتية الجديدة، مرجع سابق ، ص 22 ــ 23 .

مشكلة الحقوق الأساسية فقط مهما كانت هذه الحقوق ، غير الموجودة حالياً بل نعني التعبير المستقل للقوى الشعبية ، وهو ضمان القدرة على مواجهة الخارج ، لاشك أن الاعتراف بالتعبير المستقل للقوى الشعبية من شأنه أن يدفع نحو ميل اشتراكي في المجتمع ،ليست هذه الظاهرة المحتملة ألا تعبيرا عن تنوع الطرق نحو الاشتراكية وهو إيمان قوى لدينا ، فليس الطريق معروفاً سابقاً، وكذلك ليس احتمال هذا التطور ألا تعبيراً عن ضرورة المضمون الوطني الشعبي لأي مشروع تنمية معاصرة في صندوق عجزت البرجوازية عن القيام به".[1]

مما يفتح الباب واسعاً أمام الباحث لأصباغ صفة التوتاليتارية على النظام الرأسمالي الذي استبعدته حنا أرندت التي اكتفت بإلصاق هذه التهمة على النازية والفاشية والشيوعية، بينما الرأسمالية التي ينطبق عليها كلام حنا أرندت كما يرى الباحث لطالما أشار المحللون إلى أن الحركات التوتاليتارية تفيد من الحريات الديمقراطية وتفرط فيها في سبيل أن تحسن القضاء عليها .وهذا التفريغ الديمقراطي هو أهم عامل من العوامل التي تؤدي إلى التفتت والتجزئي الجماهيري لطالما كانت الحركات التوتاليتارية أحوج إلى ظرف خاصة تكون فيه الجماهير مفتتا مشظا".[2]

والنموذج الأمريكي كما يذهب لسترثورو "وقد أخذ بالتغير بفعل التطور التكنولوجي، فأجهزة الأعلام الإلكترونية جعلت من السهل للسلطة الاقتصادية أن تشتري السلطة السياسية . فكلما زادت الأموال التي يحتاجها زاد شراء الإعلانات التلفزيونية الضرورية للحصول على المناصب العامة. زادت الافضليات التي يحصل عليها الأثرياء في خوضهم المعركة" .[3]

كما سارعت الرأسمالية إلى توظيف التقدم التكنولوجي وهو جزء جوهري في الحداثة التي ساعدت الرأسمالية على نشر جناحيها و فرض تناقضاتها على الأرض.[4]

---

(1) سمير أمين : مابعد الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 50 .

(2) حنا أرندت : أسس التوتاليتارية، المرجع السابق ، ص 47 .

(3) لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 284 .

(4) فؤاد مرسي : الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق ، ص 22 – 23 .

إلا أنها قد انقلبت لكي يقلص دور الدولة الرأسمالية، فانقلب السحر على الساحر، إذ أن التكنولوجيا قد نشرت آليات السوق الذي أصبح مارداً ضد الدولة ،حيث يرى الآن ثورن" بأن الكثيرين يرون أن الاقتصاد السوقي و الديمقراطية السياسية هما وجهان لعمله واحدة فهما يشتركان في الحد من دور الدولة المُطلقة، فالاقتصاد السوقي هو شرط لازم من شروط الرأسمالية لأنه يحد من سُلطة الدولة إذ يقوض إمكاناتها ،إلا أن السوق الذي ترعاه الدولة الرأسمالية يتناقض تماماً مع روح الديمقراطية،أي إن السوق قائم على عدم التكافؤ سواء مابين الأفراد أو الدول، ولهذا وجب الحد من سُلطة الدولة الرأسمالية حتى يتحقق المعنى الحقيقي للديمقراطية .الآن وجود السوق الحر لايزيل الحاجة إلى الحكومة على العكس تماماً الحكومة مهمة جداً كمنتدى في قداسة الحكومة وكمتحكم"[1]

وتحول بدا السوق لكي يكون أحد أهم سمات الدولة الرأسمالية التي على حد تعبير ثورو" استغلت بعض اخطر الحوافز البشرية، الطمع والمصلحة الشخصية ،في سبيل تشجيعها للفردية وخلق مستوى معيشي متنامي، في حين يراد تزويد متطلبات ورغبات كل فرد مهما بدت هذه المتطلبات تافهة للآخرين ، ليس هناك من نظام يحقق حتى نصفيا بمثل ما تفعله الرأسمالية"[2]

وهو السوق الرأسمالي الشرس الذي لاديمقراطية فيه والذي اقترن بتحول الرأسمالية عبر مسيرتها من رأسمالية المنافسة إلى رأسمالية الاحتكار* حيث سيطرت فيه الشركات الكبرى على أهم الصناعات وعلى التكنولوجيا وساعدها في ذلك التوسع الكبير في العلاقات الاقتصادية والدولية.أن لليديمقراطية والرأسمالية معتقدات مختلفة بشأن التوزيع السليم للسلطة ، الأولى تؤمن بتوزيع متساوي تماماً للسلطة السياسية (شخص واحد ، صوت واحد) بينما تؤمن الثانية بأن واجب من هو أصلح اقتصادياً أن يطرد من لا يصلح عن العمل إلى الانقراض الاقتصادي ، البقاء للأصلح والتفاوت في القوة الشرائية هما ما تعنيه الكفاية الرأسمالية.الأفراد والشركات يصبحون كفوا إذا أصبحوا

---

(1) آلان ثورن : مابعد الديمقراطية حتى الأشرية ترجمة الأكفية، مرجع سابق ، ص 67 .

(2) لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 273 .

* رأسمالية المنافسة :- وهي نظام يعتمد على المنافسة إذ أن المنافسة ليست قاصرة على نظام السوق بل هي طبيعة بين البشر .
رأسمالية الإحتكار :- وهي نظام اقتصادي يعتمد على الإحتكار إذ إن الإحتكار يعتمد على سيطرة شخص أو مجموعة أشخاص أو شركات على سلع أو بضائع معينة بحيث يمكنهم تحديد سعرها دون منافسين .

أغنياء ، وإذا وضعنا الأمر بأعلى أشكاله فإن الرأسمالية تنسجم تماما مع العبودية. مثل هذا النظام لأكثر من قرنين ، بينما لا تنسجم الديمقراطية مع العبودية . [1]

هذا وقد أدى اندماج هذه المناطق المختلفة التي يطلق عليها سمير أمين الأطرف* في النظام الرأسمالي العالمي إلى زيادة اختلافاتها نتيجة تنوع الوظائف في هذا النظام، فنحن نلاحظ هذا التنوع في الوظائف مثلاً عندما نقارن بين إنكلترا وأمريكا والكولونيالية الأسبانية ومستعمرات استغلال العبيد والدولة العثمانية والصين بعد فتحها التي اندمجت في شبكة المعادلات المتمحوره حول أوروبا والهند وإندونيسيا المستعمرة. وذلك التنوع الذي لا يقل درجة عن درجة اختلاف العالم الثالث المعاصر .[2]

لهذا نجد أن الرأسمالية الليبرالية قامت على أساس النمو اللامتكافي من مناطق العالم إلى الحد الذي يبرر الاستنتاج القائل بأنه تقدم الرأسمالية في بعض البلدان لم يكن ممكناً إلا على حساب دمار الدول الأخرى واستنزافها وإخضاعها لمتطلبات تراكم رأس المال لهذه البلدان.[3]

حيث السيطرة على التراكم هي سيطرة البرجوازية ودولتها على الشروط الأربعة الآتية التي يوردها سمير امين:

أولا: الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل. ثانياً: الهيمنة على تمركز الفائض الحالي الأمر الذي يتطلب وجود أشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية .ثالثاً : الهيمنة على السوق المحلية التي تخصص الإنتاج الوطني وذلك حتى لو لم توجد قوانين للحماية الجمركية. رابعاً : الهيمنة على الموارد الطبيعية . [4]

فمازالت الدولة الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة، وعلى الرغم من كل ما بدت عنه الرأسمالية مؤخراً من تحركات للحد من دور الدولة على عكس النمط الذي حدده كنز فيما مضى فإن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر تجعل للدولة دوراً

---

(1) سمير أمين : مأزق الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 33 .

(2) المرجع السابق ، ص 33 .

(3) رمزي زكي : الليبرالية المتوحشة ، مرجع سابق ، ص 24 .

(4) سمير أمين : مأزق الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 25 .

* المركز والأطراف :- نظرية اقتصادية سياسية تعمل على تفسير تخلف وتبعية الدول النامية (الأطراف) لتطور الرأسمالية المتقدمة (المركز) وقد كان لأعمال سمير أمين وجوند مدافلا تأثيراً كبيرا على نشر وتعميم هذه النظرية .

أساسيا في ضبط حركتها والتحكم في العديد من آلياتها ، وبصعود الفاشية واشتعال الحرب العالمية الثانية وانتشار تدخل الدولة التي أصبحت تتحكم في حركة أسواق رأس المال ،حلت رأسمالية الدولة* محل الأشكال الأخرى للرأسمالية . إنها سمه الدولة الرأسمالية التي تعطي الدولة حق الانفراد بالسلطة، وحيث يتم للأفراد التنازل عن حقوقهم من اجل الحصول على منافع الجماعة والتي تكون طبقة ،تكون الدولة، أداة لحفظ مصالحها وحيث تتم نوع من الملكية المشتركة .[1]

وهي السمة نفسها التي عملت الدولة الرأسمالية على تصديرها إلى انحاء العالم وفرضته كنموذج سياسي مبرراً للتدخل في شؤون دول العالم الثالث والسيطرة عليها حتى بالقوة كما حدث في العراق مؤخرا. لقد أصبحت الديمقراطية في عالمنا المعاصر قميص عثمان يبرر الاستعمار الجديد الذي تبلور بهذا الشكل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي و أصبحت شعارات رنانة وهذا كله ضد الديمقراطية. والحد من السلطة بهذه الكيفية لابد وان يخلف توابع وقد تكون خطيرة وتوقعنا في نفس الخطاء، غير أنه من اللازم كما يشير الآن ثورن "تحديد عملية الحد من سلطة الدولة على ضرورتها بمزيد من الوضوح إذ إنها قد تفضي في النهاية إلى استشراء سلطة أرباب المال والأعلام". [2]

وقد رسخت هذا النظام ظروف التوسع الرأسمالي الفترة ما قبل 1955 كصورة من صور التناقض الاقتصادي والسياسي للرأسمالية التي عملت من اجل تعميم الدولة البرجوازية الوطنية أي النظام الرأسمالي بفضل أنماط التنمية التابعة دون السيطرة المحنية التي تفضل التعامل معها. مما أعطى الغرب على حد تعبير سمير امين" فرصة الهجوم لإعادة العالم الثالث وإخضاع لتنميته المستقبلية لمقتضيات إعادة انتشار رأس المال المبين ومن ثم انتقال أزماته إلى هذه الدولة".[3]

---

[1] مي أوين بايك : إرخاء التقدم – نهاية النمو الاقتصادي وبدائل اختصاص البشرية ، ترجمة محمد عبد الكريم وزهير صدوقه ، بيروت، دار الشروق ، 1995 ، ص 122 .

[2] آلان ثورن : ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، مرجع سابق ، ص 69 .

[3] سمير أمين : بانجد رأسمالية ، مرجع سابق ، ص 36 .

* رأسمالية الدولة :- هي اتجاه يتصرف بصفة أساسية الى فرض رقابة على النشاط الاقتصادي مع الإبقاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

وهي الأطروحة التي تفترض وجود تناقض بين المركز والأطراف كعنصر جوهري في النظام الرأسمالي ذات النتائج السياسية من أهمها إقامة دولة البرجوازية الوطنية لتكون تابعة للنظام الرأسمالي المركزي، وهذا يقود إلى السيطرة البرجوازية ودولتها التي تسمح بتنمية السوق الرأسمالي وتعمل على أنعاشة الذي ساعد على توسع هيمنة راس المال على صعيد عالمي.[1]

وتظل الرأسمالية هي الرأسمالية ويظل القانون الذي يحكمها كما ذهب سمير أمين "هو قانون غير متكافئ بين الدخل والناتج على السواء فمازالت حريصة على تأكيد التبعية التي تربط المركز بالأطراف".[2]

مما يعني سد الطريق أمام التقدم الحقيقي في العالم طالما أن الهدف منه هو العودة النوستالجية* لماضي عريق في السيادة والاستغلال الاقتصادي، لكن هذا هو حال السياسيين دائماً اللذين "يقاتلون دائما حربهم الأخيرة ويخططون لمستقبل هو في الحقيقة ماض، ويتمثل همهم المباشر في استرجاع النمو الاقتصادي العادي الذي لم تخبره الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين، بل إنها في حقيقة الأمر فقدته إلى الأبد".[3]

فان الأسواق العالمية وقاعدتها العريضة وتراكمات الرساميل الضخمة في العالم المتقدم تقلل من أهمية أي فرصة لهذا التقدم، إذ أن هذا السوق الرأسمالي الشرس طويل الأنف ينخر في سياسات الدول وهو مدشن برساميل تأتي من دول بعينها، وهذا ما يتناقض مع الديمقراطية، لهذا اخترع السوق ديمقراطيته الخاصة التي تناسب اطروحاته في السيطرة، والتي بمقتضاها يبارك دخول دول بعينها فيه ويرفض دول أخرى إلى الانضمام إلى باقته. إنها على حد تعبير الآن ثورن" تتساهل اتجاه انضمام بلدان مختلفة ذات حكومة سلطوية، ومنها بلدان أخرى ذات أنظمة سلطوية أخذه في التفكك، ومنها أيضا بلدان ذات أنظمة اوليغارشية، ومنها بلدان ذات أنظمة يمكن تسميتها ديمقراطية، أي أن المحكومين فيها يختارون بملء حريتهم من يمثلهم من الحاكمين".[4]

---

(1) المرجع السابق ، ص 37 .

(2) المرجع السابق ، ص 37 .

(3) سي أوين بايبك : إلغاء التقدم – نهاية النمو الاقتصادي وبداية الخصائص الشرية ، مرجع سابق ، ص 69 .

(4) آلان ثورن : ماهي الديمقراطية حقد الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، مرجع سابق ، ص 66 .

* النوستالجيه :- هو داء الحنين الى الماضي

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هناك ظاهرة عامة كونية هي التدويل السريع لمركزية الاقتصاد بفضل الثورة العلمية والتكنولوجيا، وأصبح التدويل يعني الانتشار الكوني للتحديث في عالم تسوده الرأسمالية، من هنا جاء عن نظام رأسمالي يتخطى القوميات.[1]

وازدهر الاقتصاد الرأسمالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويرجع هذا الازدهار إلى مجموعة عوامل منها الحصول على مصادر الطاقة وخاصة النفط بأسعار بخسة من الدول المتخلفة. وأيضاً نمو حركة التجارة الدولية لتصدير السلع ورؤوس الأموال.ونمت الاحتكارات الدولية للشركات المتخطية للقوميات ونما دورها في الركود، أي اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة كما حدث عام 1929، شهدت الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية تعميم فكرة الدولة القومية على الصعيد العالمي فأعلن عن نظام للحرية يتكون من دول /قوميات.[2]

---

(1) رمزي زكي : الأزمة الاقتصادية الراهنة ـ مساهمات في فهم أفضل . الكويت . معهد الإنماء العربي ، 1984 . ص 9 .

(2) سمير أمين : مابعد الرأسمالية . مرجع سابق . ص 174 .

المبحث الثاني

السوق والديمقراطية

كان من الطبيعي أن تكون المؤسسات الرأسمالية راغبة حتى النخاع في تحديد بل وتقليص دور القطاع العام إلى أدنى مستوى يتطلبه ذلك،ولعبت هذه المؤسسات دوراً من أجل الاستغناء عن الحكومة.[1]

ومن ثم وجدت المحاولات المتعددة من أجل التوفيق ما بين هاتين القوتين قوة المؤسسة وقوة الدولة،وهي الثنائية الثالثة التي لم تكن معروفة في التاريخ، ولكن بدأت رويداً رويداً مع الإقطاع .ففي مصر القديمة أو روما ما كان أحد يفهم ما الذي يقصده من يجادل في حدود الحكومة، ما نفهمه نحن كعام أو خاص كان متشابكاً بحيث يغدوا هذا التمييز عبثاً لا طائل من ورائه. كذلك كان الحال في مرحلة الإقطاع، كان البارون الإقطاعي يوفر كل ما نطلق عليه اسم خدمات الدولة (الدفاع،القانون،النظام) وما يمكن أن نطلق عليه اسم التشغيل الخاص،أوامره تطبق في كل شيء يجري العمل فيه في حدود مقاطعته.[2]

إن وجود الحكومة يهدد الحرية ومن ثم كان لابد من تحديد دور الحكومة وإلزامها بعدم تجاوز حدودها منذ محاولات أصحاب العقد الاجتماعي وحتى الاتجاهات المعاصرة الليبرالية مع ملتون فريدمان* الذي يتساءل" كيف نستفيد من تعهد الحكومة ونتجنب في الوقت نفسه التهديد للحرية؟". أن هناك مبدآن واضحان يعطيان جواباً لذلك الأول هو انه يجب أن يحدد مجال الحكومة وتكون وظيفتها الرئيسية حماية حريتنا من الأعداء خارج حدودنا ومن إخواننا المواطنين، وصيانة القانون والنظام وتنفيذ العقود الخاصة وتقوية الأسواق. كما أنه من ناحية أخرى يمكن لهذه الحكومة أن تساعدنا في ما نجده صعباً ومكلفاً خاصة من الناحية الاقتصادية الشرائية، وهذا يظهر الجانب الإيجابي لذلك الشقاق بين الدولة والحرية، فإن ما تقوم به الدولة مثلاً من دعم لبعض السلع يهدد الحرية لدرجة

---

(1) لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 302 .

(2) المرجع السابق ، ص 303 .

* ملتون فريدمان :- اقتصادي أمريكي شهير أعد داعية من الكلاسيكية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة و انجلترا في عهد الرئيس رونالد ريغان .

أن الأسواق تتعمد أحياناً أن تزيد من أسعار الكثير من السلع والخدمات. وهذا يفضل المواطن القطاع العام الذي يجد بذلك عدواً لكي يطور نفسه حتى يناطح الحرية الاقتصادية التي يوفرها القطاع الخاص".[1]

ذلك أن الرأسمالية تولد تفاوتاً عظيماً في الدخل والثروة،أن العثور على تلك الفرص في الاقتصاد حيث يستطيع الفرد أن يجمع كثيراً من المال هو ما يحرك أو يوجه الكفاءة الرأسمالية، البعض يعثر عليها والبعض الآخر يفشل ، المهم في هذه المنافسة هو إزاحة الآخرين عن السوق وإرغام دخولهم على التناقص إلى الصفر وأخذ فرصتهم في الربح لمضاعفة أموالهم. لأن تراكم الثروة يؤدي إلى فرصة أكبر للربح من الدين لا يملكون الثروة، وهذا هو أحد تناقضات النظام الرأسمالي الذي وأن اتخذ من الديمقراطية ذريعة لحرية رأس المال الفردي.إلا أنه في الواقع يناقض الماهية الأساسية والحقيقية للديمقراطية ،وهو ما يفسر لنا ذلك الهجوم من الحركات الشعبية ضد الليبرالية التي أخذت تتراجع في موقفها أمام اقتصاد السوق.[2]

والسؤال هنا هل تنطبق صفة الليبرالية على المجتمعات الغربية؟.وهو السؤال الذي جند الباحث من أجل الإجابة عليه هذا الفصل .أن الليبرالية تعني المجتمع الحر المتحرر من كل القيود وفي مقدمتها القيود السياسية المتبدية في تلك الأنواع من السلطات التي تفردت بالحكم مثل السلطة الأوتوقراطية و التوتاليتارية وغيرهما .ثم القيود الاقتصادية التي أثمرت لي ثقافة الاستهلاك وتحكمت فيها المضاربات وطغت عليها إمبراطورية المال التي جعلت هذه المجتمعات مسترقة ما لم تعد التربة الصالحة لليبرالية و الديمقراطية .

مهد الفكر الليبرالي للديمقراطية بنقده للسلطة الاوتوقراطية لكنه وقف في وجه الديمقراطية وقاتلها. قبل أن تتفق الجحافل التوتاليتارية مما أدى إلى تقارب الفكر الليبرالي والفكر الديمقراطي اللذين حافظا عملياً على استقلال كل منهما عن الآخر عبر علاقتهما المبتذلة، واتخذ الفكر الليبرالي نبرة محافظة ما لبثت أن تصاعدت وتيرتها.[3]

---

(1) متون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، بدون مترجم ، سوت ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1426 ، ص 15.

(2) لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 274 .

(3) آلان تورين : ماهي الديمقراطية مقدمة نظرية لمستقبلنا الآتي، مرجع سابق ، ص 67 .

يرى فريدمان أن العلاقة بين الحرية الاقتصادية و الحرية السياسة معقدة غير أنها شاملة، وقد ذهب الفلاسفة الراديكاليون إلى اعتبار الحرية السياسية خطوة أساسية نحو الحرية الاقتصادية، و أن الذي كان يعيق الشعب هي القيود التي فرضت عليه، وانه أن فتح الإصلاح السياسي للشعب حق التصويت، فسوف يصوت الشعب لما فيه خيرة.[1]

ففي رأي فريدمان انه هناك على المستوى العام طريقتين لتنسيق النشاطات الاقتصادية الأولى الاتجاه المركزي الذي يستلزم استعمال الإكراه وتقنية الجيش والاستبداد ، أما الأخرى فهي التعاون الإرادي للأفراد أو تقنية السوق* .أن تقنية السوق تستطيع جلب التنسيق دون الإكراه ، وان نموذجاً عاملاً لمجتمع منظم من خلال آليات السوق لهو نموذج اقتصادي حر هو ما سماه الرأسمالية التنافسية.[2]

بالمقارنة مع الاشتراكية تكون الرأسمالية إذاً نظام يفضل السوق والملكية الخاصة لخيرات الإنتاج وتكون القرارات لامركزية ومتناسقة معاً، ومما يجعل الرأسمالية الحالية تبدو جديدة وتبتعد كثيراً عن خصائصها الأساسية إن الدولة صارت عنصراً أساسيا في الرأسمالية، صعود تدخلات الدولة أو السلطة العمومية بواكبها تهميش الملاك أن لم يكن تهميش الملكية أصلا. الربح لم يعد الحافز الوحيد للإنتاج، بمعنى أن السوق مجهز نظرياً بآليات تعمل للتنسيق ما بين مكوناته، السوق لم يعد المنظم الأساسي للرأسمالية مع ذلك الرأسمالية الجديدة هي دائماً نظام رأسمالي.[3]

وإذا كان السوق لم يعد يلعب دوره السابق ، إلا انه لا يزال في قلب عمل الرأسمالية الجديدة ، فالسوق يلعب دوراً ترشيدياً ومؤشراً عن الاختلال، وإذا كان لم يعد صفة خاصة بالرأسمالية إلا انه على كل حال عنصر نجده في كل الأنظمة الرأسمالية التي تعمل بصورة جيدة. السوق يتيح تكيفاً يومياً للعرض والطلب ، بعد هذا لم يعد للمنافسة دورها الأسطوري الذي يعزو لها المنظرون الليبراليون،إلا أنها موجودة دائماً وتأخذ في بعض الأحيان سمات حادة .اذا كان السوق والمنافسة لم يعد لهما نفس المعنى السابق فان السوق يبشر بأيدلوجياً جديدة هي اقتصاد السوق الذي يعتبر الوحيد المنتج

---

(1) متون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، مرجع سابق ، ص 23 .

(2) المرجع السابق ، ص 26 .

(3) البرتيني : الرأسمالية والاشتراكية ، مرجع سابق ، ص 100 .

* تقنية السوق :- تعني جعل السوق هو المنظم للحياة الاقتصادية دون تدخل الدولة .

للاقتصاد، أما خارج السوق الذي يختص بالتجهيزات العمومية للاقتصاد الإداري* والمجانية اعتبر غير منتج، وهو مقبول في أحسن الأحوال على انه تكاليف ضرورية. هذا الموقف مؤسس على الدور الذي يلعبه السوق تاريخيا في انتصار الدول الرأسمالية نحو إشباع الحاجات بواسطة الشراء من السوق، فأن الميزة المركزية لتقنية السوق في تحقيق التنسيق تظهر جلية في المقايضة الاقتصادية البسيطة التي لا تعتمد المؤسسات والمال ، كذلك هو الحال في مجتمع المؤسسات واقتصاد مقايضة المال** المعقد التي يعتمد في اقتصاده على المؤسسات الكبرى والمال ولكن مهما بلغ تعقيده فان قاعدته الرئيسية في العمل مستوحاة من القاعدة البسيطة، أي أن اقتصاد السوق والمنفعة الخاصة التي تتحكم في المقايضة في الاقتصاد البدائي ينطبق بنفس الكيفية على الاقتصاد الكبير والمعقد.أي أن سير العمل والتبادل فيه تحكمه المنفعة الخاصة لكلا الطرفين. أذ انه لا يمكن أن يسير أي حركة في السوق دون منفعة الطرفين وهي التي تسير كافة مناحي المجتمع لأنه بذلك يتحقق التعاون دون إكراه.[1]

الربح لم يعد الحافز الأساسي للنشاط الاقتصادي والملكية لم تعد العنصر الأساسي في السلطة ، ولكن هل نحن بعيدون عن وضع الرأسمالية الليبرالية. ؟

إن علاقة الرأسمالية بالدولة تبرز الموقف المتناقض الذي يؤسس الفكر الرأسمالي ، لقد نشأت الرأسمالية والدولة متواكبتين، دور الرأسمالية في تأسيس الدولة الوطنية لا يخفى ، ودعم الدولة للرأسمالية لم يكن بإمكانها الاستغناء عنه، النظام الرأسمالي لم ينشأ و يتطور بعيدا على الدولة وتدخلها ورعايتها فقد لعبت الدولة دورا لا يستهان به في دعم الرأسمالية التجارية، التي نشأت في القرن الخامس عشر و القرن السادس عشر، وهو الزمان الذي تكون فيه رأس المال ونمت فيه حركة الكشوفات الجغرافية وساعدت الدولة الرأسمالية من خلال تدخلها في منح التمويل والأمتيازات واحتكارات التجار المغامرين ورعايتها للشركات الضخمة عبر البحار (شركة البنك الشرقية) .[2]

---

(1) ملتون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، مرجع سابق ، ص 26 .

(2) رمزي زكي : الليبرالية المتوحشة ، مرجع سابق ، ص 45 .

* الاقتصاد الإداري :- هو ادارة الاقتصاد بشكل عام كتوجيه الأستثمار أو رفع وخفض سعر الفائدة.

** مقايضة المال :- بورصة الأوراق المالية.

السلطة كانت تبحث عن تمويل، والرأسمالية تبحث عن حماية داخلية وخارجية هكذا عند نشأة الرأسمالية لم يكن تدخل الدولة مرفوضاً ولم تره ضاراً بها بل مطلوباً وبإلحاح لدرجة أن الرأسمالية في شكلها التجاري ذهبت إلى توافق مصالح الدولة والرأسمالية، لان الدولة القوية في صالح الرأسمالية التجارية كما أن ثروة الرأسمالية في صالح الدولة . وداخلياً لان الدولة توفر الأمن والحماية للرأسماليين .وهي أيضا توفر الحماية الجمركية للأسواق الداخلية في مواجهة المنافسة الخارجية بل أن القوة الصناعية في بريطانيا والتي بعثت صناعة الغزل والنسيج لم يكن من الممكن ان يكتب لها النجاح لولا سياسة الحماية التي طبقتها حكومة بريطانيا لدعم هذه الصناعات ضد المنافسة الخارجية. كما تساهم الدولة في بناء البنية التحتية طرق جسور وغيرها ، وهي تقيم المشاريع العامة التي ليس فيها ربح والرأسمالية في حاجة إليها ، لهذا ارتبطت الرأسمالية في نشأتها بمطلب دولة قوية .[1]

تدخلها لم يكن مرفوضاً ولا ضارا بالنشاط الاقتصادي انذاك، إلا أن تغيرات جرت جعلت تدخل الدولة غير مرغوب فيه وذلك لانه تم للرأسمالية بعد ذلك توسيع قواعدها وتأكيد أسلوبها في الإنتاج وتحققت سيطرتها الاجتماعية، كما تم إزالة العوائق والموانع القانونية والعرفية .كذلك التحول من الرأسمالية التجارية التي هي في حاجة ماسة ودائمة للدولة بسبب شكل الثروة الناتجة عن النشاط التجاري إلى رأسمالية صناعية اقل حاجة لتدخل الدولة، الذي عبرت عنه المدرسة الكلاسيكية بشعارها (دعه يعمل دعه يمر) كان هذا الفكر حريصاً على تحجيم دور الدولة الاقتصادي بأبعادها عن علاقات السوق، إلا أن البرجوازية الصناعية الصاعدة استخدمت الدولة في صراعها ضد كافة قوانين و موسسات وروابط المجتمع الأقطاعي وبقايا العصر المركانتالي[2]

إن طبيعة النظام الديمقراطي السياسي شكل خطراً على مصالح الرأسمالية فنضال العمال صار يضغط على الدولة لاستخدام القانون والقرار السياسي لصالح العمال ؛ لقد أدركت الرأسمالية أن الأداة التي استخدمتها بفعالية ضد الإقطاع وبقايا مجتمعة يمكن أن

---

(1) ميرتس : الرأسمالية والاشتراكية ، مرجع سابق ، ص 102 .

(2) د. رجب بودبوس : نقد الفكر الاقتصادي الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 439 .

تستخدم ضدها ،الديمقراطية مهما كانت شكلية يمكن أن تجعل هذه الأداة تسقط في أيدي أعداء الرأسمالية(العمال)فقد نشأت ظواهر عدة مثل(التايلورية) * وأن كان النظام المركزي لم يسكت فقام بخلق ظواهر أو موسسات مقابله مثل(الفوردية)** التي تعرضت إلى أنتقادات جدرية من النقابات العمالية وباتت الهدف المفضل لهجمات الماركسية الذين اخذو عليها طابع اللاإنسانية وأستغلالها للعمال وتحويلها للعامل إلى مجرد دور هامشي ، و أيضا القوة العددية للمجتمع ليست في صالح الرأسمالية وحيث أن النظام السياسي يتأثر بمصالح الأغلبية مما يعني أن الرأسمالية لم تعد تحتكر وحدها سلطة الدولة ، إظافة إلى ذلك إن عدم رغبة الرأسمالية في تدخل الدولة هو أن التوجه العالمي في الرأسمالية ــ العولمه ــ جعل الدولة الوطنية نفسها عائقاً أمام الرأسمالية كما كانت حدود الإقطاعيات.[1]

اللجوء إلى الليبراليه:

في السبعينيات، فشل السياسة الكنزية، فتح الباب لعودة الليبرالية،لقد أعتقد الاقتصاديون ابان العصر الكنزي، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العلاج الشافي لأزمات الرأسمالية، ثم تعرضت الكنزية لهجمات المدرسة النيوكلاسيكية*** التي قاد لواءها ملتون فريدمان إذ نسبت للتدخل الحكومي كافة الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الرأسمالية كالبطالة و الركود وإنخفاض الإنتاج والتضخم وعجز الموازنة****. [2]

تاريخياً التحول إلى الليبرالية الاقتصادية، وكف يد الدولة بدأ عندما بلغت الصناعة نضجها وامتلكت قدرة تنافسية جعلتها من غير حاجة إلى حماية الدولة وقد كان عصر

---

[1] المرجع السابق ، ص 440 .

[2] رمزي زكي : الليبرالية المتوحشة ، مرجع سابق ، ص 88 .

* التايلورية :- هي طريقة في تنظيم الانتاج ،تعتمد على تكثيف الانتاج و التنسيق الدقيق له، وضعها المهندس ف.و.تايلور (1856-1915)

** الفوردية :- نسبة الى رجل الأعمال الأمريكي فورد الذي طبق طريقة خطوة الانتاج التي تعتمد على الأنتاج الكبير.

*** النيوكلاسيكية :- مدرسة اقتصادية تنادي بالعودة الكلاسيكية القديمة المتمثلة بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد .

**** عجز الموازنة : موازنة الدولة هي بيان تفصيلي لتقديرات الايرادات العامة عن ضرائب ورسوم وايرادات أخرى وتقديرات الانفاق العام عن الأمن والدفاع والخدمات بأنواعها وفوائد الدين العام ومن الناحية النظرية لابد وأن تغطي الإيرادات العامة جميع النفقات العامة وهو المعروف بتوازن الميزانية ، أما الخروج عن هذا المبدأ فيعني أما وجود فائض أو عجز في الموازنة .

النهضة هو المقدمة التاريخية لظهور الليبرالية الاقتصادية بعد توفر العوامل المختلفة لصالح الطبقة البرجوازية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأصبحت الصناعة لا التجارة ولا الزراعة هي المجال الرئيسي للنشاط الاقتصادي. [1]

وعندما امتدت خيوطيا لتسيطر على الأسواق وعلى مصادر المواد الخام، لكن هذا وحده لايكفي لتفسير مطالب كف يد الدولة. لأداء اللعبة الرأسمالية يلزم أن يبدأ الاقتصاد بشيء من التوزيع الأولي للقوة الشرائية .أما ما هو هذا الشيء هنا وهذا فقط يمكن أن يكون للحكومة دور ما. وهذا هو الدور الذي يشير إليه فريدمان في ذهابه بأن"دور الرأسمالية التنافسية هو تنظيم حجم الحركة الاقتصادية من خلال المؤسسات الخاصة التي تعمل في السوق الحر كنظام فيه حرية اقتصادية ووضع ضروري لحرية سياسية، أما الحكومة فدورها الذي تضطلع به هو تكريس المجتمع للحرية والاعتماد بشكل رئيسي على السوق لتنظيم الحركة الاقتصادية".[2]

فالرأسمالية لا يمكن أن تعمل في مجتمع تسوده اللصوصية . إنها تحتاج إلى نظام قانوني يضمن وجود الملكية الخاصة وفرض التعاقدات، وفي الوقت الذي تحتاج الرأسمالية فيه حقاً إلى أن تؤمن حقوق الملكية، فإنها تحتاج إلى مدعيين عامين ورجال بوليس. يمكن فرض حقوق الملكية الخاصة والتعاقدات بالسماح لكل إنسان أن يقاضي الآخر من أجل هذه الحقوق وحيث يصل الأمر إلى النظام القانوني تحتاج الرأسمالية إلى الحكومة.[3]

فوجود السوق الحر حسب رأي فريدمان "لايزيل الحاجة إلى الحكومة وعلى العكس تماما فأن الحكومة مهمة جداً كمنتدى أو كمحكمة لسن قوانين اللعبة وكحكم لترجمة وتنفيذ القوانين المقررة ".[4]

أن دور الحكومة هو القيام بما لا يستطيع أن يقوم به السوق وخاصة في تعيين وتنفيذ قوانين اللعبة. وهناك أمور تريد الرأسمالية أن تقوم بها من خلال الحكومة، والتي

---

[1] المرجع السابق ، ص38 .

[2] ستون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، مرجع سابق ، ص 27.

[3] لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 306 .

[4] ستون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، مرجع سابق ، ص 31 .

لا تستطيع القيام بها من خلال السوق ،غير أن الحالات التقنية وما يشابهها قد تجعل الأمر صعباً، وقد تكون باهظة الثمن ،أو لا يمكن ممارستها في السوق، أن الحكومة التي تحافظ على القانون وتفصل النزاعات وتنفذ العقود وتشجع على المنافسة وتزود المجتمع بقوانين مالية سليمة وتساعد على ممارسة الاحتكارات التقنية وعلى التغلب على تأثيرات الجوار وتؤسس المراكز الخيرية، وتساعد العائلات وخاصة حماية الطفل والمجنون لهي الحكومة التي تطلبها الرأسمالية.[1]

ازدياد تدخل السلطة

حتى لو أن الدولة بدت واقعة تحت هيمنة المجموعات الرأسمالية إلا أن هذا لا يعني أنها غير موجودة ،في قلب الرأسمالية المعاصرة شبكات تنتشر من خلالها فعل الدولة وتأثيرها. فهي تقيم تخطيطاً عاماً للاقتصاد وتنسق بواسطة إجراءات خارج السوق بين مراكز القرار الرئيسية. الدولة عامل نمو أيضا وذلك بفضل مراكز بحوثها العلمية والتي جعلت من الدولة المخترع الكبير المشجع للعديد من فرص الاستثمار ، هكذا الطاقة الذرية ، أو الصواريخ العابرة للقارات ووكالات الفضاء أنها توجه على المدى البعيد وتسرع في التقدم التقني.إن سيطرة التقدم العلمي يقوي هيمنة الدولة على الإنتاج ، شيئاً فشيئاً قطاعات واسعة صارت تتبع الدولة. كما تضاعف عدد شركات الاقتصاد المختلط ،حيث ظهر تنسيق بين النشاط العام والخاص والكثير من هذه الدول صارت تتدخل في التنظيم المبني وتنشئ أن لم يكن موجوداً أنماط جديدة من العلاقات بين المجموعات الاجتماعية ، الدولة إذا لها دور مهم في تغير الابنيه الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في النمو .[2]

رغم مثابرة الدولة على التدخل إلا أن السلطة الاقتصادية تبحث دائماً عن الهيمنة على السلطة السياسية ، الرأسمالية الجديدة تحتفظ في مواجهة السلطة السياسية بجذورها القديمة، حيث كان في أساس الليبرالية في الماضي غلبه للسلطة الاقتصادية مورست انطلاقاً من الصفة المطلقة لملكية خيرات الإنتاج ، ومبدأ دعه يعمل دعه يمر. اليوم الدولة لم يعد دورها يختزل في دور شرطي أو مجرد دور أداري. لقد صارت تعرف

---

[1] المرجع السابق ، ص 52 .

[2] الليبرالية :الرأسمالية والاشتراكية ، مرجع سابق ، ص 103 .

كيف تفرض قدراتها ولكن القوى الاقتصادية لاتقبل غالباً إلا على مضض هذا الوضع الجديد وتحاول جذب السلطة السياسية لصالحها .فإن جماعات الضغط تحاول وتحارب باستمرار كبار الموظفين بواسطة ممثلين عن المشاريع الخاصة الكبرى أو العامة المؤممة. اغراءات البرلمان وأعداد الرأي العام بواسطة وسائل الأعلام في يد السلطة الاقتصادية فهي توجه الحاجات وأنماط الحياة بواسطة الدعاية. والعلاقات التي تسهل الخلط بين مصالح الشركة والصالح العام تتجه إلى الحفاظ إلى غلبة القوى الاقتصادية، هذه الإجراءات تنجح في أهدافها كثيراً أو قليلاً .في بعض الحالات تقاتل الرأسمالية في الخطوط الخلفية. ولكن من حيث الأساس لازالت القوة الاقتصادية الخاصة غالبه، وهذه الغلبة عند كثيراً من المفكرين تبدو ضمانه للحرية.[1]

أن ما تفتقد إليه النظرة السلبية عن الحكومة هو إدراك أن الأسواق الحرة تحتاج إلى بنيه تحتية تنظميه مادية وإجتماعية وذهنيه وتعليمية. وأهم من ذلك كنه أنها تحتاج إلى نوع من التوافق الأجتماعي للأفراد والمجتمعات الناضجة، التي تحتاج أن تحتفظ بحاجتها البشرية في حالة توازن، حقاً أن الأفراد يهتمون بدواتهم، ولكنهم ليسو مهتمين بداوتهم فقط حقاً الموظفون الحكوميون يخدمون أغراض شخصية أحيانا وليس للصالح العام لكنهم ليسوا كذلك دائماً، والمسالة ليست مسألة اختيار فردى مقابل التزامات إجماعية، وأنما اكتشاف المزيج الأفضل من النشاط الفردي والعام الذي يسمح للمجتمع بالبقاء والازدهار.[2]

رأسمالية بدون رأسمال

لكي تصبح الرأسمالية قابلة للحياة احتاجت إلى أيديولوجيا تبشر بتبجيل الدخل الشخصي، لكنها احتاجت أيضا إلى المحرك البخاري(اخترع في 1795م) ولكن في القرن الحادي والعشرين سيكون اختراع وتنظيم تكنولوجيا جديدة هي المكونات الستراتيجية الرئيسية. كذلك لايزال الرأسمال المادي ضرورياً لكنه أصبح بضاعة يمكن استدانتها في الأسواق المالية العالمية(نيويورك لندن طوكيو). يقودنا هذا إلى السؤال المركزي، ماذا

---

[1] المرجع السابق ، ص 97 .

[2] المرجع السابق ، ص 103 .

ستصبح الرأسمالية عليه حين ما تكون قادرة على امتلاك مصادر استراتيجية لمصلحها التنافسية الخاصة؟.[1]

إذ تفحصنا الشركات التي تؤلف المهارات والتعليم والمعرفة المصدر السائد فيها للأفضلية والاستراتيجية(تشركات الاستشارات والشركات القانونية، وبنوك الاستثمار، شركات المحاسبة) فسنجد إنها تمتلك وتسجل في العادة بصورة مغايرة تماماً للمشاريع الرأسمالية التقليدية. وقليل منها يندرج في بورصة الإسهم، ويملكها عادةً شركاء في العمل بدلاً من الرأسماليين من خارجها، وهي تدار بطرق مختلفة جدًا. وفي العادة يحصل المستخدمون على جزء كبير من دخلهم في صورة علاوات تقـدر وفقاً للانجـاز. وعـادة ما يتركون كثيراً من هذه العلاوات لدى الشركة حتى يتقاعدوا (يرغمون عملياً للتحول إلى رأسماليين). ويلعب المدراء التنفيذيون دوراً مختلفاً جداً وأقل أهميه مما هو مألوف، والشركاء هم الذين يختارون المدير التنفيذي لشركتهم فالرأسمالي يسعى دائماً ورا أعلى معدلات الربح لذلك فهو يوضف أمواله في الأماكن التي تحقق له ما يطلبه. فالرأسمالي بطبيعته يسعى إلى تعظيم الأشياء التي تجلب له المنفعة :(الاستهلاك والترف). أن الجانب الإنتاجي من الاقتصاد هو التخلي عن الاستهلاك لصالح الاستثمار، و التخلي عن الراحة والترف لصالح العمل هو ثمن ما يدفعه الرأسماليون لنيل بضائع الاستهلاك المرغوبة والضرورية للتمتع بالحياة وترفيها ولكي يضمنون زيادة منفعة أعمارهم يستثمر الرأسماليون أموالهم(يتخلون عن الاستهلاك الراهن) مستخدمين الحساب الرياضي لتقيم الراهنة الصافية بعد الخصم. وسيراً على هذا المنوال فأن القيمة الراهنة الصافية لبضائع استهلاك المستقبل التي يمكن نيلها بالاستثمار ينبغي أن تكون أعلى دائماً من قيمة بضائع الاستهلاك الراهن التي ينبغي التخلي عنها من أجل توظيف تلك الاستثمارات.[2]

أن قوة الرأسمالية تكمن في قدرتها على تأمين الأفضليات الفردية المختلفة، أما نقطة ضعفها الكبرى فهي قصر النظر الذي تعانيه. إنها في جوهرها ذات أفق قصير.

---

[1] المرجع السابق ، ص 97 .

[2] سمير أمين : مليونيرالية ، مرجع سابق ، ص 14 .

فالشركات الخاصة تستخدم في العادة آفاقا تخطيطية تتفاوت ما بين ثلاث وخمس سنين، في الماضي كانت الاستثمارات الحكومية طويلة الأمد توظف لانقاذ الرأسمالية، أما الآن فقد قلصت هذه الاستثمارات، إلى حد ما بفعل روح العصر وكذلك بفعل التخفيضات التي أجريت على ميزانيات الدفاع وبفعل الضغوط التي سببها المسنون للميزانية.[1]

في القرنين التاسع عشر والعشرين أراد الشيوعيون والاشتراكيون أن يدفعوا الكائن البشري إلى موقع مركزي أكثر من ذلك الذي يشغله في الرأسمالية، كان ذلك هو النداء الذي توجهوه به إلى الناس ومن المفارقة أنه مثل الاشتراكية والشيوعية تماماً شرعت التكنولوجيا في رفع الناس إلى موقع أكثر مركزية. وهذا ما سيرغم الرأسمالية على ابتداع أشكال جديدة يعد فيها الإنسان وليس الآلة في المركز، تماما مثلما أرادت الشيوعية وفشلت في تحقيقه .[2]

لكن من المفارقة انه في الوقت الذي يفكر فيه المرء بأن الشركات ستبني علاقات أوثق مع العمال الذين يمتلكون المعرفة الرئيسية وربطهم بعلاقات وثيقة مع الشركة، عمال المعرفة، شأن العمال الآخرين، يسرحون الآن حيث لا تعود هناك حاجة لهم، وأجورهم تتقلص حيث يعثر على بديل ارخص، (حيث ان هناك مناطق في العالم تتوفر فيها عمالة المعرفة بأجور زهيدة جداً مثل الهند و دول جنوب شرق آسيا) فالشركات تقلل من أنفاقها على تدريب مستخدميها في موقع العمل لأنها تعرف أين يتوفر الأرخص ،ومع التقليص الذي تمارسه الشركات تنتقل مسؤولية الاستثمار في مجال التدريب على المهارات في موقع العمل من صاحب العمل إلى العاملين ذاتهم، ولكن طالما لا يعرف العمال أين سيمارسون العمل في المستقبل فأنهم لن يخطو خطوة لسد هذه الفجوة لأنهم لا يريدون أن يبددوا أموالهم الاستثمارية على مهارات لن يستعملوها، والنتيجة النهائية أن الاستثمار في ميدان المهارات ينخفض تماماً في الوقت الذي تزداد الحاجة فيه إلى استثمار المهارة، ليستمر هكذا الصراع مابين الاقتصاد والسياسة، ثارة يصعد هذا وثارة

---

(1) لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 308 .

(2) المرجع السابق ، ص 311 .

يصعد الأخر ،لتظل العوامل التاريخية المتعددة في حالة صعود وهبوط وتتفاعل معها جدلية السلطة والملكية دونما أن تهدأ ليحاول كلاً منهما الأمساك بزمام الأخر.[1]

[1] المرجع السابق ، ص 314 .

المبحث الثالث:

مؤسسات الهجرة إلى الغرب

(المؤسسات المالية الدولية-المعاهدات الأقتصادية- الشركات متعددة الجنسيات)

بالأنهيار التام للكنزية شهد الغرب نشاطاً قوياً للأقتصاد بعد أن أستطاع أن يرفع عقيدته في وجه الدولة، فأرسل شركاته وموسساته الضخمة إلى دول الجوار بعد أن فشلت الدولة في لجمها. إلا إن الدولة صاحبته وطاردته لتتسلل عن طريق المعاهدات الاقتصادية لفرض سطوتها على دول الجوار .لقد سنحت لها سانحة لتعيد مجدها الكولونيالي القديم ابان كان هذا الجوار أو الأطراف على حد تعبير سمير أمين مصدراً للمواد الخام .

هناك أمور عديدة تتعلق بالنظم الاقتصادية وقضايا التنمية والنظام الاقتصادي العالمي وأركانه والعلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية وهي أمور معقدة وشائكة وغير بسيطة في عالم مضطرب إلى الحد الذي تضيع فيه الحقائق في جو تشيع فيه عمليات الخلط بين القيم وفي عالم يسوده الشك وعدم اليقين ويتحكم فيه شبح الفوضى، وسط ذلك الصخب من العبارات الرنانة مثل الحضارة الغربية والديموقراطية، وحرية الإنسان، تلك العبارات التي يروج لها عن طريق أجهزة جبارة تقودها قوى لم يعد بالإمكان معرفة حدود نفوذها ولا طبيعة تكوينها، فهي مزيج من القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والمعلوماتية، لتقود البشرية إلى ذلك النفق المظلم الذي لا مخرج منه حيث ينتظرهم المعبر المجهول تلك القوى الخفية، ذلك الشبح المخيف، أصبح كابوسا يقبض على عقول وعواطف البشر من لحظة مصادرتها لفكر الإنسان مستخدمة ضغوط الحياة واغراءاتها دون أن تقدم له البديل الذي يحيل الشك إلى يقين، ويرفع عن كاهل الشعوب عبء الفقر والذل والهوان سوى تلك الوصفات السحرية التي استخدمت من اجلها المنظمات والمؤسسات الدولية ووسائل الاتصال المختلفة وبعض الباحثين في أروقة المجتمعات المخملية، ذلك السيل من الوعود حول الفرج القادم مع السوق الحرة وحرية التبادل والخصخصة ومفاهيم الفكر

الأوحد الذي هو ترجمة مصالح تلك القوى، وخاصة مصالح رأس المال الدولي إلى مصطلحات مذهبية ذات طابع شمولي.[1]

هذه هي المفاهيم التي يروج لها الآن وسط تحولات عميقة يشهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز نظام القطب الواحد، وهو الأمر الذي سمح للرأسمالية العالمية أن تكرس قوانينها القاسية وتطور كياناتها ليتسنى لها غزو ما تبقى من السوق العالمي، و هو السوق الرأسمالي لاسواه، دون عراقيل وتكرس تبعية البلدان التي مازالت تتحسس طريقها نحو النمو وذلك عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تسيطر على غالبية الإنتاج العالمي والرأسمالية في سعيها هذا استطاعت أن تجدد نفسها وتختار اكيانها وان تسعى ايضا إلى المزيد ما دام جشعها بلا حدود.[2]

ولعل هذا ما يفسر نشأت المنظمة العالمية للتجارة (الغات)* التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، والتي تعد مكسباً للمصالح الأمريكية لأن التجارة هي السلاح الأفضل الذي تفضله الولايات المتحدة مادام قادرا على تخلصيا من العجز الدائم الذي تعاني منه في ميزانيتها وفي ميزانها التجاري. إن ما يسود العالم اليوم هو مزيج معقد من الآراء والنظريات السياسية والاقتصادية والأجتماعية وكل ذلك يتشابك بعبارة غريبة عبر وسائل الاتصال والتكنولوجيا، بحيث يصبح من العسير أن يمسك الباحث بناصية الموضوع، دون أن يكون قد خضع على نحو أو آخر لبعض المؤثرات التي تتراوح حدتها مع قدرته على أن يكون موضوعيا من قبل تلك الأجواء.

ثورة المال والاتصالات

وصعود الشركات المتعددة الجنسيات

لابد لأي دراسة حول مدى قدرة التقنيات الحديثة على حل الأزمة السكانية التي تهددنا من الاهتمام بالبعد المستقبلي، فمن الضروري تعيين هوية الجماعات والأفراد الذين يخلقون ويتحكمون أو يتعاطون بالاكتشافات الجديدة وتقدير [illegible] التي تجعل هذه الخطوات العلمية المتقدمة ممكنة، وسنبين في هذا المبحث أن الاقتصاد

---

[1] منير الحمش: العولمة ليست الخيار الوحيد، دمشق، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1994، ص 60-61.

[2] المرجع السابق ص62.

* الغات:- والتي حلت في مراكش 1947 وهذا معناه البنك الدولي لا إن أمريكا رأت فيه تحقيقا لمصالحها الاقتصادية.

العالمي ينحو الآن إلى المزيد من التكامل والإثراء بمجمله، على الرغم من أن الإبداع والتمتع بالثروة يضلان شديدي التفاوت من بلد إلى آخر، كما أننا سنبين بالمقابل، أن المؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات هي التي تقوم اليوم أساسا بخلق التقنيات والتحكم بها وأنها باتت تهتم بحقل نشاطها أكثر مما تهتم بمسؤولياتها، وبعيدا من التوصل إلى حل لردم الهوة بين الأغنياء والفقراء، فقد تتجه البنى المتغيرة إلى تمييز الأعمال والاستثمارات الدولية و تعميقها.

ويبدو ما شهده الاقتصاد العالمي من ازدهار مذهل في العقود الأخيرة كثمرة لمجموعة مترابطة من الأسباب إذا ما عدنا إلى السنوات المضطربة ما بين الحربين "فان السبب الأوضح يبقى اعتماد ما بعد سنة 1945 نظاما كفيلا بتأمين درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي والمالي وللحد من تيارات الحماية وبعد أن أصبح الدولار عملة عالمية، غدت أميركا الإدارة المالية كما كانت عليه حاضرة لندن أواخر القرن التاسع عشر، ضل هذا الدور شاغرا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين إضافة إلى أن مرحلة ما بعد الحرب*، قد عرفت فترة طويلة نسبيا تميزت باستقرار العلاقات بين الدول الكبرى**أو على الأقل بعدم إقدام هذه الدول على الحرب فيما بينها"[1]

وقد استتبع هذا الاستقرار المترافق مع الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد، بعد كل ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار، نموا لا سابق له عرفه الإنتاج الصناعي العالمي.انه للنظر ما "بين عام 1953 – 1975 زاد الإنتاج إجماليا بنسبة وسطية تصل إلى 6% سنويا وهو رقم لافت – (4% للفرد) وحتى بين 1975 – 1980 بلغت الزيادة 2،4% سنويا وهي نسبة محترمة جداً بالمقارنة مع المستويات التي شهدتها مراحل تاريخية سابقة"[2]

ولا تنطبق هذه الزيادة إلا على قطاع الصناعة، وذلك لأن قطاع الخدمات مثل الأعلام والمصارف والأعمار والتأمين قد عرف معدل نمو أسرع، فيما كانت هذه

---

(1) بول كندي : الإعداد للقرن الواحد والعشرون، ترجمة د. رجب بودبوس ، مسرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 ، ص 83 .

(2) المرجع السابق ، ص 84.

* الإشارة هنا الى الحرب العالمية الثانية

** الدول الكبرى التي دخلت الحرب العالمية الثانية امريكا وروسيا والمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان وايطاليا.

النشاطات تحتل تدريجيا قسما متعاظماً دوما من الناتج القومي القائم PNB ***للدول الأكثر تقدما صناعياً، وقد عرفت تجارة المنتجات الزراعية بدورها نموا منتظماً منذ سنة 1945، وكذلك الطلب العالمي على المواد الأولية (خام النفط). وبفضل ما ساد هذه العقود من استقرار بين الدول الكبرى ومن ازدهار اقتصادي، عرفت السياحة والسفريات نموا هائلا، حتى أنها أصبحت من أكبر الصناعات ومن أهم مراكز التوظيف في العالم وتبعاً لذلك "فإن ما شيده الاقتصاد العالمي من نمو منذ 1945 يفوق ما سبق أن شيده طوال تاريخ الإنسانية قبل الحرب العالمية الثانية، والواقع أن الناتج القومي غير الصافي زاد أربعة أضعاف أي من بليونين عام 1950 إلى 8 بلايين دولار عام 1980 أي خلال ثلاثين عاما فقط".[1]

إلا أن مردود النمو الاقتصادي الإجمالي على الفرد المتوسط في الدول الصناعية، كان أكثر بكثير منه على الفرد في الدول النامية "عام 1991 بلغ الناتج القومي القائم PNB للفرد في سويسرا 36.000 دولار وقد اقتربت منه في السويد 36.100 دولار ثم اليابان29.000 دولار وألمانيا27.900 دولار، وبالمقابل لا يصل الناتج القائم PNB للفرد الواحد في الهند إلى 370 دولار إلا بصعوبة، ولا يتجاوز 276 دولارا في نيجيريا، ونجد أيضا في مناطق الصحاري وإلى أقصى أفريقيا وجنوب شرق آسيا عشرات البلدان حيث يصل هذا الناتج إلى مستويات أدنى".[2]

وينعكس ما لهذه الفوارق من طابع عدم المساواة، حيث يحتل المواطن السويسري على دخل يفوق مئات الأضعاف ما يحصل عليه الفرد في أثيوبيا، غير ذلك من التباينات في معدلات الوفيات بين الأطفال ومتوسط العمر والتحصيل العلمي، فبعد خمس عقود تقريبا من النمو الاقتصادي لم يشيد العالم مثيلا له من قبل. تدخل البشرية في القرن الواحد والعشرين وهي تضم أكثر من مليار إنسان يعيشون في الفقر، وهو رقم مرعب في الواقع، خاصة حين نعلم أنه لا يضم إلا الذين يحاولون العيش على قيد الحياة

---

[1] المرجع السابق ، ص 85

[2] المرجع السابق ، ص 86

** PNB: ندرج تعريبها بالناتج القومي الوطني، غير الصافي، والكلمة الأخيرة II سنحاول ختم أو غير الصافي.

بأقل من 370 دولا في السنة وليس الملايين الذين يعيشون بدخل سنوي افضل بقليل بمبلغ 750 دولار.[1]

لقد حصلت هذه القفزة غير المتساوية نحو الازدهار العالمي في لحظة بروز الشركات المتعددة الجنسيات هذه الشركات الضخمة التي بدأت تتفلت شيئا فشيئا من قيم ومصالح بلدانها الأصلية. ولعل من الأفضل نظرا لما لهذه الشركات المتعددة الجنسيات من أهمية بالغة، ودورا رئيسيا تلعبه في الساحة الدولية، والركيزة الرئيسية للعولمة أن نعرف بها بشكل أفضل حتى نتمكن من الربط بينها وبين الدور الذي تلعبه في عالمنا المعاصر.

الشركات متعددة الجنسيات

"هي الشركات التي تكون لديها وحدات إنتاجية في الخارج وان يمتد نشاطها لأكثر من دولة وان تقوم بقدر ملحوظ من المبيعات بين المجموعة ويعني هذا وجود قاسم مشترك في الأهداف العالمية ودرجة التكامل والتركيز على اتخاذ القرار. وهي تزاول أنشطة ومعاملات تجارية تتجاوز حدود دولة واحدة فيكون لها مركز رئيسي في إحدى الدول وتدير فروعا في حدود دول أخرى تصل إلى العشرات أو أكثر".[2]

لا يعتبر وجود شركات يمتد إطار مصالحها إلى النطاق العالمي أمرا جديدا، بل أن هذه الشركات قد وجدت بصورة جنينية من خلال المصارف التجارية العالمية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تلك المصارف التي تعززت مواقعها أبان ثورة الاتصالات التي شهدت التلغراف، وفي ظل غياب الحروب الكبرى بين الدول الكبرى.[3]

أما خصائصها فيمكن أن تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر أما بواسطة إنشاء مؤسسة جديدة أو شراء منشآت تقع في دول أجنبية.كذلك يحق للشركات متعددة الجنسيات القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر وتكون البنكية مشتركة بواسطة مستثمرين لأكثر من

---

[1] د. فتحي ابوالفضل وآخرون : دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، بدون مكان نشر ، مكتبة الأسرة ، 2004 ، ص 93 .

[2] د. سليمان عمر : التسويق الدولي، القاهرة ، الدار المصرية للكتاب ، 1992 ، ص 168 .

[3] بول كندي : التحولات الكبيرة ، مرجع سابق ، ص 87 .

دولة واحدة مثل شركة شل للبترول التي تتكون ماليتها من استثماريين بريطانيين وهولنديين.

المميزات التي تختص بها الشركات المتعددة الجنسيات

تدويل نشاطها الإنتاجي أي تعدد جنسيات الإنتاج بإقامة المراكز الإنتاجية في العديد من الدول.

أيضاً تتميز بوجود نظام مراقبة على نشاطها وجميع الفروع الإنتاجية الموجودة في الشركات. فلو لم يكن هناك نظام مهيمن وعقلية قادرة على تصور استراتيجية للإنتاج لما توسعت ونمت هذه النشاطات. هذا ما يفسر لنا الخلافات التي تحدث بين الدول والشركات.الحقيقية تظهر مع كل ما يقال حول تخطي تلك الشركات الشعور القومي وارتباطها بدولها الأصل، فهي لا تزال مسيرة بغرائز قومية للدولة الأم، وهي وحدة إنتاجية لها كيانها الخاص ومعالمها المحدودة. فهي نتاج التطور الغير متكافئ للرأسمالية. فالشركات عابرة القوميات ما هي سوى نتاج لهذه الظاهرة ولا سيما في أوروبا وأمريكا. فالشركات الأمريكية أكثرها ضخامة مما ساعد على زيادة انتشار الشركات في العديد من الدول، ناهيك عن المردود السنوي الذي تجنيه هذه الدول من الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

ومن الناحية التاريخية نجد ظهور الشركات متعددة الجنسية لم يكن وليد الصدفة إنما اقتضته ظروف معينة فمن خلال التطورات التاريخية لهذه المشروعات نلاحظ بأن أكثرها ظهر لأول مرة في دول أوروبية صغيرة (كسويسرا) (وهولندا)، ولكن لضيق سوقها الوطني فرض عليها البحث عن أسواق عالمية أكثر اتساعا من أسواقها المحلية. لكن هذا السبب ليس له فاعلية كبيرة في الوقت الحالي فلقد ظهر العديد من الشركات والدول التي تبحث عن أسواق عالمية لها مع اتساع سوقها الوطني. ومعظم أصول هذه الشركات هو أصل أمريكي. مع وجود عدد من الأسباب جعلت المشروعات الأمريكية تتوسع خارج الحدود والدخول بثقلها الاقتصادي في الأسواق العالمية منها دون وجود تشريع مضاد للاحتكار يحد من تركيزها وتوسعها في المجال الوطني. وكذلك التقدم الذي

---

[1] فتحي أبو الفضل وآخرون : دور الشركة والمؤسسات في الاقتصاد ، مرجع سبق ، ص 265 – 266 .

وصلت إليه هذه الشركات والمردود المشجع كما ذكرنا سابقا هو الذي دفعها لزيادة استثمارات في الخارج. أن الكثير من الدول الأوروبية واليابان بدأت تقوم وتشترك في عملية التنافس مع أمريكا في القيام بتأسيس الكثير من الشركات خاصة بعدما قامت حكومات هذه الدول بالتشجيع السباق في هذا الاتجاه"[1]

السمات المميزة للشركات متعددة الجنسيات:

أولاً: الحجم الكبير:- فالشركة الاحتكارية في الأصل شركة كبرى، أما الشركات متعددة الجنسيات وصلت إلى أحجام خيالية قد يفوق دخلها السنوي دخل العديد من دول العالم أو إحدى الدول الكبرى.

ثانيا: تنوع المنتجات:- فالشركات متعددة الجنسيات تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج، مما ينطوي عليه من الارتباط بقيود سوق سلعة معينة فنجد إحدى الشركات تنتج سلع من جميع الأنواع، سيارات طائرات سفن إلكترونات مواد غذائية وغيرها.

ثالثاً: تنوع في النشاطات: وتعتمد هذه الشركات إلى مد أعمالها في نشاطات اقتصادية لا تربطها بها علاقة من الأعمال المصرفية إلى الفنادق إلى الإنتاج الحربي.

رابعاً: التفوق التكنولوجي: ذلك أن الحجم الاقتصادي الضخم للشركات متعددة الجنسية والأرباح التي تحققها يوفرة الموارد المالية والخبرات اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية.

كما أن الشركات متعددة الجنسية بامتلاكها لمفاتيح التقدم التكنولوجي يكون لديها السلاح الأساسي في فرض سيطرتها حتى على الشركات الأخرى حتى داخل الدول الرأسمالية نفسها.كما تلعب الشركات متعددة الجنسية دورا خطيراً في تشجيع ظاهرة هجرة العقول العلمية والفكرية والتقنية وأصحاب الخبرات المختلفة من دول العالم الثالث، إلى الدول التي يوجد فيها المقار الرئيسية لهذه الشركات، وبصفة خاصة الولايات المتحدة.وتبلغ سيطرة الشركات متعددة الجنسيات في المجال التكنولوجي حداً يجعل لها هيمنة سياسية واجتماعية في بعض الأحيان.

---

[1] علي شليق علي : العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث ، بيروت ، دار المعرفة ، 1990 ، ص 26 .

خامساً: تركيز الإدارة العليا :- هذه الشركات تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، والمركز للشركة هو بمثابة الدماغ والجهاز العصبي المركزي.[1]

التوزيع السياسي للشركات متعددة الجنسيات

أسلفت الذكر في هذا الفصل أن الشركات متعددة الجنسيات رغم فروعها المتعددة في العديد من دول العالم، إلا أن الإرادة السياسية تضل مرتبطة بالدول الأم نظراً لظروف مجتمعة "ومن مراجعة قائمة هذه الشركات الكبرى الأهم (500)* شركة الغالبية العظمى من هذه الشركات تتخذ مقرها الرئيسي في واحدة من 18 دولة عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من بين أعضائها البالغ عددهم حاليا 26 دولة من بين هذه الدول الرأسمالية الأكثر أهمية على مستوى العالم، تبرز سبع دول كبرى من بين أعضاء هذه المنظمة ، لرؤسائها اجتماعا دوري لمحاولة تنسيق سياساتها الاقتصادية والسعي للحد من سلبيات هذه التغيرات الحادة في أسعار صرف عملاتها، واجتماعات هذه الدول يدعوها البعض مجلس اقتصاد إدارة العالم يبلغ مجموع ناتجها الإجمالي 68% من أجمالي دول العالم وتضم هذه الدول السبع المقر الرسمي لـ 428 شركة من إجمالي الشركات المذكورة الـ500 والأغلبية الساحقة للمقار الرسمية لهذه الشركات موزعة بالتساوي تقريبا بين الولايات المتحدة 153 شركة والاتحاد الأوروبي 155 شركة، واليابان 141 شركة "[2]

الهيمنة على اقتصاد العالم

هذه الشركات التي تسيطر على التجارة والصناعة والسياحة والمعلومات وغيرها أي على معظم اقتصاديات الدول وخاصة دول العالم الثالث، لم تدخر وسعاً في السعي لتحقيق أهدافها لتسخير كل ما يخدم مصالحها سياسياً واجتماعيا واقتصادياً، متخطيةً كل الأعراف والتقاليد والأخلاق، أو لنقل أن كل هذه لا تساوي عندها شيء أمام مصالحها

---

(1) فتحي أبو الفضل وآخرون : العولمة والمؤسسات في ظل العولمة ، مرجع سابق ، ص 262 .

(2) منير الحمش : العولمة ليبرالية الخيار الوحيد، مرجع سابق ، ص 26 .

* الرقم المذكور حسب احصائيات سنة 1998، وهذه الشركات في زيادة وتحصل على مدار السنة سعي بالدماج أغلب الشركات بعضها حتى تستطيع السيطرة على السوق العالمية وبزوغ شركات كبرى جديدة وخاصة في مجال الكمبيوتر والاتصالات على ان ما يهمنا هنا ليس الارقام بالضبط ولكن الدور الذي تقوم به هذه الشركات واستحواذها على مقدرات الدول النامية.

الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات تأثير سلبي كبير على دول العالم الثالث من نواحي الاحتكار الشرس، كذلك العمل على استنـــزاف المواد الخام واستغلال الأيدي العاملة، فمن ناحية الاحتكار وتدمير الصناعة الوطنية نجد الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالاحتكار المدمر على اقتصاديات الدول النامية من خلال بيع منتجاتها في الأسواق بأسعار منخفضة لغرض تدمير منافسيها من الاحتكارات الأجنبية من جهة، وتدمير الصناعة المحلية والوطنية التي تشكل عليها خطر في المستقبل من جهة أخرى.[1]

كذلك نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالتأثير على دخول الدول النامية من خلال تحويل العوائد وعدم السماح للدول بالاستفادة منها واستثمارها، فهي عندما تقوم بإنشاء مشاريعها في الدول النامية تقوم بتحويل العوائد إلى الدولة الأم أو الشركة الأم لكي لا تسمح لهذه الدول الاستفادة من استثمارها والتعويض بالصناعة، فهي تشكل عائقا لها في المستقبل، فتعمل منذ البداية على المنافسة والمحاربة وجعل الدول النامية في حالة ركود وجمود في جميع المجالات، وربطها بالمساعدات الأجنبية من خلال القروض وبسط نفوذها لتبقى هي المهيمنة الوحيدة في السوق. ولقد لعبت هذه الشركات دورا كبيرا في إبقاء الدول النامية على حالها وعدم السماح لها بالتعويض والتحرر من التبعية، لذلك بقيت هذه الدول النامية هي السوق الدولي لتصريف المنتجات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى بقيت في تبعية استعمارية دائمة، لأنها دولة استهلاكية وغير منتجة.[2]

فهذه الشركات قد برزت بشكل واضح في إطار النظام الاقتصادي العالمي الذي ساد ما بعد الحرب العالمية الثانية وضهور أفكار اقتصادية وقوانين أدت إلى تقليص الحماية وتشجيع التجارة الدولية، وقد ساهم قرار الولايات المتحدة التخلي عن المعيار (الذهب) إلى تشجيعها خلال السبعينيات إضافة إلى التحرر التام من قيود الصرف بداية في بعض البلدان، ثم في العديد منها، وقد تمكنت المؤسسات هذه من الاستثمارات في الخارج دون الخضوع للقيود المفروضة من قبل المصارف المركزية، وهو ما سمح

---

[1] نجاح واكيم : العولمة الثالثة والثورة، بيروت ، دار بيروت ، 1982 ، ص 147 .

[2] المرجع السابق ، ص 147 .

لمزيد من السيولة بتغذية التجارة العالمية، إلا أن ذلك أدى إلى زيادة الاستثمارات خارج الحدود الوطنية.[1]

المؤسسات المالية الدولية ودورها في توجيه البلدان من خلال (شروط القروض)

تهدف المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة والتي قامت على أساس التعاون إلى حفظ الأمن والسلام الدوليين ودعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين شعوب العالم، ومن بين هذه المنظمات تلك التي تتعلق بالجانب الاقتصادي للأمم المتحدة، ودورها الذي قامت من أجله هو الوقوف بجانب الدول الفقيرة والتي تمر بأزمات مالية لكي تتخطى حاجز الفقر، وتؤمن لشعوبها الاستقرار والتنمية بالشكل الذي يجعل هذه الشعوب تعيش في رخاء ونماء، تأخذ حقها في الغذاء والصحة وغيرها من ضروريات الحياة، وقد أنشأت الأمم المتحدة العديد من المؤسسات المالية التي عن طريقها تقدم المساعدات المالية المطلوبة للدول الفقيرة وبشكل يخدم أهداف الأمم المتحدة ومن بين هذه المؤسسات التي أنشئت تحت رعاية الأمم المتحدة.(2)

البيئة الدولية للتنمية، المصرف الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، المؤسسة المالية الدولية، صندوق النقد الدولي.

غير أن ما يهمنا في هذا المبحث هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي رغم ارتباط هذه المؤسسات ببعضها وتداخل مجال عملها بعضها ببعض، ولكن ما أريده هنا هو الإشارة إلى مسألة هذه المؤسسات وكيف انحرفت عن الأهداف التي أنشأت من أجلها وكيف أصبحت أداة في يد الدول الغنية تحركها كيفما أرادت نظرا لأنها المساهم الأكبر في هذه المؤسسات، بهذه الطريقة تستمر هذه المؤسسات لخدمة مصالحها والضغط على الدول المدانة والتدخل في شئونها الداخلية والخارجية، ولا بد لي في بداية حديثي عن هذه المؤسسات التعريف بها وسأقصره على البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي حتى أبين للقارئ الأهداف السامية التي أنشأت من أجلها وكيف أستغلت بعد ذلك وأصبحت أداة طيعة في يد الدول الرأسمالية .

---

(1) نزار كنعي : إشكالية الأقلمة، مرجع سابق ، ص 87 .

(2) جاك.ج.بولاك،البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،ترجمة احمد منيب،بدون مطبوعات ص5

البنـــك الدولـــــي

" في شهر ناصر- يوليو" 1944 عقد بمدينة بريتون وودز* مؤتمر للنظر في إنشاء مصرف يساعد على تعمير وإعانة وتيسير استثمار رأس المال في الدول المتخلفة والدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وقد نجم عن هذا المؤتمر اتفاق تقرر بموجبه إنشاء المصرف الدولي للإنشاء والتعمير، وقد دخل هذا الاتفاق دور التنفيذ بتاريخ 27 الكانون - ديسمبر1945 بعد إتمام التصديق عليه من قبل ثماني وعشرين دولة، ويهدف المصرف إلى تشجيع استثمار الأموال الأجنبية الخاصة عن طريق تقديم الضمانات والمساهمة في الاستثمار والقروض التي يقدمها الأفراد ومنح القروض لغرض الإنتاج في الدول الأخذة في النمو، كما يتضمن سداد القروض التي يقدمها رأس المال الخاص، وتقديم الإعانات لإنشاء وتحسين المرافق العامة بالدول الأعضاء كما يقوم بتشجيع التجارة الدولية وتقديم المعونات الفنية.[1]

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير

" أنشي الصندوق في 27 الكانون "ديسمبر 1945 بعد اكتمال تصديق الدول التي تملك 80 في المائة من موارد الصندوق على اتفاقية (بريتون وودز) المؤسسة للصندوق التي تم تعديلها عام 1978" . ويهدف الصندوق في الأساس إلى تشجيع التعاون النقدي

---

[1] المرجع السابق ، ص 6 .

* بريتون وودز:- مؤتمر نقدي ومالي عقد بتشجيع من الولايات المتحدة، في مدينة بريتون وودز الامريكية من 1 إلى 22 يوليو 1944، تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة وشارك في اعماله 44 دولة وقد وضع هذا المؤتمر اسس النظام النقدي العالمي الذي استمر شائدا حتى بداية السبعينات ومع اقتراب انتهاء الحرب طرح المؤتمر بشكل جاد ومشكلة إعادة تنشيط المبادلات الدولية واعادة بناء اقتصاديات البلدان التي دمرتها الحرب. وكان اقتصاد الولايات المتحدة آنذاك مزدهرا. وطاقته الإنتاجية قد بلغت الذروة. واحتياطي الذهب الذي كان يملكه البنك المركزي الأمريكي على احتياطيات العالم، لذلك فقد كانت الولايات المتحدة تريد ان يتم الانتقال من حالة السلم، دون اللجوء إلى اساليب الحماية الجمركية وضع اسواق لاتشهد الكساد وخاصة انها كانت في طريقها إلى تحويل صناعاتها الحربية إلى صناعات تصديرية، ولم يكن من الممكن النجاح في هذه السياسة التبادلية الجديدة، إلا من خلال سوق عالمية مزدهرة. ... على نظام نقدي ثابت (يعتمد اساسا على الذهب) لذلك فقد ركزت المشاريع المتقدمة حول هذين المحورين. فتمت الموافقة على انشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF) لتمويل العجز القريب الأجل في المدفوعات الدولية مع التوجيه نحو تثبيت اسعار التبادل. ورغم ان المؤتمر قبل ان يستمر نظام الحماية الجمركية لبعض الوقت، إلا انه أخر بموجب الغاء هذا النظام في اسرع وقت ممكن. أما على الصعيد النقدي البحت فقد تم الاعتراف بمكانة الذهب كأساس، وظل معمولا حتى اغسطس 1971، حين قررت الولايات المتحدة الامريكية انهاء قابلية الدولار للتحويل وقد أدى هذا إلى تفاقم الأزمات الدولية النقدية لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية، بعد ان كان الاستقرار النقدي في الماضي هو الذي يؤمن هذه المصلحة.

الدولي وتوسيع التجارة الدولية والعمل على اتخاذ الترتيبات التي تكفل التعامل النقدي المنظم ومنع التنافس في تخفيض العملة وإلغاء القيود الخاصة بالعملات الأجنبية التي تعطل التجارة الدولية، والمعاونة على قيام بنظام للدفع ييسر للأعضاء عقد الصفقات النقدية فيما بينهم وتقديم المشورة الفنية للحكومات بشأن المشكلات المالية، ولذلك فإن الصندوق في سبيل تحقيق هذه الأهداف يقوم ببيع النقد الأجنبي إلى الدول الأعضاء لمساعدتها في مواجهة الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات، كما يقدم الاقتراحات والتدابير التي تؤدي إلى الحد من التنظيم وتخفيض القيود المفروضة على الاستيراد بالنسبة للدول التي تملك احتياطا نقديا مناسباً.[1]

ورغم تعريفنا بهاتين المؤسستين إلا أن مؤسسات بريتون وودز تلعب جميعها نفس الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع تفاوت في قوة هاتين المؤسستين، والتي كما رأينا في التعريف بهما قد أُنشئتا على أساس إنساني مهمتهما مساعدة الدول الفقيرة والأخذ بيدها وتشجيعها على النهوض باقتصادياتها.إلا أن ومن وجهة أخرى يجب أن لا نغفل شيئا مهما، هو أن الدول المانحة لهذه المؤسسات هي الدول الغنية، والتي استطاعت وبفضل قوتها الاقتصادية فرض سيطرتها على هذه المؤسسات وتوجيه سياستها وما يتماشى مع سياسات هذه الدول، وأصبحت القروض التي تمنحها هذه المؤسسات بمثابة لعنة تقع على الدول المدانة، وذلك بسبب جشع الدول الغنية "ورغم أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشكلان بيروقراطية دولية قوية (تحت مضلة حكومة دولية من الناحية الرسمية) فان قاعدة السلطة السياسية ليست هي المؤسسات الدولية وحملة أسهمها الرئيسيون (أي حكومات الدول الغنية) فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هياكل إدارية، إنها هيئات ضابطة تعمل داخل نظام رأسمالي وتستجيب للمصالح الاقتصادية والمالية السائدة، والرهان المطروح هو قدرة البيروقراطية الدولية على الإشراف على الاقتصاديات الوطنية من خلال التلاعب بقوى السوق".[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص 7 .

[2] د. رجب بودوس : نقد العقل الاقتصادي، الجزء الثاني الرأسمالية، مرجع سابق ، ص 135 .

السيادة الوطنية ومشروطيات القروض

أخضعت الدول ذات السيادة الوطنية المدانة لمؤسسات بريتون وودز وذلك عن طريق المشروطيات المرتبطة باتفاقيات القروض، وذلك بتوجيه اقتصاد البلد وفقا لمصالح الدائنين الرسميين والتجاريين، وقد زاد عبء دين البلدان النامية بثبات منذ أوائل الثمانينيات بالرغم من مختلف مشاريع تحويل الديون التي قدمها الدائنون، والواقع أن هذه الإجراءات مصحوبة بالإقراض ذي الأساس السياسي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد أدت إلى زيادة الدين القائم للبلدان النامية مع ضمان السداد الناجز لمدفوعات الفوائد، وقد كان إجمالي الدين القائم طويل الأجل للبلدان النامية (من المصادر الرسمية والخاصة، نحو 62 مليار دولار أمريكي في عام 1970 وزاد إلى سبعة أمثاله في مجرى السبعينيات ليصل إلى 481 مليار دولار عام 1980 ويبلغ إجمالي دين البلدان النامية (بما فيها الديون قصيرة الأجل) أكثر من تريليون دولار عام 1996 أي ما يمثل 32 ضعفا لعام 1970) فبحلول أوائل الثمانينيات أدى انخفاض قيمة الصادرات نتيجة لانخفاض سعر السلع إلى تراكم الدين العالمي على الدول المدانة النامية وبحلول منتصف الثمانينيات بدأت تتدفق فوائد الديون بصورة كبيرة على الدول الغنية بقدر يفوق ما يتدفق عليها من أموال الاستثمارات وغيرها.[1]

ويتراكم هذه الديون على الدول النامية وما تأخذه هذه الديون من حصة كبيرة من الناتج القومي العام مما يؤثر سلبا على خطط التنمية التي من أجلها أعطيت القروض، فتصبح هذه القروض لعنة على هذه الدول بعد أن كانت خيرا في بادئ الأمر. فتدفع هذه الدول القسط الكبير من ناتجها القومي لفوائد القروض، أما القروض نفسها فتعجز الكثير من الدول عن السداد مما يضطرها للزحف مرة أخرى مستنجدة بالمؤسسات المالية طالبة النجدة، وهنا تكشف هذه المؤسسات عن وجهها البشع وتبدأ بفرض شروطها المجحفة وتتدخل في كل شيء حتى أسعار الخبز، ناهيك عن الأمور السياسية التي لابد وان يكون لهذه المؤسسات الرأي الأول فيها، ولا تملك هذه الدول إلا الانصياع لهذه المؤسسات.

---

[1] انظر المصدر : العولمة ليست خيارا وحيدا ، مرجع سابق ، ص 30 – 31 .

"هناك علاقة وطيدة تكاد تكون تكاملية بين سياسة إدارة الدين وإعادة هيكلة الديون رسميا في الوفاء بالتزاماتها المالية، ومن خلال الهندسة المالية، يؤجل سداد الدين الأصلي في حين تنفذ مدفوعات الفائدة، وتحول الديون إلى أسهم، وتقرض قروض جديدة إلى الدول التي وصلت إلى حالة الإفلاس لتمكينها من سداد متأخراتها من فوائد الديون القديمة حتى تتجنب الإعسار مؤقتاً، وهلم جرا، وفي هذه العملية يكون الولاء الرسمي للمدينيين المفردين بالغ الأهمية فالدائنون لا يقبلون إعادة الجدولة إلا بالنسبة للدول التي تلتزم بالمشروطيات الأساسية المرتبطة باتفاق القروض" [1].

ويهدف كل هذا إلى إبقاء الدول المدانة تحت وطأة الدين ومنعها من اتباع سياسة اقتصادية قومية مستقلة، هذا مما يلزم عنه جيل جديد من القروض إلا إذا التزمت الدول الطالبة للقروض ببرنامج إصلاحي يراه البنك الدولي بشكل يخدم جباية الدين كما يراه هو، أما الدول التي ترفض تدابير صندوق النقد الدولي السياسية فإنها تلاقي صعوبات خطيرة في إعادة جدولة ديونها أو الحصول على قروض تنمية ومساعدات دولية جديدة. كما امتلك صندوق النقد الدولي الوسيلة لتمزيق اقتصاد قومي ما وبتجميد الائتمان قصير الأجل لدعم التجارة السلعية. [2]

الخطوط التي رسمها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي

هذه الخطوات تأتي على شكل توصيات ومقترحات ضمن تقارير اقتصادية عن كل بلد من البلدان المختلفة "كانت تلك الخطوط نهج الصندوق والبنك في الأوساط الدولية لدى معالجتها للمشكلات التي تواجهها البلدان النامية كالمديونيات والعلاقات الاقتصادية، والعجوز المختلفة. والجدير بالذكر أن النهج الذي اتبعه الصندوق والبنك الدوليان كان على شكل مقترحات وتوصيات. وهي في الواقع شروط لابد من اتباعها إذ كان البلد المعني حريصا على الحصول على تسهيلات وقروض دولية". [3]

كان الصندوق(حسب ميثاقه وأهدافه المعلنة والتي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل) متميزا منذ البداية لسياسات الحرية الاقتصادية، وكان يعارض أي تدخل حكومي

---

[1] د. رجب بودبوس : التقويم الاقتصادي ، الجزء الثاني ، المؤسسة ، مرجع سابق ، ص 136 .

[2] المرجع السابق ، ص 137 .

[3] المرجع السابق ، ص 138 .

في الشؤون الاقتصادية.فعندما تلجأ الدول النامية إلى الصندوق، وذلك لاستنفاد احتياطها وعجزها عن دفع الديون الخارجية ولتسيير عملية التنمية فيها فيشترط الصندوق إصلاحات ضرورية في المسار الاقتصادي لهذه الدول، وفي أوضاعها الداخلية أيضا ويتمثل نموذج الإصلاح المطلوب في الدول النامية في إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للعملة، وإلغاء الرقابة على سعر الصرف أو تقليلها إلى أدنى حد، وتحرير الاستيراد من القيود وإلغاء الاتفاقيات التجارية الثنائية، والسعي لعمل سوق تجارية للنقد الأجنبي. وتبعا لذلك فقد تعرضت بعض البلدان نتيجة لبرنامج صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إلى مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في "تزايد العجز في موازين المدفوعات بدلاً من خفضها تراكم الديون الخارجية وتفاقم عبء خدماتها وعدم قدرتها على الوفاء، بدلاً من اعتمادها على الذات وخفض الديون الخارجية انخفاض شديد في معدلات الادخار والاستثمار بدلا من زيادتها نتيجة لنهج ونمط الاستهلاك المستورد من الدول الصناعية الرأسمالية تدهور معدلات النمو الاقتصادي سنة بعد سنة –تفاقم الدين والغلاء – ونتج عن ذلك كله صعوبات جانبية اجتماعية نجم عنها مشكلات اجتماعية حادة تتمثل في اضطرابات وبطالة للقوى المنتجة".[1]

بدلا من أن يسعى الصندوق والبنك الدولي لحل هذه المشاكل ازدادوا غلوا واقترح شروطا أكثر إجحافا تتضمن تعديلات جوهرية إضافية للسياسات الإقتصادية للبلد المقترض وهي انفتاح أكثر على دول المركز والتكيف مع المتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أي بمعنى أصح فتح أبواب هذه الدول للمنتجات على كافة أشكالها وفتح أبوابها للشركات المتعددة الجنسيات وللرساميل الأجنبية وتبقى دائما وأبدا تحت رحمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان أسسا لخدمة البلدان النامية وأصبحا لخدمة الدول الرأسمالية، هذه هي إذا العولمة فتح الأسواق استقبال الرساميل والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات الرأسمالية التي لا هم لها إلا مصالحها وتحقيق الربح على حساب كائن من يكون حتى لو كانت البلد المركز نفسها وعلى حساب ملايين

---

[1] المرجع السابق ، ص 139 .

البشر الذين ينتشرون على الكرة الأرضية وملايين منهم يقتلهم الجوع وملايين يهددهم و20% من سكانها يستحوذون على 80% من الاقتصاد العالمي و80% من سكانها لا يحصلون إلا على 20% من خيراتها ليجوع من يجوع ويموت من يموت هذه هي الرأسمالية في حقيقتها لا في ظاهرها ،الذي تغلفه الشعارات وتدعو له وسائل الأعلام الرأسمالية مستخدمة أحدث التقنيات التي وصلت إليها، هذا عدا سيطرتها على المنظمات الدولية مجلس الأمن والأمم المتحدة والمؤسسات المالية وتسخيرها لخدمة مصالحها.[1]

[1] المرجع السابق ق، ص 140 .

الخاتمـــــــة

إن من أهم النتائج التي خلص إليها الباحث في هذه الأطروحة (السلطة والملكية، جدلية التواصل والانفصام ما بين الدولة والاقتصاد) ان العلاقة ما بين السلطة والملكية في طوريها الأساسين أي عندما تأخذ مظهراً عنيفاً (صدامياً) عندما يخبو الصراع، هي جدلية ناتئة شكلت وما تزال مفتاحاً رئيسياً لتأريخ الفكر الإنساني في تطوراته وتشعباته واتجاهاته المتعددة أذ بها وحدها انقسم العقل البشري إلى عقل حيازي تتبع فيه الدولة الاقتصاد وأخر مشاعي كان للدولة فيه حق الريادة والسيادة على اقتصادها فكانت بحق الجدلية المفسرة لحركة تاريخ هاتين المؤسستين السياسية والاقتصادية.

إن تاريخ الإنسان منذ إن دب دبيبة على أديم هذه الأرض لا يعدو كونه تاريخاً لهذه العلاقة فإن شكل المجتمع والفرد وعلاقاتهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية والإنسانية إنما نبعت كلها من سراج هذه العلاقة، أي سلطة تسعى جاهدة لاحتواء ملكية وملكية تهدف إلى مصادرة سلطة ومن ثم كان الصراع ما بين مؤسسة مؤثرة وأخرى فاعلة.

إن السلطة التي لا تقوى على الاستحواذ على ملكيتها هي سلطة فارغة من المحتوى ولا تقوى على سن الشرائع والقوانين إن لم تسعفها الملكية، والملكية بدورها إن كانت خاوية من السلطة التي تستطيع على الدوام تحييدها أو تفعيلها أو حتى إلغاؤها هي ملكية هوجاء.فعندما كان الرعي والقنص هو النشاط الاقتصادي الوحيد الذي عرفه البشر اتصفت الملكية بالمشاعة واشترك الناس في الكلأ والماء والأرض وحتى المرأة عند بعض القبائل البدائية المفرطة في القدم فجاءت السلطة آنذاك في انسجام تام مع هذا النشاط الاقتصادي وسنت تشريعاتها ولكن دون أن تتجاوز هذا النمط المشاعي بل دافعت عنه وحولته إلى أيديولوجيا أي مجموعة القيم السياسية والعقائدية التي تؤمن بها السلطة وتعمل على سريانها إلى الجوار والاعتزاز بالانتماء إليه، ولم يظهر الشقاق إلا حينما ظهرت الزراعة وكبر المخزون واتسعت من ثم الملكية فكان أن تغير لون السلطة فأتى تشريعها مدافعاً عن الملكية الضرورية والخاصة. ومرة أخرى جعلت من ايديولوجيا تدافع عنها وتبشر بها وسنت الشرائع والقوانين من أجل حمايتها.

وبظهور الصناعة وتطورها احتدت المجابهة ما بين طرفي العلاقة فشب النمطين (المشاعي والحيازي) عن الطوق ليكونا عدوين لدودين نما معًا، الفكر الاشتراكي في جميع اطواره حتى الاشتراكية العلمية التي أرادت بدورها امتطاء صهوة العالم والتي مأنفكت تلاحق عدوها البرجوازي الذي مازالت جلبته تؤرق منام العقل الإنساني المعاصر وترهق كاهله المؤسسات الرأسمالية الضخمة، وكانت الدولة والاقتصاد من ثم حلبة الصراع التي تمت فيه هذه المواجهة ما بين فكرين إحداها يناصر الدولة ويسعى جاهدًا لاحتواء الملكية والآخر يدافع عن الملكية ويرنو إلى تحييد الدولة.

فإن أصحاب العقل المشاعي في عهودهم القديمة والحديثة جاءوا بآخر صيحة لهم مع الاشتراكية العلمية التي رأى ماركس وانجلز فيها أن الاقتصاد هو البنية التحتية الصامتة التي تحدد كل ما عداها. فهم يميلون إلى أن الملكية هي التي تحدد نوع السلطة وعلى السلطة من ثم الانصياع لها، أما أصحاب العقل الحيازي منذ أن بنى الإنسان أول سور تحدد به قطعة الأرض التي سطا عليها حتى لحظة أن تنصلت البرجوازية عن دورها الثوري القديم كتمرد في وجه الإقطاع وتفاقم فيها لتصبح رأسمالية فجة ذلك النظام المخادع كما رأى أنجلز الذي تمظهر في المركنتالية، يميلون بخلاف الاتجاه السابق إلى أن تنطوي الملكية تحت إمرة الدولة. وها نحن نشاهد بأم أعيننا كيف أن الرأسمالية الماكرة لم تقوى الدولة نفسها على إيقاف سيلها الجارف وما فتئت جحافلها تعربد ليل نهار وتصم الآذان بعد أن تحولت الماركسية إلى محض مقولة عقدية تأملية دغمائية لم تقوى على تطبيق الجدلية التاريخية والمادية. فإن مركز السوق يفرض الآن سلامة الرومانى بعد أن فشل حفارو القبور أن ينبشو قبراً (ماركسياً) عميقاً لها كما تنبأ ماركس. ومن ثم كانت الحاجة إلى إعادة كتابة تاريخ الثورة الروسية بعد أن غزت الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات العالم تدعمها معاهدات واتفاقيات اقتصادية ساعدت على تكبيل هذا العائد بأصفاد الاقتصاد.

وما بين هذا وذاك نبعت نظريات وأراء جمعت ما بينهما. ففي داخل العقل الاشتراكي رؤى سعت إلى تقريب المسافة ما بين شقي الرحى (السلطة والملكية) فإن الإسهام اللينيني في بحثه في الإرث الماركسي قد انتهى إلى أن الماركسية هي تعميم

نظري للحرية العلمية وقد شغلها الصراع الطبقي فغافلتها الدولة وتسللت إلى لب شروحها مصطحبة المركزية.

فإن ذلك الحلم الطوباوي لم يتحول كما أشار انجلز إلى علم بفعل اكتساب الفهم الهادي للتاريخ ومراجعة نظرية القيم الفائضة وتقسيم العمل والاغتراب في كل المفاهيم التي من أجلها احضر ماركس في رأس المال آدم سميث بسياط النقر والتقريع.. ومن ثم كان لابد من أن تعتدل الماركسية في جلستها كما يرى لينين، الذي أشار إلى أن انجلز لم يكن اشتراكياً إلا في انجلترا فهي المكان الأمثل للمجتمع اللاطبقي المنشود ومن ثم عندما انتقلت الماركسية من (المصنع) الغربي حيث الدولة هي سيدة الموقف عن طريق الثورة البلشفية في عام 1917 إلى روسيا الفلاحية، تتطلب الأمر إزالة المساحيق من الماركسية الارثوذكسية وفهمها للسلطة والملكية ومن ثم للدولة والاقتصاد.

إن الباحث يرى أن التوسير لم يكن أول من طالب بإعادة قراءة النص الماركسي، فهذا قد سبقه إليه الكثيرون ممن رأوا أن السلطة بلا ملكية تدعمها والملكية بلا سلطة تؤانسها سوف ينتهي بهما الأمر إلى الفراغ، ولهذا فإن التوسير ولوكاش وجرامشي أعادوا في قراءتهم لماركس إلى الأيديولوجيا مكانتها الفاعل في تشكيل التاريخ، وهي نفس القراءة التي سبقهم إليها لينين عندما عادت الدولة ومركزيتها ومعهما عادت الأيديولوجيا، لهذا تحولت الماركسية معهم إلى سندكاليات محدودة فكانوا بحق مؤسسيّ للماركسية الأكاديمية التي كما يرى بعض الفلاسفة الراسماليين أنها قد تبنت منهج ماركس ولكن دون استنتاجات اقتصادية وسياسية، وهذا يتوافق مع رأي البرجوازية الماركسي الألماني ريتشارد تاكر الذي يرى أن الماركسية ليست انتقال من اقتصاد إلى نمط آخر من الاقتصاد بل هي القضاء على الاقتصاد نفسه والانتقال إلى ما بعد التاريخي (الماركسي).

إن ثورة روزا لاكسمبرج الداخلية (الديمقراطية) وسندكالية جورج سوريل وجرامشي من بعده ماهم إلا دعوة إلى إعادة الذات وتشكيل وقفه أمام النص الماركسي دون الاستغراق في أحلام الطوباويين الذين كما يرى لينين قد تحولوا إلى مدافعين عن البرجوازية ولم يفيموا فكرة العمل المأجور الذي من أجله دحضت وولدت البروليتاريا الطبقة المهمة الثانية مع البرجوازية وهي وحدها كما يرى جورج لوكاش من يحمل الوعي التاريخي أي لدى السلطة وحدودها والملكية وتخومها.

كما نجد من ناحية أخرى أنه داخل العقل الحيازي أن ثمة اتجاهات سعت إلى تحرير الاقتصاد ومؤسساته من براثن الدولة وأيديولوجياتها مثل الماركنتالية النقدية التي بشرت بإقتصاد السوق ومركزيته منذ أمد طويل ومع الكلاسيكيين الجدد التي يبلور آراؤهم أصحاب مدرسة شيكاغو وفي مقدمتهم ميلتون فريدمان بعد أن فشلت الكنزية في مساعدة الدولة على تخطي أزماتها بالغرب والتي شغلت لأمد طويل الفلسفة الاقتصادية للغرب ليلتقي هكذا خصما الدهر ماينارد كنز وماركس في منطقة واحدة وهي كراهية الاقتصاد الكلاسيكي والذي بدوره أولد جنينه الشرعي(الكلاسيكيين الجدد). أرباب الحرية الاقتصادية تلك الحرية التي أقشعر لها بدن ستالين وعندما ضاق صدره لجأ إلى القمع، قمع الدولة أو الحزب نيقدم طرحاً (توتاليتاريًا) لا يتفق والمبادئ الأصلية للماركسية الأرثوذكسية التي كانت تحلم يوماً بدكتاتورية البروليتاريا.

وهكذا نجد أن العلاقة ما بين الطرحين الاشتراكي والرأسمالي لقضية (السلطة والملكية) ليست ثابتة بل تخضع لعدة عوامل وفي مقدمتها العامل التاريخي الذي بوسعنا لو أطللنا من خلال ثقب بابه أن نرى عمل تلك الجدلية ما بين السلطة والملكية فيما يسفر الصراع ما بينها أما عن دولة تمارس القمع من أجل احتواء الملكية أو ملكية تمارس نفس القمع ولكن بمسميات أخرى لتستحوذ على الدولة.

إن الماركسية نفسها ميما أدعت من حسن المقاصد لم تكن بالبراءة التي تتخيلها القراءة الأولى، فإذا كان المجتمع البرجوازي الحديث الذي نشأ كما يذكر ماركس على أنقاض المجتمع الإقطاعي موفراً الظروف الملائمة للاضطهاد. فإن الماركسية نفسها كانت أكثر شراسة في ملاحقتها لايدولوجيا الخصم وهي ترفع شعار الوعي البروليتاري كعلم جديد للثورة ينص على أن الملكية عامة وأن الملكية الخاصة إثم لا يغتفر، فوقعت من ثم في هوة الايديولوجيا التي اعتبرها ماركس وهماً زائفاً. إذ أنها تمثل كما يرى الذود عن مصالح الطبقة، لقد جرفها الحنين إلى ماضيها الطوباوي القديم أو حالة الفوضى الفكرية في مجتمع تخيلت أن لا وجود فيه للدولة منذ إن تطورت من كومونة باريس (1871) إلى الأممية الأولى التي نقد من أجلها ماركس الطوباويين الاشتراكية الحقيقيين، إذ جاءت نظريتهم محض تأويلات برجوازية للحل الاشتراكي وابتعدوا من ثم عن التعبير العلمي لمصالح الطبقة العاملة ذلك التغيير الذي تمثله الماركسية وحدها في

فهمها المحدد للسلطة والملكية ومن ثم للدولة والاقتصاد (حقاً أن كل الايديولوجيات غير مبرأة من دم الغريم). لقد ترك الباحث متعمداً كل الأبواب مفتوحة في هذه الأطروحة من أجل استخلاص عمل تلك الجدلية ما بين السلطة والملكية بمعنى أنه حاول الوقوف بموضوعية وحيادية تامة على خشبة مسرح واسع للتاريخ

كما إن إنسان الصيد والقنص القديم يمثل في مشاعيته نفس الإنسان الاشتراكي الذي أنتجه المصنع الالماني مع الشارحين المدافعين عن البروليتاريا بعد أن ارتدى بزة حديثة ليتحرر من عصر المانيفاكتورة. ثم إن الإنسان الحيازي من جهة الذي أتى إلى الوجود مع سيادة الزراعة (الرحم الأم للملكية) والذي بنى أول سور حول قطعة الأرض التي سطا عليها هو السلف المباشر للرأسمالي الذي يستحيل انفصل ما بين نظامه الاقتصادي القائم على مركزية السوق وتغريب العالم. إنه الإنسان البعد الواحد الماركوزي الذي لا يرى العالم إلا من منظار الاقتصاد بعد أن وجد في تراثه مع نظريات ريكاردو وآدم سميث في مبدأ (اليد الخفية) زاداً له وحيث مصلحة الفرد لا تتناقض مع مصلحة الجماعة فإذا كان قد تم انقلاب الاقتصاد ومؤسساته على الدولة (الأم الرؤوم)، وتعدد السلطة والملكية بهذا ليس إطاراً وحسب لتمشاهد الاقتصادية السياسية ما بين الدولة والاقتصاد بل تأريخاً لحركة الفكر الاقتصادي والسياسي كليهما وانعكاساً لتاريخيهما. فإن الماركسية التي ظهرت في أربعينيات القرن التاسع عشر لم تكن وحدها السياسة التي شغلت المجتمع الأوروبي منذ القرن السادس عشر وملاه بل كذلك كانت النظريات الأم في تنظيم العلاقة ما بين الدولة ومؤسساتيا (خاصة الاقتصادية) مع مفاهيم العقد الاجتماعي التي جسدها توماس هوبز وجان جاك رسو وجون لوك كمحاولات لعقد صداقة ما بين الدولة والفرد.

لقد جاءت الأطروحة من ثم حفرية متواضعة في تاريخ الإنسان بوجهيه الاقتصادي والسياسي لعبت فيه(السلطة والملكية) فصولاً ذا طرفين حادين ساعدا الباحث على الوقوف باستشراف من أجل الإجابة على ذلك السؤال الكبير، والذي من أجل الإجابة على ما فتئت التشريعات تهطل علينا وهي إن نجحت أم فشلت سوف لن تقوى على وضع الإجابة النهائية الحاسمة على السؤال الأهم أيهما أسبق إلى الوجود السلطة أم الملكية؟.

وبخلاف كل هذا كان المحكوم هو الحاضر الغائب أسير الفكر الحيازي والمشاعي. إذ أنه كان محروماً من السلطة ومن الملكية معاً ، فقد فُرض عليه نمطاً شكلياً من الحرية السياسية لا يمارسه إلا عن طريق صناديق الإقتراع الخاوية من الديمقراطية الحقيقية وكفلوا له حرية أخرى لا يملك إمكانية تحقيقها وهي الحرية الاقتصادية من باب (دعه يعمل دعه يمر).

لهذا فإن الطرح الذي أتى به الكتاب الأخضر يقرب تلك المسافة الشاسعة ما بين السلطة والملكية وما بين مملكة الحرية والجبرية ، إذ أن الشعب يمارس سلطة سياسية حقيقية لا مجرد التعبير الديمقراطي بل يشارك السلطة مباشرة دون وسطاء أو مؤسسات كما ينمط ويشرع للملكية العامة كما الخاصة .

لقد كان موضوع السلطة والملكية من أهم الموضوعات التي يتطرق اليها الكتاب الأخضر بل من قامت ثورة الفاتح من أجله .

فإن إعلان قيام سلطة الشعب ومولد أول جماهيرية في التاريخ كان الفصل الأخير لتلك الجدلية الأزمة ما بين الدولة والإقتصاد أختفت معها مصطلحات كلا الجانبين الحيازي والمشاعي إذ لم يعد هناك وجود لمثل البروليتاريا الرثة والبد الخفية وغيرهما من تلك المصطلحات التي أفرزها القاموس الحيازي والمشاعي والتي لم تقدم حلولاً حقيقية لمشكلة السلطة والملكية إذ أن أحدهما هو الفكر الماركسي قد تهاوى وتحول الى مناهج يتناولها الإكاديميون والحالمون في عالم لم يتحقق ، والأخر وهو الحيازي ما فتأ يمارس حنينه التستالجي الى الكولنيالية العتيقة التي تذكره بماضيه الغابر .

إن النظرية العالمية الثالثة قد أزالت تلك الأزمة ما بين السلطة والملكية ومن ثم ما بين الحاكم والمحكوم الذين كانت تحكمهما عقول صفراء أفرزها الفكر التنويري الأوروبي مع هوبز وروسو ولوك ولذلك وهذا ما أشار إليه الباحث من أن جون لوك لم يقوى على قتل تنين هوبز . فبالرغم من إن عقده يساوي ما بين الحاكم والمحكوم لكن شبح الدولة مازال قائماً ويملك إمكانيات عدة للمراوغة والسطوة على حقوق المحكوم . بينما في النظرية العالمية الثالثة لا حاكم ولا محكوم بل الحاكم والمحكوم هو الشعب نفسه الذي لا يحتاج الى عقد يعقده مع نفسه. بل ويجمع السلطات الثلاث (التشريعية ــ والتنفيذية ــ والقضائية) من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية .

كما تسقط من ناحية أخرى تلك المؤسسات التي ذكرها جان جاك روسو كوسائط ديمقراطية ما بين الحاكم والمحكوم إذ أن العلاقة في الكتاب الأخضر مباشرة لا وجود فيها لتلك الثنائية ما بين من يَحكم ومن يُحكم .

إن إسم النظرية العالمية الثالثة يحمل مضمون رسالتها كطريق ثالث ما بين الحيازة والمشاع لا بمعنى التوسط كما هو الأمر في صيحة (الطريق الثالث) الذي طرحها توني بلير ولكن بمعنى أنها النظرية التي تحل محل النظريتين وذلك في تصديها للمشكلة الأم التي كما ذكر الباحث قسمت الفكر الإنساني الى فكر مشاعي وآخر حيازي، أي إشتراكي ورأسمالي الا وهي مشكلة السلطة والملكية. وذلك في شعارها الذي رفعته بأننا شركاء في السلطة والملكية إذ أن (السلطة والثورة والسلاح بيد الشعب).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً المصادر

1 ــ جان جاك روسو : أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة يونس غانم ، بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1972.

2 ــ جان جاك روسو : في العقد الإجتماعي ، ت. يونس غانم. اللجنة الدولية لترجمة الروائع. بدون سنة نشر.

3 ــ جون لوك : في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخر ، بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، 1959 .

4 ــ كارل ماركس، فردريك أنجلز : الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، بدون سنة نشر.

5 ــ كارل ماركس ، فردريك انجلز : البيان الشيوعي. بدون مترجم ، الطبعة الرابعة ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، 1972.

6 ــ كارل ماركس، فردريك أنجلز : رأس المال أو نقد الأقتصاد السياسي ج2، ت لجنة من الجامعيين، بيروت، مكتبة المعارف.

7 ــ كارل ماركس ، فردريك انجلز : العائلة المقدسة أو نقد النقد النقدي ، ترجمة حنا عبود ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، بدون تاريخ نشر .

8 ــ معمر القذافي : الكتاب الأخضر ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1985.

ثانياً المراجع

1 ــ ادبت كريزويل:عصر البنيوية ، ترجمة جابر عصفور ، الكويت ، دار سعاد الصباح ، 1993 .

2 ــ الآن تورون : ماهية الديمقراطية ، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة حسن خميس ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الساقي 2001.

3 ــ البيرتيني : الرأسمالية والإشتراكية ، ترجمة د. رجب بودبوس ، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان 1994.

4 ــ الصديق محمد الشيباني : أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1990.

5 ــ إمام عبدالفتاح إمام : توماس هوبز ، فيلسوف العقلانية ، بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر ، 1985.

6 ــ برتراندرسل : تاريخ الفلسفة الغربية ، الجزء الثالث ، ترجمة فتحي الشنطي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977.

7 ــ بول جريجوري ، روبرت ستيورايت : النظم الإقتصادية المقارنة ، ترجمة طه عبدالله منصور ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1994 .

8 ــ بول كندي : الإعداد للقرن الواحد والعشرون ــ التحولات الاقليمية ، ترجمة د. رجب بودبوس ، سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.

9 ــ بوول كندي : الإعداد للقرن الواحد والعشرون. الرابحون والخاسرون ، ترجمة نظير جاهل ، سرت الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان، 1995 .

10 ــ توفيق سعيد بيضون : الاقتصاد السياسي الحديث ، ط2 ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1994.

11 ــ جاك . ج. بولاك : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ترجمة أحمد منيب ، بدون مكان نشر ، ودار النشر، وسنة النشر.

12 ــ جان جاك توشار : تاريخ الأفكار السياسية ، ترجمة ناجي الدراوشه ، سوريا ، منشورات وزارة الثقافة 1989.

13 ــ جان جاك شوفالييه ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985.

14 ــ ج.د.هـ.كول : رواد الفكر الإشتراكي 1789 ، 1850 ، ترجمة منير البعلبكي، الطبعة الثانية ، بيروت ، مكتبة النهضة ، 1971 .

15 ــ جون كينث جالبرت : تاريخ الفكر الإقتصادي.

16 ــ جورج لوكاش : التاريخ والوعي الطبقي ، ترجمة حنا الشاعر ، بدون مكان نشر، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.

17 ــ د. حسن الطاهر : دراسات في تطور الفكر السياسي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1987.

18 ــ د. حسين عمر : التطور الإقتصادي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1988.

19 ــ حنا ارندت : أسس التوتاليتاريه ، ترجمة انطوان ابوزيد ، بيروت دار الساقي ، 1993.

20 ــ راشد البراوي: تطور الفكر الإقتصادي ، القاهرة،دار النهضة العربية،1976.

21 ــ راشد البراوي : المذاهب الاشتراكية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1970 .

22 ــ د. رجب بودبوس : الفوضوية ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1989

23 ــ د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي ، الجزء الثاني ، الرأسمالية ، مصراتة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2001

24 ــ د. رجب بودبوس : نقد العقل الإقتصادي ، الجزء الثالث ، الإجتماعية الإشتراكية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2003.

25 ــ رفعت السعيد : ماركسية ماركس ، نجددها أم ننبذها ، سوريا ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998.

26 ــ رمزي زكي : الأزمة الإقتصادية الراهنة ــ مساهمات في فهم أفضل ، الكويت ، معهد الإنماء العربي ، 1984.

27 ــ رمزي زكي : الليبرالية المتوحشة ، القاهرة ، دار سيناء ، الطبعة الثانية ، 1992 .

28 ــ رمزي زكي : الليبرالية المستبدة ، القاهرة ، سيناء للنشر ، 1993 .

29 ــ روزا لوكسبورغ : إصلاح اجتماعي أم ثورة ، بدون مترجم ، سوريا ، دار دمشق للطباعة والنشر.

30 ــ رونيه شابر : دراسات حول النظرية الديمقراطية ، ترجمة حافظ الطائي ، بدون مكان نشر ، دار كلاس للترجمة ، 1988.

31 ــ د. سليمان عمر : التسويق الدولي ، القاهرة ، الدار المصرية للكتاب ، 1992.

32 ــ سمير أمين : مابعد الرأسمالية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1992.

33 ــ سي أوين بابيك : إرتقاء التقدم ــ نهاية النمو الاقتصادي وبداية الخصائص البشرية ، ترجمة محمد عبدالقادر وزهير صندوقه ، بيروت، دار الشرق ، 1995.

34 ــ د. عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الإقتصادي ، بدون مكان للنشر ، دار النهضة العربية للطباعة ، 1974 ،

35 ــ د. عباس عدنان علي : تاريخ الفكر الاقتصادي ، من الفكر الأغريقي الى إنتشار وتطور الفكر الكلاسيكي ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1991.

فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي ، مدخل للدراسات الإقتصادية ، الجزء الأول ، الرباط ، دار النشر المغربية ، 1974.

36 ــ عبدالرحمن يسري أحمد : تطور الفكر الإقتصادي ، ط2 ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1987 .

37 ــ عبدالقادر المزوغي وآخرون : تطور الفكر السياسي ، ط4 ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

38 ــ عزيز كريشين وآخرون : جرامشي في العالم العربي ، ترجمة كاميليا صبحي ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2001.

39 ــ علي شفيق علي : العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث ، بيروت، دار المعرفة ، 1990.

40 ــ د. فتحي ابوالفضل وآخرون : دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، بدون مكان نشر ، مكتبة الأسرة ، 2004.

41 ــ فرانسوا شتاليه وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية ، ترجمة خليل أحمد خليل ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1984.

42 ــ ف. فغولغين: فلسفة الأنوار ، ترجمة هنريت عبود ، بيروت ، دار الطليعة 1987.

43 ــ لستر ثورو : مستقبل الرأسمالية ، ترجمة عزيز سباهي ، سوريا ، دار الثقافة للثقافة والنشر ، 1928.

44ــ محمد رياض رشيد ، عامر الفيتوري المقري : مبادئ علم الإقتصاد ، طرابلس ، منشورات جامعة الفاتح.

45ــ محمد لطفي فرحات : الإشتراكية دراسة للنظام الاقتصادي ، مصراتة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1989.

46 ــ ملتون فريدمان : الرأسمالية والحرية ، بدون مترجم ، سرت ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1426.

47 ــ منير الحمش:العولمة ليست الخيار الوحيد. دمشق ،الأهلي للطباعة و النشر و التوزيع .1994 .

48ــ نجاح واكيم : العالم الثالث والثورة ، بيروت ، دار بيروت ، 1982 ، .

49ــ هاري . و. ليدز : الحركات الإشتراكية ، ترجمة ماهر نور ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ نشر.

50ــ هربرت ماركوزه : العقل والثورة ، ترجمة فؤاد زكريا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970.

53ــ وول ديورنت : قصة الحضارة ، الجزء الأول نشأت الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود،

ثالثاً:الدوريات و المجلات

ــ تيون تروتسكي : الثورة الدائمة ، ترجمة ناصر الحسني ، مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار ، www.ic.rezgar.com.2004

كشـــــــاف

1 ــ آدم اسميث :- (1723 ــ 1790) ، ولد في اسكتلندا ، تعلم في جامعة جلاسجو في عام 1751 ، عين أستاذا للمنطق ثم أستاذا للفلسفة الأخلاقية لأكثر من أثنـــي عشـــر عاماً ، وضع أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في كتابه (ثروة الأمم)عام 1772 فـــي نفس العام الذي قامت فيه الثور الأمريكية ، ركز فيه على ما يسمى باليد الخفيه ، كمـــا ركز على أبعاد سيطرة دولة على فعاليات السوق .

2 ــ أزمة الثلاثنيات :- حدثت بعد إنهيار بورصة الأسهم في عام 1929 وما تبعهـــا مـــــن كســـــاد وبطالســـــة ومشـــــاكل إقتصـــــادية وإجتماعيـــــة لا تُحصى وأستمرت الى الحرب العالمية الثانية .

3 ــ اسبينوزا :- (1632 ــ 1677) ، ولد في أمستردام من أسرة يهودية تنحدر مـــن البرتغال ، لم تعرف حياته أحداث كثيرة ، بل قضى جلها في الدراسة والتأمل أهم كتبه (الرسائل اللاهوتية السياسية)

4 ــ أسرة ستيورايت :- أسرة ملكة انجليزية أسسها جيمس الأول حكمـــت مـــن ســـنة 1603 الى 1625 .

5 ــ الإشتراكية التعاونية :- مذهب في الإشتراكية ظهر في النصف الثاني من القـــرن 19 يرى في الجمعيات التعاونية وسيلة أساسية لتطوير المجتمع الرأسمالي الى مجتمـــع اشتراكي تطويراً سلمياً وتدريجياً .

6 ــ الإشتراكية الحقيقية :- أو الإشتراكية الألمانية وهي تيار إشتراكي طوباوي راج في أعوام 1844 ــ 1847 في أوساط المثقفية والحرفيين الألمان وكان من اعلامه (غرون وم ، وموسى هيس) أنكر أنصارها الصراع الطبقي وقالوا بإمكانية مرور المانيا الـــى الاشتراكية دون المرور بمرحلة الصناعة الرأسمالية الكبيرة أنتقدها ماركس وانجلز فـــي البيان الشيوعي .

7 ــ الإشتراكية الفوضوية :- هي تصور سياسي يهدف الى الغاء الدولة واستبعاد كـــل سلطة من داخل المجتمع تملك حقا قصرياً على الناس .

8 ــ اشتراكية المنابر :- مدرسة فكرية ظهرت في ألمانيا في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر وكانت تدعو الى الانتقال السلمي من الرأسمالية الى الاشتراكية وذلك عبر الإصلاحات .

9 ــ الأغتراب :- حالة نفسية اجتماعية تسيطر على الفرد وتجعله غريباً وبعيداً عن واقعه الإجتماعي وينطوي المصطلح على مفاهيم متعددة بتعدد الفلاسفة الذين ألحوا على إستخدامه ، خصوصاً هيجل وفرويد وماركس الذي ربط الإغتراب بتقسيم العمل والتوزيع اللامتكافي للسُلطة والملكية .

10 ــ الاقتصاد الجزئي :- يتناول دراسة الوحدات الإقتصادية المفردة مثل دراسة إنفاق الفرد أو الأسرة

11 ــ الآن ثورن :- (1925 ــ) إشتراكي أسس في عام 1958 معمل علم الإجتماع الصناعي .

12 ــ الارستقراطيه :- هي حكومة الطبقة العليا في المجتمع والتي تقوم على غلى الثروة أو كرم النسب .

13 ــ الكسيس تكوفيل :- (1805 ــ 1859) مؤرخ وسيولوجي وسياسي فرنسي أنتقد فكرة المساواة من حيث أنها مساواة في العبودية.

14 ــ اللينينة : - نسبة الى لينين وهي مذهب فلسفي ، اقتصادي واجتماعي ، تبنته الأحزاب الشيوعية في البلدان الماركسية .

15 ــ إنتاجية العمل :- تعبر عن فعالية استخدام مختلف عناصر العمل وتقاس بكمية المنتوجات المصنوعة في وحدة الزمن .

16 ــ آنري دني :- أستاذ تاريخ الفكر الاقتصادي في جامعة السوربون الفرنسية .

17 ــ أنطوني غرامشي :- (1891 ــ 1937) مفكر ماركسي مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي ، عنى بقضايا المادية التاريخية والقاعدة والبناء الفوقي والبروليتاريا والمثقفون .

18 ــ اوليفر كرومويل :- (1599 ــ 1658) ، زعيم الحزب البرلماني الجمهوري ، ورئيس أول جمهورية برلمانية في انجلترا

19 ــ البروليتاريا :- هي الطبقة الصناعية العاملة، وشبه البروليتاريا أو البروليتاريا الرثه وهم عمال النظافة وماسحو الأحذية وخدم المنازل.

20 ــ بريتون وودز :- مؤتمر نقدي ومالي عقد بتشجيع من الولايات المتحدة، في مدينة بريتون وودز الامريكية من 1 إلى 22 يوليو 1944، تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة وشارك في اعماله 44 دولة وقد وضع هذا المؤتمر اسس النظام النقدي العالمي الذي استمر شائدا حتى بداية السبعينات ومع اقتراب انتهاء الحرب طرح المؤتمر بشكل جاد ومشكلة إعادة تنشيط المبادلات الدولية واعادة بناء اقتصاديات البلدان التي دمرتها الحرب، وكان اقتصاد الولايات المتحدة آنذاك مزدهرا. وطاقاته الإنتاجية قد بلغت الذروة، واحتياطي الذهب الذي كان يملكه البنك المركزي الأمريكي على احتياطيات العالم، لذلك فقد كانت الولايات المتحدة تريد ان يتم الانتقال من حالة السلم، دون اللجوء إلى اساليب الحماية الجمركية وضع اسواق لاتشبع الكساد وخاصة انها كانت في طريقها إلى تحويل صناعاتها الحربية إلى صناعات تصديرية، ولم يكن من الممكن النجاح في هذه السياسة التبادلية الجديدة، إلا من خلال سوق عالمية مزدهرة، تعتمد على نظام نقدي ثابت .لذلك فقد ركزت المشاريع المتقدمة حول هذين المحورين، فتمت الموافقة على انشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF) لتحويل العجز القريب الأجل في المدفوعات الدولية مع التوجيه نحو تثبيت اسعار التبادل، ورغم ان المؤتمر قبل ان يستمر نظام الحماية الجمركية لبعض الوقت، أخرج بتوجيه الغاء هذا النظام في اسرع وقت ممكن، أما على الصعيد النقدي البحث فقد تم الاعتراف بمكانة الذهب كأساس، وظل معمولا حتى اغسطس 1971، حين قررت الولايات المتحدة الامريكية انها قابلية الدولار للتمويل وقد أدى هذا إلى تفاقم الأزمات الدولية النقدية لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية، بعد ان كان الاستقرار النقدي في الماضي هو الذي يؤمن هذه المصلحة.

21 ــ بيير برودون :- (1809 ــ 1865) إشتراكي فرنسي ، من مفكري الفوضوية . بالرغم من نشأته الوضيعة وتنقله في عدة مهن غير ثابتة إلا أنه توصل الى تحقيق ثقافة عالية وتعتبر فلسفة برودون النقيض التام للماركسية ، سواء في نقدها للرأسمالية ، او

الدولة أو في مجتمعها البديل ، الذي تطرحه . اهم كتبه (فلسفة البؤس) الذي رد عليه ماركس في كتابه (بؤوس الفلسفة) .

22 ــ البطالة : – هي الإنقطاع الإجباري عن العمل أو اللارادي لعدد معين من أفراد القوى العاملة

23 ــ برتراندرسل :- (1872 ــ 1970) . فيلسوف ورياضي انجليزي ، كتب مؤلفات في الإصلاح الإجتماعي . أهم مؤلفاته (أصول الرياضيات) ، (تاريخ الفلسفة الغربية)

24 ــ البروتستانتيه :- أحد الإتجاهات الأساسية في المسيحية . أنشق عن الكاثوليكية في مجرى حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر ، تتميز بالقول بمسؤولية الفرد أمام الله وليس أمام الكنيسة .

25 ــ التايلوريه :- هي طريقة في تنظيم الأنتاج .تعتمد على تكثيف الأنتاج و التقسيم الدقيق له، وضعها المهندس ف.و.تايلور (1856-1915)

26 ــ تراكم رأس المال :- هو إضافة مداخيل وأرباح الى رأس المال المستعمل في شركة ما مثلاً بدلاً عن توزيعها على المساهمين .

27 ــ تشارلز داوون :- (1809 ــ 1882) عالم طبيعي إنجليزي ، أوضح في كتابه أصل الأنواع مذهبه في تطور الإنسان المعروف بالداروينيه .

25' تقسيم العمل :- هو توزيع الوظائف الإجتماعيه لتخصص بها فئات معينة من الناس (الصناعة ــ الزراعة ــ العلم ــ الفن ــ .. الخ)

120' تقنية السوق :- تعني جعل السوق هو المنظم للحياة الاقتصادية دون تدخل الدولة .

28 ــ تكنوقراط :- فئة الإخصائيين من العلماء والمهندسين والفنيين والإداريين ، الذين يشاركون في الإنتاج وفي رسم وتنفيذ السياسة الإقتصادي للدول الرأسمالية .

29 ــ التنين :- لفظ عبري يصف وحشاً بحرياً هائلاً يقهر كل الوحوش الأخرى ويسيطر سيطرة تامة على جميع الحيوانات الموجودة في مملكته ويبث الرعب فيها وهو رمز للشر كما جاء في الإنجيل .

30 ــ توماس هوبز :-(1588-1679) فيلسوف ومفكر سياسي انجليزي،ساند الحكم الملكي ،وقال بالعقد الذي ليس الملك طرفاً فيه اهم أعماله (التنين)او(اللويثان)

31 ــ الثيوقراطيه :- السلطة الدينية

32 ــ ثيولوجي :- اللاهوتي أي جملة الأعمال والطقوس والشعائر المرتبطة بنسق التصورات الدينية كالصلاة والصيام والحج .

33 ــ ثورة البرلمان البريطاني (1688) :- قام بها البرلمان ضد الملك جيمس الثاني حيث لاذ بالفرار واستدعى البرلمان وليم الثالث وزوجته ونصبهما ملكين وبذلك توطدت سلطة البرلمان

34 ــ جامعة أكسفورد : وهي في مدينة أكسفورد بانجلترا ، وهي إحدى أقدم جامعتي أنشأت في القرن الثاني عشر .

35 ــ جان جاك روسو :- (1712 ــ 1778) فيلسوف وأديب ومؤلف موسيقي ومنظر سياسي أوروبي ، ولد وترعرع في ظل الأفكار الديمقراطية و البروستانتيه ، أهم أعماله (العقل الإجتماعي) أو (أيميل)

36 ــ جان كالفن :- (1509 ــ 1564) ، لاهوتي فرنسي ، بروتستانتي ، من رجال حركة الإصلاح الديني الأوروبي ، مؤسس المذهب المعروف (الكالفينيه)

37 ــ الجبرية الاقتصادية :- تعني إن التاريخ هو مجرد تطبيق للمادة .

38 ــ الجدل أو الديالتيك :- يشير المعنى العام للمصطلح الى عملية صراع يتبادل طرفاه المتضادان ، التأثر والتأثير وينتجان مركب ثالث يصبح بدوره طرفاً في عملية صراع جديدة مع طرف يقابله على المستوى الفكري والاجتماعي ويغدو مع التناقض المبدأ الرئيسي للجدل .

38 ــ جورج سوريل :- (1847 ــ) فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي ، كان مهندس جسور وطرقات ساهم في تحرير صحف ومجلات ماركسية أهم كتبه (تأملات في العنف) ، (تفكك الماركسية)

39 ــ جورج لوكاش :- (1885 ــ 1971) فيلسوف وناقد أدبي هنغاري ، أشتغل أساساً بعلم الجمال الماركسي وتاريخ الفلسفة .

40 ــ جورج هيجل : - (1770 ــ 1831) فيلسوف الماني هذب الديالتيك وارسى صرحه على أساس من المثالية الموضوعية أما الهيجيلة فهي تيار مثالي أنطلق من مهذب هيجل وأنقسم أتباعه الى قسمين الهيجيليون الشباب والهيجليون الشيوخ

41 ــ جون ستيورايت :- (1806 ــ 1873) فيلسوف ومنطقي واقتصادي انجليزي ، مؤسس الوضعية في انجلترا ، هذب المنطق الاستقرائي الذي اعتبره منهجاً عاماً للعلوم . وفي الاقتصاد السياسي استبدل نظرية (القيمة ــ العمل) بنظرية (التكاليف) وأخذ بالمالتوسية وهو من أنصار الحرية السياسية والإصلاح الإجتماعي .

42 ــ جورج هيجل : - (1770 ــ 1831) فيلسوف الماني هذب الديالتيك وارسى صرحه على أساس من المثالية الموضوعية أما الهيجيلة فهي تيار مثالي أنطلق من مهذب هيجل وأنقسم أتباعه الى قسمين الهيجيليون الشباب والهيجليون الشيوخ.

41 ــ جون لوك :-(1632 ــ 1704) فيلسوف مادي ومفكر سياسي انجليزي ، وضع نظرية تجريبية في المعرفة تنفي وجود أفكار فطرية لدى الإنسان ، ويقول بأن التجربة (الخبرة) هي مصدر المعارف لدى الإنسان كافة ، وقسم صفات الأشياء الى نوعين ، كيفيات أولية وكيفيات ثانوية ، ويقوم مذهبه الإجتماعي السياسي على نظريتين (الحق الطبيعي) و (العقل الاجتماعي) ، أنكر التعصب الديني ودعا الى التسامح أهم مؤلفاته (بحث في الحكومة المدنية 1690) و (بحث في الفهم البشري 1690) .

42 ــ جيرالد فورد :- (1913 ــ) الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية.

43 ــ جيري بينتام :- (1748 ــ 1832) مفكر حقوقي وأخلاقي انجليزي ، رائد فلسفة النفعية في الأخلاق والقانون .

44- دايفيد ريكاردو :- (1772 ــ 1823) . اقتصادي انجليزي ، ولد في لندن ، كان مصرفياً ناجحاً ، عمل في البورصة من أشهر كتبه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب 1817) .

45- دافيد شتراوس :- (1808 ــ 1874) فيلسوف الماني ، من الهيجليون الشباب أنكر صحة الأناجيب وأعتبر المسيح مجرد شخصية تاريخية .

46-دكتاتورية البروليتاريا في الماركسية اللينينيه :- هي السلطة السياسية في الطبقة العاملة في مرحلة الإنتقال من الرأسمالية الى الإشتراكية.

47-ذوو الياقات البيضاء :- في الأدبيات الغربية هم المشتغلين بالأعمال المكتبية والتي ليس بها مجهود عضلي على عكس ذوي الياقات الزرقاء وهم العمال الذين يقومون بالمجهود البدني .

48-ديفيد هيوم :- (1711 ــ 1776) ، فيلسوف ومؤرخ وعالم إقتصاد اسكتلندي ، رفض قانون السببية ويرى بضرورة تحديد دور العقل في المعرفة ، أهم كتبه ، (رسالة في التفهم البشري) ، (رسالة في الطبيعة البشرية) .

49- ذرائعية :- مذهب تستوي عنده كل المذاهب والإتجاهات وتكون المنفعة أو العائد العملي هو المعيار والمحك ، أهم رواده وليم جيمس و جون ديوي .

50- الراديكالية :- هي الجذرية أي نسبة الى جذور الشئ ويطلق المصطلح اليوم على المتطرفين اليسار . فعندما نقول تغيير راديكالي تعني تغيير جذري ولا يبحث عن حلول وسط .

51- رأسمالية الإحتكار :- وهي نظام اقتصادي يعتمد على الإحتكار، إن الإحتكار يعتمد على سيطرة شخص أو مجموعة أشخاص أو شركات على سلع أو بضائع معينة بحيث يمكنهم تحديد سعرها دون منافسين .

52- الرأسمالية التجارية :- أو المركنتاليه وهي تيار رأسمالي نشأ في أنجلترا وأسبانيا والبرتغال وفرنسا ويعتبر هذا التيار أن ثروة الأمم تتوقف على ما لديها من ذهب ومعادن نفي

53- رأسمالية الدولة :- هي إتجاه ينصرف بصفة أساسية الى فرض رقابة على النشاط الاقتصادي مع الإبقاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

54-رأسمالية المنافسة :- وهي نظام يعتمد على المنافسة إذ أن المنافسة ليست قاصرة على نظام السوق بل هي طبيعة بين البشر ،

55- رأسمالية واشتراكية:- كتاب من تأليف البيرتيني ، قام بالترجمة والتعليق الدكتور رجب بودبوس ، ويتحدث عن النظام الاشتراكي والرأسمالي في ظل المتغيرات الحالية .

56-الركود الاقتصادي :- هو الجمود في الانتاج والكساد في التجارة يصاحبه مجموعة مشاكل في الاقتصاد كالتضخم والبطالة إضافة الى المشاكل الإجتماعية والسياسية .

57 - روبرت أوين : - (1771 ــ 1858) مفكر انجليزي من اعلام الإشتراكية الطوباوية ، أنشاء مستوطنات شيوعية تجريبية في أمريكيا وانجلترا ، وكان لتفكيره الأثر الكبير في أيديولجيا حزب العمال البريطاني والجمعية الفابية

58 - روبرت مالتس :- (1766-1834) اقتصادي و عالم اجتماع انجليزي يرتبط اسمه بمذهب المالتوسيه.اهم كتبه(بحث في مبادي السكان) .

59 - روزا لكسمبورج :- (1870 ــ 1919) ثائرة المانية ولدت في بولندا الروسية . كانت كاتبة وخطيبه وصلت الى مركز قيادي في الحزب الإشتراكي الألماني .

60 - رينيه ديكارد:- (1596 ــ 1704) فيلسوف وعالم فرنسي ينطلق من الشك المذهبي الذي يطال كافة المعارف الحسية والعقلية من عباراته المأثورة (أنا أفكر إذاً أنا موجود)

61 - زينوفييف :- هو جريجوري يفزييفيش (1883 ــ 1936) إشتراكي شيوعي ، من قادة الثورة البلشفية أعدمه ستالين سنة 1936 .

62 - سان سيمون :- (1760 ــ 1825) . مفكر فرنسي ، من رجالات الإشتراكية الطوباوية .

63 - السوفيتات :- هي مجالس مندوبي العمال وهي السلطة العليا في المناطق ومنها جاءت الإتحاد السوفييتي .

64 - السيكولوجيا :- علم النفس التجريبي .

65 - شارل فورييه :- (1772 ــ 1837) . فيلسوف اجتماعي ، من اعلام الإشتراكية الطوباوية ، وضع مشروعاً لإقامة المجتمع الإشتراكي على شكل وحدات سماها الفلانستير .

66 - العجز الخارجي : - زيادة نسبة الواردات عن الصادرات .

67 – عجز الموازنة : موازنة الدولة هي بيان تفصيلي لتقديرات الإيرادات العامة عن ضرائب ورسوم وإيرادات أخرى وتقديرات الإنفاق العام عن الأمن والدفاع والخدمات بأنواعها وفوائد الدين العام ومن الناحية التقليدية لابد وأن تغطي الإيرادات العامة جميع النفقات العامة وهو المعروف بتوازن الميزانية ، أما الخروج عن هذا المبدأ فيعني أما وجود فائض أو عجز في الموازنة .

68 – العرض :- هو عبارة عن الكميات التي يعرضها المنتجون من سلعة ما عند الأسعار المختلفة مع ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه.

69 – الطلب : هي الكميات التي يطلبها المستهلكون عند الأسعار المختلفة مع ثبات العوامل المؤثرة في الإستهلاك على ما هي عليه .

70 – علاقات الإنتاج :- في الماركسية هي جملة العلاقات الإقتصادية المادية التي تنشأ بين الناس في عملية الإنتاج اقتصادي من الإنتاج الى الإستهلاك

71 – العلمانية :- هو النظام الذي تكون فيه السلطة الروحية (الدينية) مفصولة على السلطة السياسية والإدارية

72 – العمل المنتج :- هو الإنفاق الهادف لقدرات الإنسان الذهنية والجسدية في عملية الإنتاج ، وفي الإنتاج السلعي يخلق هذا العمل قيمة جديدة . العمل غير المنتج :- هو العمل الذي يبذله شغيلة قدرات الإنتاج المادي من أجل صنع المنتوج الزائد

73– الغات:- والتي حلت في مراكش 1947 وحل محلها البنك الدولي لأجل امريكا

74 – فائض القيمة :- هي القيمة الإضافية التي ينتجها العامل المأجور والتي يحصل عليها صاحب رأس المال مجاناً .

75 – فردريك أنجلز :- (1820 ــ 1895) فيلسوف انجليزي واقتصادي ابن رجل اعمال برجوازي ثري ، لكن مع هذا كان من أكثر فلاسفة البروليتاريا حماسة وفعالية ، درس الفلسفة متبنياً الموقف اليساري . أنتقد مثالية هيجل ، أصدر أعمالاً رائدة في الفكر الاشتراكي ، التقى ماركس في باريس ليغدو صديقه ورفيق عمره .

76 – فرنسوا كيناي :- (1694 ــ 1774) ، اقتصادي فرنسي من مؤسسي المذهب الفيزيوقراطي ، صاحب الجداول الإقتصادية المسمية باسمه .

77 – فلادمير لينين : (1870 ــ 1924) من أعمال الماركسية ، مؤسس الدولة الإشتراكية في روسيا ، أبرز دور الحزب في إعداد الطبقة العاملة للثورة الإشتراكية وإقامة دكتاتورية البروليتاريا وبناء الاشتراكية وذهب الى إمكانية إنتصار الثورة الإشتراكية في بلد واحد ومتخلف نسبياً كروسيا .

78 – الفوردية :– نسبة الى رجل الأعمال الأمريكي فورد الذي طبق طريقة خطوط الأنتاج التي تعتمد على الأنتاج الكبير.

79 – فولتير :– (1694 ــ 1778) أديب وفيلسوف تنويري فرنسي ، ناضل ضد الحكم الإقطاعي الاستبدادي والظلامية الكاثلوكية ولعب دوراً هاماً في تطور الفكر الحر وفي الإعداد للثورة الفرنسية .

80 – الفيزيوقراطي :– كيان اقتصادي انتشر في أوروبا في القرن الثامن عشر ويهدف الى التوافق بين الحكمة والشريعة والدفاع عن النظام الطبيعي .

81 – قاعدة الذهب :– نظام نقدي يلعب فيه الذهب دور المعادل العام وتتادول فيه النقود الذهبية أو يضمن تبديل النقود الورقية بالذهب . قام في بريطانيا في أواخر القرن 18 ، وفي باقي البلدان الرأسمالية الأخرى في أواخر القرن 19 .

82 – قوى منتجة : – مفهوم ماركسي وضعه ماركس وهي جملة الطاقات الإنتاجية التي تعود الى تشكيله إجتماعية معينة وهي تتألف من عنصرين بشري ومادي .

83 – قوى العمل :– مقولة إقتصادية ماركسية وتعني مجموع المؤهلات الجسدية والفكرية الموجودة في الإنسان والتي تمكنه من القيام بعملية الإنتاج .

84 – القيمة التبادلية :– وهي تعبر عن العلاقات بين السلع التي ينتجها أشخاص مختلفون .

85 – قيمة العمل :– هي العمل الإجتماعي المجرد المردود المتجسد في السلعة وبها يتحدد سعرها .

86 – القيمة :– هي السعر مضروب في الكمية . الأسعار :– إجمالي التكاليف المباشرة وغير مباشرة زائد هوامش الأرباح ، المردود :– هو العائد

87 – كارل ماركس :- (1818 ــ 1883) ، فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني مؤسس المذهب المعروف باسمه (الماركسية) تنحدر أصوله من عائلة يهودية من بروسيا ، انتقلت الى المانيا ثم اعتنق ماركس المسيحية . طرح الرؤيا المادية للتاريخ ، وقال بالصراع الطبقي وبدكتاتورية البروليتاريا ، وبالقيمة الزائدة أساس الإستغلال الرأسمالي . أهم كتبه (مخطوطات 1844) (الاقتصاد السياسي) (العائلة المقدسة) أما أكبر أعماله فهو (رأس المال)

88 – كانط :- (1724 ــ 1804) فيلسوف مثالي متعالي ومفكر سياسي ألماني ، ولد في كنيفسبرغ ، أهم مؤلفاته (نحو سلام دائم) ، (نقد العقل الخالص) ، (نقد العقل العملي) .

89 – الكلاسيكية :- اقتصاد يقوم على الإيمان بأن المنافسة الحرة مفيدة للمجتمع وينادي بعدم تدخل الدولة في الإقتصاد ، وبدأ تقريباً مع ظهور كتاب أدم سميث (ثورة الأمم) 1776 .

90 – الكولنيالي :- الإستعمار المباشر .

91 – لستر ثورو :-أقتصادي أمريكي من أهم أعماله (المتناطحون) و (مستقبل الرأسمالية)

92 – لودفيغ فورباخ:- (1804-1874) فيلسوف مادي ألماني ملحد من أعلام النزعة الأنتربولوجيه ، أعتبر الدين وليد أماني الإنسان ونادى بديانة المحبة التي تجلب السعادة للجميع ، شكل بفلسفته المادية الأثر الكبير على مادية ماركس وأنجلز .

93 – لوي التوسير :- (1918 ــ) فيلسوف ماركسي فرنسي . أشتغل بقضايا تاريخ الفلسفة ونظرية المعرفة والديالتيك والمادية التاريخية ، وقال بإعادة قراءة النص الماركسي قراءة ثانية تكشف عن الظروف التاريخية التي كتب فيها مؤلفه.

94 – لويس الثامن عشر:- (1755-1824) وعرف بأسم كونت دي بروفانس حتى مناداة المهاجرين به ملكاً على فرنسا عام 1795.

95- ليف بورسوفيش كامينيف :- (1883 ــ 1936) أخ غير شقيق لتروتسكي ، زعيم بلشفي شغل عدة مناصب أعدمه ستالين 1936.

96 – ليون تروتسكي :- (1879 ــ 1940) زعيماً وشريكاً لينين في الاعداد للثورة يوصف بأنه مهندس الثورة البلشفية كان من المفترض أن يخلف لينين في رئاسة الحزب والثورة ولكن ستالين تأمر عليه ونفاه ثم أغتيل عام 1940 .

97 – المادية التاريخية : – مبحث في الفلسفة الماركسية يدرس القوانين العامة لتطور المجتمع ، ويقوم على الرؤيا المادية للحياة الاجتماعية والتاريخ البشري فهي تنطلق من القول بأن حياة المجتمع المادية (الوجود الإجتماعي) تحدد حياته الروحية (الوعي الاجتماعي) وبأن أسلوب إنتاج الخيرات المادية هو العنصر الرئيسي في منظومة ظروف حياة المجتمع المادية والعامل المحدد لطابع النظام الإجتماعي وتطوره .

98 – المادية الجدلية :- نظرية فلسفية ترد تفسير الظواهر الطبيعية والفكرية الى المادة وتعتمد الطريقة الجذرية منهجاً لها في تحليل وتقصي حقيقة هذه الظواهر .

99 – المدرسة التاريخية الألمانية :- نشأت في ألمانيا على أثر حرب التحرير التي خاضها الألمان ضد سيطرة نابليون على بلادهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر (1840) .

100 – الماركسية الارثودكسية:- هي ماركسية ماركس دون تحويرولا تحريف.

101 – المركز والأطراف :- نظرية اقتصادية سياسية تعمل على تفسير تخلف وتبعية الدول النامية (الأطراف) للدول الرأسمالية المتقدمة (المركز) وقد كان لأعمال سمير أمين وعوند مدانلا تأثيراً كبيرا على نشر وتعميم هذه النظرية .

102 – معدل التضخم :- التضخم هو ارتفاع في الأسعار مع انخفاض في القوى الشرائية ، ومعدل التضخم هو المقياس الذي يقاس به التضخم.

103- ملتون فريدمان :- اقتصادي أمريكي شهير أهم داعية الى الكلاسيكية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة و أنجلتر في عهد الرئيس رونالد ريغان .

104- موسى هيس :- (1812 ــ 1870) إشتراكي ألماني يعتبر المؤسس الحقيقي للاشتراكية الحقيقية في ألمانيا ، حمل عليه ماركس وانجلز في البيان الشيوعي .

105 – منتسكيو :- (1689 ــ 1755) مفكر فرنسي هاجم السلطة المطلقة للملوك ، أشهر مؤلفاته (روح القوانين) .

106 – المنفعة النسبية :– ترد قيمة السلع عوامل سيكلوجية ذاتية الى تقييم البشر لمنفعتها ولندرتها .

107 – الميتافيزيقيا :– ماوراء الطبيعة .

108 – ميخاييل باكونين :– (1814 ــ 1876) ثوري روسي ، من منظري الفوضوية ، أخذ بعدد من الأفكار المادية التاريخية ، ولكنه عارض القول بدكتاتورية البروليتاريا

109 – النوستالجيه :– هو داء الحنين الى الماضي

110 – النيوكلاسيكية :– مدرسة اقتصادية تنادي بأحياء الكلاسكية القديمة المنادية بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد .

111 – وسائل الإنتاج :– هي الأرض والعمل ورأس المال .

112 – وعي طبقي :– مقولة في الماركسية تدل على حياة المجتمع الروحية ، الأيديلوجيه ، وآراء الناس وتصوراتهم السياسية والحقوقية والأخلاقية والجمالية .

113 – اليد الخفيه :– يعني عن المصلحة الفردية تحقق مصلحة الجماعة إذ باتت تتحكم في الحياة الإقتصادية وفي السوق والإنتاج وإن بمقدورها ايجاد التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة .

114 – PNB: درج تعريبها بالناتج القومي الوطني، غير الصافي، والكلمة الأخيرة B معناها الخام أو غير الصافي.

الفهـــــــرس

الإهـــــــــــــــــداء	
الـــــــــشكر والتقـــــــــدير	
المقدمـــــــــــــــــة	5
الفـــصل الأول (الدولـــة والتـــشريع)	13
المبحـــث الأول : مولـــد الملكيـــــة	14
المبحـــث الثـــاني : التـــشريع للـــسلطة هوبز – لوك – روسو-	44
المبحث الثالث : الأزمة ما بين الدولة وأنواع الملكية	75
الفصل الثاني (المنظور الإشتراكي والدولـة)	88
المبحث الأول : الملكية بين الإشتراكية الطوباوية ومجتمـع اللادولـة	89
المبحـــث الثـــاني : صـــراع المقـــولات	112
المبحث الثالث : ما بعـد مـاركس وريـاح التغييـر	136
الفصل الثالث: (الديمقراطية والليبرالية . معالم على الطريق)	153
المبحث الأول : التشريع ودوره في تعميق الصراع	154
المبحث الثاني : الســوق ومتلازمة الديمقراطية	167
المبحث الثالث : مؤسسات الهجرة إلى الغـــرب	179
الخاتمـــــــــــــة	195
قائمـــــة المصادر والمراجع	202
كشـــــــــــــاف	207